الاستثناء على القاعدة النحوية

الدكتورة
وفاء محمد علي السعيد

الاستثناء

على القاعدة النحوية

تأليف

د. وفاء محمد علي السعيد

الطبعة الأولى

2011م–1432هـ

مكتبة لسان العرب
مع تحيات أ. علاء الدين شوقي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستثناء
على القاعدة النحوية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2010/5/1811)

415
السعيد، وفاء محمد علي

الاستثناء على القاعدة النحوية/ وفاء محمد علي السعيد
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010

( ) ص
ر.أ: (2010/5/1811).

الواصفات:/ قواعد اللغة// اللغة العربية

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-480-74-5

لا يجوز نشر اي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و بخلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

الفهرس

المقدمة 9

التمهيد 15

الفصل الأول
الأسس التي أقيم عليها الاستثناء على القاعدة النحوية

1. طريقة الاستقراء التي أقيم عليها التقعيد النحوي 26

أ. الاقتصار في استقراء المادة اللغوية على قبائل معينة 27

ب. الاقتصار في جمع المادة اللغوية على زمن معين 36

2. سعة العربية 38

لهجات القبائل العربية 41

القراءات 48

3. القياس 62

4. التعليل النحوي 72

5. فكرة العامل 82

6. أحكام النحو ومعاييره 88

الفصل الثاني
الاستثناء على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية

1. ظاهرة الإِسناد 121

أ. فكرة الحذف 121

ب. فكرة الزيادة 134

2. ظاهرة العلامة الإعرابية 145

3. ظاهرة الرتبة 152

4. ظاهرة التلازم 164

5. ظاهرة المطابقة 173

6. ظاهرة التعريف والتنكير 194

الفصل الثالث

الدواعي المعنوية والبلاغية للاستثناء على القاعدة النحوية

أ. الدواعي المعنوية السياقية للاستثناء على القاعدة النحوية (الإفادة وأمن اللبس) 209

ب. الدواعي البلاغية الجمالية للاستثناء على القاعدة النحوية (الإيجار والتخفيف والاتساع والتوكيد) 233

الخاتمة 169

المصادر والمراجع 275

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الفصحاء ومعلم العلماء المستثني بما بِهِ جاء من ربه على كلَ ناقص من قواعد الدعاة السابقين، وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد: يقوم هذا الكتاب على تبين الأصول والمصادر التي أقيم عليها الاستثناء على القاعدة النحوية وكيفية بنائه، وتسليط الضَّوء على ملامحه البارزةِ والوقوفِ على دواعيهِ واعتباراتِ وجودِهِ ومدى اتفاقِهِ مع الواقعِ اللُّغَوي في ضَوءِ التصوراتِ المنهجيةِ التي أقيمت عليها نظرية النحو العربي.

وعليه فإن هذه الدراسةَ تستمد أَهميتها من البعد المتمثل بتوَجُّهِ مجَلِّ العناية في الدرس النحوي إلى القواعد النَّحْوِيَّةِ المطَّرِدةِ وتَشَتُّتِ الاستثناء على تلك القواعد في سياقات متناثرة إذ لم أقفْ في المكتبة العربية على بحث مستقل في هذا المطلب على التعيين، ولكنَّ الناظر في المكتبة العربية يجد مادته مبثوثة في المؤلفات القديمة والحديثة، من مثل: " الكتاب" لسيبويه، و "المُقتَضب" للمبرد والأصول في النحو " لابن السراج،...، و "الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب" للدكتور تّمام حسّان؛ فقد أشار في مؤلَّفِهِ هذا ومؤلفه "اللغة العربية: معناها ومبناها" إلى موضوع "الاستثناء على القاعدة النحوية "إشارة سريعة حددت بعضَ دواعيه في البناء اللغويّ.

وكما أَفَدْت من هذه الكتب أفدت من كتبٍ أخرى من أَهمها كتبُ الدكتور نهاد الموسى من مثل: "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث" و "الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه"، وكذلك كتاب الدكتور إبراهيم السامرائي الموسوم بـ "سعة العربية" وغيرها.

وإذا كان بعضُ من تحدثَ في هذا الموضوع قد أخذ جانبَ المعارضةِ لقضيةِ الاستثناء على القاعدة وأهميتِه فإن هذه الدراسةَ تختلف معه وَتَوَدُّ التأكيدَ على أهمية الاستثناءِ في تَكْريسِ القاعدة الصحيحةِ غير المتعارِضَةِ مع طبيعة اللغة التي هي أوسعُ من أن تَحكُمَها قاعدةٌ مِعْيارِيةٌ مطردةٌ أُقيمت على استقراءٍ غير تام، دون أن يَخْطرَ ببالي أَنْ أكونَ من أَنْصارِ هَدْمِ ما استقر عند أَئِمَّةِ النحو، أَو من أنصارِ قَلْبِ قواعدِ النحو رأساً على عقِبٍ بحيثُ أَخْرِجُ القاعدة المطردةَ من البناءِ النَّحويّ وأُحِلُّ الاستثناءَ عليها كلِّها.

هذا الكتاب في الملَحْظِ المُستشعَرِ في الاخْتلافاتِ في مقاييسِ قواعدِ النحو وفي تبايُنِ الأحكامِ النحويةِ على الظواهِرِ اللُّغَوِيَّةِ وفي قصورِ القاعدةِ النحويةِ عن استيعابِ جميعِ نُصوصِ اللغةِ واستعمالاتِها.

وأَستناداً لأن اللغة ظاهرة إنسانية بل هي نتاجٌ إنسانيٌّ فإن خُضوعَها لقواعِدَ صارمَةٍ قد يؤدِّي باللغة إلى الجُمودِ بل إلى التّقهْقُرِ وغيرهِ مِنْ مظاهرَ سَلْبيَّة لا سيما أنَّ سلوكَ الإنسانِ اللغوي يرتبطُ ارتباطاً وثيقاً بسلوكِهِ الإنسانيّ الذي يُشايعُ التطورَ الفِكريَّ والاجتماعيَّ والاقتصاديَّ والوجدانِيَّ وهذا بِدَورِهِ مُرْتَبِطٌ باللغة وتطوِّرها لمسايرةِ رَكْبِ الحضارةِ والمدنيةِ، إذا جاءت القاعدة النحوية المطردةُ قاصدةً عن

استيعابِ جميعِ نصوص اللغة واستعمالاتِها لأسبابٍ عِدَّة من مثل إصْدارِ الأَحكامِ النحوية على الظواهرِ اللغويةِ قبل استكمالِ جَمْعِ نُصوص العربية وعدم استطاعةِ تلك الأحكام الإحاطةَ بسَعةِ العربية وبتنوع مادّتها اللغوية. وما يلحق بتلك المادَّةِ اللغويةِ من تغيُّرٍ في الموقفِ وتنوعٍ في الحالاتِ الكلاميةِ. وهذا جاءَ بالطبع نتيجة لكون استقراء النحويين غير وافٍ عندما تعاملوا مع نصوص اللغة علاوةً على أن هَدَفَ علماءِ النحو كان مُنْصَبّاً على حفظِ اللغةِ وتعليمِها للناشئين وأبناء الأمم الداخلةِ في الإسلامِ من غيرِ العربِ، إلى جانبِ محاولتِهم الحِفاظَ على نَصِّ القرآن الكريم من اللَّحْنِ اللِّسانيّ عند المسلمين الأعاجِمِ أو أبْناءِ العَرَبِ مِمَّن ابتعدوا عن مَواطِنِ اللغة الفصيحةِ.

وانطلاقاً مما ذكرنا فإنني أهدِفُ إلى التعامُلِ مع المنهَجِ النحوي على أساسِ أَنْ لا تكونَ القاعدةُ النحوية هي الفيصل الوحيد في الحكم على اللغةِ ونصوصِها، لأن هذه القاعدةَ كما ذكرنا مُسْتَمَدَّةٌ من هذه اللغةِ فأيّ طارئٍ يَطرَأُ عليها، يَسْتلزمّ إعادةَ النَّظَرِ في القاعدِة النحويةِ، لا إعادةَ النظرِ في اللغة والتشكيكَ في مصداقِيةِ استعمالاتِها.

كما أَهدِفُ إلى ضرورةِ مراعاةِ ما للتراكيبِ اللغويةِ من خصوصياتٍ سياقيةٍ، فالتركيبُ اللغوي لا يقومُ في فراغٍ، بل يستنِدُ إلى عناصرِ المقامِ والمقالِ، ولا ريبَ أن رَبْطَهُ بسياقاتِه يجعل الدرس النحوي ذا فائدة عظيمةٍ، وفيه الكثيرُ من التيسير على أبْناءِ العربيةِ.

ومن ناحيةٍ أخرى فإنني أهدفُ إلى تكريسِ العبارة القائلة بأنَّ الإعرابَ فَرَعُ المعنى وليس المعنى تابعاً للإعراب وإلا انقلبت الموازينُ واختلفت الأُسُسُ... كيف

لا؟! وعِلْم النحو كبقية علومِ العربيةِ جاء متأخراً جداً عن أوَّلِيَّتِها زمانياً بل جاء لخدْمَتِها.

وأما عَن الناحيةِ المنهجية في هذه الدراسة فأشيرُ إلى أنني التزَمْتُ منهجاً وصفياً تحليلياً يقوم على قراءةِ كتُبِ النحاةِ القدماءِ والعلماءِ المعاصرين بَحْثاً عما تعرَّضُوا له مِن جوانبِ هذه القضية الكبيرةِ مما حصَّلَ لي معلوماتٍ غزيرةً – كانت مُفَرَّقَةً – وأَمثِلَةً لا حَصْر لها، كلٌّ مِنها يَخْدِمُ الموضوعَ من جانِب أوْ أكثَر، ثم أَخْضَعْتُ تلك الأمثِلَةَ للدراسةِ مستفيدَةً من المعلوماتِ التي تعرَّضَ لَهَا مَنْ قَبْلي وخرجتُ بأن النُحاةَ كانت آراؤُهم متضاربةً متدافِعَةً حَوْلَ هذه المسألةِ الأمْرَ الذي أوجد استثناءات لا يمكن تقييدها في قواعِد ثابتةٍ، وهي استثناءاتٌ خرجوا بها مِنْ تعرُّضِهِمْ لظواهِرِ اللغةِ المختلفةِ وَمُحاوَلَتِهم تعميمَها كظاهرةِ الإسنادِ مثلاً التي تعاملَ معها النَحْوِيُّونَ مِنْ أصحابِ القِياسِ ومِنْ أصحاب السَّماعِ كلٌّ حَسْبَ طريقَتِهِ فأصحابُ القياسِ عندما وجدوا النصوصَ الخارجةَ عن قياسِهم ولم يُمْكِنْهُم الغاؤُها حاولوا تأويلها لكي تتلاءَمَ مع أقيِسَتِهم ونتيجةً لذلك فقد صنَّفوا هذه الاستثناءاتِ صِنْفَيْن: صِنْفاً عَدُّوهُ مسائِلَ جائِزَةً ومقبولةً لا تتعارضُ مع لُبِّ القاعدةِ ولا تخرجُ عليها بشكل واضح نتيجةَ الاستعانةِ بالتأويلِ والتقدير، وصنفاً عدّوهُ شاذاً أو قليلاً أو نادِراً أو قبيحاً يجب أطراحُهُ وعدمَ القياس عليه. ولذلك كانوا في أَغلَبِ قواعِدِهِمَ يُنْهُونَهَا بقولهم:.. (ويجوزُ كذا)، أو (وهذا شاذٌ لا يقاس عليه)... إلى غير ذلك من التعبيراتِ التي تفيدُ معنى الاستثناءِ.

وأما أصحابُ السماعِ فإنّهُمْ أعتبَروا أنَّ كُلَّ ما جاء عن العَرَبِ الفصُحاءِ صحيحٌ ويمكنُ استعمالُهُ والسيرُ على مِنوالِهِ والقياسُ عليه. حتى لو خالَفَ قواعِدَ أهلِ القياسِ المعياريَّةَ، وتَجدُرُ الإشارةُ هنا إلى أن هناك من الدارسين مَنْ تناول الظواهرَ اللغويةَ نَفسَها التي أتناوَلُها بالدرسِ، إلا أنّني تناوَلْتُها بِمنهَجِيةٍ مختلفة استلزَمَتْها مقتضياتُ الدراسةِ فلم أدْرُسْ تلك الظواهرَ إلا مِنْ خلالِ القضيةِ الكبيرةِ التي تدورُ عليها دراستي وهي قضيةُ الإستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ مُتجاوِزَةً مُعَالجَاتِ الدارسين لها خشيةَ التَّكْرارِ.

كَما توصلتُ إلى أنَّ هناك استثناءاتٍ من نوعٍ آخَرَ أوجَدَتْها دواعِي السياقِ والمعانِي البلاغيةُ الجمالِيةُ، ومن ذلك أن قولَنا (أنا عبد الله) ليس سائِراً على القاعدةِ التي تستَلزِمُ الإفادةَ لأن المسند و المُسْنَدَ إليه شيءٌ واحدٌ والإخبارُ على هذا النحو تحصيلُ حاصلٍ ولكنْ جازَ أن نَتَلَفَّظَ بتلك العبارةِ لداعٍ معنوي كأن يكونَ المقصودُ إفادةَ أَنَّ (أنا) عبدٌ للهِ خاضعٌ له. بمعنى إسنادِ العبوديَّةِ للضميرِ (أنا) وليس بمعنى تقرير أن (أنا) و (عبدَ الله) شيءٌ واحدٌ.

ولتحقيقِ أهدافِ هذا الكتاب فقد جعلتَه في مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثةِ فصول: ففي التمهيد تناولت الاستثناء لغة واصْطِلاحاً، ودواعِيَ نَشأةِ النحو ومراحِلَ تطوُّرِهِ، وفي الفصلِ الأَول بحثتُ الأُسَسَ التي قامَ عليها الاستثناءُ على القاعدةِ، وبدأتُ بالحديثِ عن الاستقراءِ غيرِ التامِّ مؤكدةً على التحديدِ الزمانيّ، والمكانِيّ، وَسَعةِ العربيةِ، ثم عالجتُ قضيةَ اللهجاتِ والقراءاتِ وبعدَ ذلك تطرَّقتُ إلى بعض أُسسِ الدرسِ

النحويِّ عندَ النحويين كالقياسِ والتعليلِ ونظريةِ العاملِ والأحكامِ النحويةِ وعلاقةِ كُلِّ ذلك بالاستثناءِ على القاعدةِ.

أما الفصلُ الثاني فقد تعرضتُ فيه لظواهِرِ الجملةِ في اللغةِ العربيةِ والاستثناءِ عليها. فدرستُ ظاهرةَ الإسنادِ وفكرةَ الحذفِ والزيادةِ وظاهرةَ العلامةِ الإعرابيةِ وظاهرةَ الرُتبةِ وظاهرةَ المُطابَقةِ وظاهرةَ التَّلازُم، وأنهيتُ هذا الفصل بالحديثِ عن ظاهرة التعريف والتنكير، محاولةً الربطَ بين هذه الظواهِرِ وقضيةِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ.

وأما الفصلُ الثالث فبحثُت فيه الدواعِيَ المعنوية والبلاغةَ للاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ من خلالِ الحديثِ عن قضايا أمنِ اللَّبْسِ والفائِدةِ والبلاغَةِ الجَمالِيَّةِ.

وقد ظهرَ لي – كما أَرجو أنْ يكونَ واضحاً في أثناء الدراسة – أنَّ الاستثناءَ على القاعدة ظاهرةٌ عامةٌ تنتظِمُ أَغْلَبَ قواعِدِ النحو العربيِّ بحيث إنَّ القاعِدة النحويةَ – أيَّ قاعِدَةٍ – تَتكوَّنُ من طَرَفَين: حكم عامٍ أريد به أن يَنْتَظِمَ الاستعمالَ اللغويَّ العامَّ، وطرفٍ مستثنى عليه بطريقةٍ أو بأخرى، الأمْرَ الذي يستدعي الالتفاتَ إليها وتناوُلَها بالدراسةِ.

التمهيد
الاستثناء لغة واصطلاحا

لا بُدَّ من التعرُّضِ لِمَعنى الاستثناءِ في اللغة ولو على سبيلِ الاخْتصارِ لكي نتعرَّفَ من خلالِ ذلك على حقيقة دلالةِ هذه الكلمةِ اصْطِلاحاً:

جاءَ في اللسان (في مادة ثنى): ثَنَى الشيء ثَنْياً: رَدَّ بَعْضَهُ على بعض، واستثنيتُ الشيءَ من الشيءِ: حاشَيْتُهُ، فالاستثناءُ هو مَصْدَرُ الفعلِ استثنى و يَعْنِي في اللغةِ رَدَّ بَعْضِ الشيءِ على بَعْضِهِ الآخَرِ أو إِخراجَهُ منه.[1]

فمعاني الاستثناءِ تدورُ حولَ الردّ والعطفِ والإخراجِ من الشيء، وفي بحثِنا هذا فَلَفْظُ الاستثناءِ لا يعني المسألَةَ المعروفَةَ في البابِ النَّحويّ المعروفِ بالاستثناءِ، وانما المقصودُ هو دراسةُ القَضايا والمسائِلِ الخارجَةِ عن حُدودِ القاعدَةِ المطَّردةِ في النحْو، والاستثناءُ هو ما خرج على قواعِدِ ظواهرِ النظامِ الجُمَلِيِّ في العربيةِ، تلك الظواهر التي حاولَ تعميمها النحاةُ وَصبغَها بصبْغَةِ الشُّموليّةِ والاطِّرادِ.

ومعروفٌ أن اللغة لا يمكنُ حَصْرُها في ظواهِرَ محدودةٍ تُقَنَّنُ وتُقَعَّدُ كما حاولَ نُحاةُ العربِ أن يفعلوا، فاستعانوا بالتأويلِ أو الحكمِ على ما خرجَ على هذه الظواهِرِ بالشُّذُوذِ أَو القِلَّةِ أو النُّدرّةِ أو الضَّرُورَةِ.

---

(١) راجع لسان العرب (مادة ثنى) والمحكم لابن سيده والقاموس للفيروز أبادي وغيرها.

ومما تجدُر الإشارةُ إليه أنَّ معنى الاستثناءِ على القاعدة النحويةِ يَنْسَحِبُ على التراكيبِ القاعِدِيّةِ المشتملةِ على (إلا أو سواها من أَدواتِ الاستثناءِ) الذي يُعَدُّ إخراجاً للشيءِ مما دَخَلَ فيه غيرُه، أو إدخالهُ فيما خَرَج منه غيرُهُ.

وعليه فالاستثناءُ على القاعدةِ النحويةِ لَيْسَ هو الحكمَ الأَصْلِيَّ للقاعدةِ النحويةِ، وإنما هو حُكمٌ نَحويٌّ جاء مانِعاً من استمرارِ حُكْمِ الإلزامِ في الحُكمِ النحويِّ الأَصْلِيِّ للقاعِدة النحويةِ. فهو يدخلُ النظريَّةَ النحويةَ من بابِ تَتْمِيمِ القواعدِ الأُصولِ، أو الاستِدراكِ عليها، أو استثمارِ ما تبيحُهُ اللغةُ، أو الإباحةِ الطارئَةِ المأذُونِ بها بعد أنْ كانت ممنوعةً مِنْ خِلالِ توافرِ إحدى المُسَوِّغاتِ المَنصوصِ عليها في اللغةِ فيتغيرُ حُكْمُ القاعدةِ في ضَوْءِ هذا الوضْعِ الخاصِّ.

الفصل الأول

الأُسسُ التي أُقيمَ عليها الاستثناءُ على القاعدةِ النحْويّةِ

الفصل الأول
الأسس التي أقيم عليها الاستثناء على القاعدة النحوية

دواعِي نشأةِ النَّحو ومراحِلُ تَطوُّرِه

زخرتْ كتبُ التراجمِ والطبقاتِ بالرواياتِ والأخبارِ التي تحدَّثَتْ عن ظروفِ النشأةِ الأُولى للنحو العربي وملابَساتِها[1]، واتسعتْ دائرةُ القولِ في دواعي نشأَتِهِ ولكنَّها لم تخرج البتَّةَ عن كونِ القرآن الكريمِ مِحْوَرَ هذه الدواعِي وركيزَتَها، إلى جانبِ ما طالَعَنا به مؤَرِّخُو اللغةِ من وقائعِ اللحنِ الذي كان يهدِّدُ صفاءَ مَلكاتِ العَرَبِ الخُلَّصِ[2] ونَقَاءَ سلائِقِهِمْ في أَصْقاعِهِم المختلفةِ، وذلك إزاءَ اتِّساعِ رُقْعَةِ الفتوحاتِ الإسلاميَّةِ فكيف يكون أمره عند أولئك المسلمين الذين ألزمهم دينُهم بأَن يتخذوا من العربية لغةً للتواصُلِ ويستخدِمُوها في علومِهم وكتاباتِهم، الأَمرَ الذي دفَعَ ذَوِي الحِرصِ على الإسلامِ ولُغَتِهِ أنْ يعملوا على دَرْءِ هذا الخَطَرِ واتقائِهِ وَيَضعوا قواعِدَ تَحُدُّ اللغة وتَهْدِي المتعلمين لِيَنْحُوَ المتكلمون بالعربية :" سَمْتَ كَلَامِ العربِ في تَصَرُّفِهِ مِنْ إِعرابٍ وغيره

(1) من مثل: مراتب النحويين ص 23-27 لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، أخبار النحويين البصريين ص 10 طبقات النحويين واللغويين ص 32-15، لأبي بكر بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة الخانجي 1373 – 1954 مصر، نزهة الألبَّاء ص 4.

(2) انظر: الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)- البيان والتبيين 2/ 210- 214 – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – 1961-ط2- تحقيق عبد السلام هارون.

كالتثنيهِ والجمعِ والتحقيرِ والتكسيرِ والإضافَةِ والنسَبِ والتركيب وغير ذلك لِيلحَقَ مَنْ ليس مِن أهلِ اللغة العربيةِ بأَهلها في الفصاحةِ، فَيَنْطِقَ بها وإنْ لَمْ يكنْ مِنهُمْ"[1].

وتحقيقاً لاستِنباطِ ضَوابِطَ وقوانينَ تُنظِّمُ طُرُقَ التعبير والنّطقِ باللغةِ، كان على علماءِ اللغة أن يفكروا في وضْعِ علوم العربيةِ عامَّةً والنحْوِ خاصَّةً، وكان لا بُدَّ من القِيامِ باستقراءِ مادَّةِ اللغة ودراسَتِها، فشَرَعَ علماء اللغة في جَمْعِ كلِماتِها وشَواهِدِها الشعريةِ والنثريةِ من أفَواهِ العربِ الفصحاءِ يذهبون إلى البوادي ويستمِعون إلى من يفِدُ إلى البصرة والكوفة، ويدوِّنون كلَّ ما يسمعون إلى أنْ توافرَ لديهم حَشْدٌ هائلٌ من مُفْردَات اللغة وتراكيبِها وأساليبِها.

ولا يَعْنِينا في هذا المقامِ مُناقَشةُ آراء الدارسين في الواضِعِ الأَول لِعِلمِ النَّحْو وبِناءِ صَرْحِهِ لأنها أُشْبِعَتْ تناوُلاً في مَصادِرِ النحو ومراجِعِه.

إلاّ أنَّ هَناك أَمْراً لا بُدَّ مِنَ الإشارةِ إليه وهو أن عُلماءَ اللغةِ أخذوا على عاتِقِهم حَمْلَ لِواءِ النحو للأجيالِ المتَعاقِبَةِ، وتوالى على أداءِ هذه المهمةِ علماءُ ظَلُّوا يعملون في دَأَبٍ حتى استوى النحوُ على ساقَيْهِ.

وهناك مَنْ قَسَم مَراحِلَ نشُوءِ النحو وَجَعَلها في أدوارٍ ثلاثةٍ:

الدورِ الأولِ: دَوْرِ التكوينِ والنشوءِ (بِصري يبتدئُ من عصرِ واضعهِ أبي الأسودِ الدُّؤَلِيِّ إلى عَصْرِ الخليلِ بنِ أَحمَدَ)[1].

---

(1) ابن جني (أبو الفتح عثمان-) – الخصائص 1/ 35 – دار الكتب المصرية – القاهرة – 1956م – تحقيق محمد النجار.

إذ وضَع أبو الأسْوَدِ بذوراً أوَّليةً للنحو العربي تمثلت في ضَبطِ الكَلِماتِ، وَوَضْعِ بَعْضِ المَعايير للرفعِ والنصْبِ والخفض والجَزْم[2]. وقد حَمَلَ الأمانةَ من بعده تلاميذُه ومنهم نَصْرُ بنُ عاصِم[3]، وَعَبْدُ الرحمنِ بنُ هُرْمُزَ[4]. ويحيى بنُ يَعْمَرَ (ت: 129 هـ)[5].

وقد أكمل هؤلاءِ التلاميذُ ما بدأَهُ أستاذُهم في مجالِ وَضْعِ بَعْضِ الأبوابِ النحويَّةِ، وأبْرَزُهُم في هذا المَجالِ يحيى بنُ يَعْمَرَ[6]. ويَجْدُرُ بالذكر أنَّ تَلامِيذَ أبِي الأَسْوَدِ لم يُخلِّفُوا كُتُبا في النحو، فلم تَرِدْ أيَّةُ إشارَة، حولَ مَنْهَجِهِم في التأليفِ النحويِّ، وهذا يعني أنهم كانوا يعتمدون المُشافَهةَ في نَقْلِ الآراءِ.

وَتذْكُرُ مَصادِرُ تاريخ النحوِ أنّ الحَضْرَميَّ أولُ مَنْ مَدَّ القِياسِ والعِلَلَ[7]، وقد حَذا حَذْوَ الحضرمي في تجريدِ القِياس والأخذِ بمَنْهَجِ التَّعليلِ عيسى بنُ عُمَرَ الثقَفيَّ

(1) محمد الطنطاوي. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط الثانية 1969م، القاهرة، ص16.

(2) الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن) طبقات النحويين واللُّغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم 1954م القاهرة، ص11.

(3) القفطي (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف)- إنباه الرواة – دار الكتب المصدرية – 1952م- القاهرة – تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم – ج 3 ص 343.

(4) المصدر السابق جـ2-172.

(5) طبقات الزبيدي 29.

(6) السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد)- أخبار النحويين البصريين – دار الاعتصام – ط 1 – 1985 م – تحقيق محمد إبراهيم البنا – ص 22. 23.

(7) إنباه الرواة – جـ2-104.

(ت: 149هـ) وَيُعَدُّ أَبرزَ تلامِيذِ الحَضْرَمِيِّ[1].

وَيرى بعضُ الدارسين أنّ عيسى أَفادَ- كأُستاذِه -مِنْ مَنَاهِجِ الفُقَهاء في عَصرِهِ، وأنَّ أَهَمَّ مَظهَرٍ لهذا المَنْهَجِ العَقْليِّ عنده محاولةُ تفسيرِ الظواهِرِ الإعرابيّةِ وَربطِها بالمعنى[2].

ومِنْ أعلام النحو الذين أَثَّروا في مسيرة الدرسِ النحوي أَبو عَمْرِو بنِ العلاءِ (ت 154هـ) وقد تَلْمذَ للحَضْرَميِّ، ولكنه كان أكثرَ دِرايةً مِنْ أستاذِهِ بِكلامِ العربِ ولغاتِها وغَريبِها[3].

وأخَذَ النحوَ عن أَبي عَمرِو بن العَلاء يونُسُ بنُ حَبيبِ الضبّيِّ[4]، وقد كانَتَ له مذاهِبُ وأقيسَةٌ تفرَّدَ بها[5]. ويَميل يونُسُ إلى السماعِ في التقعيدِ النَحوي، من ذلك أنَّهُ أجازَ وُرُودَ الحالِ مَعْرِفةً مستنِداً إلى قولِ بعضِ العَرب[6]: مررت بهمُ الجَمَّاء الغفير" وقولِهِمْ: "وأَرسَلَها العراكَ".

---

(1) المفصل في تاريخ النحو – محمد خير الحلواني جـ1 – 166.

(2) المفصل في تاريخ النحو 166.

(3) طبقات الزبيدي35.

(4) مراتب النحويين44.

(5) أخبار النحويين البصريين-34.

(6) السيوطي (جلال الدين 911هـ) – همع الهوامع – دار المعرفة – بيروت – تدقيق محمد بدر الدين النعساني –ج1 ص 229.

وقد ذَكر الزُبَيْدِيُّ ما يُفهَمُ منه تَبنّي يُونُسَ لِمنحى السماعِ في الدرس النحويِّ، ويتمثلُ ذلك في قولهِ[1]: (لمْ يَكُنْ عندَ يونسَ عِلْمٌ إلاّ ما رآه بعينِهِ). فالسماعُ أوّلُ ما اعتمدَهُ النحاةُ في جَمْعِ المادَّةِ اللغويةِ واستقرائِها، وكان هذا المَسْمُوعُ مروِيّاً على ألسنةِ فصحاءَ موثوقٍ بعربيَّتِهِمْ.

الدورِ الثاني: (دورِ الترقِّي بِصريّ كوفيّ) يبتدِىءُ هذا الدورُ في عَهْدِ الخليلِ البِصْري وأَبي جعفرِ الرواسِيِّ الكوفيِّ، هذا هو الدورُ الذي نَهَضَ فيه الفَنُّ فوثبَ وَثْبَةً حَيِيَ بها حَياةً قويةً بعدُ، ونقْصِدُ الآن بالنحو مَعنَاهُ العَامَّ الذي يَشمَلُ مباحِثَ الصرْفِ، إذ مَا بَدَأَ هذا الدوْرُ حتى اتجهتْ أَنظارُ العلماءِ إلى مُراعاةِ أحوالِ الأبنيةِ أيضاً، فقد راعَهُمْ ما اعْتَوَرَها من خطأ يجب دَرؤُهُ، فإنهُم ما حاولوا صَوْنَ الكَلامِ مِنْ غَوائِلِ اللحْن إلاّ ضَنّاً بِهِ أن ينهَضَ بالإفادةِ والاستفادةِ المَقْصُودَيْنِ منه. وَرِعايةَ أواخِرِ الكلماتِ بقوانينِ النَّحْو، وإن كَفِلَتْ دَفْعَ اللحْنِ عَنِ الكَلام، و أَصْلَحَتْ هَيكَلَهُ الصدريَّ للتأْدِيَةِ العامَّةِ إلاّ أنَّ ذلك لا يَتِمُّ فيه إلاّ إذا سَلِمَتْ جَواهِرُ أجزائِهِ التي يَقُومُ بِها)[2].

وذكرتُ مصادرُ تاريخِ النحو أنَّ الخليلَ قد تَلمَذَ لِعيسى بْنِ عُمَرَ[3] وأبي عمرو ابْنِ العَلاء[1]، ولكلٍّ منهما مَنْهَجٌ في الدَرسِ يختَلِفُ عن مَنْهَجِ الآخرِ، مِنْ حَيثُ استخدامُ القِياسِ.

(1) طبقات الزبيدي 51.

(2) محمد الطنطاوي نشأة النحو ث ص 21-22.

(3) مراتب النحويين 54.

وقدْ خالفَ الخليلُ شيوخَهُ في النظرِ إلى القِياس، فهو يرى أن (القياس باطِلٌ)[2].
وأعْتَقِدُ أن ما عَناهُ الخليلُ بذلك هو (القِياسُ المُجَرَّدُ) الـذي يَـرْفُضُ كُـلَّ مـا جـاء عـن العربِ مُخالِفاً لَهُ، وَيَعُدُّه خاطِئاً.

ورَفْضُ الخليلِ لتَجْريدِ القِياس نابعٌ مِـنْ أَنَّـهُ صـاحِبُ مَـنْهَجٍ مُتفَـرِّدٍ في القِيـاس يُسَمُّى (تصحيحَ القِياس) فقد ذُكِـرَ أَنَّـهُ[3]" كـانَ الغايـةَ في اسْـتِخراجِ مَـسائِلِ النَحـو وتَصْحِيحِ القِياس".

وَمَعْنى تَصحيح القِياس هُوَ أَنَّ الخَليلَ أَرادَ قِياساً يَتَّفِقُ وَطَبيعَةَ اللُّغَةِ، قِياسـاً يَعُـدُّ ما خَالفَ الأَكْثَرَ مِنْ كَلام العربِ صَحيحاً، لا يُهْدَرَ، بَلْ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عَلَيْهِ[4].

وَلَمْ تَقْتَصِرْ جُهودُ الخَليلِ على (تصحيح القياسِ) فقَدْ أَعطَى العِلَلَ النَحْوِيَّةَ اهْتِماماً كَبيراً، لما كَانَ لها منْ تأثير في تَفسيرِ ما كانَ يَتَبَنَّى مِن مَذاهِبَ نَحوِيَّةٍ،[5] وكـانَ للخليـلِ أثرٌ بارزٌ في التَصريفِ، مِنْ ذلك أنَّه قَسَمَ الكلماتِ إلى مُجَرَّدةٍ وَمَزيدَةٍ[6]، كما أَنَّهُ طَوَّرَ نَقْطَ المُصْحَفِ الذي وَضَعَهُ أبو الأَسوَدِ؛ فَجَعلَ للفتحِ أَلِفاً فوق الحرفِ، ولِلضمِّ واواً صغيرةً

(1) (ابن الأنبا ري) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1987 م القاهرة، نزهة الأباء29.

(2) طبقات الزبيدي49.

(3) أخبار النحويين البصريين38 الفهرست- ابن النديم 48 نزهة الألباء 29 بغية الوعاة جـ1 – 557.

(4) نشأة النحو العربي (مقال) مصطفى السقا – مجلة جامعة الملك سعود (عدد1) سنة 1958 – 72. وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري – جعفر عبابنة45.

(5) طبقات الزبيدي 47.

(6) كتاب العين – الخليل بن أحمد – تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي جـ 1 –49.

فوق الحرفِ، وللكسْرِ ياءً صغيرةً تحتَ الحرفِ، وللتشديدِ شِيئاً صغيرةً، وللتخْفِيفِ خاءً صغِيرةً[1].

يظْهَرُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الخَليل أَسهَم في بِناءِ صَرْحِ النحو على نَحوٍ لم يُسبَقْ إليه، فلا غَرابةَ في أنْ يَعُدَّهُ الباحِثون واضِعَ النحو في صورَتِهِ النهائية التي وَرَدَتْ في كِتابِ سِيبوَيْهِ[2].

وقد عاصرَ الخليلُ الرواسيَّ، وهو أَحَدُ نحاةُ الكوفة وُيذْكَرُ أنهُ أَوَّلُ نَحْوِيٍّ مِنَ الكوفَةِ يَضَعُ كِتاباً في النحو[3].

والحديثُ عَنْ كِتابِ سيبويهِ يَطُولُ، وَيَكْفِي أنْ أَقُولَ إنَّهُ مِنَ الأصُولِ الحقيقيَّةِ لنشأةِ النحوِ وتطورِهِ ونضوجِه وإنهُ ذاك الجُهْدُ الضَّخمُ الذي جَمَعَ شَتاتَ النحوِ في كتابٍ ونَقَلَ التأليف النحويَّ إلى مرحلةٍ جديدةٍ.

الدورِ الثالثِ: (دورِ الكمالِ والنضوجِ، بِصريّ كوفيّ)، يبتدئ هذا الدورُ من عهدِ أبي عثمانَ المازِنيِّ البصرِيّ ويعقوبَ بنِ السِّكِّيت الكوفِيِّ، ونحاةُ هذا الدور شَرَحُوا مُجْمَلَ كلامِهِم واختصرُوا ما يَنْبَغِي وَبَسطَوا ما يستَحِقُّ، وهذَّبوا التعْريفاتِ وأَكْمَلوا وَضْعَ

(1) المحكم في نقط المصاحف 7.

(2) السيوطي، المزهر – تحقيق محمد جاد المولى وآخرون 1- (80-81).

(3) الفهرست ص 71 نزهة الالباب ص 34.

الاصطِلاحاتِ ولم يَدَعُوا شيئاً مِنهُ إلاّ نظَرُوه، ولا أمراً مِنْ غَيرِهِ إلا فَصَّلُوهُ، فَخَلصَ النحو من الصرفِ الذي بَقِيَ مُتَمَسِّكاً بِهِ في التأليف إلى أَوَّلِ هذا الدورِ)[1].

إذْ وَضَعَ المازِنيُّ (ت: 249هـ) كِتابَ التَّصريف، وهو أَوَّلُ عَمَلٍ استَقَلَّتْ فيه دِراسَةُ الصرْفِ عن النحوِ، فَفَتَحَ المَجالَ واسِعاً لاستقلال فروعِ الدراساتِ اللغويةِ بَعضِها عن بَعْضٍ.

وما بُذِلَتْ في هذا الدّوْرِ من جُهُود كثيرةٍ تَرَكَّزَت في تَفسِيرِ ما وَرَدَ في الكِتابِ من آراءٍ ومصطلحاتٍ نحويةٍ ومناقَشَتِهِ وتهذيبِهِ[2].

وقدْ أَدَّتْ هذه التفسيراتُ لما وَرَدَ في الكِتاب إلى وُجودِ تَبايُنٍ في مذاهِبِ النُّحاةِ سَاعَدَتْ عليه وغَذَّتهُ عدَّةُ عَوامِلَ، تَقتَضِي مِنّا وِقْفَةَ تَأَمُّلٍ، لِما لَها من دَوْرٍ في تَشَكُّلِ موضوعِ دراسَتِنا.

1. طريقة الاستقراء[1] التي أقيم عليها التقعيد النحويُّ

حَدَّدَتِ الغايةُ من وضعِ النحو وَوَضْعِ الضوابِطِ التي تحكُمُ استِخْدامَ الأَجْيالِ للعربيةِ – على نَحْوٍ يظل مماثِلاً لما كانَ يأتي به العربيُّ سَليقَة – طريقةَ جَمْعِ المادَّةِ اللُّغويَّةِ، فقد كان لِعُلماءِ اللغةِ هَدَفانِ رَئيسانِ: أَوَّلُهما الحِفاظُ على الفُصْحى لغةِ القُرآنِ الكَريم والدينِ الإسلامِيّ، وثانِيهما تَعْليمُ هذه الفُصحى للأعاجِمِ والعَرَبِ الذين ابْتَعَدَتْ لغتُهُم المولَّدَةُ عن الفُصْحى. وتحقيقاً لذلك قامَ علماءُ العربيةِ بمجهودٍ كبيرٍ تَمَثَّلَ في جَمْعِ

(1) محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص 261 – 27.

(2) حسن عون، تطور الدرس النحوي – ص 59.

المادَّةِ اللغويةِ، وتدوينِها عن الأعرابِ والشعراءِ في الباديةِ أو الذين كانوا يَفِدونَ منهم إلى البَصْرَةِ.

غَيرَ أَنَّ سَنَّ القَواعِدِ النحويةِ، التي تُشَرِّعُ الاستعمالَ اللغويَّ وتحافِظُ على سلامَتِهِ وَفْقَ مقاييسَ وأصولٍ معينةٍ، لم يَكُنْ تالياً لمرحلةِ جَمْعِ اللغة وتدوينِها، ولم يَنْتَظِرِ النحاةُ الأوائِلُ إتمامَ تلك المرحلةِ، ولكنهم بَنَوا قواعِدَهُمَ مُكتَفِينَ بما جُمِعَ من اللغة في عهْدِهِم ولم يكنْ هناكَ منهج واضحُ القَسَماتِ، بَيِّنُ المَلامِحِ في الجَمْعِ والتدوين، فاللغَوِيُّ ينتقلَ إلى أهل البادِيَةِ أو ينتقلونَ إليه ويُدَوِّنُ ما يسمَعُهُ منهم، وَشُرُوطُ هذا الجَمْعِ عندهُ تَتَحَدَّدُ بصفاءِ لَهْجَةِ الأَعرابِ ونقائِها من الشوائب التي يمكن أَنْ تَعْلَقَ بها نَتيجَةً لاختِلاطِ أَصحابِها بغيرِ العرب ولعل من أبرزِ ما عَمَّقَ عَدَمَ الوصولِ إلى الاستقراءِ التامِّ في الجُهْدِ اللغويِّ، وفَتَحَ بَابَ الاستثناءِ على القاعِدَةِ النحويةِ، ما يلي:

أ. الاقتصارُ في استقراءِ المادَّةِ اللغويةِ على قبائِلَ مُعَيَّنة:

ذَكَرَتِ الرواياتُ أَنَّ النُّحاةَ واللغويين العربَ القدماءَ كانوا يقومون برحلاتٍ بين القبائلِ في شبه الجزيرةِ العربية لجمع المادةِ اللغويةِ كما أَنهم كانوا يأخُذُون اللغةَ عن الأعرابِ الذين يَفِدَونَ إلى (المِرْبَدِ) – وهو سُوق من أسواقِ البَصْرَةِ للمتاجَرَةِ[2] غيرَ أن

(1) الاستقراء: هو الاستدلال الذي تجيء نتيجته أكبر من المقدمات التي أسهمت في الوصول إلى تلك النتيجة، وهو "انتزاع حكم كلي عن جزئيات، وأنه إذا تيسرت الإحاطة بجميع الجزئيات حتى لا يَشِذَّ عنها واحد، أفاد اليقين" مفتاح العلوم للسكاكي ص 267، وانظر الأسس المنطقية للاستقراء لمحمد الصدر، الطبعة الرابعة بيروت 1982 ص 6.

(2) السيوطي – المزهر 1/ 144 وما بعدها.

هَدَفَ البحثِ اللغوي – الذي سبقَتِ الإشارةُ إليه – جعلهم يَحْرِصُون على تحْدِيدِ القَبائِلِ التي تُؤَخَذُ منها اللغةُ، فانْصَبَّ اهتمامُهَم بشكلٍ خاص على أواسِطِ الجزيرة العربيةِ وباديَتِها التي تَشْمَلُ نَجْداً وتِهامَةَ والحِجازَ وما جاوَرَها، دافِعُهُمْ لذلك هو انعِزالُ تلك القبائِلِ في صحرائِهِم وَبُعْدُهُمْ عن المُؤَثِّراتِ الوافِدِةِ التي قد يُداخِلُها اللحْنُ والفَسادُ، فأخذوا عَمَّنْ كانَ في أواسِطِ بلادِهم، وعن أشَدِّهم تَوَحُّشاً وجَفَاءً وأَبْعَدِهِم إِذْعاناً وانْقِياداً، وهم قيسُ وتميمٌ وأَسدٌ وطيٍّءُ ثم هَذَيْلُ، فإنَّ هؤلاءِ هُمْ معظمُ مَنْ نُقِلَ عنهم لِسانُ العربِ، وأما الباقون فلم يُؤخَذْ عنهم شيءٌ لأنهم كانوا بِأَطرافِ بلادِهِم مُخالِطِين لغيرهم من الأُمم، مَطْبُوعِينَ على سُرعَةِ انقيادِ أَلْسِنَتِهِمْ لِأَلْفاظِ سائِرِ الأُمَمِ المُحيطَةِ بهم منَ الحَبَشةِ، والهندِ، والفُرسِ... [1] قال السيُوطِيُّ:"............فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثَرُ ما أُخِذَ وَمُعظَمُهُ... ثُمْ هُذَيْلٌ وبَعْضُ كِنانَةَ، وبَعْضُ الطائِيِّينَ، ولم يُؤْخَذْ عن غيرهِم من سائرِ القبائلِ... فلم يُؤْخَذْ لا مِنْ لَخمٍ ولا مِنْ جُذَامٍ فإنهم كانوا مُجاوِرِين لأهلِ مِصرَ والقِبطِ، ولا مِنْ قُضاعةَ ولا مِن غَسَّانَ ولا مِنْ إِيادٍ، فإنهم كانوا مُجاورِينَ لأَهلِ الشام وأَكثَرُهُم نَصارى، ولا مِنْ تَغْلِبَ ولا مِنَ النمِرِ، فإنَّهم كانوا بالجزيرةِ مجاورين اليونانِيَّةَ، ولا من بَكرٍ لأنهم كَانُوا مجاورين لِلنَبطِ والفُرسِ، ولا من

(1) كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي. بيروت 1969 ص 146-147، وانظر تذكرة النحاة ص 574.

أَهلِ اليمنِ لمخالَطَتِهِمْ للهِندِ والفرسِ والحبشة... ولا مِنْ ثَقِيفٍ وسُكانِ الطائِفِ لمُخَالَطَتِهِمْ تُجّارَ الأُمَمِ المُقيمينَ عِندَهُم"[1]

فقد حُدِّدَتْ قبائِلُ مُعيَّنةٌ للاحتِجاجِ بِلُغَتِها، واسْتُبْعِدتْ من حَيِّزِ الاحتجاجِ قبائِلُ بِأَسرِها إذ "لم يُؤْخَذْ عن حَضَرِيٍّ، ولا عَنْ سُكان البَرارِي، ولا من لخَمٍ ولا مِنْ جُذامٍ..."[2].

فَعِمادُ هذا التحديدِ التوَغُّلُ في البداوَةِ، والبعْدُ عن الاتِّصالِ بالأَقاليمِ والأَرْيافِ[3] وَعَدَمُ الاحْتِكاكِ بِغيرِ العَرَبِ، والفَصَاحَةُ، الفَصَاحَةُ التي هي شَرطُ اللغةِ التي يُحْتَجُّ بها، ولِأَجْلِها كانت رِحلَةُ عُلماءِ اللغةِ والنحوِ إلى الباديةِ موئِلِ النقاءِ وسَلامَةِ اللسانِ، وهي التي سَمَتْ بِقبيلةِ قُرَيْشٍ، "عَنَ عَنْعَنَةِ تَميمٍ وتَلْتَلَةِ بَهْراءَ، وكَشْكَشَةِ رَبيعَةَ وكَسْكَسَةِ هوازِنَ،[4] حتى تَصَوَّرَ عُلماءُ اللغةِ والنحوِ أنها كانت أفْصَحَ العَرَبِ لِدَرَجَةِ أَنّها كانت تُسمى (أَهْلَ الله)[5]. فقال فيها الفارابِيّ:" كانت قُرِيشُ أَجوَدَ العَرَبِ انتِقاءً للأفْصحِ مِنَ الأَلفاظِ، وأَسْهَلِها على اللسانِ عِنْدَ النطقِ، وأَحْسَنِها مَسْمُوعاً وأَبْيَنِها إبانَةً عمّا في النَفْسِ[6] وغير ذلك.

(1) انظر الاقتراح ص 56. والمزهر في علوم اللغة1/ 211.

(2) تذكرة النحاة، ص574.

(3) انظر مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة، الطبعة الثانية 1958م، ص 51.

(4) مجالس ثعلب 1/ 81 الخصائص 2/ 11.

(5) الصاحبي في فقه اللغة ص33، الخصائص2/ 11.

(6) السيوطي (جلال الدين) المزهر، دار أحياء الكتب العربية، 1/ 211.

"لأنَّ قُرَيشاً مع فَصاحَتِها وحُسْنِ لُغاتها، وَرِقَّةِ ألسِنَتِها كانت إذا أَتَتْها الوُفودُ من العَرَبِ تَخَيَّروا مِنْ كلامِهم وأشْعارِهِم أحْسنَ لُغات فاجتمعَ ما تَخَيَّرُوا من تلك اللغات إلى نَحائِزِهِمْ وسلائِقِهِمُ التي طُبِعُوا عليها فصارُوا بذلك أفْصَحَ العَرَبِ"(1)

ولكِنْ هنا يُثارُ السُّؤالُ الآتي: كيف تكونُ قبيلةُ قريشٍ تَحديداً أفَصَحَ العربِ، وقد قالَ الخليل: - "أفصَحُ النّاس أَزْدُ السراة"، وقال الأَصْمَعيّ:" سَمعتُ أبا عَمَرِو بنِ العَلاءِ يقولُ: أَفصَحُ النَّاسِ سَافِلَةُ قريش وَعالِيةُ تَميمٍ"، ورُوي عن الجَرْمِيِّ أَنَّهُ قال: "رأيتُ قوماً من بني الحارث لَمْ أَرَ أَفْصَحَ منهم!"(2)

ولهذا ولأَنَّ الفَصاحَةَ لا تكونُ حِكْراً على لُغَةِ قبيلة دونَ أُخرى لا يَصِحُّ تفضيلُ لُغَةٍ على أُخْتِها حتى وإنّ كانَتْ أَخَفَّ وَقْعاً وَأكْثَرَ شُيُوعاً فـ:" كُلُّ ما كانَ لُغَةَ قبيلةٍ يُقاسُ عليهِ"(3) و "أجْمَعَ العلماءُ على الاحْتِجاجِ بلُغَةِ القَوْمِ فيما يَخْتَلِفُونَ فيه أو يَتَّفِقُونَ"(4) كما ذكر السيُوطيُّ.

ومِن الطبيعيِّ أَنْ تكونَ هناكَ قبائِلُ فَصِيحةٌ أُخرى غَيْرُ القبائِلِ المحدَّدَةِ التي ذكرَها النحاةُ وبِخاصَّةٍ قُرَيش.(5)

(1) الصاحبي في فقه اللغة ص 33، 34.

(2) أنظر هذه الأقوال في المزهر 1/ 211.

(3) المزهر 1/ 153.

(4) المزهر 1/ 410.

(5) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص 121.

وَأَسْأَلُ كذلك: كَمْ فَقَدْنا من اللغةِ بغيابِ لغةِ قبائِلَ بِأسْرِها عن حَيِّزِ الاحتِجاجِ؟ إذ التَزَمَ جميعُ النحاةِ بعدم الاحتجاجِ بِلغةِ هذه القبائلِ لأنها اتصلتْ بِأُمَم عُرِفَ عن أَبنائِها اللَّحْنُ وهذا بَعيدٌ عن الأَعرابِ الذين قَوِيتْ فصاحَتُهمْ وَسَمَتْ طبيعَتُهُم وسليقتهم اللغويةُ.

لهذا فإنَّ اعتمادَ العلماءِ على لغةِ قريشٍ والقبائلِ الستِّ الأخرى، واستبعادَ لغاتِ الكثيرِ من قبائلِ العربِ، وَعدِّها خَارِجَةً عن الفُصحى هو إهدارٌ لجانبٍ من استعمالاتِ هذه اللغةِ الأَمْرَ الذي جَعَلَ الكِسائِيَّ ونُحاةَ الكوفَةِ يتجاوَزُون هذا التحديدَ فيتوسَّعُونَ في الروايةِ عن العَرَبِ، ويرْوُونَ عن اللهجاتِ العربيةِ كُلِّها دُونَ تَفريقٍ بين القَبائِلِ التي سَكَنَتْ قَلْبَ البادِيةِ، والقبائِلِ التي سَكَنَتْ أَطرَافَها، فقال الرياشِيُّ البِصْرِيُّ: " إنما أَخَذْنا اللغةَ عن حَرَشَةِ الضباب وأَكَلَةِ اليَرابيع، وهؤلاء أَخذوا اللغة عن السوادِ وأَصْحابِ الكوامِيخ وأَكَلَةِ الشواريز"[1]

وأَيَّدَ ابْنُ جِنِّيٍّ (ت 392) هذا الاتِّجاهَ حين عَقَدَ في كتابِهِ (الخصائِصِ) فَصْلاً سمّاه" اختلاف اللغاتِ وكُلُّها حُجَّة "فقال فيه إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكنْ مُخطِئاً لِكَلامِ العرب، لكنه يكون مُخطِئاً لأجْوَدِ اللغتين أمّا إن احتاجَ إلى ذلك في شِعْرٍ أو سَجْعٍ فإنه مقبولٌ منه، غَيْرُ مَنْعِيٍّ عليه، فالناطِقُ على قِياس لغةٍ من لُغات العربِ مُصِيبٌ غَيْرُ مُخْطِئٍ[2] واعتَمَدَ ابنُ مالِكٍ على لُغاتِ لَخْمٍ وَجُذامٍ وغَسَّانَ[1].

(1) أخبار النحويين البصريين ص 68.

(2) الخصائص 2/ 10-12، وانظر المزهر 1/ 55-56.

وقد تركَ هذا الخلافُ بين الاتِّجاهينِ، الاتجاهِ المتشدِّدِ في الاحتجاجِ بقبائلَ معينةٍ والاتجاهِ المُتوسِّع في الاحتجاج، المجالَ مفتوحاً أمامَ بُروزِ ظاهرةِ الاستثناءِ على قواعدِ النحاةِ، من ذلك مثلاً قولُ الأعرابيّ اليَمَنيّ الذي احتجَّ به أبو عَمرِو بنِ العَلاءِ، حين قال: "فلانٌ لغُوبٌ، جاءَتْهُ كِتابي فاحْتَقَرَها"[2] فقلتُ له: أتَقولَ: جاءَتْهُ كِتابي؟ قال: نعم! أليْسَ بِصحيفَةٍ؟ فَأعْجَبَ هذا التأويلُ أبا عَمرو وَقَبِلَهُ، وعليه فقد احتجَّ بعضُ عُلماءِ اللغةِ بِلَهجاتِ القبائِلِ المُستبَعدَةِ من الاستِقراءِ اللغَويِّ أحْياناً.

وذكرَ الفرّاءُ وأبو عبيدةَ والأخْفَشُ أنَّ بَني عُقَيْلٍ يجعلونَ (لعل) حَرفَ جَرٍّ يَدُلُّ على التَرّجّي، وَسَمِعَ أبو عبيدةَ فَتْحَ اللامِ أمّا الأخْفَشُ فقدْ ذَكَرَ أنها مَكْسُورَة، لأنّها لامَ إضافَةٍ، تقولُ: لعل عَبْدِ الله يأتِينا[3].

وَكما أسْتُبْعِدتْ بِأسْرِها عن دائِرَةِ الاحتجاجِ والاستقراءِ اللغوي، فقد أستُبْعِدّتِ الأحاديثُ النَبَويّةُ الشرِيفَةُ كذلك الأمْرِ ولم يُحْتَجَّ بِها في القَواعِدِ النحويةِ، بالرغمِ من أنّها كَلامُ أفْصَحِ العَرَبِ سَيِّدِنا محمدٍ عليه الصلاةُ والسّلامُ، مبرِّرُ ذلك أن الأحاديثَ النبويةَ

(1) الاقتراح ص 24.

(2) الخصائص 1/ 249.

(3) معاني القرآن للاحفش 109، جمع الهوامش 2/ 33 مع أن قواعد النحاة تنص على أنها حرف مشبه بالفعل من أخوات "إن" تنصب الاسم وترفع الخبر انظر: مثلا: المغني ص 228.

رُوِيَتْ بالمعنى دونَ اللفْظِ، وأَن القائِمينَ على رِوايَتِها كانوا من الأَعاجِمِ، وقد يَلْحَنُون لأنهم يجهلون اللغة العربيةَ وقواعِدَها[1].

ونرى أنَّ استبعادَ الأَحاديثِ النبويةِ من عمليةِ الاستقراءِ والاحتجاجِ ليس له ما يُبَرِّرُهُ، لأَنَّ في ذلك إبعاداً لجزءٍ غيرِ قليل من المصادرِ اللغويةِ[2] ولماذا لم يكن الاحتجاجُ بعدَ عَصْرِ التدوينِ والنضجِ العِلْمِي حيثُ أَصبحتْ نُصُوصُهُ مَوْثُوقَةً؟ غَيْرَ أنَّ عَدَمَ الاحتجاجِ بالحديثِ الشريفِ لم يَلْقَ تجاوباً مُطلَقاً من قِبلِ النُحاةِ، فالمتتبِّعُ لكتبِ ابْنِ مالكِ وابنِ هشامٍ يَجِدُهُما قد أَكثَرا مِنَ الاحْتِجاجِ بالحَديثِ والاعْتِمادِ عليه في استِنْباطِ قَواعِدَ نَحْوِيَّةٍ جَدِيدَةٍ.[3]

وَمِنْ أَمْثِلَةِ ما وَرَدَ في الحَديثِ الشَريفِ استثناءً على قواعِدِ النحو التي تَنُصُّ على عَدَم جَوازِ عَطْفِ الظاهِرِ على ضَمِير مُتَّصِلٍ إلا بعدَ توكيدِ الضميرِ بآخَرَ مُنْفَصِلٍ، (العطفُ على ضميرِ الرفعِ المتَّصل، دونَ توكيدٍ)، نحوَ قولِ عليٍّ – رضي اللهُ عنه-: " كنت أَسْمَعُ رَسُولَ الله (ﷺ) يقولُ: كنتُ وأبو بكرٍ وعُمَرُ، وفعلت وأبو بكرٍ وعُمَرُ، وانطلقْتُ وأبو بكر وعُمَرُ"[4] وقولُ رسول الله (ﷺ) "مخاطِباً جَبَلَ أُحُدٍ:" اسْكُنْ فما

(1) انظر مقدمة خزانة الدب ص 5، الاقتراح، ص 53، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي ص 423 النحاة والحديث النبوي، حسن موسى الشاعر ص 93.

(2) انظر مدرسة الكوفة موسى الشاعر ص 93.

(3) الاقتراح ص 52-53.

(4) أخرجه البخاري في: 62 كتاب فضائل أصحاب النبي (ﷺ) باب قول النبي (ﷺ):" لو كنت متخذاً خليلاً".

عليك إلا نَبيٌّ أو صِدِّيق أو شهيد"(1) فقد تَضمَّن الحديثُ الأوّلُ صِحّةَ العطفِ على ضَمِيرِ الرفعِ المتصلِ، غَيْرَ مفصول بتوكيدٍ أو غيرِهِ عند ابنِ مالك، وهو مما لا يُجِيزُهُ النحويون في النثرِ إلا على ضَعفٍ، ويَزْعُمُون أنَّ بابَه الشعْرُ، والصحيحُ جوازُهُ نَثْراً ونَظْماً(2)

وتضمَّنَ الحديثُ الثاني استعمالَ "أو" بمعنى الواو، فإن معنى" ما عليك إلا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدٌ، فما عليك إلا نبيٌّ وِصدِّيقٌ وشهيدٌ"(3) ويقول الدكتور إبراهيم السامرّائيُّ:" كلامُ ابنِ مالكٍ هذا حُجّةٌ على النحويين، وبيانٌ على أن استقراءَهُم لفصيحِ الكلامِ غَيْرُ وافٍ، فقد اقتصروا وقَلَّلوا، وكأنهم استبْعدوا لُغَةَ الحديث إلا ما أَفادَهم منها وهو قليلٌ في حينِ إنهم عَوَّلوا على شواهِدَ نادرةٍ لا يُعرَفُ أصْحابُها كما صَنَعُوا هم أَنْفُسُهم أَمثِلَةً يتردَّدُ فيها زَيْدٌ وَعَمْرٌو وهِندُ...، وقد أوردَ ابنُ مالكٍ من الشواهِدِ الكثيرةِ نثراً وشعراً ما يجعلنا مترددين في أَخْذِ القاعِدةِ النحويةِ مأْخَذَ العِلْمِ، ومنه قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ ﴾(4).

(1) أخرجه البخاري في 62 فضائل أصحاب النبي (ﷺ)، 6- باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(2) شواهد التوضيح ص 114.

(3) شواهد التصريح ص 115.

(4) الأنعام/ 148.

فإن واو العطف فيه متصلةٌ بضميرِ المتكلمين ووجودُ "لا" بعدها لا اعتـدادَ بـه، لأنها بعد العطفِ ولأنها زائدةٌ، إذ المعنى تامّ بدونها". [1]

وأَمْثِلَةُ الاستثناءِ على قواعِدِ النحو نتيجةً لجزئيَّةِ الاستقراء اللغويّ لا تكادُ تفارِقُ مصنَّفات النحوِ لكن في إطارٍ هامِشِيٍّ عابِرٍ.

ولعلَّ شُعُورَ عُلَماءِ اللغةِ بِجَدارَةِ مُختَلَفِ لَهَجـاتِ العـربِ، وأَحَقِّيَّتِهـا في التقعيـدِ شَأْنَ غيرِها من اللهجاتِ جعلهم يأْخُذُون اللغة بين الحِين والآخَرِ من قبائِلَ اسـتُبْعِدَتْ من حَيِّزِ الاحتجاجِ، فمع أَنّ أبا نـصرٍ الفـارابيَّ ذكـر أن اللغـويين لم يأخـذوا عـن قبيلـة قُضاعَةَ، فقد استشهد سيبويه بشعرِ تِسعَةِ شُعراءَ منهم [2]، واستشهد بـشعر أربعـةٍ مـن شعراءِ بَكْرٍ وتَغْلِبَ [3]، كما استشهد بشعراء مِنْ ثَقيفٍ. على الرغـمِ ممـا ذكـرَهُ اللغويـون أنها من القبائل التي لم يؤخذ عنهـا." [4] غـير أن عمـق رغبـة علـماء اللغـة في التحـري والتثبت جعلهم يُعَوِّلون في جمعِ المادةِ اللغويةِ على قبائِلَ محدودةٍ لا يجوزُ تجاوُزُها، فَنَقَلُوا عنها أَكْثَرَ ما نَقَلُوا، ولقد رافقَ هذا التوَجُّه الاقتصارُ في جمع المادَّةِ على زمنٍ محَدَّدٍ.

---

(1) انظر من سعة العربية د. إبراهيم السامرائي دار الجيل بيروت، ط1 1/ 1994، ص 13.

(2) أنظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة ص (293)

(3) أنظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد جمعة ص (280-300).

(4) أنظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة ص (290).

ب. الاقتصارُ في جمعِ المادةِ اللغويةِ على زمنٍ معيَّنٍ.

تحقيقاً لغاياتِ نَقاءِ اللغةِ من الشوائبِ التي يمكنُ أَنْ تَعْلَقَ بها نَتِيجَةَ اختلاطِ أَهْلِها بغيرِ العربِ؛ حَدَّدَ النحاةُ معاييرَ زمانِيَّةً لقَبُولِ الاحتجاجِ باللغةِ تمتدُ حواليَ ثلاثةِ قرونٍ، قرنٍ ونِصْفٍ قبل الإسلامِ وقرنٍ بَعْدَهُ[1] فبرزتْ مَظاهِرُ الحِرصِ على توثيقِ كلامِ العربِ ولا سيَّما الشِعْرُ، وَوُضِعَتِ القُيودُ الزمنيةُ للذين يُحْتَجُّ بِلُغَتِهِمْ من خِلال تَصْنِيفِ الشُّعراءِ إلى أَرْبَعِ طَبَقاتٍ: جاهليينَ لم يُدْرِكوا الإسلامَ كامْرِئِ القَيس وَزُهير، ومُخَضْرَمِينَ أَدْرَكوا الجاهليةَ والإسلامَ كحسانَ بْنِ ثابتٍ، وَلَبيدٍ، وإسلاميينَ لم يُدرِكوا من الجاهلية شيئاً كالفرزدَقِ وجَريرٍ، ومُحْدَثِينَ (وهمَ المُوَلَّدون) وتبدأُ طَبَقَتُهم بِبَشّارِ بنِ بُرْدٍ[2]، وانعقدَ شِبْهُ الإجماعِ على صِحَّةِ الاستشهادِ بالطبقتَيْنِ الأُوْلَيَيْنِ وتَعَرَّضَ شُعراءُ الطبقةِ الثالثة للتخْطِئَةِ مِنْ كثيرٍ من العُلماءِ، ولكِنَّ عَبْدَ القادِرِ البَغدادِيَّ ذَهَبَ إلى جَوازِ الإستشهادِ بها[3] وكانَ أبو عَمْرٍو بْنُ العَلاء وَعَبْدُ الله بْنُ أَبي إِسْحقَ والحَسَنُ البِصْرِيُّ وعبدُ الله بنُ شُبْرُمَةَ يُلحِّنون الفرزدقَ وذا الرُّمَّةَ وأَضْرابَهُمْ وكانوا يَعُدُّونَهم من المُوَلَّدين[4] وأَمَّا الطبقَةُ الرابعَةُ فقد عَزَفَ كثيرٌ من العُلَماءِ عن الاستشهادِ بشعرِهِمْ، ولكنْ كَيْفَ يكونُ ذلك والفَصَاحَةُ ليسْت مقصورَةً على زَمَنٍ دُونَ زمنٍ! لذا ذهب

(1) في تاريخ العربية د. نهاد الموسى ص 14.

(2) الاقتراح ص 26/ 27 وأنظر أصول النحو (59-64) وطبقات الشعراء: عبد الله أبن المعتز – تحقيق عبد الستار أحمد فراج، طبعة (1) القاهرة – دار المعارف- مصر عام 1956.

(3) خزانة الأدب 1/ 8، 20.

(4) خزانة الأدب1/ 3.

بعضُ عُلماءِ العربيةِ إلى صِحَّةِ الاستشهادِ بكلامِ مَنْ يوثَقُ به مِـنَ المُوَلَّـدِين والمُتَـأَخِّرِينَ، فقال المُبَرِّدُ في حَدِيثِهِ عن أبي تمَّامٍ والبُحتُرِيِّ (والله إنَّ لأبي تمّامٍ والبُحتريِّ من المحاسِنِ ما لو قِيسَ بِأكْثَرِ شُعراءِ الأَوائِلِ ما وُجِدَ مَنْ فِيه مِنْ مِثْلِهِ).[1]

وقال ابْنُ قُتَيْبَةَ:

"ولم يَقْصُرِ اللهُ العِلْمَ والشعْرَ والبَلاغةَ على زَمن دَونَ زَمَـنِ، ولا خَـصَّ بـه قومـاً دون قَوْمٍ، بل جعَلَ ذلك مُشتَركاً مَقسوماً في كُلّ دَهْرٍ"[2]

ولا شك أنَّ حِرْصَ العلماء على سلامةِ القواعدِ هو الذي دَعاهمُ الى رَفْضِ شِـعْرِ المُحْدَثِين غَيْرَ أنَّ حَصْرَ الشواهِدِ في الطبقتين الأُولَيَيْنِ قد يُؤدِّي إلى أنْ تكونَ قواعِدُ اللغةِ الأساسيةُ قاصرةً عن استيعابِ مُختَلَفِ التراكيب اللغويةِ لأنها قواعِدُ قامَـتْ عـلى شِـعْرِ طبقاتٍ معيَّنةٍ كـان أَكْثَرُهـا مـن البَـدْوِ، فـربما لا يُمَثِّـل شِـعْرُ هـؤلاءِ أَحْـوالَ الأَقْـوامِ المُسْتَحْدَثِينَ وحاجاتِهم وأفكَـارَهُمْ، ولعـلِّي أرى أنَّ مِثْـلَ هـذا الـنَّهْجِ يُـسْهِمُ في وُجـودِ مواطِنِ نَقْصٍ في قواعِدِ اللغةِ كان الاستثناءُ عليها جانِباً مُكَمِّلاً لها مُراعِياً لِسَنَنِ التطَـوُّرِ اللغوي، لاسيما أَنَّ بعضَ علماءِ النحوِ ذهبوا إلى الاحتجاجِ بشعرِ مَـنْ وَثِقُـوا بفـصاحَتِهِ من الشعراءِ المَوَلَّدِينَ وقد اختارَ الزَمَخْشَرِيُّ هذا المَذْهَبَ وَتَبِعَهُ الإِسْتَرَابادِيُّ والبَغْـدادِيُّ، مع أنَّ هذا لم يكنْ مَحَلَّ إجماعٍ عندهم، وعلى الرغم مما قد تَحْمِلُـهُ اللغـة مـن مَعـالِمِ التغـيُّرِ والتطورِ عَبْرَ تلك المرحلَةِ الزمنيةِ، لأن اللغةَ لا تظلُّ ثابتةً على حالِها. يقول ستيفن أولمان

(1) المقتضب للمبرد1/ 50.

(2) الشعر والشعراء 1/ 63.

"إنَّ اللغةَ – أيَّ لغةٍ – ليستْ ساكنةً بحالٍ من الأحوال فهي تتغيرُ باستمرارٍ في أصواتِها وتراكِيبِها وعناصِرِها النحويةِ ومعانِيها، وإن اختلفتْ سُرْعةُ التغيُّرِ من فترةٍ زمنيةٍ إلى أُخرى"[1].

وعلى الرغْمِ كذلك مِنْ أنَّ النُحاةَ سَجَّلوا في نِطاقِ استقرائِهم لِنصُوصِ اللغة في عصرِ الاحتجاج بَعْضَ مَظاهِرِ التَّطَوُّرِ أو التَّغَيُّرِ أو الانْتِقَال التي كانت تَجْري على اللغةِ، فلم تَكُنْ تلك المَظاهِرُ تَجُبُّ المَظاهرَ السابِقَةَ لها، ولم تَكُنْ بَدِيلاً عنها، وإنما كانت في الغالبِ أَطْواراً حادِثَةً تتوَلَّدُ في اللُّغَةِ اتِّساعاً واستجابَةً لحركَةِ الحياةِ، ويظلُّ الأَصْلُ والفَرْعُ، أو الطَّورُ السابِقُ والطَّوْرُ اللاحقُ يدوران في الاستعمال[2]. ذلك لأَنّ اللغةَ كائِنٌ اجتِماعي حَيٌّ قَابِلٌ للتطوُّر باستمرارٍ. من هنا فإننا مَعَ مَنْ يُصَرِّحَ قائِلاً: "ليس من الصوابِ أن نَضَع لها القَوانِين الصارِمَةَ ونُوصِدَ الأَبْوابَ دونَ تَطَوُّرِها، لأنّ الشَّواهِدَ اللغويةَ تتجددُ وتتطورُ في كل عصرٍ، فلا بُدَّ مِنْ أنْ تَكونَ القواعدُ من المُرونَةِ بحيثُ تَسَمَحُ لما يأتِي بِهِ الزَّمانُ من تَغَيُّرٍ."[3]

2. سعة العربية

إِنَّ سَعَةَ العربية وعَجْزَ القُدُراتِ البشريةِ عن الإحاطةِ بها كاملةً جعلَ من غيرِ المَقْدورِ على أيٍّ منْ عُلماءِ اللغةِ جَمْعَ العربيةِ كُلِّها، الأَمرَ الذي ترتَّبَ عليه اخْتِلافُ

(1) دور الكلمة في اللغة ص (156).

(2) في التطور النحوي وموقف النحويين منه د. نهاد الموسى ص (8).

(3) المدخل إلى دراسة اللغة والنحو، عبد المجيد عابدين ص (93).

اللغويين في الجمع. وَسنِّ القواعِدِ، فما سَمِعه أبو عمرو بْنُ العَلاء غيرُ ما سَمِعَهُ عيسى ابْن عُمَرَ وما سمعه يونُسُ غَيْرُ ما سمعه الخليلُ بنُ أَحْمَدَ...، فقد جاءَ عيسى بنُ عُمَرَ إلى أبي عَمْرِو بنِ العلاءِ، فقال: يا أبا عَمْرِو ما شَيءٌ بَلَغَني أَنَّكَ تُجِيزُهُ، قال: وَمَا هُوَ؟ قال: بلغني أنك تُجيز: لَيْسَ الطِّيبُ بالرفع. فقَال له أَبو عَمْرو: "نِمْتَ يا أَبا عُمَرَ وأَدْلَجَ النَّاسَ، ليس في الأرضِ حِجازِيّ إلا وَهُوَ يَنْصِبُ ولا في الأَرضِ تَميميٌّ إلا وَهُوَ يَرْفَعُ." [1].

ولاشَكَّ أَنَّ الاستقراءَ غَيْرَ التامِّ هو الأساسُ الذي اعتمدَ عليه الكسائِيُّ لِلتفَوُّقِ على سيبويهِ في المناظرةِ التي جَرَتْ بينهما، فقدِ استَدْعَى الكِسائِيُّ الأَعرابَ الذين بِبابِ الأَميرِ أَو الخَليفَةِ، لِيَسْمَعَ منهم سِيبَوَيْهِ ما لم يَسْمَعْهُ قَبلَ ذلك.[2]

ومن الطبيعيِّ في ضَوْءِ تَفاوُتِ قُدُراتِ بَني البَشَرِ وإِمْكاناتِهِمْ أَنْ تَتَفَاوَتَ قُدُراتُ عُلَماءِ اللغةِ في جَمْعِ العربيةِ فقدْ يَحْصُلُ جانِبٌ مِنَ عُلَماءِ اللغةِ على مادَّةٍ لُغويَّةٍ مِنْ أعْرابٍ مَوثُوقٍ بفصاحَتِهِم لَمْ يَحْصُلْ عليها جانِبُ آخرُ وتَكُونُ قواعِدُ هذهِ المادَّةِ استثناءً على قواعِدِ تلك المادَّةِ ويمكِنُ لنا أن نَسْتَشِفَّ من رِوايَةِ قُدُوم الكِسائِيِّ إلى البَصْرَةِ وَسُؤالِ الخَلِيلِ عَنْ عِلْمِهِ فقال له: مِنْ بَوادِي الحِجازِ ونَجْدٍ وتِهامَةَ، فخرجَ وأَنْفَذَ خَمْسَ عَشْرَةَ قِنِّينَةً حِبْراً في الكِتابَةِ عن الأَعْرابِ سِوى ما حَفِظَ[3] إِنَّهُ مَهْما أوتِيَ اولئك العلماءُ من

(1) مجالس العلماء 1-4، كتاب الحروف لأبي الفارابي، تحقيق محسن مهدي، بيروت سنة 1969، ص 146-147، وأنظر تذكرة النحاة ص 574 الاقتراح ص 56، المزهر 1/ 211.

(2) طبقات النحويين واللغويين 68/ 71.

(3) أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، طبعة أولى 1985 ص 44 إنباه الرواه للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط1، سنة 1986، 2/ 258.

طاقـاتٍ بـشريةٍ خارقـةٍ في جمـع المـادةِ اللغويّـةِ فإنهـا تَبْقـى متفاوِتـةً بتفـاوتِ قُـدُراتِهِمْ وإِمْكاناتِهِمْ وإِنْها قاصِرةٌ عن الإحاطَةِ بكـل جُزْئِيّاتِهـا ومعالمِهـا المُمْتَـدَّةِ بامْتِـدادِ أَهْلِهـا ومُتَكَلِّمِيها، يؤكدُ ذلك قولُ أبي عَمْرِو بْنِ العَلاء: "ما انْتَهى إليكم مما قالت العـربُ الا أَقَلُّه، ولو جاءكم وافراً لجاءَكم عِلمٌ وشِعرٌ كثيرٌ."[1]

وعليه فَإمْكانِيَّةُ استقصاء كلامِ العربِ تكونُ في غايةِ الصعوبةِ، ذلك لأَنَّ "كَـلامَ العربِ أَكْثَرُ مِنْ أن يُحصَى"[2] أو كما قِيل "كلامُ العربِ لا يُحيطُ به إلا نَبِـيٌّ"[3] ويؤكـدُ هذهِ القضيةَ ابنُ قُتَيْبَةَ بقوله: "والشعراءُ المعروفُون بالشعر عند عَـشائِرِهِم وقَبـائِلِهِم في الجاهليةِ والإسلام، أكثرُ مِنْ أن يُحيطَ بهم مُحيطٌ، أو يَقِفَ من وَراءِ عَـدَدِهِمْ واقِـفٌ ولـو أَنْفَذَ عُمُرَهُ في التَّنْقِير عنهم، واستَفرَغَ مَجْهُودَهُ في البَحْثِ والسُؤالِ، ولا أَحْسَبُ أَحَداً من علمائِنا استغرَقَ شِعرَ قَبيلةٍ حتى لَمْ يَفُتْهُ من تلك القَبيلةِ شـاعرٌ إلا عَرَفَـهُ ولا قَـصِيدَةٌ إلا رَواها."[4]

ومما يؤكدُ جُزْئِيَّةَ الاستقراء كـذلك واخـتلافَ علـماء اللغـةِ في الجَمْـع مـا فَعَلَـهُ السيوطيُّ الذي وَقَفَ على أَكْثَرَ مِنْ ثلاثِمائةِ شاهِدٍ عـلى النـداءِ بـالهَمزَةِ الـذي عَـدَّهُ ابـنُ هِشامٍ وابنُ الضائِعِ قَليلاً: "وما قَالاه مَرْدُودٌ". وهو أَنَّ النداءَ بـالهمزةِ" قليـلٌ في كـلامِ

(1) طبقات فحول الشعراء 1/ 25، الخصائص 1/ 386.

(2) الصاحبي في فقه وسنن العربية ص 4.

(3) نفسه ص 26.

(4) الشعر والشعراء 1/ 60.

العرب"[1] ومثلُ ذلك ما رَدَّ فيه أَبو حيان الأَنْدَلُسِيُّ (ت 745) على ابْنِ عُصْفُورٍ الإِشْبِيلِيّ (ت 669) والذي حَصَرَ مَجِيءَ التمييزِ مُتَقَدِّماً على عامِلِهِ المُتَصَرِّفِ في بيتٍ واحدٍ من الشعرِ فوَصَفَهُ بِعَدَمِ الاطِّلاعِ على أَشْعارِ العَرَبِ وبالتقليدِ لبعض مَنْ تَقَدَّمَ مُسْتَدْرِكاً عليه خَمْسَةَ شواهِدَ تُبْنى على مِثْلِها القَواعِدُ[2]. فَمِثْلُ ذلك يَدُلُّ على أن اتِّساعَ اللغةِ يقفُ أمامَ الاستقراءِ التامِّ لكلامِ العربِ وأمامَ ثُبوتِ الأَحكامِ وعَدَمِ قابِلِيَّةِ قواعِدِها للاستثناءِ.

تَنَوُّعُ اللَهجاتِ:

ولعل من أكثرِ ما يُبْرِزُ مَعالِمَ سَعَةِ العربيةِ وقُصُورَ قواعِدِ النحوِ المطَّرِدَةِ عن استيعابِ مُخْتَلِفِ ظواهِرِها، اتِّصالَ اللغةِ العربيةِ بلهجاتِ القبائلِ العربيةِ المتنوعةِ تنوُّعاً يكادُ يماثِلُ تنوعَ الطبيعةِ الجغرافيةِ للجزيرةِ العربيةِ، فهي أرضٌ واسعةٌ ممتدةٌ، فيها جبالٌ وَوِدْيانٌ، وفيها مناطِقُ استقرارٍ وتَحَضُّرٍ، حيث يُوجَدُ شيءٌ من زِراعةٍ، أو نَصِيبٌ من تِجارةٍ، لذا كان من الطبيعيِّ أن تختلفَ لهجاتُ أَهلِها وتَتَنَوَّع، فالذين يعيشون في بيئةٍ زراعيةٍ مستقرةٍ يتكلمون لهجةً غير التي يتكلمُها الذين يعيشون في بيئةٍ صحراويةٍ باديةٍ[3] ونقصِدُ باللهجةِ مجموعَةً من الصفاتِ اللغويةِ التي تنتمي إلى بيئةٍ خاصَّةٍ، ويشتركُ في هذه الصفاتِ جميعُ أَفرادِ هذه البيئةِ، وبيئةُ اللهجةِ جزءٌ من بيئةٍ أَوْسَعَ

(1) انظر همع الهوامع 3/ 34-35.

(2) الشواهد والاستشهاد في النحو ص 119.

(3) انظر اللهجات العربية ص 37.

وأَشْمَلَ تَضُمُّ عِدَّةَ لَهجاتٍ. لكلٍّ منها خصائِصُها ولكنها تشترك جميعاً في مجموعةٍ من الظواهِرِ اللغويةِ التي تُيَسِّر اتِّصالَ أفرادِ هذه البيئات بَعْضِهِم بِبَعضٍ، وَفَهْمَ ما قَدْ يَدُورُ بينهم من حديث فَهْماً يتوقف على قَدْرِ الرابطةِ التي تَرْبِطُ بين هذه اللهجاتِ. وتلك البيئةُ الشاملةُ التي تتألفُ من عدَّةِ لهجاتٍ هي التي اصطلحَ المُحْدَثُونَ على تسمِيَتِها باللغةِ فالعلاقةُ بين اللغةِ واللهجةِ هي العلاقةُ بين العامِّ والخاصِّ، فاللغةُ عادةً تَشْتَمِلُ على عِدَّةِ لهجاتٍ، لكلٍ منها ما يُمَيِّزها، وجميعُ هذه اللهجاتِ تشتركُ في مجموعةٍ من الصفاتِ اللغويةِ والعاداتِ الكلاميَّة التي تؤلِّفُ لغةً مستقلةً عن غيرِها من اللغات"[1].

ومن مجموعِ اللهجاتِ المختلفةِ الكثيرةِ المنتشرةِ في الجزيرةِ كانت اللغةُ العربيةُ. لِكنْ في مُصَنَّفاتِ النحو أَحياناً قد يُطْلَقُ مُصْطَلَحُ اللغةِ على مُصْطَلَح اللهْجَةِ ويراد مِنْ اللّغَةِ ما يُرادُ من اللهجَةِ وهي مَجْموعَةُ الصفاتِ التي تَنْتَمِي إلى بيئةٍ خَاصَّةٍ.

والواقعُ أنهُ مع كلِّ مظاهِرِ الحِرصِ والتثبُّتِ في جَمْعِ المادةِ اللغويةِ من قبائِلَ محدَّدَةٍ في زمنٍ معينٍ، فإن النحاةَ لم يَفْصِلوا بين ما كان يَرِدُهُمْ من موادَّ لغويةٍ من القبائِلِ المعتمَدَةِ في الاستقراءِ فترتَّبَ على عَدَمِ الفَصْل بين ما كان يَرِدُ أولئك النحاةَ من هذه القبيلةِ أو تلك[2] أنْ خُلِطَتِ الموادُّ اللغويةُ مع بعضها بعضاً إضافَةً إلى أن عَدَمَ أَخْذِهِمْ عن بعضِ القبائِلِ لا يمنعُ من انْتِقالِ بعض ظواهِرِها اللغويةِ نتيجةَ اختِلاطِ أَفرادِها بأفرادِ القبائِلِ المُعْتَمَدةِ، فظهرتْ نتائِجُ هذا الخَلْطِ عندَ سَنِّ القواعِدِ النحوية، فقد سَنُّوا

---

(1) اللهجات العربية ص 11.

(2) انظر نزهة الالباء ص 69.

قواعِدَهُم مُسْتَوعِبةً العدَدَ الأَكْبر من الأمْثِلَةِ المُتماثِلَةِ واستثنوا ما لا يماثلها، وأَطْلَقُوا عليه تَسْمِياتٍ مِثْلَ: شاذٌّ، قليلٍ، لغـةٍ، وهـي تـسمياتٌ تعـبِّرُ في حقيقَتِهـا عـن سَـعَةِ العربيـةِ وقُصورِ قواعِدِ النحو المُطَّرِدَةِ عَنِ استيعابِ ظواهِرَ لُغَويةٍ مُتَنَوِّعَةٍ.

ولا شك أَنَّ خَلْطَ ما نُقِلَ من القبائِلِ بَعْضِهِ في بَعْضٍ وإِرسـاله، (وهـذه القبائـلُ يقعُ الخلافُ بينها في كثير من الظواهِرِ اللغويـةِ بـالرغمِ مـن أنَّ لُغَتَهـا العربيـةَ واحـدةٌ) أوقَعاهُم في مِصْيَدَةِ ذلك التبايُنِ والاختلافِ الذي أَسْهَمَ في بُروزِ الاستثناءِ على القواعِدِ النحويةِ، فقد سُئِلَ أبو عمرو بْنُ العلاءِ:" كيف تصنَعُ فيما خالفَتْـكَ فيـه العـربُ وهُـمْ حُجَّةٌ؟ قال: أَعْمَلُ على الأَكْثَرِ، وأُسمِّى ما خَالَفَنِي لُغاتٍ"[1].

قد لا يَخْلُو وهذه الاختلافات منها أي باب من أبواب النحـو؟ فـسيبويهِ لا يفتـأُ يَسْتَدْرِكُ على هذه القاعِدةِ أو تلك قائلاً: " ومنهم مَـنْ يقـولُ " " وَمِـنَ العـربِ مَـنْ يَقُولُ " أو" وَيَقُولُ بَعْضُهُم" فهذه العباراتُ وما جانَسها تَطَّرِدُ اطِّراداً واسعاً، وأَعتَقِـدُ أن ما قد يُؤخَذُ على البِناءِ النحْويِّ من استثناءاتٍ على القواعِدِ وتفريعاتٍ مُتْخَمَـةٍ يَعُـودُ إلى نَقصِ المعرفَةِ التوثِيقيَّةِ بهذه اللهجاتِ بشكلٍ عامٍّ.

فلو جُمِعَت المادَّةُ اللغويةُ وصُنِّفَتْ وَفْقاً للقبائل المَأْخُوذَةِ مِنها، لَمَا حُكِمَ على بعضِ لهجاتِ العربيةِ بالشذوذِ أو الـضعفِ أو حتـى الخطَـأ، ولَـمَا ظهـرتْ في قواعِـد العربيـةِ شواهدُ كانت استثناءً على القاعِدَةِ النحويةِ، وهي شواهِدُ لهجةٍ منسوبةٍ إلى قبائِلَ مُعَيَّنَـةٍ فمِنَ الظواهِرِ اللغويةِ المنسوبةِ إلى لهجاتِ القبائِلِ العربيةِ ولم تَـسْتَوْعِبْها قواعِـدُ النحـاة،

---

(1) طبقات النحويين واللغويين ص 34.

فاستُثْنِيَتْ على القَواعِدِ الأَصْلِيَّةِ قاعدةُ إعرابِ المثنى القاضيةُ برفعِ المُثنى بـالألِفِ وَجَـرِّهِ وَنَصْبِهِ بالياءِ، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[1] فَنَصَبَ (هـذانِ) بـالألِفِ وهي قِراءَةُ القُراءِ السَّبعَةِ غَيْرَ ابْنِ كَثيرٍ وَحَفْصٍ.[2] ومِنْـهُ كـذلك قَـوْلُ هَـوبَرَ الحـارِثِيِّ الذي جَرَّ (أُذْناه) بالألِفِ في قولِهِ:

تَـــزَوَّدَ مِنَّـــا بَـــيْنَ أُذنـــاهُ ضَرْبَـــةً ... دَعَتْـــهُ إلى هـــابِي الـــتُّرابِ عَقِـــيمُ[3]

وَقَوْلُ الشاعِرِ الذي ذَكَرَ (الأبَ) بالألف ثَلاثَ مَرَّاتٍ:

إنّ أَباهــــا وأَبــــا أَباهــــا ... قَــدْ بَلَغــا في المَجْــدِ غايَتاهــا[4]

فقالَ ابنُ يَعِيشَ فِي مَنْ يستعملُ أَلِفَ المُثنى في جَميعِ حالاتِ الإعرابِ: "وَهِيَ لُغَـةٌ فاشِيَةٌ " وقد تأتِي في جَميـعِ الأَسـماءِ المُثَنَّـاهِ، نَحْـوَ قَوْلِـك: "جَـاء الزيْـدانِ" و" رأيـتُ الزيدانِ" و" مررتُ بالزيدانِ" وهي لغةٌ قد عَزَاها الرواةُ لِكِنانَةَ وَبَني الحارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَبَني العَنْبَرِ، وَبَني الهُجَيْمِ، وَبُطونٍ من رَبيعَةَ، وَبَكْرِ بْـنِ وائِـلٍ وَزْبِيـدَ وَخَـثْعَمَ وَهَمْـدانَ وَعُذْرَةَ، وقد خُرِّجَ عليها قَوْلُهُ تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾.[5] فكَمْ مِنَ القبائِلِ قـد استعملتْ تلكَ اللغَةِ، وكم مِنَ الأَمْثِلَةِ يمكن أَنْ تَرِدَ عليها ومع ذلك فهي كغيرِهـا مـن

(1) سورة طه/ 63.

(2) أنظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع ص 99.

(3) أنظر شرح المفصل3/ 129.

(4) البيت مختلف في نسبته انظر المغرب2/ 47، شرح المفصل 3/ 129.

(5) شرح المفصل 3/ 128.

الأَمْثِلَةِ في عِدادِ الشاذِّ الذي لا يُقاس عليه أو في عِداد ما أُدْخِلَ حَيِّزَ التَأْوِيـلِ فـاعْتُبِرَتْ بِمَعْنَى (نَعَمْ) أو اعْتُبِرَ أنَّ هناك (هاءً) مُضْمَرَةً مع إن....[1] على الرَّغْمِ من تَـرَدُّدِ مَقُولَـةِ ابْنِ جِنِّي: "لُغاتُ العرَبِ كُلُّها حُجَّةٌ"[2]

لكِنْ لأَنَّ طَرِيقَةَ الاستقراءِ التي قامَ عليها النحوُ كانت غَيْرَ شامِلةٍ للغـةِ العـربِ، وجاءَ استنباطُ الأَحكامِ تِبْعاً لذلك ناقِصاً فإنّ جانِباً من مَلامِحِ تلـك الثَـرْوَةِ كـان يُطِـلُّ على النحوِ بين الفَيْنَةِ والأُخرى فأَسْهَم في تشَكُّلِ الاستثناء على القواعِد النحويةِ.

من أمثلة ذلك قولُ النابغةِ الذُبيانيِّ

كَـأَنَّ التـاجَ مَعْـصُوباً عليـه ... لأَذْوادٍ أُصِـبْنَ بِـذي أَبـانِ[3]

وقولُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ المَخْزومِيِّ:

إذا أَسْوَدَّ جُنْحُ الليـلِ فَلْتَـأْتِ ولْـتَكُنْ ... خُطـاكَ خِفافـاً إنَّ حُرّاسَـنا أُسْـدا[4]

وقولُ رُؤْبَةَ بْنِ العَجّاجِ:

"يا لَيْتَ أَيّامَ الصِبَا رَواجِعا"[5]

---

(1) انظر الكتاب3/ 72، شذور الذهب ص 38-39 البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 144، الصاحبي49.

(2) الخصائص2/ 10.

(3) ديوان النابغة الذبياني ص 112، الضرائر للألوسي ص 213.

(4) شرح الكافية1/ 110 شرح ابن عقيل 1/ 348، شرح التصريح1/ 210. همع الهوامع1/ 134، الدرر اللوامع1/ 111.

(5) ملحقات ديوان رؤبة ص 82، الكتاب 2/ 141، طبقات فحول الشعراء 1/ 79، أسرار العربية لابن الأنباري.

يُنْشِدُ النحاةُ مِثلَ هذه الأبياتِ تَعْضِيداً للاسْتِثناء على قاعِدَةٍ رئيسيةٍ مُؤَدَّاهـا أَنَّ "إنَّ وأَخَواتِها" تَنْصِبُ الجُزْأَيْنِ اللذَيْنِ تَدْخُلُ عَلَيْهِما وَهُما المُبْتَدأُ والخَبَرُ.

وَذَهَبَ الكسائيُّ والفرّاء إلى أَنَّـهُ يَجُـوزُ أَنْ تَعْمَـلَ "لَيْـتَ"، دُونَ سـائِرِ أخواتِهـا النَّصْبَ في جُزْأَيِّ المبتدأ والخبرِ وذكرَ ابن سَلاَّمٍ أَنَّ عَمَلَ "لَيْتَ" في المبْتَـدَإِ والخَـبَرِ هـي لُغَةُ رُؤْبَةَ وَقَوْمِهِ[1].

وقالَ السيوطيُّ: سُمِعَ من العربِ نَصْبُ الجزأَيْنِ، بَعْد"أنَّ"، وهو مُؤَوَّلٌ، وعليهِ الجمهورُ، وقيلَ: سائِغٌ في الجَمِيعِ وإِنَّهُ لُغَةٌ وعليه أَبُو عُبَيْدٍ القاسِمُ بنُ سَلاَّمٍ وابنُ الطَرَاوَةِ وابْنُ السَيِّدِ، وقيل: خاصٌ بلَيْتَ، وعليه الفَرَّاءُ[2]، وخَصَّصَها فَرِيـقٌ لغـةً في بَنِـي تَمِـيمٍ، وَضَيَّقُوا الظَاهِرَةَ في (لَعَلَّ)[3]

وفي مِثْلِ هذهِ الشواهِدِ اللهجيةِ أَسَجِّلُ ما قالَهُ الدكتور إبراهيمُ السامرائيُّ في سَعَةِ العربية: "إنها عربيةٌ واسعةٌ تَشْمَلُ ما هو جارٍ على القاعدةِ، فاشٍ مُسْتَفِيضٍ، كما تَـشْمَلُ ما يُخالِفُ القاعدةَ مما هو قَليلٌ أو أَنَّهُ لغة وليس خاصاً بالشعرِ، وجملةُ هذا ينبغِي أنْ يقفَ عليه الدارِسُونَ ليعرِفُوا وُجُوهَ القول، ولا يَقَعُوا في دائِرةِ التصحيح"[4] وعليه ليس مـن حاجَةٍ أَنْ يُؤْتَى لها من تأويلاتٍ وتقديراتٍ كما فعلَ النحاةُ.

---

(1) طبقات فحول الشعراء 1/ 65 ، شرح التسهيل لابن مالك ص 61.

(2) الهمع 1/ 34.

(3) الخزانة 10/ 235.

(4) سعة العربية ص 20.

ومما جاءَ في قواعدِ اللغةِ من شواهدَ لهجِيَّةٍ تُعدُّ استثناء على القاعدَةِ النحويةِ شواهِدُ الأسْماءِ الستَّةِ، فهناك لُغَةٌ من لُغاتِ العربِ تُلْزِمُ هذه الأَسْماءِ:

"أب"، "أخ"، "حم" الحركاتِ على "الباءِ" و"الخاءِ" و" الحاءِ".[1]

ولعلَّ هذه اللغةَ وراءَ ما ذهبَ إليه المازنيُّ مِنْ أنَّ الأسماءَ السِتَّةَ مُعْرَبَةٌ بالحركاتِ، وَنَشأَتِ الألِفُ والواوُ والياءُ من إشباعِها[2]، وقد وُصِفَتْ هذه الظاهِرَةُ بأنها نادِرةٌ[3] أو ضعيفةٌ أو ضرورة[4] إضافة إلى أنها لغةٌ لِبَعَضِ قبائِلِ العَرَبِ التي تقولُ "هذا أَبُكَ"، و "رأيت أَبَكَ، و "مررتُ بِأَبِكَ"[5] ومن أَمثلةِ هذه اللغةِ "قول الشاعرِ:

بِأَبِهِ اقْتَدى عَدِيٌّ في الكَرَمْ وَمَنْ يُشابِه أَبَهُ فما ظَلَمْ[6]

فقد جَرَّهُ بالكسرةِ مع أنهُ من الأَسماءِ الستةِ وهو مفردٌ مُضافٌ إلى غيرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ، والقاعدةُ تقضي بـ (أبيه) اقتدى.

وهناك لغةٌ أُخرى تُلزِمُ هذه الأَسماءَ الألِفَ في حالاتِ الإعرابِ الثلاثِ "الرفعِ والنصبِ والجرِ"، حُكِيَ عن بعض العربِ، أَنهم يقولون: "هذا أباك"، و"رأيت

(1) شرح المفصل1/ 53. شرح ابن عقيل1/ 49-50.

(2) الإنصاف مسألة رقم "2".

(3) الفيّة ابن مالك ص 22 شرح ابن عقيل 1/ 50.

(4) شرح المفصل1/ 53.

(5) الانصاف مسألة رقم "2".

(6) شرح ابن عقيل 1/ 50، أوضح المسالك1/ 32.

أباك"، و"مررت بأباك" بالألِفِ. كالاسْمِ المَقْصُور[1]، فاسْتُثْنِيَتْ هـذه الظـاهِرَةُ عـلى قاعِدَةِ الأَسْماءِ الستةِ في قواعِدِ النحاةِ القاضيةِ برفعِها بـالواوِ ونَـصْبِها بـالألِفِ وجَرِّهـا بالياءِ.

ومِنْ أمثلةِ هذه اللغةِ ما نُسِبَ إلى خَثْعَمَ وَزَبِيدَ من أَنَّهُمْ يقولـون " مـا صَـنَعَ أَبـا جَهْلٍ"، وكذلك المَثَلُ الشائِعُ" مُكْرَةٌ أَخاك لا بَطَلٌ "[2] مع أَنَّ القاعِدَةَ النحويـةَ تَقـضِي بأن نَقول:"أَخُوكَ" باعتِبارِ الكلمةِ نائِباً عن الفاعِلِ لاسْم المفعول"مُكْرَه".

لكن كيفَ تكونُ مِثلُ هذه الظواهِرِ ضعيفةً أو ضرورةً وهي لغاتٌ لبعضِ القبائِلِ العربيةِ استَخْدَمَتْها لغةُ الشعر ولُغةُ الحديثِ الشريفِ، ولغةُ المَثَـلِ والنثْـرِ، لا رَيْـب أنهـا ظواهرُ من العربيةِ، غَيْرَ أنها من العربيةِ التي لم تكـنْ شـائِعَةً، ولأَنَّ النُحـاةَ واللغَـويينَ لم يَسْتَوْفُوا الاستقراءَ واقْتصَروا على الكَثيرِ الشائِعِ، لذا ليسَ مِـنْ حاجـةٍ إلى أَنْ يُـؤْتَى لهـا بِتأويلاتٍ كما فعلَ النُحاةُ عُمُوماً.

القراءاتُ القرآنيةُ

ومما يُعاضِدُ شواهِدَ لهجاتِ القبائِلِ العربيةِ في ترسيخِ الاستثناءِ على قواعِدِ النحوِ والكشف عن قُـصورِ القواعـدِ المطَّـردةِ في تمثيـلِ مُخْتَلَـفِ استعمالاتِ اللغـةِ القـراءاتُ القرآنيةُ.

(1) نوادر أبي زيد ص 58 الخصائص 2/ 269. شرح المفصل1/ 18.

(2) الانصاف مسألة رقم "2" 1/ 18.

فقدْ رُويَ عن الرسولِ (ﷺ) أنه قال:"نزل القرآنُ على سبعةِ أَحْرُفٍ[1]، كُلُّها شافٍ كافٍ، فاقرأوا كيف شِئتُم[2] وقال أبو عبيدةَ وأبو العَّباسِ:" نزل على سبعِ لغاتٍ من لغاتِ العرب "[3] فأباح الرسول (ﷺ) أنْ تقرأ كلُّ قبيلةٍ القرآنَ بخصائِصِ لهجتِها حتى يُيسِّرَ عليهم"[4].

وَحدَّدَ ابْنُ الجَزَرِيِّ مفهومَ القِراءاتِ فقال:

"القراءاتُ عِلْمٌ بكيفيَّةِ أَداءِ كلماتِ القرآن واختلافِها بَعْزوِ الناقِلَةِ"[5] والناقِلَةُ هم الرواةُ الذين ينقلون تلك القراءاتِ متصلةَ الإسنادِ إلى النبيِّ (ﷺ)، وقد رأى ابْنُ قتيبةَ أنَّ الاختلافَ في الأداء القرآنيِّ على نوعين: اختلافِ تَضادٍّ، وهو أن تختلفَ قراءتان اختلافاً يُؤَدِّي إلى اختلافِ المَعْنَيَيْنِ، وهذا لا وُجودَ له في القرآن الكريم بقراءاتِهِ المختلفةِ، يقولُ ابنُ قتيبةَ: " فاختلافُ التَضادِّ لا يجُوزَ،، ولست واجِدَه بحمدِ الله في شيءٍ من القرآن: في الأمرِ والنهيِ والناسخِ والمنسوخِ[6] واختلافِ تغايُرٍ وهو جائزٌ بين قراءاتِ القرآن وقد ذَكرَ ابن قتيبةَ أمثلةً مختلفةً منه كقوله تعالى:-﴿ وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ ﴾[7]

(1) أي لهجات.

(2) تأويل مشكل القرآن ص 26.

(3) المزهر1/ 210-211.

(4) تأويل مشكل القرآن ص 30.

(5) منجد المقرئين لأبن الجزري ص / 3 دار الكتب العلمية – بيروت طبعة سنة 1980.

(6) تأويل مشكل القرآن ص 40.

(7) سورة يوسف/ 45.

فقد قُرِئَت: بعد أَمَّة، والأَمة تَعْني: بَعْدَ حِين، والأُمة: النسيان يقول ابن قتيبة: والمعنيانِ جميعاً، وإن اختَلفا، صحيحان، لأنه ذَكرَ أَمْرَ يُوسُفَ بعدَ حين، وبعد نِسيانٍ له فأنزل الله على لِسان نبيه بالمَعْنَيَيْنِ جميعاً في غَرَضَيْن"[1] فالتغايُرُ في معنى القراءَتين يَؤُولُ في النهايةِ إلى تحقيقِ المعنى المُرادِ.

قال أَنَسُ بْنُ مالِكٍ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَتى النبي (ﷺ) فقال:" اقرأ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ما لم تَخْلِطْ مَغْفِرَةً بعَذابٍ أَوْ عَذاباً بِمَغْفِرةٍ".[2]

وانقسمتِ القراءاتُ إلى قراءاتٍ متواترةٍ، وأُخرى غيرِ متواتِرَةٍ أو إلى قراءاتٍ مشهورةٍ وعَددُها سَبْعُ قِراءات، وأُخرى غَيْرُ مشهورةٍ وهي ما عَدا القراءاتِ السبْعِ وسمِّيتْ بالقِراءات الشاذَّة، وقد بيَّن ابْنُ جِنِّيٍّ الفَرقَ بين القراءَةِ الشاذَّةِ وغيرها فقال:

"فأتى ذلك على طَهارَةِ جَميعِهِ وغزارَتِهِ ضَرْباً اجتمعَ عليه أَكْثَرُ القُرَّاءِ وهو ما أَوْدَعَهُ أَبُو بَكرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَوسى بْنُ مُجاهِدٍ – رَحِمَهُ اللهُ – كِتابَهُ الموسُومَ بقراءاتِ السَبْعَةِ، وهو بُشهرَتِهِ غَانٍ عن تحدِيدِهِ، وَضَرباً تَعَدّى ذلك فَسَمّاهُ أَهلُ زمانِنا شَاذّاً، أي خارِجاً عن قراءَةِ السَّبْعَةِ"[3].

أَمّا عن شُروطِ القراءةِ الصَحيحَةِ فَهِيَ ثلاثَةٌ:

---

(1) تأويل مشكل القرآن ص 40.

(2) المحتسب 2/ 367.

(3) المحتسب 1/ 33.

- أَوَّلُها: صِحَّةُ السَّنَدِ والروايَةِ الى النبيّ (ﷺ)، ولا يُشْتَرَطُ التواتُرُ عندَ كثيرٍ من علماءِ القراءاتِ الذين يُعْتَدُّ بآرائِهِم وعِلْمِهِم ومنهم مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ القَيْسِيُّ (ت437).(1)
- وثانِيهما: موافَقَةُ القِراءَةِ رَسْمَ المصحف العُثْمانِيّ.
- وثالثها: موافَقَةُ العربيةِ، ولو بِوَجْهٍ، يقول ابْنُ الجَزَرِيِّ:

"نُرِيدُ به وَجْهاً مِنْ وُجُوهِ النحْوِ، سَواءٌ أكانَ فَصِيحاً مُجْمَعاً عليه أَمْ مُخْتَلفاً فيه اخْتِلافاً لا يَضُرُّ مِثْلَهُ"(2).

وفي ضَوْءِ هذه الشروطِ الثلاثةِ وَضَعَ ابنُ مُجاهِدٍ كِتابَ السبعةِ، فأصبحَتْ قراءاتُ أولئك القُرَّاءِ أُصولاً للقراءَةِ الصحيحةِ، يتداولها الناسُ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ في المَشْرِقِ والمَغْرِبِ، حتى غَدَتِ القِراءَةُ صِناعَةً مَخْصُوصَةً وعلماً مُنْفَرِداً(3) وما خَالفَ واحِداً من هذه الشروطِ عُدَّ شاذاً(4). لذا فليس المقصود بالشاذِّ القُبْحَ أو الرداءة وإنَّما مخالَفَةَ أَحَدِ الشرطينِ الثاني والثالِثِ.

وقد احْتَجَّ ابنُ جِنِّيٍّ للقراءاتِ الشاذَّةِ في كتابِهِ "المُحْتَسَب في تَبَيُّنِ وُجُوهِ شَواذِّ القراءاتِ والإيضاحِ عنها"، وبيَّن في المقدِّمَةِ غَرَضَهُ من الاحتجاجِ للشاذِّ، فقال:-

---

(1) انظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري1/ 308.

(2) النشر في القراءات العشر لأبن الجزري 1/ 10 وما بعدها.

(3) مقدمة ابن خلدون ص / 437.

(4) المرشد الوجيز لأبي شامة/ 173.

"غرَضُنا منه أَنْ نرى وَجْهَ قُوَّةِ ما يُسَمَّى الآن شاذاً، وأنَّه ضارِبٌ في صحةِ الروايةِ بجِرانِهِ، آخِذٌ من سَمْتِ العربيةِ مُهْلَةَ مَيْدانِهِ، لئلا يُرى أن العُدولَ عنه إنما هو غَضٌّ منه أَو تُهْمَةٌ لَهَ"[1] فالقراءةُ الشاذَّةُ موثوقٌ بها من حيثُ الروايةُ والنَّقْلُ، ولكنها غَيْرُ مشهورةٍ، والتفريقُ بين غيرِ الشاذِّ والشاذِّ هو تفريق بين المشهورِ وغيرِ المشهورِ".

ويبدُو أن ما ذكرَهُ ابنُ جِنِّيٍّ في (الخَصائِصِ) من أَنَّ "قبائلَ العربِ كُلَّها حُجَّةٌ في اللغةِ[2] جعلَهُ يلتمِسُ وُجوهَ القُوَّةِ والصحةِ للقراءاتِ الشاذَّةِ، فَرَغْمَ غرابَةِ هذه القراءاتِ فإنها تظلُّ جارِيَةً وَفْقَ أُسْلُوبِ العربِ في كلامِهِمْ.

ومع أن موقِفَ النُّحاةِ الكوفيين والبصريين – عُموماً – موقِفٌ اجْتِهاديٌّ؛ يَقْبلونَ مِن القِراءاتِ مشهورَها وشاذَّها التي تتفِقُ مع قاعِدَةٍ بَنَوْها أو خِلافٍ أرادُوهُ، ويَرْفُضون منها ما يُناقِضُ لهم رَأْياً أو يخالِفُ قاعِدَةً، فلم يَكُنِ احترامُ نُحاةِ الكوفة للقراءاتِ دائماً، والاحتجاجُ بالشاذ منها مطرداً – كما يفهم للوهلة الأولى – فالحقيقة أننا نجد في الآراء المنسوبة للكوفيّين دون تحديدٍ لصاحبِ ذلك الاتِّساعَ في الاحتجاج بالقراءاتِ الشاذَّةِ أمّا الآراءُ المنسوبةُ لِنَحْويٍّ كوفِيٍّ مُعَيَّنٍ، فالأَمْرُ فيها يختلفُ، وقد يَصِلُ إلى رَفْضِ قراءَةٍ من القراءاتِ السَّبْعِ، مِن ذلك:

1. ذَكَرَ ابْنُ الأَنباريِّ أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوزُ العطفُ على الضمير المخفوضِ وذلك نحو: (مررتُ بِكَ وزيدٍ)، وذهبَ البصريون إلى أنه لا يَجُوزُ[1].

---

(1) المحتسب1/ 32-33.

(2) الخصائص2/ 10.

واحتجَّ الكوفيُّون بقراءةِ أَحَدِ القُرَّاءِ السبْعَةِ – وهو حَمْزَةُ الزيَّاتُ – لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [2] بِخَفْضِ "الأَرحامِ" عَطفاً على "الهاءِ في "بِهِ" في حين أن الفرَّاءَ يقول: " حدَّثَني شريكُ بنُ عبدِ الله عن الأَعمَشِ عن إبراهيمَ أَنَّه سُئِلَ عن خَفْضِ "الأَرحامِ، قال هو كقولِهِم: " باللهِ وبالرحمِ"، وفيهِ قُبحٌ، لأَنَّ العرب لا تَرُدُّ مَخْفُوضاً على مَخْفُوضٍ، وقد كُنِّيَ عنه، وقد قال الشاعِرُ في جَوازِهِ:

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السواري سُيُوفَنا ... وَمَا بَيْنَها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفانِفُ

بِعَطفِ (الكَعْبِ) على الهاءِ في (بَيْنَها)، وإنما يَجُوزُ هذا في الشعْرِ لِضِيقِهِ" [3] وقد نَسَبَ السيوطيُّ جَوازَ العطفِ على الضميرِ المجرور لِيُونُسَ وأَبي عُبَيْدَةَ، والأَخْفَشِ، وهم بَصْرِيُّون [4]. فَقَبُولُ القِراءاتِ لم يَكُنْ مَقْصُوراً على نُحاةِ الكوفَةِ بل تَعَدَّاهُ إلى بَعضِ نُحاةِ البَصْرَةِ أَحْياناً.

وَأَخَذَ ابْنُ جِنِّيٍّ بِقِراءَةِ حَمْزَةَ بعد أَنْ عَدَّها مِمَّا حُذِفُ منه حَرْفُ الجَرِّ، قال:-

"ليستْ هذه القراءةُ عندنا من الإبعادِ والفُحْشِ والشناعَةِ والضعْفِ على مارآها فيها أَبو العبَّاس (المُبَرِّدُ) بَلِ الأَمْرُ فيها دونَ ذلك وأَقْرَبُ وأَخَفُّ وألطف وذلك أَنَّ لِحَمْزَةَ أن يَقُولَ لأَبي العبَّاسِ: إنني لم أَحْمِلِ (الأَرْحَامِ) على العَطْفِ على المَجْرُورِ المُضْمَرِ

---

(1) الإنصاف مسألة 65 2/ 463-463.

(2) سورة النساء / 1.

(3) معاني القرآن للفراء 1/ 252-253.

(4) همع الهوامع2/ 138.

بل اعْتَقَدْتُ أَن تكونَ فيه (باءٌ) ثانيةٌ حتّى كأَنّني قلت: (وبالأَرحامِ) ثم حَذَفْتُ (الباءَ) لِتَقَدُّمِ ذِكْرِها". [1]

فَحِينَ نَظَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ فِي المعطوفِ رأَى أَنهُ لَيسَ مِنَ الضَروريِّ إِعادَتُهُ فِي المَعْطُوفِ؛ لِأنّ ما ينطبق على الأول ينطَبِقُ على الثانِي ويدخُلُ في حُكْمِهِ وعليه فإنَّ ظاهِرَةَ العَطفِ على الضَميرِ المَجْرورِ قد وَرَدَتْ في اللغة على صُورَتينِ، بإِعادةِ حَرْفِ الجرِّ، وبدونِ إِعادَتِهِ، وقد أجازَ البِصْرِيُّونَ الصورَةَ الأُولى وبَنَوا عليها قاعدةً نحْويَّةً تدخلُ نُصوصَ الصورَةِ الثانيةِ حَيِّزَ القُبحِ والضّعفِ.

وَوَجَدْنا من النحاةِ مَنْ يَرفُضُ قِراءَةَ حَمْزَةَ، وَحَمْزَةُ كما هو معروفٌ من القُرّاءِ الثقات، وَكَلامُ الله تعالى مِنْ أَفْصَحِ الكَلامِ وأَدَقِّهِ رِعايةَ[2].

لاريْبَ أَنّنا "أمامَ عربيةٍ واسعةٍ لا يمكنُ لما أَثْبَتَهُ النحاةُ المُتَقَدِّمونَ أنْ يَكُونَ وافِياً مُسْتَوْعِباً أَجْزاءَها ولكِنَّ المُعربين على تَراخِي العُصورِ أَلْفوا الشائِعَ الكَثِيرَ فكانَ من ذلك عربيةٌ لها قَواعِدُها الشامِلَةُ"[3]. ولاسيما تلك القراءاتُ العربيةُ العاليةُ التي تُشيرُ إلى أَنَّ النحاةَ الأوائِلَ لم يفيدوا منها، وكأنهم عَدُّوا بابَ القِراءاتِ عِلْماً خاصاً، ولم يَعُدُّوهُ

(1) الخصائص 1/ 285.

(2) من تعليق محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية ص (476) من الإنصاف.

(3) سعة العربية ص (27).

مَادَّةً نَحْوِيَّةً لُغوِيَّةً، بَيْدَ أَنَّ مادَّةَ لُغَةِ التنزيل النَّحْوِيَّةَ واللُّغَوِيَّةَ مادَّةٌ غَنِيَّةٌ بالفَوائِدِ، ما كـانَ للنحاةِ الأوائِلِ أَنْ يَبْتَعِدُوا عنها.[1].

وَتَبْدُو قِيمَةُ القِراءات في تَرسيخِ بَعْضِ القواعد المُسْتَثناةِ على القواعِـدِ النحويـةِ المُطَّرِدَةِ، في نَحْو ما يَلِي: - تَقْضِي قَواعِدُ النحاة بِأَنْ يكونَ اسْمُ كَانَ مَعْرِفَةً وَخَبَرُها نَكِرَةً، يقولُ سيبويه:" واعلَمْ أَنّه إذا وَقَعَ في هذا البابِ نَكِرةٌ وَمَعرَفَةٌ فالذي تُشْغَلُ بِهِ "كـان" المعرفةُ، لأنه حَدُّ الكلامِ، لأَنها شَيْءٌ واحِدٌ"[2] فتنكير الاسم وتَعْرِيفُ الخَبَرِ يُوقِعُ في اللَّبْسِ، لأنه لا يُبْدأُ بالنكِرَةِ ثم يُؤْتى بالمعرفةِ، ولذلك لم يُجِزْهُ سِيبَوَيْهِ حيثُ يقولُ: ولا يُبْدأُ بما يكونُ فيه اللَّبْسُ، وهو النكِرَةُ"[3] وحَمَلَ ما وَرَدَ منه على الضرورةِ الشِعْرِيَّةِ، ومِنْ ذلك قَوْلُ خِداشِ بْنِ زُهيْرِ:

فَإِنَّـكَ لا تُبـالِي بَعْـدَ حَـوْلٍ ... أَظَبْـيٌ كَـانَ أُمَّـكَ أَمْ حِمـارُ[4]

وَقَوْلُ القَطَامِيِّ:

قِفِـي قَبْـلَ التَفَـرُّقِ يـا ضُـباعا ... وَلايَـكُ مَوْقِـفٌ مِنْـكِ الوَدَاعـا[5]

(1) أنظر سعة العربية ص (26).

(2) الكتاب1/ 47.

(3) الكتاب1/ 48 وانظر: الخزانة3/ 323.

(4) الكتاب 1/ 48، وانظر: الخزانة 3/ 232.

(5) الكتاب 2/ 243، المقتضب 4/ 93، وجمل الزجاجي/ 46.

وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ عِلَّةَ امْتِناعِ ذلك في الكلامِ المَنْثورِ وَخَصَّهُ بالضَرُورةِ الشِعْرِيَّةِ، فقالَ:-

" ولو قُلْتَ: كانَ رَجُلٌ قائِماً، أو كان إنسانٌ قائماً لم تُفِدِ المُخاطَبَ شيئاً لِأَنَّ هذا مَعْلومُ عِنْدَهُ أَنَّهُ قَدْ كانَ، أَوْ قَدْ يَكونُ وَالخَبَرُ مَوْضُوعٌ لِلفائِدَةِ، فإذا قلتَ" كانَ عَبْدُ اللهِ" فقد ذَكَرْتَ لَهُ اسْماً يَعْرِفُهُ، فَهُوَ يَتَوَقَّعُ الفائِدَةَ في ما تُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ"[(1)].

في حِينَ رَسَّخَ ابْنُ جِنِّيٍّ ظَاهِرَةَ الاستِثْناءِ على هذه القاعِدَةِ النحويةِ، مُسَوِّغُهُ في ذلك أَنَّهُ جَعَلَ " مُكاءً وَتَصْدِيةٌ" في قراءَةِ: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءٌ وَتَصْدِيَةٌ ﴾[(2)]. وهي قِراءةٌ شاذَّةٌ – نَكِرَةً تَدُلُّ على الجِنْس، ومِثْلُ هذه النكِرَةِ، التَنْكِيرُ والتعريفُ فيها سَواءٌ، "يقولُ: اعْلَمْ أَنَّ نَكِرَةً تُفيدُ مَفادَ مَعْرِفَتِهِ، أَلا تَرى أَنَّكَ تقول: خَرَجْتُ فإذا أَسَدٌ بالبابِ، فَتَجِدُ معناهُ معنى قولِكَ: خَرَجْتُ فإذا الأَسَدُ بالبابِ لا فَرْقَ بينَهما"[(3)]. فيكونُ المُرادُ حِينَئِذٍ: وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عندَ البَيْتِ إلا المُكاءَ والتَصْدِيَةَ، أيّ إلا هذا الجِنسَ مِنَ الفِعْلِ[(4)]. وذكرَ ابنُ جِنِّي عِلَّةً أُخرى تُسَوِّغُ قَبُولَ

(1) شرح المفصل 7/ 91.

(2) سورة الأنفال/ 35.

(3) المحتسب1/ 279.

(4) المحتسب 1/ 279 وانظر البحر المحيط4/ 492.

الاستثناءِ على القاعدةِ هنا وهي وُجُودُ النفْي، فما يَجوزُ مع النفـي لا يجـوزُ مـع الإيجـاب فأنتَ تَقولُ: ما كان إنْسانٌ خيراً منك، ولا تجيزُ" كان إنسانٌ خَيْرٌ مِنْكَ"[1].

ولعلَّ وُجودَ عددٍ كبيرٍ من الشواهدِ الشعريةِ المُعاضِدَةِ للقراءاتِ القرآنيـةِ يُؤَكِّـدُ مُوافَقَتَها كَلامَ العربِ وَمَنْطِقَ اللغةِ ويؤكدُ أَنَّ قَطْعِيَّةَ اطِّرادِ القواعِدِ غَـيْرُ مُتَحَقِّقَـةٍ، وأَنَّ سَبيلَ الاستثناء عليها – أَحياناً – لا يمكنُ مُجانَبَتُهُ.

مَعْلومَ أَنَّ القاعِدَةَ النحويةَ – لا تُجيزُ الفَـصْلَ بـين المُـضافِ والمـضافِ إليـهِ إلا في الشعر نَحْوَ قَوْلِ الشاعِرِ:

لَمَّـا رَأَتْ سـاتِيدَما[2] اسـتَعْبَرَتْ ... للهِ دَرُّ اليـومَ مَـن لامَهـا[3].

حيثُ فَصَلَ بالظرفِ (اليـومَ) بـينَ المُـضافِ (دَرّ) والمـضافِ إليـه (مَـنْ)، يقـول سيبويهِ:- " ولا يجوزُ يا سارقَ – الليلةَ – أَهلِ الدارِ إلا في شِعْرٍ كراهيةَ أنَ يَفْصِلوا بـينَ الجارِّ والمَجْرورِ". [4] ويقول ابْنُ يَعِيشَ:"الفَصْلُ بين المُضافِ والمَضافِ إليهِ قبيحٌ لأَنَّهـما كالشيءِ الواحِدِ"[5].

ويقولُ ابن جِنِّيِّ:"الفَـصْلُ بـالظروف والجـارِ والمجـرورِ قبـيحٌ جـداً وهـو مِـنَ الضَروراتِ الشعريةِ كقولِ الشاعرِ:

(1) المحتسب 1/ 279.

(2) ساتيدما: جبل بالهند عليه ثلج دائم.

(3) أنظر شرح المفصل 3/ 19، شرح ابن عقيل 2/ 82، شرح الأشموني مع حاشية الصبان 2/ 275، والهمع 2/ 52.

(4) الكتاب 1/ 176.

(5) شرح المفصل 3/ 19.

كَـما خُـطَّ الكِتـابُ بِكَـفِّ يَوْمـاً يَهُـودِيٍّ يُقـارِبُ أَوْ يُزِيـلُ

فقد فَصَلَ بالظرفِ "يوماً" بين المُتَضايِفَيْنِ "بكَفِّ يهوديٍّ"[1].

لهذا تَبدُو قِيمةُ القِراءاتِ القرآنية في ترسيخِ ظاهرةِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ التي تقضي بحَتمِيَّةِ تَحَقُّقِ التلازُمِ التي تَبْدُو واضحةً في ظواهِرَ لُغَوِيَّةٍ كالمضافِ والمضافِ إليه، والصلَةِ والمَوْصُولِ "والجارِ والمجرورِ، والصفةِ والموصوفِ، والفِعْلِ والفاعلِ...الخ، فلقد نَصَّتْ قواعدُ الظاهِرَةِ اللغويةِ في المضافِ والمضافِ إليه على تَلازُمِهما لِقُوَّةِ العَلاقةِ القائِمَةِ بينهما حتى إنهما يُعَدّان كَلِمَةً واحِدةً، وإِصْرارُ نُحاةِ البَصْرَةِ على حَتْمِيَّةِ التلازُمِ، وتَقْبيحِ الفَصْلِ وإدْخالِهِ حَيِّزَ الضرُورَةِ الشعريةِ، هو لِحفظِ قواعِدِهِمْ من النقْضِ، والتأكيدِ على حَتْمِيَّةِ اطِّرادِها غَيْرَ أَنَّ استعمالاتِ اللغة فارَقَتْ في بعض مجالاتِها هذا الحُكْمَ المُطَّرِدَ، واستُثْنِيَتْ عليه، نَحْوَ قولِ الرسول (ﷺ): " فهلْ أَنْتُمْ تارِكو لِي صاحبي " فَفَصَلَ بالجارِّ والمَجْرُورِ بَيْنَ اسْمِ الفاعِلِ ومفعولِهِ ويقول الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصِ أَبِي مَزَادَه[2]

والتقديرُ: (زَجَّ أَبِي مَزادَةَ القَلُوصَ)[3] مِن إِضافَةِ المَصْدَرِ إلى فاعِلِهِ، ولكنَّ الشاعِرَ فَصَلَ بين المُتَضايِفَيْنِ "بالقَلُوصِ" وهو مفعولٌ وليس بظرفٍ أو جارٍ و مجرورٍ، فعاضدَتِ القراءاتُ القرآنيةُ تلك الاستعمالاتِ ورسَّخَتْ أَهَمِّيَّةَ الاستثناءِ على هذه

(1) الخصائص2/ 414.

(2) شرح المفصل 3/ 19.

(3) انظر الإنصاف/ مسألة 60.

القاعدةِ النحويةِ ومن تلكَ القراءات قراءَةُ ابنِ عامرٍ المُتواتِرَةُ للآيـة الكريمـة: ﴿ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [1]. فقـد قرأهـا: (زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أَولادَهم شُرَكائِهِمْ) أَيْ ببناءِ الفعلِ للمفعولِ، والفـصلِ بين المَصْدَرِ (قَتْلُ) المرفوع عـلى نيابَـةِ الفاعِـلِ وبـين فاعِلِـهِ المُـضافِ إليـهِ (شُرَكـائِهم) بمفعـولِ المَـصْدَرِ "أَولادَهـم"[2] وكـذلك قِـراءَةُ ﴿ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [3] بِنَـصْبِ (وَعْدَهُ) وخَفْضِ (رُسُلِهِ)وَقَدْ ضَعَّفَ الزمَـخْشَرِيُّ هـذه القِـراءَةَ وَجَعَلَهـا في الـضعْفِ بِمَنْزِلَةِ سابِقَتِها، يَقُولُ" وهذه في الضعْفِ كَمَـنْ قَـرأَ: "قَتْـلُ أَوْلادَهُـمْ شُرَكـائِهِم"[4] وذلك لأنَّ جُمْهُورَ البِصريِّيْنَ يَمْنعون مِثْلَ هذا الفَصْلِ، بينما أَجازَهُ الكُوفِيُّونَ.[5]

لكِنْ يقولُ صاحبُ (البحرِ المحيطِ) في ردِّهِ على الزَّمَخْشَرِيِّ الذي طَعَـنَ عـلى ابْـنِ عامرٍ وَعلى قِراءَتِهِ:"واعْجَبْ لِعَجَمِيّ ضَعِيفٍ في النَّحْوِ يَـرُدُّ عـلى عَـرَبِّي فَـصِيحٍ مَحْضٍ قِراءَةً مُتَواتِرَةً مَوْجُودٌ نظيرُها في لسانِ العربِ في غَيْرِ ما بَيْتٍ، واعْجَبْ لِسُوءِ ظَـنِّ هـذا الرجلِ بالقرَّاء الأَئِمَّةِ الذين تَخَيَّرَتْهُمْ هذه الأُمَّةُ لِنَقْلِ كتابِ اللهِ شَرَقاً وَغَرْباً، وقد اعتمـدَ

(1) سورة الأنعام / 137، السبعة في القراءات ص 270.

(2) انظر مقالاً للدكتور محمود جفال (قراءة عبد الله بن عامر في الميزان) مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 23، العدد 1، شباط 1996م – رمضان 1416ه ص 71.

(3) سورة إبراهيم الآية 47..

(4) الكشاف 2/ 229.

(5) انظر البحر المحيط 4/ 229.

المُسلِمُونَ على نَقْلِهِمْ لِضَبْطِهِمْ وَمعرفَتِهِمْ ودِيانَتِهِم"[1]، ويَرى ابْنُ المُنيرِ الإسكَنْدرِيُّ أنَّ الذي حَمَلَ الزمخشريَّ على تَخْطِئَةِ قِراءَةِ ابْنِ عامِرٍ "التغالِي في اعْتِقادِ اطِّرادِ الأَقْيِسَةِ النحويةِ، فظنها قَطْعِيَّةً حتى يَرِدَ ما يُخالِفُها" وَيَنْفِي ابنُ المُنيرِ أنْ تَكُونَ قِراءَةُ ابْنِ عامِرٍ مُخالِفَةً لِأَقْيِسَةِ العربيةِ، وَخَلُصَ إلى تَقْريرِ ما يَلِي:

"وليس غَرَضُنا تَصْحِيحَ القراءَةِ بقواعدِ العربيةِ بل تصحيحَ قواعدِ العربيةِ بالقراءَةِ[2] وأجازَ هذه القراءَةَ جمهورُ الكوفيِّين، وابنُ مالكٍ وشُرَّاحُ الأَلْفِيَّةِ وصاحبُ الهَمْعِ مُعْتَمِدِينَ على تَواتُرِ هذه القراءَةِ[3] كما نَقَلَ الجَزَرِيُّ عن ابنِ مالكٍ تَقْوِيَتَهُ لِقِراءَةِ ابنِ عامرٍ"، مِنْ جِهَةِ المَعْنى من ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

- أَحَدُها: كَوْنُ الفاصِلِ فَضْلَةً فإنه لذلك صالِحٌ لعَدَمِ الاعْتِدادِ بِهِ.
- والثاني: أَنَّهُ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ مَعْنَى لأنه مَعْمُولٌ للمُضافِ هُو والمَصْدَرِ.
- والثالثُ: أَنَّ الفاصِلَ مُقَدَّرُ التَّأْخِيرِ لأنَ المُضافَ إليه مُقَدَّرُ التَّقْدِيمِ لأنه فاعِلٌ في المَعْنى، حَتَّى إِنَّ العَرَبَ لَوْ لَمْ تَسْتَعْمِلْ مِثْلَ هذا الفَصْلِ لاقْتَضَى القِياسُ اسْتِعْمالَهُ؛ لأَنهم فَصَلُوا في الشعْرِ بالأَجْنَبِيِّ كثيراً فاسْتَحَقَّ الفَصْلُ بغَيْرِ أَجْنَبِيٍّ أَنْ يكونَ له مَزِيَّةٌ فَيُحْكَمُ بِجوازِهِ مُطْلَقاً.[4]

---

(1) البحر المحيط 4/ 230.

(2) الانتصاف، نشر على هامش الكاشف للزمخشري 2/ 69-70.

(3) انظر البحر المحيط 4/ 299-230 النشر في القراءات العشر 2/ 265، الهمع 2/ 52، شرح التصريح على التوضيح 2/ 58، وشرح ابن عقيل 2/ 82، وشرح الأشموني مع حاشية الصّبان 2/ 237.

(4) النشر في القراءات العشر 2/ 265.

وقال ابنُ الجَزَرِيِّ" الصوابُ جواز مثلِ هذا الفَصْلِ، وَهو الفَصْلُ بَيْنَ المَصْدَرِ وَفاعِلِهِ المُضافِ إليه بالمَفْعُولِ في الفَصِيحِ الشائِعِ الذائع اخْتِياراً، ولا يَخْتَصُّ ذلك بِضَرُورَةِ الشعرِ، ويكْفي في ذلك دَليلاً هذه القراءةُ الصحيحةُ المشهورةُ التي بَلَغَتِ التواتُرَ، كيف وقارِئُها ابنُ عامِرٍ من كِبارِ التابعين الذين أَخَذُوا عن الصحابَةِ كَعُثْمانَ بنِ عَفَّانَ وأَبي الدَّرْداءِ رضيَ اللهُ عنهما، وهو مَعَ ذلك عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ مِنَ صَمِيمِ العَرَبِ، فَكَلامُهُ حُجَّةٌ وَقَوْلُهُ دَلِيلٌ لأنه كان قَبْلَ أَنْ يُوجَد اللحْنُ وَتَكَلَّم بِهِ". [1]

ومِنَ الباحثِين المُحْدَثِين مَنْ أَيَّدَ الاستثناءَ على فِكْرَةِ التلازُمِ: يقولُ محمد الخَضْرِ حُسَيْن: "لا نُسلِّمُ بِأَنَّ الفَصْلَ في مِثْلِ هذا (يَعْني الفَصْلَ بالمَفْعُولِ) مُخالِفٌ لِلفَصاحَةِ، وبالأَحرى بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ ابنُ جنِّيٍّ في الخصائِصِ شواهِدَ مُتَعدِّدةً، ولا إِخالُ أحداً يقولُ في مِثْلِ هذا على ذَوْقِهِ فيقول: "إِنَّ الذَوْقَ يَنْفُرُ من صُورَةِ المَعْنى الذي يُفْصَلُ فيه بين المضافِ والمُضافِ إليه بأحدِ معمولاتِ المُضافِ فإن مِثْلَ هذا لا يُرْجَعُ فِيه إلى ملائمة الأذواقِ الخَاصَّةِ بل إلى مَدارِهِ على ما يَجْري به الاسْتِعْمالُ وَيَثْبُتُ في الروايةِ"[2]

والحَقُّ أَننا مع قَبُولِ الاستثناءِ على قواعِدِ النحو إذا كان نَوْعاً مِنْ أَنواع التيْسِيرِ والتخْصِيصِ في اللغةِ، فَيُباحُ مِن أَجْلِ ذلك ما كان مُمْتَنِعاً إذا أُمِنَ اللَّبْسُ واتَّضَحَ المَعْنى، ولسنا مع قَبُولِ هذا الاستثناءِ إذا كان نَوْعاً من الأَحاجِي والأَلْغازِ وغُمُوضِ المَعْنى.

(1) النشر في القراءات العشر 2/ 263.

(2) دراسات في العربية وتاريخها ص 32.

3- القِياسُ[1]

تَمَسَّكَ الباحِثُون النحْويُّون في جَمْعِ اللغةِ والتَّقْعِيدِ لها بِفِكْرَةِ القياسِ وكان يَعْنِي في البِداية الأَحكامَ التي تُسْتَنْتَجُ من القواعِد المُسْتَنْبَطَةِ[2] والتي تَتَّفِقُ أو تَخْتَلِفُ مع المَسْمُوعِ، فإِن اخْتَلَفَتْ رَجَحَتْ كِفَّةُ السَّمْعِ عندَ أَغْلَبِ النحويين وبِخاصةٍ سيبويهِ، كذلك كان يَعْنِي مِعْياراً لمعْرِفَةِ الخَطَأِ والصَوابِ بالقِياسِ إلى المطّرد من كلام العرب، لذلك عرَّفوا النحو فقالوا: النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استِقْراءِ كَلامِ العَرَبِ، فَمَنْ أَنْكَرَ القِياسَ فقد أَنْكَرَ النحْوَ، ولا نَعْلَمُ أَحَداً مِنَ العُلَماءِ أَنْكَرَهُ لِثُبُوتِهِ بالدَّلائِلِ القاطِعَةِ"[3]

ولكِنْ لمّا حُدِّدَ عَصْرُ الاحْتِجَاجِ، وانْتَهَتِ الفَتْرَةُ المَسْمُوحُ بها لِنَقْلِ اللغةِ عن الأعرابِ، واكْتُفِيَ بما تَمَّ جَمْعُهُ وَتَدْوِينُهُ، وأَفْرَغَ الرُّواةُ ما لديهم، جَفَّ المَنْهَلُ العَذْبُ المُعْتَمَدُ في بِناءِ القَواعِدِ، عِندَها أَصْبَحَ مَفْهُومُ القِياسِ مَصْدَراً بَعْدَ أَنْ كَانَ مِعْياراً أو اسْتِنْتاجاً، فَبُنِيتْ قَواعِدُ جَدِيدةٌ لم يَسْمَعِ العُلَماءُ تَطْبِيقاً لها، ولكنهم قاسُوها على القواعِدِ

(1) القياس لغة (التقدير) قال ابن منظور: قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً.. إذا قدّره على مثاله. لسان العرب مادة (قيس) وتتمثل دلالته اللغوية في حمل الشيء على نظيره، بتقدير أحدهما على مثال الآخر.

(2) انظر الإعراب في جدل الأعراب لابن الانباري ص 45.

(3) في مثل ذلك قال الكسائي: إنما النحو قياس يتبع " وقال ابن الأنباري: (وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع/ لمع الأدلة ص 93، في أصول النحو للأفغاني 78.

المصنوعَةِ، وهكذا انتَقَلَ مَفْهُومُ القياسِ إلى مفهومٍ مَنْطِقيٍّ شَكْلِيٍّ، نَقَلَ العِنايَةَ من النصوصِ إلى الأَحْكامِ العقليَّةِ والذِهْنِيَّةِ الأَمْرَ الذي انْتَهى إلى الإغراقِ فيها.[1]

وَلا رَيْبَ أَنْ الإسرافَ في تحكيمِ القِياسِ الشكلِيِّ المُجَرَّدِ[2] يَجْعَلُهُ غايةً لا وَسيلةً ومِقْياساً للمَهارةِ النحويةِ[3]، الرَافِضَةِ لوُجُودِ أَساليبَ إبْداعِيَّةٍ مُتَجَدِّدَةٍ، وأَنماطٍ تَركيبيَّةٍ، تُماشي سُنَنَ التطورِ ومُسْتَلْزَماتِهِ. ولاسيما أَنَّ الدارِسَ قد يَرى أَنَّ بَساطَةَ الإمكاناتِ المُتاحَةِ في تلك الفَتْرَةِ الزمنيةِ وَقَفَتْ أَمامَ العَمَلِ الإحْصائِيِّ العِلْمِيِّ الدَقِيقِ، فَأَسْهَمَتْ في وَجُودِ هَفَواتٍ في صِحَّةِ القِياسِ، لهذا حَدَّدَ أَحَدُ المُؤَلِّفِين جَانباً مِنْ أَسْبابِ اخْتِلافِ العُلَماءِ في صِحَّةِ القياسِ حَيْثُ قَالَ:

"مِنْ أَسْبابِ اخْتِلافِهِمْ في صِحَّةِ القِياسِ أن يتوفرَ لدى العالِمِ مِنَ اسْتِقراءِ كَلامِ العَرَبِ ما يَكْفِي لِتَرْكِيبِ القاعِدَةِ فيُجيزُ القِياسَ، ولا يَبْلُغُ الآخَرُ بتَتَبُّعِهِ مِقدارَ ما يُؤْخَذُ من حُكْمٍ كُلِّيٍّ فَيَقْصُرُ الأَمْرَ على السماعِ، وَقَدْ يستَوِي الفَريقانِ أو يَتَقارَبانِ فيما عَرَفُوه من الشَّواهِدِ، وَيكْتَفِي به أَحَدُهُما في فَتْحِ بابِ القِياسِ يستقله الآخر فلا يَتَخَطَّى به الآخر حَدَّ السماعِ"[4] وقال كذلك: "ومِنْ أَسبابِ اختلافِهم في القِياسِ اخْتِلافُ أَنْظارِهِم في الشَاهِدِ أو الشواهِدِ التي تُذْكَرُ لِيُقاسَ عليها: فَيَختَلِفُونَ في أَمانَةِ ناقِلِها، أو في صحةِ

---

(1) انظر أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص 76، 78.

(2) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر ص 123.

(3) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن ص 22-23 وانظر البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر ص 123.

(4) القياس في اللغة، محمد الخضر حسين ص 48.

عربيةِ قائلِها، أو في وُجُوهِ فَهْمِها وإعْرابِها ومن لا يَثِقُ بِأَمانَةِ الناقِلِ للكَلام، أو لا يُسَلِّمُ أنَّ الكَلامَ صَادِرٌ مِمَّنْ يَنْطِقُ بالعَرَبيَّة الصحِيحَةِ، لا يُقيمُ لـذلك الكَـلامِ وَزنـاً ولا يُعَـوِّلُ عليه في شيءٍ من أَحْكام اللسانِ، وإذا تَبادَرَ إلى ذِهْنكِ في فَهْمِ الكَلامِ وإعرابِهِ وَجْهٌ يَفْتَحُ لك السَبِيلَ لأَنْ تَسْتَنْبطَ منه حُكْماً، وتقِيمَ منه قاعِدةً، فقد يتبادرُ إلى ذِهْنِ غيرِك في فَهْمِـهِ وإعرابِهِ وَجْهٌ يطابِقُ أَصلاً من الأصول الثابتةِ مِنْ قَبْلُ فَيُخالِفُكَ في ذلـك الحُكْـمِ وَيَـراهُ خارِجاً عن سَنَنِ القِياس، ومَبْنِياً على غَيْرِ أَساسٍ"[1]

ولقدْ وصفَ أحمدُ أمين موقِفَ عُلماءِ اللغةِ والنُحاةِ مـن المـادَّةِ اللغويـةِ المجموعَـةِ قائلاً: "أمّا النحويون والصرفيون نقد بَرعُوا في القِياسِ إلى أقْـصى حـدٍّ، فَكُـلُّ عِلْمِهِـمْ قِياس، نَظروا إلى الأَعَمِّ الأَغْلَبِ، فَجَعَلُوهُ قاعِدةً، وجعلوا ما جـاءَ عـلى خِلافِهـا شـاذاً لايَصِحُ لنا الإتيانُ بمثلِهِ.... فَقَعَّدُوا قَواعِدَهُم على الكَثيرِ المُطَّرِدِ....."[2] فقِياسُ النحاةِ يعتمدُ الكثيرَ الشائِعَ من لغةِ العربِ، أَمّا القليل والنادِرُ فَيُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليـه[3] ومـع أَنَّ وُجـودَ القِيـاسِ في اللغـةِ ضَرُورِيٌّ ولا يمكـنُ الاسـتغناءُ عنـه في تَحْقِيـقِ الانْـضِباطِ اللغويِّ[4]، غَيْرَ أَنَّ اللغةَ لا تَخْضَعُ لِقياسٍ مُطَّرِدٍ قَطْعِيٍ، لا يمكن تَجـاوُزُهُ، إِذْ مِثْـلُ ذلـك يَهْدُرُ الكَثِيرَ مِنْ استِعمالاتِ اللغةِ وَنُصُوصِها.

(1) القياس في اللغة، محمد الخضر حسين ص 49.

(2) مدرسة القياس في اللغة (بحث في مجلة مجمع اللغة العربية) أحمد أمين ص 353.

(3) انظر مثلاً الكتاب 2/ 69، 401، 30/ 404، 4/ 8.

(4) انظر النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، مازن المبارك ص 164.

والحقُّ أَنَّ تَشَدُّدَ نُحاتِنا في القِياسِ على المُطَّرِدِ مِن كَلامِ العَرَب، وإِدْخالَ ما خَرَجَ على قَواعِدِ النحوِ المُطَّرِدَةِ من استعمالاتٍ لغويةٍ حَيِّزَ الشُّذُوذِ أَو الضَّعْفِ أَو القُبحِ... ما هو إلّا لِغايات التَعْليمِ وإِبعادِ مَظاهِرِ اللحْنِ عن اللغةِ، ومع أننا نَحْتَرِمَ حِرْصَ النحاةِ على تحقيقِ هذه الغايةِ، لكِنَّ اللغةَ تَبقى أَوْسَعَ مِنْ أَنْ تُحَدَّ بقالَبِ قِياسٍ يَفرِضُهُ الشكْلُ دون المَضْمُونِ، لأَنَّ اللغةَ بِمَصادِرِها المختلفَةِ واستعمالاتِها المُتَنَوِّعَةِ لا يمكنُ أن تَخْضَعَ كُلِّياً لأَقْيسةٍ شَكْلِيَّةٍ، لأَنَّها مَصْدَرُ القِياس والأَصْلُ الذي يجبُ أن يُقاسَ عليه، فكيف يَنْقَلِبُ الأَصلُ فَرْعاً والمَصْدَرُ تابِعاً!؟

واختَلَفَ النحاةُ في تطبيقِ فكرةِ القياسِ الشكليةِ اتساعاً وضيقاً، ولكنهم لم يَخْتَلِفُوا في كَوْنِ القِياسِ أَصْلاً من أُصول الاسْتِدلالِ لِقَواعِدِ النحوِ الأُصولِ وللاستثناءِ عليها كذلك ويبدو أن تَسْلَيم النحاةِ بفكرةِ الاستثناءِ على قواعِدِ النحو المُطَّرِدَةِ نتيجةٌ طبيعيةٌ – في إِطارِ سَعَةِ العَربيةِ – لعدمِ تحقيقِ الاطِّرادِ الكامِلِ لقواعِدِ هذه اللغةِ، إذ كان القياس – في تَصَوُّرِ النحاةِ – يقوم فقط على ما كَثُرَ من كلامِ العربِ، ولا يكونُ على ما قَلَّ سَماعُهُ عنهم، فهذا سيبويه يقولُ: (فَإِنَّما هذا الأَقَلُّ نَوادِرُ تُحْفَظُ عن العَرَبِ، ولا يُقاسُ عليها ولكِنَّ الأَكْثَرَ يُقاسُ عليه)[1] ومع ذلك فإننا نَراهُ في بعضِ المواضِعِ من كتابِهِ يَقِيسُ على القليلِ، من ذلك ما ذَكَرَهُ في حديثِهِ عن التصغيرِ، فالتصغيرُ خاصٌّ بالأَسماءِ وَحْدَها فلا تُصَغَّرُ الأَفعالَ، ولا الحروفُ، وهذا ما نصَّ عليه سيبويهِ حين نقل ذلك عن الخَليل، يقول سيبويْهِ: "وسألتُ الخليلَ عن قولِ العرب:أُقَيْلَحَهُ، فقال: لم يكن يَنْبَغِي

(1)الكتاب 4/ 8 وانظر مثل ذلك في 2/ 402، 401، 69، 3/ 404.

أَن يكون في القِياسِ لأَنَّ الفِعلَ لا يُحقَّرُ، وإنما تُحَقَّرُ الأَسماءُ لأَنَّها تُوصَفُ بما يَعْظُمُ ويَهُونُ والأَفْعالُ لا تُوصَفُ، فكَرِهُوا أن تكُونَ الأَفْعالُ كالأَسماءِ لِمُخالَفَتِها إياها في أشياءَ كثيرَةٍ"[1]

والعربُ لم يُصَغِّروا من الأَفعال إلا صِيغَةَ (ما أَفْعَلَهُ)، وفي أَلفاظٍ قليلةٍ تَحديداً، وهذا ما عَبَّرَ، عنه سيبويهِ بقولِهِ:

"ولكنهم حَقَّرُوا هذا اللفظَ، وإنما يَعْنُونَ الذي تَصِفُهُ بالمِلْحِ، كأَنَّكَ قُلْتَ، مُلَيْحٌ، شَبَّهُوهُ بالشيءِ الذي تَلْفِظُ به وأَنْتَ تَعْني شيئاً آخَرَ، نحو قولك: يَطَؤُهُمُ الطَّرِيقُ، وصِيدَ عليه يومانِ[2]، ونَحْوُ هذا كَثيرٌ في الكَلامِ"[3] ثم يقولُ:

"وليس شيءٌ من الفِعل، ولا شيءٌ مما سُمِّيَ به الفِعْلُ يحقَّر إلا هذا وَحْدَهُ، وما أَشْبَهَهُ من قولِكَ ما أَفْعَلَهُ)[4].

وَصَفْوَةُ القَوْلِ أَنَّ تَصْغِيرَ (أَفْعَلَ) لُغَةٌ قليلةٌ، لم يُسْمَعْ منها إلا (ما أُمَيْلِحَ) و (ما أُحَيْسِنَ)، الأَصْلُ فيها أَنْ لا يُقاسَ عليها لكنه استثنى وُثوقاً مِنْهُ بِصُدُورِهِ عن العربِ واستحقاقِهِ القِياسَ، لكنْ على العُمومِ حاولَ النُّحاةُ إِخْراجَ القليلِ والشاذِّ من القِياسِ،

(1) الكتاب 3/ 477-478.

(2) يريدون: يطؤهم أهل الطريق الذي يمرون فيه، فحذف (أهل) وأقام الطريق مقامهم، ومعنى يطؤهم الطريق أن بيتهم على الطريق، فمن جاز فيه رآهم، وقوله: صيد عليه يومان، معنى صيد عليه الصيد في يومين، فحذف الصيد، وأقام اليومين مقامه الكتاب 3/ 478.

(3) الكتاب 3/ 478.

(4) الكتاب 3/ 478، وانظر في خزانة الأدب 1/ 47.

فقد وَضَّحَ سيبويهِ رأيَهُ بالشاذِّ قائِلاً: "ولا يَنْبَغي لكَ أَنْ تَقِيسَ على الشاذِّ المُنْكَرِ في القِياسِ"[1] وقالَ في موضعٍ آخَرَ"... هذا مِنَ الشَواذِّ، وليس مما يُقاسُ عليه ويَطَّرِدُ"[2]

فَتَشَدُّدُهُمْ في اطِّرَادِ القواعِدِ جعَلَهُمْ لا يُعَوِّلُونَ على القَليلِ من كَلامِ العرَبِ: "فكانُوا إذا وَجَدوا نَصّاً مَرْوِياً عن العربِ يُخالِفُ الحُكْمَ العامَّ الذي وَضَعُوه لم يَتَرَدَّدُوا في أَنْ يَصِمُوا هذا النَصَّ بالشذُوذِ"[3] وكذلك النادِرُ عِنْدَهُم: "لا يُعْتَدُّ به ولا يُقاسُ عليه"[4] والقليلُ مَرذُولٌ مَطْرُوحٌ"[5] فَرَفَضُوا القَليلَ والنادِرَ لِقِلَّتِهِ وَنُدْرَتِهِ لا لخللِه وفَسَادِهِ.

لِذا فَرُسُوخُ مَبْدَأ القِياسِ على الأَكْثَرِ في وَضْعِ القواعِدِ أَدْخَلَ ما يُخالِفُ القِياسَ في دائِرَةِ الاستثناءِ (غَيْرِ المُطَّرِدِ) على قواعِدِ النحوِ وهو الاستثناءُ الذي يَشْهَدُ تَهاوُناً وتَهْمِيشاً لِدَورِهِ من قِبَلِ النحاةِ عُمُوماً وعليه فكما كانَ القِياسُ مانِعاً مِنْ دُخُولِ استعمالاتٍ لُغَوِيَّةٍ صَحِيحَةٍ حَيِّزَ القاعِدَةِ القياسِيَّةِ المُطَّرِدَةِ، لكي لا تَخْرِقَ اطِّرادَها، وتُنْقِصَ اتِّساقَها، فكانت تلك الاستعمالاتُ من قَبِيلِ الاستثناءِ على القاعِدَةِ.

كان القِياسُ – كذلك – أَصْلاً من أصولِ تَرسِيخِ اطِّرادِ قواعِدِ الاستثناءِ على القاعدَةِ النحويةِ والقياسِ عليها ويقومُ هذا القياسُ على عِلَّةِ المُشابَهَةِ بين المَقِيسِ والمَقِيسِ

(1) الكتاب 2/ 363-364.

(2) من أسرار اللغة ص 25 وانظر المدارس النحوية ص 18.

(3) من أسرار اللغة ص (25) وانظر المدارس النحوية ص (18).

(4) أسرار العربية ص 274.

(5) الخصائص 1/ 126.

عليه، مثال ذلك في نَحْوِ الاستثناءِ على قاعِدَةِ تعريفِ صاحِبِ الحالِ فقد استُدِلَّ بالقياسِ في توجيهِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ القاضيةِ بأَنْ يكونَ صاحِبُ الحالِ مَعْرِفَةً، فحين وردتِ النحاةَ نُصوصٌ لغويةٌ خالفتْ تلكَ القاعِدَةَ ومَنَعَتِ اطِّرادَها المُطْلَقَ، استثنَى النحاةُ على هذه القاعدةِ بقاعدةٍ تُجِيزُ تَنْكِيرَ صاحِبِ الحالِ قِياساً على النُّصوص المُخالِفَةِ للقاعِدةِ المُطَّرِدَةِ، فقال المبرِّدُ: " ويجوزُ: جاءَنِي رَجُلٌ ظَرِيفاً على الحال"[1]

غَيْرَ أَنّ النحاةَ وَضَعُوا شُروطاً تُجيزُ تَنْكِيرَ صاحِبِ الحالِ، كَأَنْ يَكُونَ صاحبُ الحالِ مُخَصَّصاً بالإضافَةِ أو الوَصْفِ، أو أن يَتَأَخَّرَ صاحِبُ الحالِ عنها[2] وَتَتَفاوَتُ دَرَجاتُ التَسْوِيغ بينهم، فالمُسَوِّغُ لهذه المسأَلَةِ عند ابْنِ السَّرَّاجِ هو وَصْفُ النكِرَةِ حتى تَقْتَرِبَ مِنَ المَعْرِفَةِ، يقول: "وَقَبِيحٌ أَنْ تَكُونَ الحَالُ مِنْ نَكِرَةٍ، لِأَنَّهُ كالخَبَرِ عن النكِرَةِ، والإِخْبارُ عن النكراتِ لا فائِدَةَ مِنْها، فمتى كان في الكلامِ فائدةٌ فهو جائِزٌ في الحالِ كما جازَ في الخَبَرِ، وإذا وَصفتَ النكرةَ بشيءٍ قَرَّبْتَها من المعرفةِ وَحُسْنِ الكَلامِ، تقولُ: "جاءَنِي رَجُلٌ من بَنِي تميم راكِباً" وما أَشْبَهَ ذلك[3]

والمُسَوِّغُ عند ابْنِ يعيش أن تَتَقدَّمَ الحالُ على صاحِبِها، نَحْوَ قَوْلِ الشاعِرِ:

وَتَحْتَ العَوالِي بالقَنا مُسْتَظِلَّةً ظِباءٌ أَعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ

(1) المقتضى 4/ 286.

(2) انظر هذه الشروط في الكتاب 2/ 112.

(3) الأصول في النحو 1/ 214.

يقول: "أرادَ (ظباءٌ مستظلةٌ) فلما قَدَّمَ الصفةَ نَصَبَها على الحـالِ، وشَرْطُ ذلـك أَنْ تَكُونَ النكرةُ لها صِفةٌ تجرى عليها... ويجوزُ نَصْبُ الصفة على الحالِ، والعامِلُ في الحـالِ متقدمٌ، ثم تُقَدَّمُ الصفةُ لغرضٍ يَعْرِضُ فحينَئِذٍ تُنْصَبُ على الحالِ، ويجبُ ذلـك لامْتِنـاعِ بَقائِهِ صِفَةً مع التقدُّمِ، لأن الصفةَ تَجْرى مَجْرى الصلَةِ في الإيضاحِ فلا يجُوزُ تَقْدِيمُها عـلى المَوْصُوفِ كما لا يَجوزُ تَقدِيمُ الصلةِ على المَوْصُول"[1]

وقد تابَعَ النحاةُ ابـنَ الـسراج وابـنَ يعـيشَ، لكـنهم زادوا مـن هـذه المـسوغاتِ وحَصَرُوها في مواضِعَ مختلفَةٍ، يقولُ ابنُ عَقِيلٍ "حَقُّ صاحِبِ الحـالِ أَنْ يَكُـونَ معرفَـةً، ولا يُنكَّرُ في الغالِب إلا عند وجودِ مُسَوِّغٍ، وهو أَحَـدُ أُمُـورٍ منهـا أن يَتَقـدَّمَ عـلى نَكِـرَةٍ كَقَوْلِ الشاعر:

وَمَـــا لَامَ نَفْـــسِي مِثْلَهـــا لِيَ لائـــمٌ   وَلا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مـا مَلَكَـتْ يَـدِي[2]

حَيثُ جَاءَتِ الحالُ متقدِّمَةً وهي قولُهُ (مِثْلَها) و(لِي) من النكرةِ وهي قولُهُ (لائِم)

ومنها أن تُخَصَّصَ بِوَصْفٍ أَوْ إِضافَةٍ، فمثالُ مـا تَخَصَّصَ بِوَصْـفٍ قولـه تعـالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ ﴾[3]

ومِثالُ ما تَخَصَّصَ بالإِضافة قولُهُ تعالى: ﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾[4].

---

(1) شرح المفصل 2/ ص64.

(2) انظر شرح ابن عقيل 1/ 633 وما بعدها، وشرح الأشموني 1/ ص714.

(3) سورة الدخان/ 504.

(4) سورة فصلت/ 10.

وَحُدِّدَتْ مُسوِّغاتٌ أخرى اسْتَنَدَتْ في مُعْظَمِها إلى شواهِدَ شعريةٍ ونثريةٍ موثوقاً بها [1] حتى إنَّهُ أُجيزَ وُقُوع الحالِ من النكرةِ بلا مُسَوِّغ نحوَ قولِ العربِ: "مررتُ بماءٍ قَعْدَةَ رَجُل". وفي الحديثِ الشريفِ:"صلى رسول الله ﷺ قاعِداً، وصلى وراءَهُ قومٌ قياماً،(فقومٌ) نكرةٌ وهو صاحبُ الحالِ (وقيام) قد نُصِبَ على الحالِ، وتأَخَّرَ عن صاحِبه". [2]

وعليه فلقدْ حاولَ النحاةُ الاستثناء على القاعدةِ القاضيةِ بتعريفِ صاحبِ الحالِ، من خلالِ تشبيهِ صاحبِ الحالِ النكرةِ بالمبتدأ والقياسِ عليه، وهو الأَمْرُ الذي جازَ من أجلِهِ الاستثناءُ على قاعدةِ تأخرِ الحالِ عن صاحِبِها بتقديمِ الحالِ على عامِلِها قِياساً على تقديمِ المفعول به لِأَنَّ الحالَ تُشْبِهُهُ.

فمعْ أَنَّ الأصلَ في الحالِ أَنّ تتأخرَ عن صاحِبِها إلا أَنَّهُ اسْتُثْنِيَ على هذا الأَصْلِ عندَ نحاةِ الكوفةِ حين يكونُ الفاعِلُ ضَمِيراً نَحْوُ (راكِباً جئتُ) "ذلك لأَنّ تقديمَ الحالِ على عامِله مع الاسمِ الظاهرِ يؤدِّي إلى تقديمِ المُضْمَرِ على المُظْهَرِ، ففي جملةِ "راكباً جاءَ زيدُ يُقَدرُ ضَمِيرٌ في الحالِ"راكباً" وهذا الضميرُ يعودُ على الفاعل المتأَخِّرِ "زيد" لفظاً ورتبةً وهو مالا تُجِيزُهُ القاعدةُ النحويةُ أَمّا نُحاةُ البصرة فاسْتَثْنَوْا على هذا الأَصْلِ فَأَجازوا تقديمَ الحالِ على الفِعلِ وفاعِلِهِ الظاهرِ أو الضَمِيرِ، واعتمدوا في ذلك على النَقْلِ والقِياسِ قال المبرّد "فإذا كان العاملُ في الحالِ فِعْلاً صَلَحَ تَقْدِيمُها وتَأْخِيرُها لِتَصَرُّفِ

---

(1) انظر شرح ابن عقيل 1/ 639، شرح الأشموني 1/ 419.

(2) شرح ابن عقيل 1/ 639، شرح الأشموني 1/ 419.

العامِلِ فيها، فقلت: جاء زيدٌ راكِباً، وجاء راكباً زيدٌ[1] ومن هنا جَازَ تَقْدِيمُ الحالِ على عامِلِها قِياساً على تقديم المفعولِ به لأن الحالَ تُشْبِهُهُ.

ويبدُو أنَّ واقعَ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ التي مُؤَدَّاها وجوبُ تقديم صاحِبِ الحالِ على الحالِ يستَنِدُ على فِكَرَةِ القياسِ، القياسِ على أمْثِلَةٍ كثيرةٍ ثَبَتَ صُدورُها عن العربِ الفُصَحاءِ، إضافةً لما يُنْتِجُهُ هذا التقديم من مُرُونَةٍ تَلبِيَةً لغاياتِ المَعْنى القائِمِ في نَفسِ المتكلمِ والذي لا يستطيعُ إظهارَهُ إذا جاءَ بالتركيبِ على الأَصلِ دونَ استثناءٍ.

فقدْ وَرَدَ تقديمُ الحالِ في القرآنِ الكريمِ، نَحْوَ قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[2] و "كافةً" في الآيةِ الكريمةِ بمعنى عامَّةٍ، أي أَرْسَلَ الله سيّدَنا محمداً إلى الناسِ عَامَّةً، لا يخرجُ منهُم أَحَدٌ، أيْ إلى العرب والعجمِ وسائرِ الأُمَمِ ولمـّا كانت الحالُ هي مَرْكِزُ العِنايَةِ، والاهتمامُ بها أكثرُ من بقيةِ مُفْرَداتِ الجملةِ قُدِّمتْ لتأكِيدِها.[3]

وكذلك الأمرُ في الاستثناءِ على قاعدةِ تعريفِ صاحبِ الحالِ فمع أَنْ القياسَ هو الفيصلُ في ترسيخِ الاستثناءِ على القاعدةِ من خلالِ اعتمادِ عِلَّةِ المشابهةِ التي تُعَدُّ من الأُصولِ النحويةِ لتوجيهِ مِثْلِ هذه الاستثناءاتِ على القواعِدِ النحويَّةِ، فقد كانتْ

(1) المقتضب 4/ 300.

(2) سورة سبأ/ 28.

(3) للمزيد انظر البحر المحيط 7/ 281 والمثل السائر 2/ 44.

الدواعِي المعنويةُ بارزةً في مختلفِ مسوِّغاتِ الاستثناءِ، فالمعنى هو الـذي فـرض وُجُـودَ عُنْصُرٍ مَا في التركيبِ اللغويِّ من غيرِ أَن يُنْظَرَ في هذا العُنْصُرِ إِنْ كانَ يَصْلُحُ مُـسَوِّغاً أو لا يَصْلُحُ.

مِنْ أَجْلِ ذلك فإِنَ مُحاولةَ سَنِّ قواعدَ نحويةٍ مطردةٍ فرضَ على النحاةِ الـدخُولَ في استثناءاتٍ عليها والبحثَ عن مسوغاتٍ شكليةٍ وتعليلاتٍ منطقيةٍ.

4- التعليلُ النحويُّ

لقد ترتَّبَ على اعتمادِ فكرةِ القياسِ اعتمادُ فكـرةِ التعليـلِ النحـويِّ حيـثُ وَجَّـهَ النحاةُ كثيراً من الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ استناداً إلى بعضِ العِلَلِ النحويـةِ، كعلـةِ المشابهةِ والخِفَّةِ وكَثْرَةِ الاستعمالِ والعِلَّةُ هي تفسيرُ ظـاهرةٍ نحويـةٍ وتوضـيحُ الأَسـبابِ التي أَدَّتْ إلى وُجُودِها.[1]

ولا ريبَ أَنَّ فكرَةَ القِياسِ – بما يترَتَّبُ عليها من التعليـلِ – وليـدةُ فكـرِ النحـاة الذين سبقُوا سيبويه، كعبدِ الله بن أَبِي إسحاقَ الحضرمِي (ت 117)هـ والخليلِ بن أحمدَ (ت 170)هـ وغيرِهما، فقد عُنُوا بالقياسِ عنايةً واضحةً، حتى قيل: إِنَّ الحَـضْرَمِيَّ أَوَّلُ

(1) انظر النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها مازن المبارك ط3 دار الفكر ص 51.

من مَدِّ القِياسِ وشَرحَ العِلَلَ[1] وفتح الخَليلُ بابَ التعليلِ على مِصْراعَيه فَأَباحَ النظَرَ في الأَحكامِ النحويةِ وتَدعِيمِها بالعِلَلِ.[2]

وكان التوفيقُ بين القاعدةِ وما يخالِفُها من نصوصٍ مِنْ أَهَمِّ الأسبابِ التي دَعَتِ النحاةَ إلى التعليلِ الذي اتَّسَعَ بدورِهِ لتحليلِ القاعدَةِ النَحْويةِ الأصلِ، وتعليلِ القواعدِ المستثناةِ عليها كذلك، ومع أن الخليل لم يَضَعْ، ولا النحاةَ الذين جاؤُوا بعده، أُصُولاً أو مناهِجَ لطرائِقِ التعليلِ، بل تركُوه دونَ حُدودٍ محدَّدَةٍ تماماً.

قال الزَجَّاجِيُّ: ذكرَ بعضُ شيوخِنا أنَّ الخليلَ بنَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ، سُئِلَ عنِ العِلَلِ التي يعتلُّ بها في النحوِ، فقيل له: عَنِ العَرَبِ أَخَذْتَها، أم اخْتَرَعْتَها من نفسك؟ فقال: إن العربَ نطقَتْ على سجِيَّتِها وطِباعِها، وعرفَتْ مَواقِعَ كَلامِها، وقامَ في عُقُولِها عِلَلُهُ، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها. واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علَّةٌ لما عَلَلْتُهُ منه، فإن أَكُنْ أَصَبْتُ فهو الذي التمستُ وإن لم تكنْ هناكَ علةٌ له فَمَثَلي في ذلك مَثَلُ رَجُلٍ حَكيمٍ دَخَلَ داراً مُحْكَمَةَ البناءِ عجيبةَ النُظُمِ والأَقْسامِ، وقد صَحَّتْ عندَهُ حِكْمةُ بانيها بالخَبَرِ الصادِقِ، أو بالبراهينِ الواضِحَةِ، والحُجَجِ اللائِحَةِ، فكلما وقفَ هذا الرجلُ في الدار على شيءٍ منها قال: إنَّما فَعلَ هذا هكذا لِعِلَّةِ كذا، وبسببِ كذا، وكذا سنحت له ،وخَطَرَتْ بِبَالِهِ مُحْتَمِلَةً لذلك ،فجائز أَنْ يَكُونَ الحكيمُ الباني للدار فَعَلَ ذلك لِلْعِلَّةِ التي ذكرها هذا الذي دخل

---

(1) انظر إنباء الرواة للقفطي 2/ 105، طبقات الشعراء لابن سلام 1/ 14.

(2) انظر إنباء الرواة للقفطي 2/ 105، طبقات الشعراء لابن سلام 1/ 14.وطبقات النحويين واللغويين ص 31، نزهة الألباء ص 27.

الدارَ وجائِزٌ أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلةِ إلا أن ذلك مما ذكرَهُ الرجلُ مُحْتَمَلٌ أن يكـونَ عِلَّةً لذلك فإن سَنَحَ لِغَيْرِي عِلَّةٌ لِما عَلَلْتُهُ من النحو هي أَلْيَقُ بالمَعْلُولِ فَلْيَأْتِ بها. [1]

فقد أَصْبَحَتِ العِلَّة مجالاً خِصْباً لإظهـارِ ثقافـةِ النحـويِّ الجدليـةِ أو المنطقيـةِ أو الفلسفيةِ أو الفِقْهِيَّةِ ، وقد حَفَلَ (كتاب الإنصافِ) لابْنِ الأَنْباريِّ بالعِلَلِ التي دَعَّـمَ بهـا كلٌّ من البِصريينَ والكُوفيينَ ، آراءَهُـمْ وأَحْكـامَهمْ، وبـرزَتْ مـن خـلالِ هـذه العِلَـلِ الثقافاتُ التي وَفَدَتْ إلى النحو وأصبحتْ جزءاً منه ويبدو أَنَّ مَـرَدَّ ذلـك لا يَبْعُـدُ عـن غاياتِ نشأةِ النحو فحينَ شاع اللحنُ، وكَثُرَ على لسانِ بعضِ العربِ، قام النحاةُ الأوائِلُ بعمليةِ استقراءٍ لهذه اللغة بُغْيَةَ وَضْعِ الضوابِطِ لها، لغاياتِ التعليمِ واسـتناداً لأَنَّ الفَهْـمَ والتوضيحَ من سِماتِ الدراسةِ النحويةِ حاولَ النحـاةُ البحـثَ عـن عِلَـلٍ يُفَسِّرُونَ بهـا الظَّواهِرَ التي لاحَظُوها في استقرائِهِمْ. [2]

وكما حاولَ النحاةُ تعليلَ رَفْعِ الفاعِلِ ونَصْبِ المفعـول بِـهِ وتعليـلَ جعـلِ المبتـدأ معرفةً والخبرِ نَكِرَةً [3] وعَدَمِ جوازِ رفْعِ المَجْرورِ [4]،فقد حَاوَلُوا تعليلَ جَـرِّ الممنـوعِ مِـن الصرْفِ بالفَتْحِ نيابةً عن الكَسْرَةِ باعتبـارِهِ اسـتثناءً عـلى الأَصْـلِ القـاضِي بجـرِّ الاسْـمِ بالكَسْرَةِ، فقال سيبويه: "واعلمْ أَنَّ ماضارعَ الفعـلَ الـمضارعَ مـن الأَسـماءِ في الكـلامِ،

(1) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص (66).

(2) انظر مثلاً الإيضاح في علل النحو للزجاجي (337) والخصائص لابن جني (392) وأمالي السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله (581) والاقتراح للسيوطي (911)ه.

(3) الكتاب 1/ 47-48.

(4) الكتاب 1/ 254.

ووافَقَهُ في البناءِ (أي في الصيغةِ والوزْنِ) أُجْرِيَ لفظُهُ مَجْرى ما يَسْتَثْقِلُون ومنعوه ما يكونُ لما يَسْتَخِفُّونَ وذلك نَحْوُ أبيضَ، وأسودَ، وأحمرَ، وأصفرَ، فهذا بناءُ أذهبُ وأَعلمُ، فيكونُ في موضوعِ الجَرِّ مفتوحاً، استثقلوُهُ حيثُ قارَبَ في الكَلامِ ووافَقَ البناءَ". [1]

فالممنوعُ من الصرفِ يُجَرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ لِأَنَّهُ شابَهَ الفِعْلَ، وإِنَّ ما شَابَهَ الأفعالَ، من الأَسماءِ يُمْنَعُ من الصرْفِ لِثِقَلِ الكَسْرَةِ على الأَفْعالِ وعلى الأَسْماءِ التي تُشابِهُ الأَفعال في وَزْنِها.

ويبدُو أَنَّ ما استقر في أذْهان كَثيرٍ من النحاةِ أن "النحْوَ صناعَةٌ": أَسْهَمَ في تَعْمِيقِ أَهَمِيَّةِ صياغَتِهِ صياغةً دقيقةً تسعى نَحْوَ الاطِّرادِ، فَتُصْبِحُ كُلُّ قاعدةٍ أَصْلاً مَضْبوطاً تُقاسُ عليه الجزئياتُ قِياساً دقيقاً[2] وأنْ يُكْفَلَ لها التَّعْلِيلُ المُناسِبُ.

ومِنْ أمثلةِ ما استَنَدَ إليه نحاتُنا في تبريرِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ القاضيةِ بتعريفِ صاحبِ الحالِ، مُبَرِّرُهم في وُقوعِ صاحبِ الحالِ نَكِرَةً، شَبَهُهُ المُبْتَدأ وقِياسُهُ عليه مَكانَ القِياسِ المُتَّصِلِ بِتَحَقُّقِ عِلَّةِ المُشابِهِ الحاكِمِ في قَبُولِ الاستثناءِ على القاعِدَةِ.

وهكذا تُعَدُّ عِلَّةُ المشابهةِ أصلاً مُهِمّاً من أُصولِ الاستدلالِ للاستثناءِ على قواعدِ النحوِ. فقد عُوِّلَ عليها في تَفسيرِ كثيرٍ من القواعِدِ النحويةِ التي تُسْتَثْنى على قواعِدَ نحويةٍ أخرى، وفُسِّرَتْ - في تصوراتِ النحاةِ – تلكَ القواعدُ المستثناةُ تفسيراً منطقياً

(1) الكتاب 1/ 21.

(2) الأصول 1/ 56، الإيضاح في علل النحو ص 113- المدارس النحوية ص 68.

مقبولاً يقومُ على سَبْرِ العَلاقاتِ بين العناصِرِ اللغويةِ، واستخراجِ الأَوْجُهِ التي تلتَقِي عليها ثم اتخاذِ تلك الأَوْجُهِ معاييرَ تُفَسِّر هيئاتِ تلك التراكيبِ اللغويةِ فيقول ابن جِنِّيٍّ: فهذا مَذْهَبٌ مُطَّرِدٌ في كَلامِهِم ولغاتِهِم ،فاشٍ في مُحاوراتِهِم ومخاطَباتِهِم، أن يَحْمِلوا الشيءَ على حُكْمِ نَظيرِهِ، لقُربِ ما بينهما، وإنْ لم يكنْ في أَحَدِهِما ما في الآخَرِ. مما أَوْجَبَ له الحُكْمَ[1] فالشبهُ "إذا قَوِيَ أَوْجَبَ الحُكْمَ وإذا ضَعُفَ لم يُوجِبْ، فكلما كانَ الشبهُ أَخَصَّ كان أَقْوى، وكلما كان أَعَمَّ كان أَضْعَفَ فالشبهُ الأَعَمُّ كَشَبَهِ الفِعلِ الاَسْمَ من جِهَةِ أنهُ يدلُ على معنى فهذا لا يُوجِبُ له حُكْماً، لأنه عامٌ في كل اسم وَفِعْلٍ، وليس كذلك الشبهُ من جِهَةِ أنه ثانٍ باجتِماعِ السبَبَيْنِ فِيه، لأن هذا يَخُصُّ نوعاً من الأسماءِ دون سائِرِها، فهو خاصٌ مُقَرِّبٌ للاسِمِ مِن الفِعلِ"[2] .

فكلما ازدادَ الشبهُ وتَمَكَّنَ بينِ الطرَفَينِ استمدَ أَحَدُهُما حُكْمَ الآخَرِ "وهذه عادةٌ للعرب مألوفةٌ، وسُنَّةٌ مَسْلُوكَةٌ: إذا أَعْطَوا شيئاً من شيءٍ حُكْماً ما قَابَلُوا ذلك بأَنْ يُعْطُوا المَأْخُوذَ منه حُكْماً من أَحكامِ صاحِبِهِ، عمادةً لِبَيْنِهِما، وتَتَمِيماً للشبَهِ الجامِعِ لهما. وعليه بابُ مالا يَنْصَرِفُ، ألا تَراهُم لَمَّا شَبَّهُوا الاِسْمِ بالفِعْلِ فلم يَصْرِفُوه، كذلك شَبَّهوا الفِعلَ بالاسِمِ فَأَعْرَبُوهُ؟". [3]

---

(1) المنصف 1/ 191.

(2) شرح المفصل 1/ 58.

(3) الخصائص 1/ 63.

لذا حِينَ قَرَّرَ النحاةُ أَنَّ الأَصْلَ في المُنادى النـصْبُ كـان ذلـك لِتَـصَوُّرِهِمْ أن (يـا زيدُ) مثلاً تساوي من حيث المعنى (أَدعو زيـداً)، ومـا دامـت بمعناهـا فهـي تُـشْبِهُها، وعدوا (زيد) مفعولاً به منصوباً بفعل محذوفٍ تقديره (أدعو) ومع أن هناك من رَأى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بحرفِ النداءِ نَفْسِهِ، فقال ابنُ جِنِّيِّ: "فلما قَوِيَتْ (يـا) في نَفْـسها وأَوْغَلَـتْ في شِبْهِ الفِعْلِ تَوَلَّتْ بِنَفْسِها العَمَلَ"[1]

بَيْدَ أَنَّ ما ذَهَبَ إليه النحاةُ في مِثْلِ هذا السِياقِ[2] قد يُؤَدِّي إلى اضْطِدامِ ما أَطْلَقُـوا عليه "الجملةَ الخبريةَ" بـ "الجملةِ الإنشائيةِ الطلبيةِ".[3]

فلما قِيلَ: "الأَصْلُ في كل مُنادَى أَنْ يَكُونَ منصوباً – وإِنْ بَنَوُا المُفْرَدَ المَعرِفَـةَ عـلى الضمِّ – ومما يدلُّ على أَنَّ أَصْلَ المَنادى النصبُ نَصْبُهُمُ المُضافَ في قولهم: (يـا عبـدَ الله) والمشابِهِ له من نحو (يا خيراً من زيد) والمنكورَ من نحو (يا رجلاً ويا راكباً) والناصـبُ له فعلٌ مضمَرٌ تقديرُه أُنادي زيداً أو أريدُ أو أَدْعُو".[4]

إِنَّما بُنِيَ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ غَيْرِ المتمكِّنِ، أَلا تَرى أَنَّه وَقَعَ مَوْقِعَ المُضْمَرِ والمُـتَمَكِّنِ مـن الأَسماءِ إنما جُعِلَتْ للغيبةِ فلا تقولُ (قام زيد) وأنت تحدِّثُهُ عـن نفـسِهِ إنـما إذا أَرَدْتَ أن تحدِّثَهُ عن نفسه فتأتِي بضميرِهِ فتقول: قُمْـتَ والنـداءُ حـالُ خِطـابٍ والمنـادى مخاطَـبٌ

(1) الخصائص 2/ 277 المقتضب 4/ 202.

(2) انظر الخصائص 1/ 186.

(3) انظر شرح المفصل 2/ 127 شرح ابن عقيل 2/ 255.

(4) شرح المفصل 1/ 127.

فالقياسُ في قولك: "يا زيدُ" أن تقول يا أنت والدليلُ على ذلك أن من العربِ من ينادِي صاحِبَهُ إذا كان مُقْبِلاً عليه ومما لا يَلْتَبِسُ نداؤه بالمَكْنِيِّ فينادِيه بالمَكْنِيّ على الأَصل فيقول يا أَنْت" قال الشاعر.[1]

يـــا مُرُّ يـــا ابْـــنَ واقـــعٍ يـــا أَنْتـــا ‏ ‏ ‏ أَنْـــتَ الـــذي طَلَّقْـــتَ عامـــاً جُعْتـــا

كانَ البناءُ على الضمِّ استثناءً على النصبِ وهو الأصلُ الذي بنيتْ على أساسِهِ قواعِدُ هذا التركيبِ وقد عَلَّقَ د. عبدُ الرحمن أَيُّوب على هذا التوجُّهِ قائلاً: "وقد عَلَّلَ النُحاةُ لِبناءِ المُنادى المفرَدِ العَلَمِ أَنَّه يَقَعُ مَوْقِعَ الضميرِ، حيثُ أَنّ (يا محمدُ) تُساوي في المعنى (أَدْعُوكَ)، ونحن نقولُ للنحاةِ بأنه لا تَساوِيَ بين جملةِ (يا محمدُ) وجملةِ (أَدعوك) لأَنَّ الأُولى إنشائِيَّةٌ والثانِيَةَ خَبَرِيَّةٌ، ولا تَساوِيَ بين الإنشاءِ والخَبَرِ أَمّا أَنّ (محمد) مُساوِيَةٌ (للكافِ) و(أَدعو) مساويةَ (ليا) فَأَمْرٌ غَيْرُ مقبولٍ أَيضاً، وذلك لِأَنَّهُ من المعلومِ أن (الكافَ) فَضلَةٌ يمكِنُ الاستغناءُ عنها، وأَنَّ (أَدْعُو) وحدها إسْنادٌ كامِلَ يتم الكلامُ به، فهل يقبلُ النحاةُ بِمُقْتَضَى تَأْويلِهم أن يَقُولوا بِأَنَ (يا) وَحْدَها إِسنادٌ كامِلٌ كذلك يَتِمُّ الكلامُ به دُونَ (محمد) ؟!".[2]

وعارضَ الدكتورُ تَمّامُ حَسّان تَوَجُّهاتِ النحاةِ في أُسلوبِ النِّداءِ قائلاً: الحذفُ لا يتمُّ إلا بقرينةٍ تدلُّ على المحذوفِ، ولا مانعَ أَنْ يُذْكَرَ المحذوفُ وأَمّا ما يُسَمِّيهِ النحاةُ "وجوبَ حذفِ الفِعْلِ" فالمعنى في جميعِهِ على غَيْرِ تقديرِ الفِعلِ، لقد قال النحاةُ بحذفِ

(1) شرح المفصل 1/ 129/ 130.

(2) دراسات نقدية في النحو العربي ص 46.

الفعل وجُوباً في النداءِ ولا يستقيمُ معنى النداءِ وهو إنشائِي معَ تقديرِ الفعل لأَنَّ الكلامَ مع تقديرِهِ سيصبحُ خَبَرِيّاً، والأوضحُ فيه أَنهُ من الجُمَلِ التي تَعْتَمِدُ على الأَداةِ وَمعناها"[1] ذلك لِأنَّ هذا التركيبَ يدلُّ في ذاتِهِ على معناهُ ولا يَحتاجُ إلى تقديرِ فعلٍ أو غَيْرِهِ.[2]

لذا أَعْتَقِدُ أنَّ اعتمادَ النُحاةِ فِكْرَةَ التعليلِ رَسَّخَ في البناءِ النحوي، مفهومَ الاستثناءِ على قواعِدِ النحوِ، والقياسِ عليه، ويتضحُ أثَرُ عِلَّةِ المشابَهَةِ في تَرسيخِ فِكْرَةِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ القاضيةِ بتَحَقُّقِ المُطابَقَةِ بين النعتِ والمنعوتِ. حيث يَقُولُ: ومِمَّا جَرى نَعْتاً على غَيرِ وَجْهِ الكَلامِ "هذا جُحْرُ ضَبٍ خربٍ" فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أَكثرِ العربِ وأَفْصَحِهِم، وهو القياسُ لأن الخَربَ نعْتُ الجُحْرِ، والجُحْرُ رفعٌ، ولكنَّ بعضَ العربِ يَجُرُّهُ، وليس بِنَعْتٍ للضَّبِّ، ولكنه نَعْتٌ للذي أُضيف إلى الضَّبِّ فجروُّهُ لأنه نَكِرةٌ كالضِّبِّ، ولأنه في مَوْضِعِ يقعُ فيه نعت الضَّبِّ، ولأنه صارَ هو والضَّبُّ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، ألا ترى أنك تقول:

(هذا حَبُّ رُمانٍ).

فإذا كان لَكَ قُلْتَ:

"هذا حَبُّ رُمَّاني فَأَضَفْتَ الرُّمان إليك وليس لَكَ الرمَّانُ إنما لك الحَبُّ. فكذلك يقعُ على جُحْرِ ضَبٍّ ما يقعُ على حَبِّ رُمَّانٍ، تقول هذا جُحْرُ ضَبِّي وليس لك الضَّبُّ، إنما

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ص 219.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه ص 301-311.

لك جُحْرُ ضَبٍّ فلم يَمْنَعْكَ ذلك من أَنْ قُلْتَ جُحْرُ ضَبِّي، والجُحْرُ والضَّبُّ بمنزلة اسم مفرَدٍ، فانجرَّ الخَرِبُ على الضَّبِّ كما أَضَفْتَ الجُحْرَ إليك مع إضافَةِ الضَّبِّ، ومع هذا فإنهم أَتبَعوا الجَرَّ الجَرَّ كما اتبعوا الكَسْرَ الكَسْرَ، نحو قولهم: "بِهِم وبِدارِهِم" وما أَشْبَهَ هذا.[1]

وهذا التعليلُ تأويلٌ[2] لما سُمِعَ من لغةِ العربِ فحينَ يلاحَظُ الشبَهُ بين الظواهِرِ فتُعلَّلُ ظاهرةٌ قِياساً على ظَواهِرَ أُخرى.

وعُموماً فَلَقد كانَتْ محاولةُ التوفيقِ بين واقعِ اللغةِ وبين واقع التقعيدِ المُسْتَنْبَطِ مجالاً لترسيخِ هذا النهجِ التفسيريِّ التشبيهيِّ[3] والإقرارِ غيرِ المباشرِ بفكرةِ الاستثناءِ على القواعدِ النحويةِ في ضَوْءِ موقِفِهِمْ من القياسِ والعلَّةِ والعامِلِ.[4]

وعِلَّةُ التخفيفِ من العِلَلِ النحويةِ التي اسْتُدِلَّ بها لترسيخِ الاستثناءِ على القاعِدةِ النحويةِ، وكَثْرَةُ الاستعمالِ علةٌ أخرى تَرتَبِطُ بعلةِ التخفيف ارتباطاً وثيقاً، لأن كَثْرَةَ استعمالِ اللفظ أو التركيبِ يُعَرِّضُهُ للتغيرِ طَلَباً للاختصار، والخِفَّةُ بِدَوْرِها لا تأتِي إلا مِنْ كَثْرَةِ الاستعمالِ، من ذلك ما عُلِّلَ به حَذْفُ حَرْفٍ، أو أَكْثَرَ في ترخيمِ المُنادى لِكثرتِه في كلامِهِم[5]، ومنه أَنَّهم حَذَفُوا الفِعْلَ من (إياك) لِكَثْرةِ استعمالِهِم إيّاهُ في الكَلامِ".[1]

---

(1) الكتاب 1/ 436.

(2) ستتناول موضوع التأويل في إطار فكرة العامل.

(3) انظر مدرسة البصرة النحوية ص 222.

(4) انظر المنيف 1/ 91، شرح المفصل 1/ 58، شرح الكافية / 93، همع الهوامع 1/ 123.

(5) انظر الكتاب 1/ 53.

وفي مُصَنَّفاتِ النحوِ أمثلةٌ كثيرةٌ صَرَّحَ فيها النحاةُ بِعِلَّةِ التخفيفِ، كأَصْلٍ من أُصولِ توجيهِ الاستثناءِ على قواعِدِ النحوِ، فقد تطرَّقَ سيبويهِ مثلاً إلى بيانِ عِلَّةِ التخفيفِ في حذفِ النونِ والتنوينِ من اسمِ الفاعلِ، استناداً إلى أنَّ الأَصْلَ يقتضِي الذكْرَ فقال في "بابِ اسمِ الفاعلِ الذي جَرى مَجْرى الفعلِ المضارِعِ في المفعولِ في المَعْنى":

اعلم أن العربَ يستخِفُّون فيحذفون التنوينَ والنونَ، ولا يتغيرُ من المعنى شيءٌ وينْجَرُّ المفعولُ لِكَفِّ التنوينِ من الاسْمِ... وليس يُغَيِّرُ كَفُّ التنوينِ، إذا حَذَفْتَه مُسْتَخِفّاً، شيئاً من المعنى ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ ﴾ (2) وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ ﴾(3).

وقال الخليلُ: "هو كائنُ أَخِيك. على الاستخفافِ، والمعنى هو كائنٌ أَخاك"(4). فواضح من كلامِ الخليلِ وسيبويهِ هنا أن حَذْفَ النونِ والتنوينِ من اسمِ الفاعلِ جاءَ لِعِلَّةِ الاستخفافِ. وفي (بابِ حروفِ الإضافَةِ إلى المَحْلُوفِ به وسقُوطِها) إذ يقول:

"ومِنَ العربِ من يقولُ" الله لأَفعلنَّ، وذلك أنه أرادَ حرفَ الجرِّ، وإياهُ نوى، فجازَ حيث كَثُرَ في كلامِهِم، وحذفُوهُ تخفيفاً وهم يَنْوُونَهُ... وحذفوا الواو، كما حذفوا

---

(1) انظر الكتاب 1/ 274.

(2) سورة آل عمران / 185.

(3) السجدة / 12.

(4) الكتاب 1/ 165، 166، 340.

اللامَيْنِ، من قولهم لاهِ أَبُوك، حذفوا لامَ الإِضافة، واللامَ الأُخرى، لِيُخَفِّفُوا الحَرْفَ على اللِّسان، وذلك يَنْوُون". [1]

ويجدُ الدارسُ الكثيرَ من أَمْثِلةِ الاستثناءِ على القاعدةِ لِعلَّةِ الخفَّةِ، من ذلك حَذْفُ حرفِ النداءِ نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [2]. ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [3]. مع أَنَّ الأصلَ في تقديراتِ النحاةِ أن يُذْكَرَ لنيابَتِهِ عن الفعلِ (أُنادِي)، والمُسْتَقْرِي لِأَبوابِ النحوِ في أيِّ مَصْدَرٍ نحوي يَجِدُ الكثيرَ من مسائِلِ الحَذفِ الوُجُوبِيِّ والجَوَازِيِّ باعتبارِهِ استثناءاً على الأصلِ القاضِي بالذكرِ استناداً لعلةِ الاستخفافِ وكَثْرَةِ الاستعمالِ. [4]

5. فكرة العامل:

تعدُّ فكرةُ العامِلِ [5] من الأُسُسِ المهمةِ التي قامَ عليها التصنيفُ النَحْوِيُّ، وتكادُ تكونُ فكرتُهُ من أَقْوى الأَفْكارِ التي سيطَرَتْ على تفكيرِ النحاةِ، واستوعبَتْ كثيراً من جهودِهِم في مجالِ البحثِ النحويِّ، وعلى أَساسِ هذه الفكرةِ رُتِّبَتْ أبوابُهُ وصُنِّفَتْ

(1) الكتاب 3/ 498-499.

(2) يوسف / 29.

(3) الأعراف / 143.

(4) انظر / فكرة الحذف، الفصل الثاني.

(5) عرف الرماني عامل الإعراب بأنه موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك ص 25ز، انظر التعريفات ص 78 كشاف اصطلاحات الفنون 4/ 1045.

مباحِثُهُ وفهارِسُهُ[1]، فهي ذلك البناءُ الضخمُ الذي يُحْدِثُ الإعرابَ في كَلماتِ اللغةِ وعباراتِها، ويؤثِّرُ فيها وهي التي تَوَصَّلَ النحاةُ إليها بعد استقراءِ ظواهِرِ اللغةِ والتعمُّقِ فيها، فكانَتْ ثمرةً لملاحظاتِ علائِقِ الألفاظِ بَعْضِها ببعضٍ، وما نَجَمَ عنها من علاماتِ الإِعرابِ المختلفَةِ.

ويلحظُ المتأمِّلُ ارتباطَ فكرةِ العاملِ النحويِّ بفكرةِ التأويلِ والتقديرِ، تلك الفكرةُ التي التمَسَها النحاةُ في كلِّ بابٍ من أبوابِ النحوِ، فإذا لم تكنْ ظاهرةً قَدَّرُوها، فهناك عاملٌ – في تصوُّرِهِمْ – في المبتدأ والخبرِ، وفي الفاعلِ والمفعولِ، وفي الإغراءِ والتحذيرِ، فما مِنْ بابٍ نحويٍ إلا التَمَسُوا له عامِلاً ظاهِراً أو مُقَدَّراً، كلُّ ذلك من أَجْلِ تحقيقِ مَبْدَأ الاطِّرادِ القاعِدِيِّ، فلا تتناقض القواعدُ النحويةُ المصنوعةُ، ولا تتعارضُ النصوصُ اللغويةُ مع تلك القواعدِ النحويةِ.

وقدْ لجأَ النحاةُ للتأويلِ حينما وجَدُوا أنفسَهُم أمامَ نصوصٍ مستثناةٍ على القواعِدِ النحويةِ وكانت الآياتُ القرآنيةُ مجالاً خِصْباً لتعميقِ أَثَرِهِ في البناءِ النحْوي. فمثلاً من تأويلاتِ النحاةِ لرَدِّ ما خَرَجَ عن التقعيدِ إليهِ، قول سيبويهِ: "وسألتُ الخليلَ عن قولِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[2] أين جوابها؟

(1) العامل النحوي ط1، ص 63.

(2) الزمر 73.

وعن قولِهِ جَلَّ وعَلا: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ [1]، وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [2]، فقال: إنَّ العربَ قد تتركُ في مثلِ هذا الخَبَرِ الجوابَ في كلامِهِم لعلم المُخْبَرِ لأَيِّ شيءٍ وُضِعِ هذا الكلامُ، وزَعَمَ أَنَّهُ قد وَجَدَ في أَشْعارِ العَرَبِ (رُبَّ) لا جوابَ لها، من ذلك قولُ الشمّاخ:

وَدَوِّيَّـــةٍ قَفْـــرٍ تَمَـــشَّى نَعامُهـــا كَمَشْيِ النصارى في خِفافِ الأَرَنْدَجِ [3]

وهذه القصيدةُ التي فيها هذا البيتُ لم يَجِيءْ فيها جوابُ لِرُبَّ، لعلمِ المُخاطَبِ أنهُ يريدُ قَطَعْتُها، وما فِيه هذا المَعْنى". [4]

لكنَّ التأويلَ النحويَّ أخذَ يميلُ نحو التعقيدِ والتخيُّلِ وَسَيْطَرَتْ عليه في كَثيرٍ من المواضِيعِ أُصولُ النحويين وخلافاتُهم، فَكَثُرَ الاحْتِيالُ والتَمَحُّلُ لجعلِ النصوصِ الفصيحةِ تُذعِنُ لهذه الأُصولِ، وتُعزِّزُ مذاهِبَ النحويين المختلفَةَ، متجاوِزَةً في كثيرٍ من المواضِعِ فَلَكَ المَعْنى. [5]

ولا شك أن اعتمادَ فكرةِ العامِلِ، جعلَ اهتمامَ النحاةِ بالقضايا المتعلقةِ بالشكلِ على حسابِ القضايا المتعلقةِ بالمضمونِ فامتلَكَ الاهتمامُ بتبريرِ الحركةِ الإعرابيةِ مثلاً مُعْظَمَ

(1) البقرة 165.

(2) الأنعام 27.

(3) الأرندج: الجلد الأسود تمشي لكثرة المشي، شبه أسوق النعام في سوادها بخفاف الارندج، وخص النصارى لأنهم كانوا معروفين بلبسها.

(4) الكتاب 3/ 103-104.

(5) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز 1/ 56.

اهتماماتِ النحاةِ، لاسيما أنها – في تَصَوُّرِهِمْ – أَثَرٌ لِمُؤَثِّرٍ أَوْجَدَهُ العامـلُ.
سكونٍ يطرأُ على أَواخرِ الكلِمِ في اللفظِ يَحْدُثُ بعاملٍ وَيَبْطُلُ بِبُطْلانِـهِ(1)
أبداً لِكُلِّ مرفوعٍ رَافِعاً، ولكلِّ منصوبٍ عامِلاً في نَصْبِهِ، ولكلِّ مخفوضٍ
الفلسفةُ والمَنْطِقُ مَنْهَلاً عَذْباً للتأويلاتِ والتقديراتِ النحويةِ، وكثرتِ ا
والاستثناءاتُ المتعدِّدةُ، ووجدْنا أَبْواباً نحوية لا لزومَ لهـا، ولا فائـدةَ من
بعضُ الأبوابِ النحويةِ – كالنداءِ والإِغراءِ والتحذيرِ والاختِـصاصِ و
لأفْعالٍ محذوفةٍ، الأصلُ فيها الذِّكْرُ. وكان التأويلُ والتقديرُ بمقتضى فِك
من أُصُولِ ترسيخِ الاستثناءِ على القاعدَةِ النحويةِ فحينَ أَفْرَزَتْ العربيةُ
تَلْتَقِي مَعَ فِكْرةِ العامِلِ، كان لا بُدَّ من التأويلِ الذي هُو حَمْلُ الظـواهِرِ ال
الظاهِرِ للتوفيقِ بين أساليبِ اللغة وقواعدِ النحوِ"(2) وهو أسلوبٌ يهدِ
الاتساق على العَلاقَةِ بين النُصوصِ والقواعِـدِ يَـصُبُّ ظـواهِرَ اللغـةِ ال
قوالب هذه النصوص"(3) لكي يستقيم أمر هذه الظواهر اللغوية مع قو
وحينئذٍ شاع التأويل شيوعاً بارزاً علّله د. محمد عيد بقوله: إن ذلك يعو

(1) هذا رأي ابن درستويه ذكره ابن يعيش في شرح المفصل 1/ 72.
(2) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة د/ السيد أحمد عبد الغفار دار المعرفة الجامعية / الإسـ
(3) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم ص 262.

الأولُ مباشرٌ: "يـ... مثلُ في موافَقةِ نظرياتِ أُصول النحوِ، مثل العاملِ والمعمولِ والعلّةِ والقياسِ" (1).

والثاني: "النظرُ الـ... عقليُّ الذي تَمَاه وأبدعَ فيهِ حتى وَصَلَ بِـهِ إلى درجـةِ التعْمِيَـةِ واللاإلْغازِ". (2)

ـا فلا عَجَبٌ في إطا... موافقةِ نظريات أصولِ النحوِ أَنْ يُرَسِّخَ التأويـلُ الاستثناءَ عدةِ النحويةِ، الاستـ...ـناءَ الذي باتَ جُزءاً مكمِّلاً لصورةِ القاعدةِ الأصلِ لا يمكنُ ـاءُ عنه، وباتَ واقعاً ...ـمألوفاً لم يكنْ بمقدورِهم عَـدَمُ مسايَرَةِ مستلزماتِهِ ومجاراةِ تلك المستلزماتُ الـ...ـتي جعلتِ النحوَ فوضى متعبةً للناظرِ، والمتأمِّـلِ في الأحكامِ ، فقد غدا في وُسْعِ ا...ـنحويِّ تحليلُ النصوصِ اللغويـةِ، وبناءُ القواعـدِ وإصدارُ ـمِ النحويةِ ولا سندَ لـ... في ذلك كلِّهِ إلا التأويلُ والتقديرُ. فقدّرُوا الفِعْـلَ أو الاسمَ ـسِ الأدواتِ فَقُدِّرَ الـ...ـعلُ بعد أَدَواتِ الشرْطِ والتخصيصِ – مثلاً – إذا دخلتْ على لمرفوعِ أو المنصوبِ ... لأن القاعـدَةَ النحويـةَ تـنصُّ عـلى أن هـذه الأدواتِ مُخْتَصَّةٌ ـلِ على الفعلِ فهو يـ...ـملُ فيها، إذِ اشـترطَ النحـاةُ لعمـلِ هـذه الأدواتِ أن تكـونَ ومعنى الاختصاص... أَنَّ مِنْ هذه الأدواتِ ما يَخْتَصُّ بالدخولِ على الأسـماءِ، فهـو ـيها، ومنها ما يختصُّ ... بالدخولِ على الأَفعال فهو يعملُ فِيهـا أيـضاً، أمّـا إذا كانـت

ـل النحو العربي، د. محمـ... ـعيد ص 190.

ـل النحو العربي، د. محمـ... ـعيد ص 189، وانظر 218.

الأداةُ غَيْرَ مختصَّةٍ فإنها لا تَعْملُ، ومن ذلك حُروفُ الاستفهامِ مثلاً، فابنُ السَّراجِ قَسَمها إلى ثلاثَةِ أَقسامٍ:

- الأول منها ما يدخلُ على الأَسماءِ فقط دونَ الأفعالِ فما كان كذلك فهـو عامـلٌ في الاسمِ ومن ذلك حروفُ الجَرِّ، والأحرفُ المشبَّهةُ بالأفعالِ.
- و القسمُ الثاني ما يدخلُ على الأَفْعالِ فقط، ولا يدخلُ على الأسماء، وهي التـي تعمل في الأَفعال فتنصِبُها وَتجزمُها.
- والقسمُ الثالثُ من الحروفِ ما يدخلُ على الأسماءِ وعلى الأَفْعال، فلـم تختـصَّ به الأسماءُ دونَ الأَفعالِ، وما كان مِنَ الحروفِ بهذه الصفةِ فـلا يَعْمـلُ في اسـمٍ ولا فعلٍ)[1] من ذلك أَحْرُفُ الاستفهامِ والعَطْفِ.

على أن هذا الـضابِطَ لـيس بـدائِمِ الاطِّراد، فهنـاكَ مـن الأَدوات مـا هـو مختـصٌّ بالأسماءِ، ومع ذلك فهو غيرُ عاملٍ كأَلْ التعريف مثلاً، ومنها مـا هـو خـاصٌّ بالأَفعـالِ، وهو غيرُ عاملٍ أَيْضاً كالسينِ وسوفَ مثلاً[2] ومما يعزِّزُ عَدَمَ اطِّرادِ قاعدةِ الاختِـصاصِ أَنَّ "ما" تَدْخُلُ على الأَسْماءِ والأَفْعالِ، ومع ذلك فهي عامِلَةٌ في لُغَةِ أَهْلِ الحِجازِ.

وانْطِلاقاً من عَدمِ اطِّرادِ قاعدة الاختـصاصِ، لم يُجِـزِ البِـصْرِيُّونَ أَنْ تكـونَ بَعْـضُ أَدَواتِ النَّصْبِ عاملةً بنفسِها، ولذا لجَأوُا إلى تقـديرِ حـرفِ نـصبٍ هـو "أَنْ "يُقَدِّرُونَـهُ

(1) الأصول في النحو لابن السراج 1/ 54 وما بعدها.

(2) انظر الأصول في النحو 1/ 56.

تقديرَ وُجوبٍ مخالِفين بذلك الكوفيينَ الذين قالوا إنها عاملةٌ بِنَفْسِها،[1] والحقُّ أَنّ النُحاةَ لا يريدونَ الخروجَ على مذهبٍ قَعَّدُوه وَأَصَّلُوهُ، ولأجلِ ذلك كانتْ هذهِ القاعدةُ التي لا تُجيزُ أن تكونَ هذه الأدواتُ عاملةً بنفسها لكِنَّ نُحاةَ الكوفَةِ حاولوا الإفلاتَ من توابِعِ فِكْرَةِ العامِلِ بينَ الحينِ والآخرِ.

ويتجلَّى أَمامَ الدارسِ الكثيرُ من الاستثناءاتِ المطَّردةِ على القواعدِ النحويةِ المتأسِّسةِ على فكرةِ العاملِ، فحذفُ عُنْصُرٍ من عناصِرِ التركيبِ الجُمْلِيّ يُعَدُّ في إطارِ فكرةِ العاملِ والإِسناد[2] استثناءً على أَصلِ التركيبِ الذي يقتضِي الذكْرَ ومثلُ هذا النوعِ من الاستثناءِ يكادُ يَسْلُكُ سبيلَ الاطِّرادِ، مما يؤكِّدُ أَنَّ منهجيةَ التقْعِيدِ النَّحويّ القائمةَ على فكرةِ العاملِ والعِلَّةِ والإسنادِ لم تتمكنْ من تحقيقِ فكرةِ الاطِّرَادِ المُطْلَقِ.

6. أحكام النحو ومعاييره

لقد ارتَبَطَ إصْدارُ النحاة للأحكام النحويةِ على الظواهرِ اللغويةِ (بالمنعِ أو الوَجوبِ أو الجَوازِ أو القبحِ) واستنباطُهُم للقوانِين التي تُنَظِّمُ طُرُقَ التعبيرِ باللغةِ بفكرَةِ القِياس الذي كان يعني معياراً لمعرفةِ الصَّوابِ أو الخَطأ بالقياسِ إلى المُطَّرِدِ من الظواهِرِ اللغويَّة في النصوصِ، وقانوناً يُعمِّم حكم الظواهر على جميع نظائرها. حرصا من أولئك النحاة على أن توضع للغة أحكام عامة على أساس ما انحدر منها من نصوص، واستجابةً

(1) انظر الخصائص 2/ 461، والإنصاف مسألة / 67.

(2) انظر الفصل الثالث من الرسالة.

لغاياتِ الحفاظ على العربية من اللَّحن والفسادِ وتعليمِ الناشئةِ من أبناءِ العَرَبِ والأَعاجِمِ صِحَّةَ النُّطْق وسلامَةَ التعبير.

ويبدو لي أنه ليس غريباً في ضوءِ ذلك وفي ضوءِ عَدَم كونِ البحثِ النحويّ تالياً لمرحلة جمع اللغة وتدوينها، وعَدَمِ انتظار النحاة الأوائل إتمام تلك المرحلة، إذ قد بنوا أحكامهم مكتفين بما جُمع من اللغة في عهدهم أن لا تَطَّرِدَ أحكام النحو كل ما ينتظم العربية، وتكون هناك النصوصُ للاستثناءِ عليها.

وكما أنه ليس غريباً، في ضوءِ عَدَم شموليّة تلك الأحكام المستنبطة من مستوى معين في إطارِ بعدٍ زمنيّ ومكانيّ محدَّدينِ أنْ لا تُحيطَ بِسَعةِ العربيةِ وبتنوُّع مادتها اللغويةِ، وبكل ما قد يلحقُ بتلك المادَّة اللغويَّة من تغيُّرٍ في المواقف وتنوعٍ في الحالاتِ الكلاميّة نتيجة مراعاة عناصرِ سياقِ القولِ وملابساتِهِ، لاسيما أَنَّ أحكام النحو تعكس تنوُّع ثقافات النحاة وتباين تصوّراتهم لبناء النحو العربي، أن لا تَحَدَّد تماماً معايير النحو والتي من مثل الاطِّراد، الكثرة، الأغلبيةِ، القلة، الندرةِ والشذوذِ وأن تكون أحكامهُ معمَّمة غيرَ محدَّدةٍ للفروق بين الأحكام المتقاربةِ والتي كانت تصدُرُ على بعض التراكيبِ اللغوية كالفرق بين الجيد والقويّ، والضعيفِ، والبعيدِ، والقليلِ و النادِر.

فلو تأملَ الدارس بعض الأحكام التي وردت في الكتابِ، لما توصل إلى الحدود الفاصلة بين المتقارِب منها، أي ما بين الأجود والأكثر، والأكثر والأحسن، وما بين القَبيح والبعيد.

فقدْ ذكَرَ سيبويْهِ أنّ الأَجْوَدَ والأكثرَ عَطْفُ الاسْمِ بعدَ الواوِ الدالَّةِ علـى المَعِيَّـةِ إذا لم يُسْبَقْ بالفِعلِ، والرفعُ أجودُ وأكثرُ في (ما أنت وزيدٌ؟) والجرُّ في قولك (ما شـأْنُ عبـدِ الله وزيدٍ) أحسنُ وأجودُ، كأنه قال: ما شأْنُ عبدِ الله وشأْنُ زيدٍ؟.[1]

كما ذكَرَ أنّ الأكثرَ والأحسنَ إضافةُ الصفةِ المشبَّهةِ على معمولِها المعـرَّفِ بـالألِفِ واللاّمِ، قال:

"واعلمْ أنّ الألِفَ واللاّمَ في الاسْمِ الآخر أكثر وأَحْسَنُ مِنْ ألّا تكـونَ فيـه الألِـفُ واللاّمِ لِأَن الأولَ في الألِفِ واللاّم وفي غيرهما ها هنا على حَالة واحـدةٍ، ولـيسَ كالفاعـلِ فكان إدخالهما أَحْسَنَ وأَكْثَرَ كما كان تَرْكُ التنوينِ أَكْثَـرَ، وكـان الأَلِـفُ والـلاّمُ أَولى، لأن معناهُ حسنٌ وَجْهُهُ، فكما لا يكونُ هذا إلاّ مَعْرِفَةً اختاروا في ذلك المعرفَةَ، والأُخرى عربيةٌ كما أنّ التنوينَ عَرَبِيٌّ مُطَّرِدٌ".[2]

وجعلَ من القبيحِ أَنْ تَتقَدَّمَ الحالُ على الخبرِ إذا كان الخبرُ ظَرفاً قال: "لأنّه قبيحٌ أَنْ تَقولَ: عبدُ الله قائِماً فيها، كما قبح أَنْ تقول: قائِماً فيها زيدٌ".[3]

وَذَكَر أَنّهُ يَبْعُدُ أن يكونَ صاحبُ الحال نكرةً، قـال: "وإنـما كانـتْ الحـالُ في هـذه الأمثلةِ بعيدةً لأنها من صفةِ الأَوَّلِ، فكرهُوا أن يجعلوهُ حالاً كما كَرِهوا أن يجعَلُوا الطويـلَ

---

(1) سيبويه الكتاب 1/ 156.

(2) سيبويه الكتاب 1/ 101.

(3) الكتاب 1/ 102.

والأخَ حالاً حين قالوا: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا عمرُو أخـوك". [1] فقـد اكتفـى سـيبويه بوصفِ بعضِ التراكيبِ اللغويةِ بأوصافٍ تقييميةٍ تتراوحُ بين الجَوْدَةِ والحُسْنِ والكَثْرَةِ من جِهَةٍ والقُبحِ والضعفِ من جِهَةٍ أُخرى.

واستناداً إلى أَنَّ النحاةَ وضعوا لأَنفُسِهم نهجاً يسيرون على هديهِ يتمثلُ في أنْ تَتَّسِقَ أحكامُهُم في توازُنٍ مُحْكَمٍ وأَنْ تُعَمَّمَ على كُلِّ الكلامِ العربيِّ، فإذا وصلتْ إليهم مادةٌ لغويةٌ كآياتٍ قرآنيةٍ أو أحاديثَ نبويـةٍ أو أبيـاتٍ شـعريَّةٍ أو أقـوالٍ مـأثورةٍ تُعَـدُّ اسـتثناءً عـلى أحكامِهم المُقاسَةِ على الأَكْثَرِ لجأوا إلى التأويلِ والتقديرِ، أو الحكمِ عليها بأحكامٍ لها معانٍ من مثلِ: القليلِ الذي هو خلافُ الكثيرِ وضِدُّهُ. قال ابنُ منظـورٍ: قَـلَّ الـشيءُ قلـةً: نَـدَرَ ونَقَصَ فهو قَليل. والقليل: ضدُّ الكثير. وأَقَلَّهُ: جعله قليلاً، أو صادَفَه كذلك وأَقَلَّ: أتى بقليلٍ. واستقلَّه وتَقالَّهُ: إذا رآه قليلاً" [2]. ونقلَ ابنُ منظورٍ عن ابنِ الأَثِيرِ قوله في، (قليـل) وهذا اللفظُ يستعملُ في نَفْيِ أَصْلِ الشيءِ [3] كقوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾. [4]

وأَشارَ الحَيْنِيُّ لمعنى القَليلِ في اسـتعمالاتِ القـرآنِ الكـريم بقولـه: "كـلُّ شيءٍ في القرآن" قليلاً، أو إلا قليلٌ "فهو دُونَ العَشَرَةِ". [5] وهنـاك القليـلُ وهـو ضِـدُّ الكثـيرِ.

(1) الكتاب 1/ 292.

(2) اللسان "قلل" 11/ 563.

(3) اللسان "قلل" 11/ 563.

(4) البقرة / 88.

(5) الكليات 4/ 56055.

وهناك القليلُ بمعنى الناقِصِ والنادِرِ الذي قد يَصِلُ إلى مرحلةِ "العَدَم، أو الذي لا يكـادُ يُوجَدُ"[1].

وعليه فمعنى القِلَّةِ ليس معنىً محدَّداً ثابتـاً، بـل هـو متفـاوِتٌ بـالنظرِ إلى مُـسْتَوى نَقِيضِهِ (الكثير)، وبالنظرِ للمعنى المَقامِيِّ الذي تُطْلَقُ فيه كلمةُ (قليل). فقد تطلقُ ويـرادُ بها مقارنةٌ بالكثير التي هو ضِدُّه. وقد يرادُ بها (نَفْيُ أصـل الـشيءِ)[2] أو "العَـدَمُ" وقـد يكونُ القليلُ رقماً محدَّداً من ثلاثةٍ إلى عَشَرَةٍ"[3]. وقد يُرادُ بالقَليل الناقِصَ النادِرَ، والنادِرُ هو: "كلُّ شيءٍ زالَ عن مكانِهِ فقد نَدَرَ يَنْدُرُ ندُوراً. وأَنْدَرْتُ من مَالي على فلانٍ أي أَزَلْتُه. ونَدَرَتْ عينه: خَرَجَتْ من مَوْضِعِها. وَنَدَرَ الشيء يَنْدُرُ نُدُوراً: سَقَطَ وَشذَّ أو سـقَطَ مـن بين أَشياء. وأَنْدَرَ: أَتى بنادِرٍ من قول أو فعلٍ. تَنادَرَ: حدَّث بالنوادِرِ"[4] وهذا كلامٌ نادِرٌ: غريبٌ خـارجٌ عـن المعتـاد[5] (لظهـورِهِ وجَـوْدَتِـهِ وفـصاحَتِهِ وقِلَّـةِ وُجـودِ نَظِـيرِهِ)[6]. (والنُدْرَةُ: القطعةُ من الذهبِ تكون في المَعْدِنِ)[7]. ونادِرةُ الزمانِ وحيدةُ العَصْرِ[8].

---

(1) محيط المحيط. ص 754 خزانة الأدب 1/ 34.

(2) اللسان "قلل" 11/ 563.

(3) الكليات 4/ 56.

(4) جمهرة اللغة 2/ 258. مجمل اللغة 4/ 389. اللسان 5/ 199.

(5) أساس البلاغة "ندر" ص 456.

(6) المعجم الوسيط 2/ 918.

(7) القاموس المحيط 2/ 145. المعجم الوسيط 2/ 918.

(8) محيط المحيط، ص 885. المعجم الوسيط 2/ 918.

فالنادرُ يعني وُجُودَ حالةٍ مغايِرَةٍ عما كان عليه الوضعُ السائِدُ. كما يعني التفرُّدَ والقِلَّةَ والجودةَ في الوقتِ نَفْسِهِ وقد قيل: (نَدَرَ الكلامُ فَصُحَ وجَاد، والنادِرُ ما قل وُجُودُهُ)[1].

والشاذّ: شذَّ: يشُذُّ شذّاً وشذوذاً: نَدرَ عن الجُمْهُورِ وشَذَّهُ هو كَمَدَّهُ لا غيرُ وشَذَّذَهُ وأَشَذَّهُ والشُّذَّاذ: القِلال الذين لم يَكُونوا في حَيِّهم ومَنازِلِهِم، الشِّذان بالكَسْرِ: السِّذْرُ، وبالفَتْحِ والضَمِّ ما تفرقَ من الحَصى وغيرِهِ، وأَشَذَّ جاء بقولٍ شاذٍ والشيءَ نَحَّاهُ وأَقْصاه.[2] ومواضعُ (شذذ): التفرقُ والتفردُ، ثم قيل ذلك في الكلامِ والأصواتِ على سَمْتِهِ في غيرِها فجعلَ أَهَلُ عِلْمِ العربيةِ ما استمرَّ من الكلامِ في الإعرابِ وغيرِهِ من مواضعِ الصناعةِ مطَّرِداً، وما فارقَ ما عليه بقيةُ بابِهِ وانفردَ عن ذلك إلى غيرِهِ شاذاً.[3]

والشاذُّ: (شذَّ) – شُذوذاً: انْفَرَدَ عن الجماعَةِ، أو خالَفَهُم، ويقال شَذَّ عن الجماعةِ، وشذَّ الكلام: خرج عن القاعِدَةِ وخالفَ القياسَ[4] أشذَّ فلانٌ جاء بِقولٍ شاذٍ، وأشذَّ الشيءَ: أبعدَه، وأشذَّ القولَ: جاء به شاذاً. الشاذُّ: المنفردُ أو الخارجُ عن الجَماعةِ، والشاذُّ: ما خالف القاعِدَةَ أو القِياسَ.

---

(1) محيط المحيط "ندر" ص 885.

(2) القاموس المحيط 1/ 354.

(3) الخصائص 1/ 69-97. الاقتراح / 58.

(4) المعجم الوسيط 1/ 479.

والسماعُ عند علماءِ العربيةِ: خلافُ القياسِ وهو ما يُسْمَعُ من العربِ الخُلَّصِ فيستعملُ ولكن لا يُقاسُ عليه[1] لشذوذِهِ عن القِياسِ و(السماعيُّ) المنسوبُ إلى السماع: والسماعِيُّ في اصْطِلاحِ علماءِ العربيةِ خلافُ القياسيِّ، وهو ما لم تَذْكُرْهُ قاعدة كليةٌ مشتملةٌ على جزئِياتِهِ، بل يَتَعَلّقُ بالسماعِ من أَهْلِ اللسانِ العربيِّ ويتوقفُ عليه.

والحقُّ أني أَرَدْتُ تسليطَ الضَّوْءِ هنا على مِثلِ هذه الأَحْكامِ تحديداً استناداً إلى أنها أَحكامٌ استُثْنِيَتْ على ما قِيسَ على الشائِع مِن كلامِ العربِ، وشَهِدَتْ تَعَدُّداً كبيراً في (وِجْهات النظرِ إليها وتَفاوُتاً في الحُكْمِ. فما أُطْلِقَ عليه عند بعضِ النحاةِ شاذاً رآه بعضٌ آخرُ ضرورةً وغيرُهُما رآه قليلاً وغيرُهم رآهُ نادراً... أو قبيحاً. مما يُشيرُ إلى عَدَمِ احتفالِ النُحاةِ بها تجَنُّباً لاستثناءاتٍ تَخْرِق أَحْكامَهم المُقاسَةَ على المُطَّرِدِ وتُفَتِّتُ ما أرادُوه لها من استقرارٍ تام. وهي من ضمنِ الأَحكامِ التي ذَكَرَها السيُوطيُّ ودونَ أَنْ يُحَدِّدَ تحديداً وافِياً ماذا كانت تَعْني عند النحاةِ فقالَ:

"الكلامُ المسموعُ ينقسمُ إلى مطَّرِدٍ وشاذٍّ، فالمطَّرِدُ الذي لا يتخلفُ، والغالبُ: أكثرُ الأَشياءِ، ولكنه يَتَخَلَّفُ، والكثيرُ دون الغالبِ والقليلُ دونَ الكثيرِ والنادرُ دون القليلِ، أَقَلُّ من القليلِ، فالعشرونَ بالنسبةِ إلى ثلاثةٍ وعشرينَ غَالِبٌ، والخَمْسَةَ عَشَرَ إلى ثلاثةٍ وعشرينَ كثيرٌ لا غالبٌ، والثلاثةُ قليلٌ، والواحدُ نادرٌ، فاعلمْ بهذا مراتبَ ما يقالُ فيه ذلك".[2]

(1) المعجم الوسيط 1/ 479.

(2) المزهر 1/ 234، الاقتراح ص 58.

ومع أَنَّ قولَهُ يحملُ مضموناً يُلَمِّحُ باتجاهٍ إحْصائيٍّ تقريبيٍّ. إلا أني أعتقدُ أنَّ هذه النِسَبَ لا تنتظمُ الشواهدَ التي حَكَمَ عليها النحاةُ بأنها قليلةٌ أو نادرةٌ بالنسبةِ لمجموعِ الشواهِدِ كاملةً في ديوانِ شعرٍ أو مُصنَّفٍ نَحْويٍّ لِتَبايُنِ مستَوياتِ القِلَّةِ والنُّدْرَةِ عند النحاةِ في أحكامِهِمْ على الظواهر اللغويةِ واختلافِها، وأرى أنَّ هذه الأحكامَ لم تتصلْ بمفهومِ المَسْحِ الإحصائيِّ بِقَدْرِ ما اتَّصَلَتْ بِتَصَوُّرٍ ذاتيٍّ هَدَفُهُ تَعْميقُ فِكْرَةِ اطِّرادِ الأحْكامِ.

كيف لا وقد حُكِمَ على ظاهرةٍ واحدةٍ كظاهرةِ الفَصْلِ بين المُضافِ والمُضافِ إليه بغيرِ الظرفِ والجارِّ والمَجْرورِ بأنَّها (قليلةٌ وشاذةٌ ونادرةٌ).[1]

وَرَفَضُوا الأَخْذَ بالشواهِدِ التي جاءَ فيها الفَصْلُ بين المُضافِ والمُضافِ إليه بغيرِ حرفِ الجَرِّ والظرْفِ، مع تَنَوُّعِها ما بينَ آياتٍ قرآنيةٍ، وكلامٍ عربيٍّ، وشِعْرٍ... ولِكُلِّ نوعٍ أحْدَثوا تأويلاً يُناسِبُهُ. فالشعْرُ قليلٌ ومجهولُ القائِلِ، وَعُدَّ لغواً (زائداً) وأَرْجَعُوا الآياتِ القرآنيةِ إلى وَهْيِ القِراءَةِ وَوَهْمِ القارِيء.[2]

ففي حِينَ نَصَّتْ قواعِدُ النحاةِ على التزامِ صيغَةٍ مُتوازِنَةٍ في فِعْلَي الشرْطِ والجوابِ على نحوٍ مُتَماثِلٍ: بِـ(أنْ يَكُونَ الفِعْلانِ مُضارِعَيْنِ).

مثل: إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عَمْرُو.

جاءَ قولُ أَبي زَيْدٍ الطائيِّ: استثناءً عليها فجاءَ فِعْلُ الشرطِ مضارِعاً والجوابُ ماضِياً:

(1) ائتلاف النصرة بين نحاة الكوفة والبصرة ص 54.

(2) الإنصاف مسألة 60.

مَــنْ يَكِــدْني بِــشيءٍ كُنْــتُ مِنْــهُ كَالــشجا بَــيْنَ حَلْقِــهِ والوَرِيــدِ[1]

وكذلك الحديثُ الشريفُ: "مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".[2]

وقولُ عائِشَةَ: "إنَّ أَبا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتى يَقُمْ مَقامَكَ رَقَّ".[3]

لذلك كانتْ هذِهِ المسألةُ عندَ سيبويهِ وجمهورِ النحاةِ، حالةً ضروريةً لا تَجُوزُ إلاَّ في الشعرِ في حينَ أَجازَها الفَرّاءُ في الاخْتِيارِ، وَتَبِعَهُ ابْنُ مالِكٍ[4].

كما نَصَّتْ قواعِدُ النحاةِ على أَن يَكُونَ الأَعْرَفُ هو المبتدأُ، ويُـؤَخَّر النكِـرَةُ. أمـا إذا تَساوَيا في التعريفِ، فأَنْتَ بالخيارِ، أَيُّهـما مـا جعلتـهُ معمـولاً لناسـخٍ أي مبتـدأً أو فـاعلاً ونصبتَ الآخرَ خبراً وذلك قولُكَ: كان أَخُوكَ زيداً، وكان زيد صاحِبَكَ، وكان هذا زَيْداً وكان المتكلِّم أخاك[5] ولا يجوزُ لك أَنْ تَعْكِسَ فَتَجْعَلَ النكِرَةِ مبتدأً، أو ما هُو في حُكْمِـهِ، والمعرفةَ خبراً. في حِين وردت شواهدُ تُعَدُّ استثناء على هذه القاعدةِ فجـاءَ اسْـمُ إنَّ نكِـرَةً من مثلِ قولِ امرئِ القَيْسِ:

---

(1) الجمل للزجاجي 211، شرح ابن عقيل 2/ 371، الهمع 2/ 58.

(2) صحيح البخاري: 1/ 27، صحيح مسلم 1/ 524، تسهيل الفوائد 240، شرح عمدة الحافظ 260.

(3) شرح ابن عقيل 2/ 371، وينظر شرح عمدة الحافظ 261، وشرح الأشموني 4/ 16، التوطئة للشلوبين : 145.

(4) شرح ابن عقيل 2/ 371، شرح التصريح 2/ 248، الهمع 2/ 58.

(5) الكتاب 1/ 49، الخصائص 2/ 375، 3/ 40، الجمل للزجاجي 46، الإفصاح 322، الهمع 1/ 119.

وإنَّ شِـــفاءً عَـــبْرةٌ مُهراقَـــةٌ   وهَل عِنْدَ رَسْمٍ دارسٍ مـن مُعَـوَّلِ[1]

وقولِ حسانَ بنْ ثابِتٍ:

كَـــأَنَّ سَـــبِيئَةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأْسٍ   يَكُـــونُ مِزاجَهـــا عَـــسَلٌ ومـــاءُ[2]

وقولِ ابي قَيْسِ بْنِ الأَسْلَتِ الأَنْصارِيِّ:

أَلا مَـــنْ مُبْلِـــغٌ حَـــسَّانَ عَنِّـــي   أَسِـــحْرٌ كـــان طِبُّـــكَ أَمْ جُنُـــونُ[3]

فقالَ سيبويهِ في بابِ الإخبارِ بالمعرفةِ عن النكرةِ: واعلمْ أنه إذا وقعَ في هـذا البـابِ نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تُشْغَلُ به كانَ المعرفةُ؛ لأَنَّهُ حَـدُّ الكـلامِ، لأنهـما شيءٌ واحـدٌ بمنزلـةٍ واحدةٍ وليس بمنزلةِ قولِك: ضربَ رجـلٌ زيـداً: لأنهـما شيئانِ مختلفـانِ، وهمـا في كـان بمنزلتِهما في الابتداءِ. إذا قلت: عبدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ تَبْتَدِئُ بالأَعْرَفِ ثم تَذْكُرُ الخَبَرَ، نحوَ: كان زيدٌ حليماً. فالوجه رفعُ زَيْدٍ، المعرفةِ، ونصبُ (حليماً). ولا يُبْدَأُ بما يكونُ فيه اللَّبْسُ، وهو

(1) ديوان امرئ القيس: 9، الكتاب 2/ 42، المقتضب 3/ 391، المنصف 3/ 40، سر صناعة الأعراب 1/ 258، أسرار البلاغة 160، شرح القصائد السبع للأنباري 25، شرح القصائد العشر للتبريزي 28، شرح المعلقات السبع للزوزني 11، لسان العرب: هلل، شرح شواهد المغني 2/ 772، الخزانة 9/ 277، 3/ 448.

(2) الكتاب 1/ 49، الخزانة 9/ 292.

(3) ديوان حسان: 59، الكتاب 1/ 59، الكامل 1/ 72، المقتضب 4/ 92، الأصل 1/ 83، الجمل للزجاجي 58، المحتسب: 1/ 279، شرح المفصل 7/ 91، لسان العرب: سبأ، الهمع 1/ 119، الأشباه والنظائر 1/ 271، الخزانة 9/ 224.

النكرةُ وقد يجوزُ في الشعْرِ و ضَعْفِ الكلامِ[1]. فَجَوَّزَها في الشعرِ وضَعْفِ الكَلامِ واستعانَ عَدَدٌ جَمٌّ من النحاةِ بالتأويلِ أو عدِّها ضرورةً شعريةً[2].

إلا أَنَّ ابْنَ السرَّاجِ أَجازَ تقديمَ النكرةِ على المعرفةِ في الابتداءِ إذا كان فيه فائدةٌ وذلك قولُك: ما كانَ أحدٌ مِثْلَكَ[3] كما أجازَها ابنُ جِنِّيٍّ وعزَّزها بالشواهِد، مع أَنها في حَيِّزِ القُبْحِ والشذوذِ والضرُورَةِ.

ولسنا نَدْفَعُ أَنَّ جَعْلَ اسْمِ كانَ نكرةً وخَبَرَها معرفةً، قبيحٌ، فإنَّما جاءتْ منه أَبْياتٌ شاذةٌ وهو في ضرورةِ الشعرِ أَعْذَرُ، والوجْهُ اختيارُ الأَفْصَحِ، ولكنَّ وراءَ ذلك ما أذْكُرُهُ. اعْلَمَ أَنَّ نَكِرَةَ الجِنْسِ تفيدُ مَفادَ مَعْرِفَتِهِ. ألا ترى أَنَّك تقولُ: خرجتُ فإذا أَسَدٌ بالباب، فتجد معناها معنى قولِك: خرجتُ فإذا الأَسَدُ بالبابِ، لا فَرْقَ بينَهما.[4]

ما أردتُ إبْرازَهُ هنا هِي تلكَ الأَحكامُ المتدافعةُ والمتناقِضَةُ والتي شَكَّلتَ بِيئَةً مُناسِبَةً للاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ. كما وَحُكِمَ كذلك على ظاهِرةِ كَسْرِ ياءِ المتكلمِ عند الإضافةِ والتي عِيبَتْ من قِبَلِ كثيرٍ من النُحاةِ وصَوَّبَها القاسمُ بنُ مَعْنٍ وَنَقَلَ عَنْ قُطْرُبٍ:

---

(1) الكتاب 1/ 47.

(2) انظر المقتضب 4/ 91، الأصول 1/ 83.

(3) الأصول 1/ 84، 2/ 77،140، واللمع 97، وشرح ملحمة الإعراب للحريري 146.

(4) المحتسب 1/ 279.

أنها لُغَةُ بني يَرْبُوعٍ... يَزِيدونُ على ياءِ الإضافةِ ياءً. وعليها شـواهدُ كثيرةٌ. ومِـنَ التنزيلِ (بِمُصْرِخِيِّ)[1] وأجازَ أبو عَمْرو بن العلاءِ هذه القراءَةَ وَحَسَّنَها.[2]

وقال عنها البغداديُّ: فَهِيَ لغةٌ وإنْ شَذَّتْ وقَلَّ اسْتِعْمالُها[3]. مَعَ أنَّ ما كـانَ لُغَـةً لِقَبِيلَةٍ لا يَجُوزُ وَصْفُهُ بالشذُوذِ أو القِلَّةِ، لاسيا وهي تلك اللغةُ التي ذَكَرَ عنها أَبـو حَيَّـانَ "أنها بَاقِيَةٌ شائِعَةٌ ذائِعَـةٌ في أَفـواهِ كثـيرٍ مـن النـاسِ إلى اليـومِ... يقولـونَ مـا فيَّ أَفْعَـلُ.. وبعضُهُمْ يُبالِغُ في كسَرتِها حتى تصيرَ ياءً"[4]. وإضافَةً إلى أنها لغةٌ فإنَّ لها وَجْهاً في النحوِ فالحُجَّةُ لِمَنْ كَسَرَ أنَّه جَعَلَ الكَسْرةَ بِناءً لا إعراباً.. واحـتجَ بِـأَنَّ العـربَ تكسرُ لالتقـاءِ السـاكنينِ.[5]

وأَرى أنَّ اجتماعَ الإعابةِ والتصْويبِ والشيُوعِ والذيوعِ بالنسبةِ إلى إحـدى القبائِـلِ العربيةِ يشيرُ إلى نقصٍ في الاستقراءِ وعدمِ الإحاطـةِ بلغـاتِ العـربِ كـما يـشيرُ وصـفُها بالشذوذِ والقلَّةِ إلى اضْطِّرابِ الأَحكامِ النحويةِ وعدمِ تحديدِ معناها الأَمـرَ الـذي أَسَّسَ استثناءاتٍ على القواعِدِ النحويَّةِ لا سَبيلَ لإنْكارِها.

وكما تداخلتْ أَحكامُ الشذوذِ بالمستوى اللَّهجي تداخَلَ الشذوذُ بالـضرورةِ ففـي قولِ الأَحْوَصِ:

---

(1) ابراهيم / 22.

(2) رسالة الغفران ص 229.

(3) خزانة الأدب 2/ 259-260.

(4) البحر المحيط 5/ 419.

(5) الحجة في القراءات السبع 1/ 203.

سـلام الله يـا مطـرٌ عليهـا ... وليس عليـك يـا مطـرُ الـسلام[1]

تَجسَّدَ لنا استثناءٌ على ما ذكَرَتْهُ قواعِدُ النحو في أسلوبِ النداء فَنَوَّنَ الشاعرُ المنادى العَلَمَ المُفْرَدَ، قَوْلَهُ (مطَرٌ) في الشطرةِ الأُولى من الشاهِدِ، ثـم بنـاهُ عـلى الـضَمِّ في الـشَطْرَةِ الثانيةِ، مع أَنَّ الأَصْلَ يَقْتَضِي في المُنادى الأَوَّلِ أَنْ يبنى على الضمِّ من غَـيْرِ تَنْـوين وذَهَـب الإسْفِرايينيُّ إلى أَنَّ تَنْوينَ الضمِّ في (مَطَرٌ) مَعْدُودٌ من الشواذِّ.[2]

وكانَتِ الضرورةُ مَخْرَجاً لما أَلِفوهُ لا يَتَّسِقُ وَأَحْكَامَهُمْ فغالِباً ما يُقالُ: وَإذا كانَ هذا جَائِزاً في ضرورةِ الشعرِ فإنه لا يجوزُ في اختيارِ الكـلامِ، وهـو موقـف جـرى عليـه أَكْثَـرُ النحويين في تَسْوِيغِ بَعْضِ الظواهِرِ اللُغَوِيَّةِ المُخالِفَةِ لما تَواضَعُوا عليه.[3]

فقَدْ قالوا: فَإنَّما لَحِقَهُ التنوينُ كما لَحِقَ ما لا يَنْصَرِفُ، لأَنَهُ بمَنْزِلَةِ اسْـمٍ لا يَنْـصَرِفُ، وليسَ مِثْلَ النكِرَةِ، لأن التنـوينَ لازمٌ للنكِـرَةِ عـلى كـل حـالٍ والنـصْبَ. وهـذا بمنزلـة مرفوعٍ لا ينصرفُ يَلْحَقُهُ التنوينُ اضْطِّراراً لأنك في حال التنوينِ في (مَطَرٌ)، ولكنـه اسـمٌ اطَّـرَد الرَّفْـعُ فيـه وفي أَمْثالِـهِ في النـداءِ، فَـصَارَ كَأَنَّـهُ يُرْفَـعُ بـه الأَفْعـالُ والابتـداءُ، فلـما لَحِقهُ التنوينُ اضْطراراً لم يُغَيِّرْ رَفْعَهُ، كما لا يُغَيِّرُ رَفْعَ ما لا يَنْصَرِفُ إذا كان في مَوْضِعِ رَفْعٍ،

(1) الكتاب 2/ 202، المقتضب 4/ 314، 324.

(2) الإسفراييني: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة تحقيق د. عفيف عبد الرحمن 126.

(3) المنطقات التأسيسية في النحو العربي د. عفيف دمشقي 97.

لأَنَّ مطراً وأشبَاهَهُ في النداءِ بمنزلِة ما هو في مَوْضِعِ رَفْعٍ فكما لا يَنْتَصِبُ ما هو في موضِعِ رَفْعٍ كذلك لا يَنْتَصِبُ هذا. (1)

كما أَكَدَّ ابنُ هشامٍ على هذا التنوينِ وسمَّاه تَنْوِينَ الضرُورةِ في صَرْفِ ما لا يَنْصَرِفُ مثل: يا عُنَيْزَةٌ ويا مَطَرٌ. (2)

وأَشارَ الرضِيُّ إلى هذه الضرورةِ قائلاً: وإذا اضْطُرَ إلى تنوينِ المُنادى المَضْمُومِ اقْتَصَرَ على القَدْرِ المُضْطَرِّ إليهِ من التنوينِ. (3)

والضرورةُ لغةً: (4) من الضرَرِ، وتَحْمِلُ اشتقاقاتُ هذا الأَصْلِ معنى الضيقِ والشدَّةِ والحاجةِ... والاضطرارُ: الاحتجاجُ إلى الشيءِ، واضْطَرَّهُ إليه أَحْوَجَهُ وأَلْجَأَهُ قال الجُرجاني: "الضرُورةُ مشتقة من الضرَرِ وهو النازِلُ مما لا مَدْفَعَ له". (5)

أما الضرورةُ الشعريةُ: فهي خُروجٌ في التعبيرِ الشعريِّ عن مألوفِ القواعِدِ سواءً اضْطُرَّ الشاعِرُ إلى ذلك أَم لا، اخْتُصَّتْ بالشعرِ لما فيه من قُيُودٍ، يلتزمُ بها الشاعِرُ، دون غيره، وتدفَعُهُ أحياناً إلى ارتكابِها، فيستَثْني على القواعِدِ النحويةِ لِيَتحقَّقَ له الوزنُ أو

(1) الكتاب 2/ 202، ضرائر الشعر للقزاز القيرواني 83 وغرائر الشعر لابن عصفور 25، الهمع 1/ 1/ 173، شرح شواهد المغني 2/ 766، جامع الدروس العربية 3/ 148، النحو الوافي 4/ 24.

(2) المغنى 2/ 766.

(3) الهمع 1/ 173.

(4) انظر مادة (ضرر) لسان العرب، القاموس المحيط.

(5) التعريفات، الجرجاني، ص 78.

لِتَستقيمَ له القافيةُ إلا أَنَّ الشاعرَ مع اضطِّرارِهِ إلى مُغايَرَةِ المألوفِ من القواعِدِ النحويةِ، يُحاوِلُ أَنْ يَجِدَ صِلَةً بين ما يَقُولُهُ وهو مُضطَّرٌ، وبينَ ما يَقُولُهُ في حالِ السعَةِ.

مِنْ ذلك قولُ الشاعِرِ: لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ.

الذي قال فيه المبردُ إنّه جازَ للضرُورةِ جوازاً حسناً "ولو كان مِثْلُهُ في الكلامِ لكان عند النحويينَ جائِزاً على بُعْدٍ"[1] فقد ذكر سيبويهِ في ذلك: "وليسَ شيءٌ يُضْطَرُّون إليه إلا وَهُمْ يحاولون به وَجْهاً"[2] فالشاعرُ لا يَخْرُجُ عما عليه الاستعمالُ اللغويُّ للألفاظِ والعباراتِ إلا لِيَبْلُغَ بالتعبيرِ مستوى آخرَ من مستوياتِ الاستعمالِ الواقعةِ في اللغةِ، أيْ أن الشاعِرَ يظلُّ محدوداً بدائرةِ اللغةِ لا يتجاوَزُها.[3]

وقال ابن جِنّيٍّ (ت 392هـ) : :إنّ العربَ قد تَلْزَمُ الضرُورَةَ في الشعْرِ في حالِ السعَةِ أُنْساً بها (واعْتِياداً لها) وإعداداً لها لذلك عند وقتِ الحاجةِ إليها".[4]

كما قال الأَعْلَمُ الشنْتَمَرِيُّ: "الشعرُ موضعُ ضرورةٍ يُحْتَمَلُ فيه وضعُ الشيءِ في غيرِ موضِعِهِ دون إحرازِ فائدَةٍ ولا تَحْصِيلِ مَعْنىً، فكيف مع جوازِ ذلك".[5]

فإنه يَحِقُّ للشاعرِ أن يَخْرُجَ عن الترتيب المَنْطِقِيِّ للكلامِ، لأنَّ صُوَرَ التعبيرِ المألُوفَةَ لا تُسْعِفُهُ في التعبيرِ عن مُعاناتِهِ.

(1) المقتضب، المبرد، 2/ 148.

(2) الكتاب 1/ 32.

(3) ضرائر الشعر، لابن عصفور تحقيق السيد ابراهيم محمد، ص 13.

(4) الخصائص 3/ 303.

(5) الأعلم الشنتمري تحصيل كتاب العين.

ومع أَن النحاةَ ذهبوا إلى أَنَّ الضرورة مُختَصَّةٌ بالشعرِ، فهي ما وَقَع في الشعرِ مما لا يقعُ في النثرِ سواءً أكان لِلشاعِرِ مَنْدُوحَةٌ أَمْ لا [1]، إلاّ أَني أَعْتَقِدُ، أَنَّ اخْتِصاصَها به اخْتِصاصُ تَغْلِيبٍ وليس اخْتِصاصاً مُطْلَقاً؛ أَيّ أَنَّ اخْتِصاصَها بالشعرِ لا يَمْنَعُ أن تَتَداخَلَ مع النثْرِ.

استناداً إلى أَنَّ هذه الروافِدَ لم تكنْ – أَصْلاً – تَتَشَكَّلُ في سياقاتٍ منفصلةٍ، ومن الطَبيعِيِّ أن يَظَلَّ أَثَرُ هذا التمازُج بارزاً في بعض الجَوانِبِ، فقد أكَّدَ سيبويهِ مَثَلاً، أَنَّ ما يجعَلُهُ مع الشعرِ قد يكونُ مَسْمُوعاً في النثْرِ، فقال: "وهذا الكلامُ أَكْثَرُ ما يَكُونُ في الشعرِ وأَقَلُّ ما يكونُ في الكَلامِ... وهو قَليلٌ في الكلامِ كثيرٌ في الشعرِ". [2]

يؤيدُ ذلك ما ذهب إليه الدكتورُ السامرائِيُّ في حذفِ الفاءِ في جوابِ ((أَمَّا)) مِنْ أَنَّهُ إذا كنا نَحْمِلُ قولَ الشاعرِ على الضرورةِ:

فَأَمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ... ولكِنَّ سَيْراً في عِراضِ المَواكِبِ

أَرادَ: فلا قتالَ لَدَيْكُم، فَحَذَفَ الفاءَ لإقامة الوَزْنِ" [3]

فهل لنا مِثْلُ هذا في غَيْرِ الشعر، وقد وَرَدَ في لُغَةِ التنْزيلِ ولُغَةِ الحَديثِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: "أَمّا بَعْدُ، ما بالُ رجالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً ليست في كتابِ الله" [4]

(1) الألوسي، الضرائر ص 6.

(2) الكتاب 2/ 124-125.

(3) شواهد التوضيح ص 138.

(4) أخرجه البخاري في 34 – كتاب البيوع، 73 باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل.

ولو أنّنا حَمَلْناهُ على وَجْهٍ تقْتَضِيهِ البلاغةُ لكانَ لنا ذلك: وقدْ خُولِفَتِ القاعِدَةُ في هذه الأَحاديثِ، فَعُلِمَ بتَحقِيقِ عَدَمِ التضَيُّقِ، وإنَّ من خَصَّهُ بالشعرِ أو بالصورةِ المُعيَّنَةِ مِنَ النثرِ مُقصِّرٌ في فَتواهُ، عاجِزٌ عن نُصْرَةِ دَعْواهُ''[1] الأَمْرَ الذي يُشيرُ إلى أنَّ اهْتِمامَ النحاةِ بالأَحْكامِ المُطَّرِدَةِ جعل اهتمامَهُمْ بمثلِ هذه الأَحكامِ هامِشِياً فجاءَتْ مُضْطَرِبَةً.

وعلى أَيَّةِ حالٍ فإنَّ اضطرابَ أَحكامِ النحو في مثلِ هذا السياقِ نتيجةٌ مُتوقَّعَةٌ في ظِلِّ ارْتِباطِ إِصْدارِ الأَحْكامِ النحْوِيَّةِ بفكرةِ القياس على المُطَّرِدِ، فإذا صادَفَتِ النُحاةَ تلك الشواهدُ التي لا تَتَّسِقُ مع أَحْكامِهِمُ المُطَّرِدَةِ، لجَأُوا عندها إلى التأويلِ أو الحُكْمِ عليها بالشذوذِ أو الضرورةِ أو الضعْفِ أو القُبْحِ أو أَنها لُغَةٌ، ولعل من أبرزِ ما يُوَضِّحُ هذا الاضطرابَ هو الحُكْمُ على الشاهِدِ الواحِدِ بِأَنَّهُ ضرورةٌ وشاذٌ، أو ضرورةٌ ولُغَةٌ.

وقد يُدْهَشُ المَرْءُ فِعلاً أَمامَ أَحكامٍ وَرَدَتْ مُتَراوِحَةً على شواهِدَ لُغَوِيَّةٍ أَثْبَتَتْها مُصَنَّفاتُ النحوِ[2] بين أَنْ تكونَ شاذةً. وأن تكون ضرورة كما قالوا لا تُحْذَفُ النونُ إلا لِجَزْمٍ أو لِنَصْبٍ، ولا تَثْبُتُ إلا لِرَفْعٍ فأَما ما أَنْشَدَهُ أبو الحَسَنِ مِنْ قَوْلِ الشاعِرِ:

لَوْلا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ ... يَوْمَ الصلَيْفاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

فشاذٌ[1] وبينَ أَنْ تكونَ كما ذهب فَريقٌ من النحاةِ إلى أَنه أَلْغى الجَزْمَ بِلَمْ للضرُورةِ[2] وبين أَنْ تُشَبَّهَ لَمْ بلا فلا تَجْزِمُ فقد شَبَّهَ حُرُوفَ النفي بَعْضَها بِبَعْضٍ لِاشْتراكِ الجَميعِ في دلالَتِهِ.[3] وبين أَنَّها ظاهرةٌ لَهَجِيةٌ إِذْ ذَكَرَ اللِّحيانيُّ أَنَّ بعض العربِ يَنْصِبُ بِلَمْ،

---

(1) شواهد التوضيح ص 138، انظر الدكتور إبراهيم السامرائي/ سعة العربية ص 21-22.

(2) المحتسب 2/ 42، العمدة 2/ 161، شرح المفصل 7/ 8، ضرائر ابن عصفور 310، المغني 1/ 307، لسان العرب: صلف، شرح التصريح 2/ 247، الهمع 2/ 56، شرح الأشموني 4/ 6، الخزانة 9/ 3.

بِلَمْ، كقراءةِ بَعْضِهِمْ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ ﴾ فقرأها (أَلَمَ نَشْرَحَ لك صَدْرَكَ)(4)
ومن شواهِدِ هذه الظاهِرَةِ قولُ الشاعِرِ:

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما شَيْخاً على كُرسِيِّهِ مُعَمَّما(5)

كما وَوَرَدَنا قولُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ بالجزم بالنواصِبِ:

أَيَادِي سَبَا، يا عَزُّ، ما كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلُ للعينينِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ(6)

كما قال: أعرابيّ في مدحِ الحسينِ بنِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ، رضي اللهُ عنه:

لَنْ يَخِبِ الآنَ من رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ(7)

تَعزيزاً لما ذكَرَهُ اللَّحْيانِيُّ أَنَّ الجَزْمَ بِأَنْ لِبَعْضِ العرب، يَجْزِمُونَ بالنواصِبِ، وَيَنْصِبُونَ بالجَوازِمِ(8). الأَمْرُ الذي يُؤَكِّدُ عَدَمَ إحاطَةِ جميع النحاةِ بالظواهِرِ اللَّهْجِيَّةِ، تلك الظواهِرِ التي كانت سبباً من أَسْبابِ الاستثناءِ على القاعِدَةِ النحْوِيَّةِ.

---

(1) شرح عمدة الحافظ لابن مالك 269، شرح التسهيل 2/ 5، شرح المفصل 7/ 8، المغنى 1/ 307، وشرح شواهد المغنى 2/ 674، شرح الأشموني 4/ 6، ديوان المتنبي 2/ 316.

(2) ضرائر الشعر لابن عصفور 310، الخزانة 9/ 4.

(3) الخصائص 1/ 388.

(4) الانشراح / 1، انظر المغني لابن هشام 1/ 307.

(5) أمالي القالي: 2/ 132، لسان العرب: (شيخ) الهمع 1/ 158.

(6) ديوان كثير عزة 228، مغنى اللبيب 1/ 315، الجني الداني للمرادي: 272، شرح شواهد المغنى 2/ 687 حاشية الصبان 3م 278.

(7) مغنى اللبيب: 1/ 315، الهمع: 2/ 4، شرح شواهد المغنى : 2/ 688، الدرر اللوامع: 2/ 4.

(8) شرح شواهد المغنى 2/ 689، الدرر اللوامع 2/ 4.

ومِنْ أَمْثِلَةِ الشواهِدِ التي دَخَلَتْ حَيِّزَ الاستثناءِ على القاعِدَةِ النحويةِ، وتَراوَحَتْ فيها الأَحْكامُ بين قَبُولِ الشاهِدِ لما أَوْرَدَهُ على أُسُسٍ من تَصَوُّرٍ نَظَرِيٍّ يَسْعَى نَحْوَ الاطِّرادِ القاعِدِيّ قَوْلُ قَيْسِ بنِ زُهَيْرٍ العَبْسِيِّ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تُنْمِي ... بِما لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[1]

الذي أَجْرَى فيه المُعْتَلَّ مجرى الصَحيحِ، فقد ذكرهُ سيبويهِ، وَنَسَبَهُ إلى الضَرورَةِ. وتابَعَهُ عَدَدٌ من النحاةِ،[2] وقال الزجاجيُّ: هو لغةٌ[3] وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أنه جارٍ على سَنَنِ العَرَبِ، حَذْفُ الياءِ في (أَلَمْ يَأْتِيكَ) عندَ الجزمِ ثم عادَ فأَشْبَعَها وليس هذا بالواسِعِ[4] فهو جارٍ في الأَصلِ على لغةِ العربِ من حذفِ الحرفِ ولكنه أَشْبَعَهُ للضَرُورَةِ. في حينِ عَدَّهُ ابنُ فارسٍ غَلَطاً وخَطَأً، قال: والشعراءُ أُمَراءُ الكَلامِ يَقْصُرونَ المَمْدودَ، ولا يمدون المقصورَ ويُقَدِّمُونَ وَيُؤَخِّرُونَ، ويُومِئُونَ وَيُشيرُونَ، وَيَخْتَلِسُونَ وَيُعيرُونَ ويَسْتَعِيرُونَ، فَأَمّا لَحْنٌ في إعرابٍ، أو إزالةُ كلمةٍ عن نَهْجِ صَوابٍ، فليس لهم ذلك. ولا معنى لقولِ مَنْ

---

(1) الكتاب 3/ 316، النوادر لأبي زيد 203، الخصائص 1/ 333، سر صناعة الإعراب 1/ 88، الجمل للزجاجي ص 4/ 7، الإيضاح 104، الصاحبي 275، شرح ملحمة الإعراب للحريري 211، المفصل 386، نشوة الطرب 1/ 181، شرح المفصل 8/ 24، المقرب 1/ 501، الجني الداني: 50، المغني 1/ 108، شرح شواهد المغنى 1/ 330، الخزانة 8/ 361.

(2) الكتاب 3/ 315، الأصول لابن السراج 3/ 443، أمالي ابن الشجري 1/ 85، شرح ملحمة الإعراب للحريري: 211، المقرب 1/ 50، 207، أوضح المسالك 1/ 55.

(3) الجمل للزجاجي: 406، والخزانة 8/ 361.

(4) الإيضاح: 103، والجني الداني: 50، روح المعاني 12/ 194.

ذلك. ولا معنى لقولِ مَنْ يقولُ: إنَّ للشاعِرِ عندَ الضرُورَةِ أن يأتِيَ في شِعرِهِ، بما لا يَجُوز، ولا معنى يقول من قالَ: أَلَمْ يأتِيك والأنباءُ تُنمِي... فَكُلُّهُ غَلَطٌ وَخَطَأٌ، وما جعل الله الشعراءَ مَعْصُومِين يُوَقُّونَ الخَطَأَ والغَلَطَ.[1]

ويبدو أَنَّ وُجودَ شواهِدَ أُخرى على هذه المسألِةِ يُرَجِّحُ كَوْنَها لغةً من لُغاتِ العَرَبِ غَيْرِ الفاشيةِ كما ذهَبَ إلى ذلكَ بَعضُ النّحاةِ[2]. فقد قال عَبْدُ يَغُوثَ الحارِثِيُّ:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لم تَرى قَبْلِي أَسِيراً يمانِيا[3]

وأَنْشَدَ أَبو عَلِيٍّ القاليُّ عن أبي زَيْدٍ:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ[4]

وَنُسِبَ إلى أَبِي عَمْرِو بن العَلاءِ يُخاطِبُ الفَرَزْدَقَ الذي كان هَجَاهُ ثم اعْتَذَرَ:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو، وَلَمْ تَدَعِ[5]

---

(1) ابن فارس/ الصاحبي ص 275.

(2) الزجاجي/ الجمل ص 406.

(3) المفصليات 158، معاني القرآن للفراء 2/ 187، المذكر والمؤنث للمبرد 116، مجالس ثعلب 1/ 38، العقد 3/ 100، ذيل الأمالي للقالي: 132، مشكل إعراب القرآن/ المكي 1/ 435، المذكر والمؤنث لابن الأنباري 91، منتهى الطلب للبغدادي: 1/ 162، المفصل 386، المغنى 1/ 307.

(4) مشكل إعراب القرآن المكي 1/ 435، شرح المفصل 8/ 24، شرح التصريح 1/ 87، الدرر اللوامع 1/ 28، نوادر أبي زيد 203، المسائل العسكريات 149، الحجة في القراءات لآبي علي 1/ 68، سر الصناعة 1/ 89، الخصائص 1/ 89.

(5) الجمل المنسوب إلى الخليل 203، الإنصاف 1/ 24، الدرر اللوامع 1/ 28.

وأمامَ هذه الأَحكامِ المتنافِيَةِ والمَتناقِـضَةِ أَقُـولُ إِنَّ رَبْـطَ الأَحْكـامِ النحوِيَّـةِ بفكـرةِ القياسِ على المطَّردِ والشائعِ وعدمِ الإِحاطةِ بلهجاتِ القبائلِ العربيةِ عَمَّقَ الاستثناءَ عـلى القواعِدِ المطَّردةِ.

وعلى أَيَّةِ حالٍ فإنَّ تَداخُلَ أَحْكامِ النحو وتدافُعَها يُعَدُّ بِذْرَةَ تَشَكُّلِ الاسـتثناءِ عـلى القاعدةِ النحويةِ وهو أَمْرٌ ليس بعيداً عن قُصُورِ القُدْرَةِ البشريةِ المحـدودَةِ عـن استقـصاءِ جميعِ ما يتكلَّمُ به الناسُ، لاسيما أنَّ اللغةَ العربيَةَ تتميَّزُ باتساعِها، وَتَشَعُّبِ قضاياها لذلك كان نَقْصُ الاستقراءِ مِنْ أَسبابِ تداخُلِ الأَحْكامِ النحويةِ وشُيوعِ أَحكامٍ غَيْرِ محدَّدَةٍ مثـلِ الشاذِّ والقليلِ والنادرِ على الظواهِرِ اللغويةِ اعتماداً على ما وصَلَ إليه العالِمُ مـن الـشواهِدِ، ولهذا فقد استثنى بعضُ المتأَخِّرينَ على أَحْكامِ القُدَماء اعتماداً على ما استَقْرَأُوهُ من شواهِدَ جديدةٍ جعلتهم يُعيدونَ النظرَ في الأَحكامِ السابقةِ.

ولا شكَّ أن ما وضعهُ النحاةُ للاحتجـاجِ باللغـةِ مـن شروطٍ تـشددُوا فيهـا كثـيراً "متغافِلينَ عن حقيقةِ أنَّ اللغةَ ليست متـواترةً ثابتـةً، بـل هـي ظـاهرةٌ اجتماعيـةٌ تخـضَعُ لنوامِيسِ التغيُّرِ وبخاصةٍ أنها تُنْقَلُ شِفاهاً وليس لها ما يَحْمِيها من التغيُّرِ والتحوُّلِ والتطورِ الذي لازم ظواهِرَها خلال حِقْبَةٍ امتدت ثلاثةَ قُـرون أو أكثـرَ"[1] فرفَـضُوا الاسـتشهادَ بشعر فحـولِ الـشعراءِ والكُتَّـابِ الأَفـذاذِ الـذين كُتِـبَ علـيهم أَنْ يكونـوا بعـد عَـصْرِ الاحتجاجِ الذي أَقَرَّهُ النحاةُ، وهم يُشَكِّلُونَ قُدْوَةً للناشئة ومِثالاً لِكلِّ مُتَأَدِّبٍ.

---

(1) انظر الدكتور نهاد الموسى في تاريخ العربية ص 14.

وفضَّلوا لغة قبيلةٍ على أُخرى، مع أنَّ الاختلافَ في اللغةِ بين القبائلِ لا يمنعُ الاختلافَ في اللغةِ بين الأفرادِ في القبيلةِ الواحدةِ وقد علَّق عباس حَسَن على تفضيلِ لغةٍ على أخرى بقوله: "وليسَ أمامَ العقلِ مُسَوِّغٌ مقبولٌ يُفَضِّلُ لهجةً على أُختِها التي انحدرت مَعَها من أَصْلٍ واحدٍ وشابَهَتْها في النشأة وسايَرَتْها في التدَرُّج المَصُونِ حتى نهايةِ المراحِلِ الجاهليةِ، فهما متساويتان لا محالةَ، وبأَيِّهما اقتَدينا اهتدَيْنا". [1]

وفي المقابل لم نجد هذا التشددَ عند نحاة الكوفة الذين كانوا يوسِّعون إطار الاحتجاج زماناً ومكاناً فتخطوا قيد الزمن وأخذوا عن المحدَثين، كما أخذوا عن عرب سواد الكوفة والحجاز ونجد وتهامة.

ومِنْ هذا المنطلق تَشَكَّلَتْ بذرَةُ التبايُناتِ في المعايير والأَحْكامِ والاستثناءاتِ على القواعِدِ النحويةِ. فكما كان القياسُ على المطَّردِ هو فَيْصَلُ الحُكْمِ عند بعضِ النُحاةِ كان اعتمادُ السماعِ هو الفَيْصَلُ عند نُحاةٍ آخرين. يُضافُ إلى ذلك تَفَاوُتُ العِنايةِ في مَصادِرِ المادةِ اللغويةِ؛ إذ كان رجوعُ النحاةِ للقراءاتِ مُتَفاوتاً في الهَدَفِ، فكان الكوفيون يرجِعون إليها في بناءِ نَحوِهِمْ واستصدارِ أَحكامِهِم وخاصةً أَنَّ عنايَتَهُمْ بالقراءاتِ والدراسات القرآنية كانت كبيرة... وعَدُّوا ما جاء في هذه القراءات ممثِّلاً لما جاء في القرآن الكريم من ناحية وممثلاً للعربية الحقيقية أصدقَ تمثيل من ناحية أخرى.

(1) عباس حسن، اللغة والنحو ص 32.

أما البصْريون فقد كانوا على العكسِ يستشيرون قواعِدَهم ومعاييرَهُم في قَبُولِها أو تَأْوِيلِها أو رَفْضِها وَرَمْيِها بالشذوذ إذا لم يستطيعوا تَأْوِيلَها[1] وكثيراً ما كان العلماءُ يَعِيبُون ذلك عليهم وَيتَّهِمُونَهُمْ بالتجرُّدِ من النصَفَةِ واتِّباعِ الشهْوةِ انطِلاقاً من أن القِراءةَ "سنةٌ متبعة يلزمُ قَبُولُها والمَصِيرُ إليها"[2] قال ابْنُ خَالَوَيْهِ: "قد أَجْمَعَ الناسُ على أن اللغة إذا وردَتْ في القرآنِ الكريمِ فهي أَفْصَحُ مما في غَيْرِ القرآن، لا خلافَ في ذلك"[3].

واستنكرَ الشيخُ عبد الخالق عضيمة تَلحِينَ النحويين لِلقُرّاءِ، وأثَّمَهُم فقال: "ويُؤسِفني أَنْ أقولَ: إنَّ كُتُبَ النحو واللغةِ والتفسيرِ وغيرِها قد تضمَّنتْ نُصوصاً في الطعنِ على الأئِمَّةِ القراءِ الذين تواتَرتْ قراءاتُهم في السبْع، والذين ارتَضَتِ الأُمَّةُ الإسلاميةُ قراءاتِهم، فركَنُوا إليها وعَوَّلُوا عليها". وَقَدْ رَمَى هؤلاء بالركُونِ إلى الشعرِ وخَفَاءِ توجِيهِ القِراءَةِ عليهم ونَظَرِهِمْ إلى الشائِع من اللغاتِ والغَفْلَةِ عما هو غَيْرُ ذلك فَلَحَّنُوا قراءاتٍ متواترةً مع موافَقَتِها لأَقْيِسَتِهِم[4].

---

(1) انظر: مثلاً على ذلك في الإنصاف، المسائل 24، 60، 77، 94، 102، 107، 108، وليس كل ما ذكر مطرداً، فقد ذكرت المصادر أن من الكوفيين من طعن في بعض القراءات وجعلها من وهم القراء (انظر معاني القرآن للفراء 1/ 252، 1/ 358، 2/ 7500).

(2) النشر في القراءات العشر للجزري 1/ 11.

(3) المزهر للسيوطي 1/ 213.

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة 1/ 19-24 وأورد الدكتور أحمد مكي الأنصاري مثلاً على تلحين النحويين للقراءة السبعة في تحقيق الهمزتين في (أئمة) - الآية 12 من سورة التوبة لأنها تتفق وقياسهم، انظر: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري 52.

وكذلك كان شأنُ الحديثِ النبويِّ الشريفِ فمع أنَّه مصدرٌ من مصادرِ اللغةِ، ورمزٌ من رموزِ فصاحَتِها بَدْءاً بكلامِ الرسولِ الكريمِ أفصحِ العرب وأبلَغِهم وانتهاءً بصحابَتِهِ وأغلبِ تابِعيه ومن حَقِّهِ أن يَتَصَدَّرَ سائرَ المادةِ اللغويةِ التي احتُجَّ بها في اللغةِ والنحو، ولعله لاقى من العناية في الروايةِ والإسنادِ والضبطِ والعدالةِ والتوثيقِ ما لم تلاقِهِ مادةٌ لغويه أُخرى بعدَ القرآنَ الكريمِ، ولكن الذين منعوا الاستشهادَ به دلَّلوا على استقامةِ رَأْيهم بِأَنَّ بعضَ الرواة قد تصرَّفوا في ألفاظِ الحديثِ الذي يَرْوُونَهُ، وركَّزُوا الاهتمامَ على المَعْنى.[1]

ومِمَّن مانَعَ في الاحتِجاج بالحديث ابنُ الضائع وابن خَرُوفٍ وأَبو حَيَّانَ، والسيوطيُّ الذي لخَّصَ حُجَّة هؤلاءِ في المنعِ بقوله: " والظاهرُ أَنَّ الحديثَ حَرَّفَتْهُ الرواةُ بدليلِ أَنَّ في بَعْضِ روايَته "لَولا حِدْثَانُ قومِك". وهذا جارٍ على القاعدِة، وقد بيَّنتُ في كتاب "أصول النحو" من كلام ابن الضائع وأبي حيان: أنه لا يُستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مرويٌّ بالمعنى، لا بلفظ الرسول، والأحاديث رواها العجم والمولَّدون، لا مَنْ يحسن العربيةَ فَأَدَّوْها على قدر ألسنتهم"[2] فلم يأمنوا تَسَرُّبَ اللحن والخطأ والتحول في لغة الأحاديث بقصد أو دون قصد.

(1) انظر: خزانة الأدب للبغدادي، طبعة بولاق 1/ 5.

(2) همع الهوامع للسيوطي 2/ 42-43.

وكان هناك من أجاز الاحتجاج بالحديث الشريف، فقد استشهد به عدد غير قليل من اللغويين القدامى في مسائل اللغة، وأصدروا أحكاماً مستثناةً على أحكام من رفض الاحتجاج به.

ولا نُغالي إن قلْنا إن مما عمَّق الاستثناءَ على قواعِدِ النحو ما استقرَّ في أذْهانِ بَعْضِ النحاةِ من أنَّ (النحوَ صناعةٌ)[1] وهو الأَمْرُ الذي جعلهَم يحتاطُون في صِياغَتِهِ صياغةً دقيقة لا بد لها من اطِّرادِ قواعِدِهِ، وأنْ تقومَ على الاستقراءِ الدقيقِ، وأن يُكْفَلَ لها التعليلُ، وأن تُصْبِحَ كلُّ قاعدةٍ أصلاً مضبوطاً تقاسُ عليه الجزئيَّاتُ قياساً دقيقاً[2] وجعلهم كذلك يتحوَّطون من استعمالاتٍ قد تخرُجُ على هذه القواعِدِ المطَّردةِ، كما في أيِّ علم من العلومِ، فقد قالَ ابن السّراج: "واعْلَمْ أنه ربما شذَّ الشيءُ عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطَّرد في جميع الباب، لم يُعْنَ بالحرف الذي يَشِذّ منه، فلا يطَّرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم. ولو اعترض بالشاذِّ على القياس المطَّرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم. فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول... فاعلم أنه شاذّ، فإن كان ممن تُرضى عربيتُه فلا بد من أن يكون حاول به مذهباً، ونحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلَّطه."[3] كما نقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي قوله: "وما

(1) الأصول 1/ 65، الخصائص 1/ 97.

(2) المدارس النحوية ص 18.

(3) الأصول 1/ 56.

من علم إلا وقد شذّت منه جزئيات مشكلة، فتردّ إلى القواعد الكلية والضوابط الجملية". [1]

وكان حرص النحاة على هذه النظرة سبيلاً للتحكم تحكماً فلسفياً منطقياً، لا يتوانى عن ردِّ الاستعمالات التي تخالف المطَّرد ولا تقبل التأويلَ وبروزَ استثناءات اقتضتها صناعة النحو والأقيسة الشكلية، ونظرية العامل والمعمول.

وأصبح تعدد الأحكام والتقديرات الإعرابية مَعْلَماً لا ينفصل عن النحو، فتعددت التقديرات الإعرابية حول شواهد مسائل النحو. من ذلك مسألة لغة ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [2] إلى أن بلغت عشرة أوجه[3] عند من لم يُجِزْ حملها على أنها لغة من لغات العرب، ويبدو لي أن حملَها على أنها لغة من اللغات التي تكلمت بها بعض القبائل العربية هو السبيل القويم، لاسيما أن عدداً من نحاتنا ذهب إلى مثل هذا.[4]

يعزِّزُ ذلك وجودُها في كلامِ العربِ نَظْمِهِ ونَثْرِهِ، بأمثلةٍ ونصوصٍ صحيحةٍ لا يَرقى إليها شكٌّ، ولا يصِحُّ فيها خلافٌ، فقد جاءت في القرآنِ، والحديثِ الشريفِ، والشعرِ فمن أمثِلَتها في ذلك كُلِّهِ: الآيةُ السابقةُ، يضاف إليها قراءةُ حَمْزَةَ والكسائِيِّ:

---

(1) الأشباه والنظائر 1/ 288.

(2) سورة الأنبياء / 3.

(3) انظر المغني 479-481.

(4) انظر المغني 478، ودرة الغواص في أوهام الخواص ص 108-109.

﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [1] فقرآها: "يَبْلُغانِ.

لذا نقولُ: لا يجوزُ أن تكونَ القلةُ والندرةُ والشذوذُ ميزاناً تُوزَنُ به النصوصُ ويُحكَمُ عليها من خلالِهِ ذلك أنه مقياسٌ مضطربٌ لا ثباتَ فيه خُصوصاً وأن النقْلَ عن العربِ كان المُعْتَمَدَ فيه السماعُ والحِفظُ، وجاءَ التدوينُ في فترةٍ متأخرةٍ لذلك قال أبو عَمْرِو بن العَلاءِ: ما انتهى إليكم مما قالته العربُ إلا أقلُّهُ ولو جاءَكُمْ كُلُّه (أو كاملاً) لجاءَكُمْ عِلْمٌ وافِرٌ وشِعْرٌ كَثِيرٌ. [2] مِمَّا يُشِيرُ إلى ضَياعِ الكَثِيرِ مما قالَتْهُ العَرَبُ نَظماً أو نثراً، أمّا ما أُثِرَ عنهم وكان قليلاً، فقد يكونُ في أَصْلِهِ كثيراً لكنه لم يصلنا. ومن هذا الإطار ينبغي أن نتعامَلَ مع النصوص اللغوية. ومن عدم الموضوعية في التقْنِينِ أن نتعامَلَ مع النصوص اللغوية ضمنَ قوالبَ محدودة، وأن ننظر إليها من منظورٍ ضَيِّقٍ يتمثل في تلك القواعدِ النحويةِ التي وُضِعَتْ بناء على مجموعةٍ من النصوص بِغَضِّ النظرِ عن غيرها، فتكونُ محاكمةُ النصوصِ المتبقيةِ في ضَوء ذلك، الأمرَ الذي زاد كَمَّ الضرورة والشاذ والتأويل في اللغة.

(1) سورة الإسراء / 17 انظر شرح التصريح 1/ 276، شرح المفصل 3/ 87، الهمع 1/ 160.

(2) البحر المحيط 4/ 230.

الفصل الثاني

الاستثناءُ على قواعدِ ظواهرِ نظامِ الجملةِ العربيةِ

الفصل الثاني
الاستثناء على قواعدِ ظواهرِ نظامِ الجملةِ العربيةِ

إنَّ البَحثَ في الجملةِ والعنايةَ بها يُعتبران من أبرزِ جَوانبِ الدراساتِ اللغويةِ، فقد أَوْلَتِ الدراسةُ اللغويةُ الجملةَ قدراً وافراً من الاهْتمامِ، على أَساسِ أَنَّ اللغةَ من أَهَمِّ النشاطاتِ الانسانيةِ والاجتماعيةِ، ولا سيما الجانبُ الذي يعبِّرُ عن مضمونٍ معنويٍّ وهو الجملةُ، وَحْدةُ التعبيرِ والإِفْصاحِ والإفادَةِ.

وعلى الرغمِ مِنَ اتِّصافِ الجُملَةِ العربيـةِ في واقِعِهـا بالمُرونَـةِ، وموافَقَـةِ المعنـى والغرضِ القائمِ في نفس المتكلمِ، والقدرةِ على التوفيقِ بين المَبنى والمَعنى، لِما فيها من خَصائِصِ التقديمِ والتأخيرِ والحذفِ والزيادةِ، إلا أَنَّ عنايةَ النُحاةِ القدماءِ بالجملةِ وأَبحاثَهم المتعلقةَ بها اتجهتْ الى دورِ العلامةِ الإعرابيةِ، وترتيبِ الكلماتِ في الجملةِ وأَثَرِ كل كلمةٍ على الكلمةِ التي تليها. وحتميةِ أَنْ تكونَ الجملةُ من طَرَفي إسنادٍ هما:

(المسندُ إليه) و (المسندُ) في إطارِ نظريةٍ منطقيةٍ شكليةٍ هي نظريةُ العاملِ.

ويبدُو أَنَّ تأمُّلَ نِظامِ الجملةِ العربيةِ في الدراسةِ النحويةِ يُشيرُ إلى أَنَّهُ حين جَمَعَ اللغويون مادةَ بحثِهم وصنَّفُوها ورتّبوها قادَهم التحليلُ إلى الكشفِ عن ظواهرَ لنظامِ الجملةِ وتركيبِها، غيرَ أن النحاةَ حاولوا جعلَ هذه الظواهرِ عموميةً كُليّةً شموليةً تحقيقاً للهدفين العامَّين المُرادَين من البحثِ اللغويِّ، وهما الحفاظُ على العربيةِ لُغةِ القرآنِ الكريمِ من الفساد واللحنِ، وتعليمُ العربيةِ للأَعاجِمِ والناشِئَةِ من أبناءِ العَرَبِ.

لذلك تشكلت قواعِدُهم على أَساسِ تعميمِ هذه الظواهرِ وتعميقِ فكرةِ اطِّرادِها وانسحابها على جميع ما أفْرَزَتْه اللغةُ من نصوصٍ ومع أَنْ كثيراً من نُصوصِ العربيةِ انسحبت عليها قواعِدُ هذه الظواهرِ لكنَّ سَعَةَ هذه اللغةِ وتنوعَ أساليبِ القولِ فيها، أفْرَزَا مادةً لغويةً أُخرى لم تَنْسَحِبْ عليها تلكَ القواعدُ النحويةُ فكانت هذه المادةُ اللغويةُ استثناءً على قواعدِ هذه الظواهرِ، إلا أنَّ حِرصَ النحاةِ على تعميم هذه الظواهرِ، بمختَلَفِ الوسائلِ جعلهم يستعينون بالتأويلِ والتقديرِ، فكان وسيلةً ذكيةً لإشباعِ اطِّرادِ تلك القواعِدِ، غيرَ أنَّ إعادةَ النَّظرِ في هذه الوسيلة يعزِّز فكرةَ عَدَمِ انْسِحابِ قواعِدِ ظواهِرِ النظامِ الجُمْلِي على النصوصِ الواقعةِ في حيزِ التأويلِ والتقديرِ، وأنها في حقيقتِها استثناءُ صريحٌ على تلك القواعِدِ، ولعلَّ من أبرزِ ما يثبتُ هذه الحقيقة تلك الأساليب والجمل الانفعاليةَ التي يَنطِقُها المتكلمُ وهو مُنْفَعِلٌ، وتتكونُ من كلمةٍ واحدةٍ مُفْرَدَةٍ، أو مكرَّرةٍ أو تكونُ تركيباً يخْلُو من الإسنادِ، فإذا نقَلْناها الى التفسيرِ المنطِقي في إطار قاعدةِ ظاهرةِ الإسنادِ، والقائمةِ على تقدير المسند أو المسند إليه والعامِلِ، فقد نقلناها من الأسلوبِ الإنشائِي إلى الأسلوبِ الخبري وقطعنا الصلةَ بين رُوحِها ومَنْطُوقها. (1)

إذ قال ابنُ الحاجبِ: "فإنا نَقْطَعُ بأن القائِلَ "يازيدُ" قد تم كلامهُ، فإذا قال بعد ذلك" عمرٌو منطلقٌ"، أو "جاء ني زيدٌ" كان جملةً مستقلةً مثلما في قولك " افعل كذا

(1) محمد عيد: أصول النحو ص 219.

من غيرِ قولِك يا زيدُ..." [1] لذا فإن بعضَ الجملِ تتكونُ من كلمةٍ واحدٍ مكـررةٍ دونَ إسناد مثل" تعال" و (لا) و أسفاه و (صه) فكل واحدةٍ من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه[2] دون إسناد. لا سيما أن اللغة يمكن أن تؤدي وظيفتين رئيـستين، فقد تكون أداة للتعبير عن الحقائق والقضايا الموضوعية، وفي هذه الحالـة يكـون هـدفها مجرد توصيل الأفكار ونقلها، ولكنها أيضا قد تكـون ذات وظيفـة عاطفيـة وديناميكيـة بصفة أساسية، أي إن وظيفتها حينئذ التعبير عن العواطف والانفعالات وإثارة المشاعر والتأثير في السلوك البشري، والواقع أنَّ هـذين الجـانبين موجـودان في معظـم أسـاليب الكلام ولكن بنسب تتفاوت من القـضايا المجـردة ذات الـصبغة المنطقيـة الخالـصة إلى الأَصوات التعجبيَّة والصرخات التعبيريَّة. [3]

كما أن قواعد ظواهر نظام الجملة لم تنسحبْ على ما أَبْعَـدَ عـن التقعيـدِ ووصـف بالشذوذِ أو الضرورةِ أو القلةِ أو الندرةِ.

والواقعُ أن إبعادهم له متصلٌ كذلك بالحرص على تعميق اطِّـراد قواعـد ظـواهر نظامِ الجملةِ. ولعلي أَرى أَن كِبَرَ حجم النـصوصِ المـستثناةِ عـلى قواعـد ظـواهر نظـام الجملة كان يحتاج إلى منهجيةٍ اقلَّ شكليةً ومعياريةً.

لذا ستتناول في هذا الفصلِ أهمَّ هذه الظواهر، وهي:-

---

(1) ابن الحاجب، الايضاح في شرح المفصل 1/ 251.

(2) منذر يس، اللغة ص 101.

(3) أولمان، دور الكلمة في اللغة ص 92.

1. ظاهرة الإسناد وما يتَّصِلُ بها من مثل:

فكرة الحذف

فكرة الزيادةِ.

2. ظاهرةُ العلامةِ الإعرابيةِ.

3. ظاهرةُ الرتبةِ.

4. ظاهرةُ التلازمِ.

5. ظاهرةُ المطابقةِ.

6. ظاهرة التعريف والتنكيرِ.

1. ظاهرةُ الإسنادِ

وهي الظاهرةُ الأساسيةُ في نظامِ الجملةِ العربيةِ، فالجملةُ تقوم على ركنين هما: المسندُ والمسندُ إليه، مبتدأ وخبرٌ، أو فعلٌ وفاعلٌ، والتكوينُ الأساسيُّ لها عندَ النحاةِ، هو فعلُ واسمٌ، أو اسمٌ واسمٌ، ولا تستغني الجملةُ عن أيِّ ركنٍ من ركنَيْها، هذه هي الفكرةُ الأَوليَّةُ العامةُ لظاهرةِ الإسناد، وهي تجسدُ العَلاقةَ أو الارتباطَ المعنويَّ بين الجزأَين الأَساسِيين، وقد جعلَ نحاتُنا هذه الظاهرةَ شموليةً كليةً تنطبقُ على كلِّ ما يؤدِّي معنىً من المعاني النحويةِ، فإذا لم يَجِدوا أَحَدَ الركنين أوَّلوهُ وقدَّرُوهُ، واستناداً لظاهرةِ الإسناد برزت: فكرةُ الحذفِ وفكرَةُ الزيادةِ.

أ. فكرةُ الحذفِ

نصَّتْ قواعُد النحاةِ وأصولُهم العامةُ على أن المبتدأ والخبرَ جملةٌ مفيدةٌ تحصلُ الفائدُ بمجموعِها، ولا بدَّ منها. وأَنَّ الحذفَ خِلافُ الأَصْلِ،...، إذا دارَ الأمرُ بين الحذفِ وعدمِهِ كان الحملُ على عدمه أَولَى لأَنَّ الأَصْلَ عدمُ التقدير[1] كما أكدَّتْ قواعِدُ النحاةِ أنَّ ما هو عُمدَةٌ لا يَصِحُّ حذفُهُ ولا يَجُوزُ الاستغناءُ عنه، فنظامُ الجُملةِ يتحددُ عندهمْ بالمسندِ والمسندِ اليه، وهما ما لا يُغْنِي واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجدُ المتكلمُ منه بداً، فمن ذلك: الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: (عبدُ الله أخوك) و(هذا أخوك) ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بد للفعل من الابتداءِ، ومما يكون بمنزلةِ الابتداءِ،

---

(1) البرهان 3/ 176.

قولك: كان عبدُ الله منطلقاً، و إنَّ زيداً منطلق، لأن هـذا يحتـاجُ الى مـا بعـدَه كاحتيـاجِ المبتدأ لما بعده"[1].

ومع ذلك، فإنَّ النحاة استثْنَوا على هذا الأَصلِ المتواضَعِ عليـه بجَـوازِ الحـذْفِ أو وجوبِهِ، وحدَّدُوا ضوابِطَ هذا الحَذْفِ وأغراضَهُ، فقد ذكره سيبويهِ- مثلاً – في مواضِـعَ متفرقةٍ من كتابِهِ[2]، وعقدَ له ابنُ جِنِّيٍّ فصلاً سمَّاهُ (شجاعةَ العربيةِ)، وذكر أنه لا بد من وجودِ دليلٍ على المحذوفِ (وإلا كان فيه ضربٌ من تكلُّفِ عِلْمِ الغيـبِ في معرفتِـهِ)[3] استناداً إلى أنَّ الهدفَ الرئيسيَّ الذي توضَعُ اللغةُ من أَجْلِهِ – عادةً- هو الإبانةُ والإفصاحُ ونقلُ أفكارِ المتكلِّمِ ومطالِبِهِ إلى الآخرين بعيداً عن اللَّبْسِ والغُموضِ. فحـاولَ النحـاةُ تبيينَ أَسبابِ الحذفِ والتقديرِ في المواضع التي افترضوا أن ركناً من ركنـي الإسـناد قـد حذف منها أَو أُضْمِرَ ومن تلك الأسبابِ: "كَثْرَةُ الاستعمالِ" إذ ذَكَـرَ النحـاةُ أَنَّ كثـرةَ الاستعمالِ لبعض العباراتِ تُؤَدي الى الإيجازِ والاختـصارِ، ومـن أمثلـةِ حَـذْفِ الاسـمِ لكثرة الاستعمالِ، قولُهم: (لا عَلَيْك) فَحُذِفَ اسْمُ لا النافيةِ للجنسِ، وتقديرُهُ: (لا بأْسَ عليك)، (ولا ضيرَ عليك)... ولكنه حُذِفَ لكَثْرَةِ استعمالِهِمْ إيَّاهُ[4].

(1) الكتاب 1/ 7، 256، 394 بولاق.

(2) انظر مثلا الكتاب 1/ 394، 283/ 206، 2/ 295.

(3) الخصائص 2/ 362 وما بعدها.

(4) انظر الكتاب 1/ 224، 2/ 295 ، 3/ 289، وانظر المقتضب 1/ 24.

وقد يُحذَفُ خَبَرُ لا النافية للجنس وأكثرُ ما يَحْذِفُهُ الحجازِيون من خَبَرِ لا، إذا كانَ مع (إلاّ)، نحو:

﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ و﴿ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ .(1)

وحُذِفَ المبتدأ من جوابِ القَسمِ إذا أُخْبِرَ عنه بالقسم، نحوَ:" في ذِمَّتِي لأعملَنَّ الخيرَ" والتقديرُ: (في ذِمَّتي قَسَمُ) وحُذِفَ الخَبَرُ إذا كان المبتدأ صريحاً في القَسَمِ وعلَّةُ الحذف في مثل هذا الضرب هي كثرة الاستعمال لأن القسم عامة، مما كَثُرَ استعمالُهُ ولـذا آثروا تخْفيفَه(2).

والواقعُ أنّنا لا نتفقُ مع نحاتِنا في هذا، لأن قواعِدَهم في هذا التركيبِ تجعلُ المُقْسَمَ به جملةً: (لَعَمْرُكَ قَسَمِي) ويكونُ المُقْسَمُ عليه جملةً: (لأزورنَّك) ثم يُصبح لـدينا إسنادان مع أنَّ الواقِعَ اللغوِيَّ ليس فيه إلا إِسنادٌ واحدٌ تأَكَّدَ بالقسَم(3) في نحوِ قولِنا: "لعمُرك لازورنَّك".

وقد تنبَّه ابنُ هشامٍ إلى هذا المَلْحَظِ فقال عن جملةِ القَسَم:" إنها إنشائيةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، وانما المقصودُ جملةُ الجوابِ وهي خبريةٌ، ولم يُؤْتَ بجملةِ القَسَمِ إلا لمجردِ التوكيدِ لا للتأسِيسِ"(4).

(1) همع العوامع 2/ 203.

(2) انظر شرح المفصل 9/ 93-95.

(3) النحو الوصفي 2/ 114 وانظر دراسات نقدية في النحو العربي ص 161.

(4) مغني اللبيب ص 531.

من هنا نُلاحِظُ أن النحاةَ جعلوا ظاهرةَ الإسنادِ عموميةً شموليةً، وأَخضعُوا لها كلَّ ما خالَفها، واستعانوا على ذلك بالاستثناءِ على الأُصول النحويةِ المنصوصِ عليها من خِلالِ الحذفِ والتقديرِ لتوحيدِ القواعدِ واطِّرادِها.

ومن أمثلةِ المواضعِ التي رأى النحاةُ أنَّ كثرةَ الاستعمالِ سَبَّبَ حَذْفَ الفِعْلِ منها: (أسلوبُ النداءِ) مثل (يا عَبْدَ الله). فَنُصِبَ (عبدَ الله) بفعلٍ مضمَرٍ وجوباً تقديرُهُ (أَدْعُو) أو (أريد)، وحُذِفَ هذا الفعلُ لكثرةِ استعمالِهم النداءَ في كلامِهم وصار اللفظُ بـ (يا) بدلاً من اللفظِ بالفعلِ[1]. وقال ابنُ يعيشَ: الناصبُ له فعلُ مُضْمَرٌ... ولا يجوزُ اظهارُ ذلك واللفظُ به لأَن (يا) قد نابَتْ عنه).[2]

ومع ذلك، فإن ما ذَهَبَ إليه النحاةُ في أسلوبِ النداءِ في إطارِ فكرةِ الحذفِ يؤدي إلى تداخُلِ ما أَطلقوا عليه (الجملةَ الخبريَةَ) بالجملةِ الإنشائِّيةِ الطلبيَّةِ، فقد عَلَّقَ الدكتور عبدُ الرحمن أيوب قائلاً: ونحنُ نقولُ للنحاةِ بأنه لا تَساويَ بين جملةِ (يا محمد) وجملةِ (أدعوك) لأَن الأُولى إنشائيةٌ والثانيةَ خبرية ولا تَساوِيَ بين الإنشاءِ والخَبَرِ....، فهل يقبلُ النحاةُ بمقتضى تأويلِهِم أَنْ يقولوا بأن الأداةَ (يا) وحدهَا اسنادٌ كاملُ كذلك يتم الكلام به دونَ (مُحَمَّد)؟"[3].

وعارَضَ الدكتورُ تَّمام حَسّان تَوجُّهاتِ النُحاةِ في أسلوبِ النداءِ قائلاً:

(1) الكتاب 1/ 192، انظر المقتضب 4/ 202.

(2) شرح المفصل 1/ 127.

(3) دراسات نقدية في النحو العربي ص 46.

"الحذفُ لا يَتِمُّ إلا بقرينةٍ تدلُّ على المحذوفِ، ولا مانِعَ أنْ يُذْكَرَ المحذوفُ، وأما ما يسميه النُحاةُ" وجوبَ حذفِ الفعلِ فالمعنى في جميعه على غير تقدير الفعل، لقد قال النحاة بحذف الفعل وجوباً في النداءِ ولا يستقيمُ معنى النداءِ وهو انشائي مع تقدير الفعلِ لأنّ الكلامَ مع تقديرِهِ سيصبِحُ خَبَرياً، والأوضحُ فيه أنه من الجُمَلِ التي تعتمدُ على الأداةِ ومعناها"[1] لأَن هذا التركيبَ يدلُّ في ذاتِهِ على معناهُ ولا يحتاجُ إلى تقديرِ فعل أو غيره.[2]

وَمِنْ أَمثِلَةِ المواضِعِ التي يكثرُ فيها حذفُ الفعلِ في الكلامِ ناصبُ المفعولِ بهِ في التحذيرِ والإغراءِ، نحو إياكَ الأسدَ، وإياكَ والأسدَ. وفي الأمثال، يقول سيبويه: "هذا بابُ ما يُحْذَفُ فيه الفعلُ لكثرتِه في كلامِهم، حتى صار بمنزلِة المَثَلِ"، وَعلَّق على حَذْفِ الفعلِ في الأَمثلةِ المذكورةِ بكثرةِ استعمالِهم إياه"[3].

ويبدو أَنّ عِلَّةَ وجوبِ الحذفِ في هذه الأمثلةِ والذي هو استثناءُ على الأَصْلِ الذي يقتضي الذِّكْرَ، كَوْنُها أَمْثالاً، أو كالمَثَلِ في كثرةِ الاستعمالِ، والأمثالُ لا تُغَيَّرُ[4] نحو قولهم" كليهما وتمراً "أي: أعطني كليهما وزدني تمراً، وكذلك ما جرى مجرى الأمثال

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ص 219.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه ص 311.

(3) الكتاب 1/ 280 – 281.

(4) شرح المفصل 2/ 27.

نحو قولهم: وراءَك أوسعُ لك، حسبُك، خيراً لك، كأنه قال: خلِّ هذا المكان وائت مكاناً أوسعَ لك، واكففْ عن هذا الأمرِ واقطعْ وائتِ خَيراً لك.[1]

ونرى أَنْ النحاةَ خضعوا لفكرةِ النظامِ الجُمَليِّ الإِسناديِّ المستندِ على فكرةِ العامِل وهم يُقَعِّدون كذلك لأُسلوبِ التحذيرِ والإغراءِ[2]، فيقول ابنُ الأَنْباريِّ:" إنه لا يُتَصَوَّرُ أَنْ تكونَ المنصوباتُ مبتدأة لأنها وَإِنْ كانت متقدمةً في اللفظ إلا أَنَّها متأخرةٌ في المعنى، والمنصوبُ لا بدَّ أَنْ يتقدَّمَهُ عاملٌ لفظاً أو تقديراً"[3] فافترضوا أن هناك فِعلاً محذوفاً، بَيْدَ أَنَّ هذا التركيبَ شأْنُ بعضِ التراكيبِ اللغويةِ التي لا تحتاجُ إلى مِثْلِ هذه التقديراتِ حتى يتمَّ معناها، فهي تدلُّ في ذاتِها وبألفاظِها على معناها فالعربيةُ كما يقال لغةٌ لَمَّاحةٌ تستغني عن كلِّ كلمةٍ يمكنُ الاستغناءُ عنها مع عَدَمِ الإخلالِ بالفكرةِ أو بالمعنى المقصودِ[4].

فهذا التركيب مثلاً من الأَساليبِ الانفعاليةِ التي لا يمكُن للنحوِ أن يثبت أَمامَ أوضاعِها المتغيرةِ[5] يقول عبدُ المجيد عابدين معقِّباً على مثلِ هذه الأساليبِ:" هذه

(1) الكتاب ا/ 282 وانظر شرح المفصل/ 2/ 28.

(2) انظر شرح المفصل 2/ 25، شرح ابن عقيل 2/ 300، شرح التصريح على التوضيح 2/ 192.

(3) الانصاف، مسألة رقم (5).

(4) دراسات في اللغة والنحو ص 52-56.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها ص 153.

عباراتٌ أكثرُها انفعاليٌّ إنْ أخضعناها للمنطق فقد نقلناها من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ وقطعنا الصلةَ بين معناها وروحِها أو بين منطوقِها ونفسيَّةِ صاحِبها". [1]

من هنا فإنه ليس بلازم أنْ تتكوَّنَ كلُّ جملةٍ من مسنَدٍ ومسند إليه. ومن الجائزِ أَنْ يُرْمَزَ إلى عددٍ من الدلالاتِ برمزٍ واحِد، كما لو قلتَ (أمامكَ) مريداً بهذا اللفظِ العديدَ من المعاني ... من هنا جاءَتْ فكرةُ الحذفِ في بعضِ ملامحِها مصنوعةً بعيدةً عن واقعِ اللغةِ، لأنها تولدتْ عن محاولةِ إخضاعِ اللغةِ للقاعدةِ المطَّردة، وأَدْخَلَتِ العديدَ من التراكيبِ حَيِّزَ الاستثناءِ على الإسنادِ.

ومن أَسبابِ الحذفِ كذلكَ:" دلالةُ المقام" إذْ يستعينُ المتكلمُ بالمقامِ الذي يحيطُ به أو بالسامعِ، فيوجِزُ في كلامِهِ معتمداً على دلالة المقامِ، وقد ذكرَ النحاة أنه يجوزُ حذفُ المبتدأ أو الخبرِ لدلالةِ المقامِ في نَحْو:

(زيدٌ واللهِ) والتقديرُ: هذا زيدٌ، وتقول ذلك لقوم ينتظرونَه، وتقول: زيدٌ والتقدير: زيدٌ أشْكُرُ اذا كنتَ في مقامِ تَعْداد الذين تَشكُرُهمْ وكذلك يُحذَفُ اسمُ (كانَ) أو (إنَّ) وخبرُ (لا) النافيةِ للجنسِ. فإذا كانَ في الكلامِ قرينةٌ تدلُّ دلالةً قاطعةً على الخبرِ ولم يكنْ لذكرِهِ فائدةٌ معنويةٌ، فتقومُ تلك القرينةُ مقامَ ذكرِهِ ويكونُ حذفهُ مُسْتَحسَناً لأنْ ذِكْرَهُ لا يتعلَّقُ بفائدةٍ. فمما حُذِفَ لدلالةِ المَقامِ أن ترى صُورَةَ شخصٍ، فتقولُ عَبْدُ اللهِ وربِّي كأنَّكَ قلتَ: ذاكَ عبْدُ الله، أو هذا عبدُ اللهِ [2] ومن ذلك قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ طَاعَةٌ

---

(1) المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية القاهره، 1959 ص 62.

(2) الكتاب 1/ 279.

وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞۚ ﴾ [1] أيْ أَمْرِي طاعةٌ وقولٌ معروفٌ، أو على تقديرِ حذفِ الخَبَرِ أي طاعة وقولٌ معروفٌ أمثلُ. [2].

وَيُحْذف – مثلاً – خَبَرُ (إنَّ) إذا كان معلوماً عندَ السّامِعِ. قال سيبويهِ:" هذا بابُ ما يَحْسُنُ عليه السكوتُ "في هذه الأحرفِ الخمسةِ لإضمارِكَ ما يكونُ مستقَّراً لها وموضِعاً لو أظهرْتَهُ وليس هذا المُضْمَرُ بنفسِ المُظْهَرِ، ومن ذلك: إنَّ مالاً وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً. أي: إنَّ لهم مالاً، فالذي أضْمَرتَ: لَهُم..– وقال الأعشى:

إنَّ مَحَلاًّ وإنَّ مُرتَحَلاً ... وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا [3]

وجاءَ خَبَرُ (إنَّ) محذوفاً في القرآنِ الكريمِ في قولِ الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٢٥﴾ ﴾ [4].

قال الزَّمَخْشَرِيُّ: وخبرُ (إنَّ) محذوفٌ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه، وتقديرُهُ، إنَّ الذين كفروا وَيَصُدُّون عن المسجد الحرام نُذِيقُهُم مِنْ عَذابٍ أليمٍ. وكلُ مَنِ ارتَكَبَ فيه ذَنباً فهو كذلك" [5] فالحذفُ الجائزُ ما نَصَّتْ عليه القاعدةُ النحويةُ التي مُؤَدَّاها: أَنَّـهُ إذا

(1) محمد / 21.

(2) الكتاب 1/ 71، 282.

(3) الكتاب 2/ 141.

(4) الحج / 25.

(5) الكشاف 3/ 10 وانظر البحر المحيط 6/ 362.

فُهِمَ المَوْقِفُ اللُّغويُّ بمُجَرَّد ذِكْرِ بعضِ عناصرِهِ اللغويةِ دونَ بعضِها الآخَرِ، جازَ، الاستغناءُ عن بعضِ هذه العناصرِ، جاء في الأَلْفِيَّةِ:

وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائِزٌ كَما　　تَقُولُ (زَيْدٌ) بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُما؟

وفي جوابِ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ دَنِفْ　　فَزَيْدٌ استغْنَى عَنْهُ إذا عُرِفْ[1]

وقال ابنُ جِنِّيٍّ عنه: وليسَ شيءٌ مِن ذلك إلا عَن دَليلٍ عليه، وإلا كانَ فيه ضَرْبٌ مِن تكَلُّفِ عِلْمِ الغَيْبِ في معرفته[2] فاللفظُ وُضِعَ بِإِزاءِ المعنى، فَإِنْ فُهِمَ المَعنى من السِّياقِ جازَ الاستغناءُ عن اللفظِ، وإذا تَوَقَّفَ المعنى على ذِكْرِ اللفظِ وَجَبَ ذِكْرُهُ لأَنَّ المُرادَ منه الدلالةُ على المعنى[3].

كما كانتْ "دلالَةُ الكلامِ" مِنَ أَسْبابِ الحَذْفِ، إذْ رَدَّ النحاةُ أَسْبابَهُ في بعضِ الجُمَلِ والاستثناءِ على الأَصْلِ القاضي بالذكرِ لوجودِ دليلٍ في الكلامِ على العنصرِ المحذوفِ. فَمِنْ أَمْثِلَةِ ما حُذِفَ فيه أَحَدُ رُكْني الجملةِ لدلالةِ الكلامِ عليه، حَذْفُ المبتدأ بَعْدَ الأَدَواتِ (مَا) و (إِنْ) النافِيَتَيْن و (هل) الاستفهاميةِ إذا وُصِفَ بالظرفِ أو الجملةِ، كقولِ الشاعِرِ:

وَمَا الدهْرُ إلا تارَتانِ فَمِنْهُما　　أَمُوتُ وأُخْرى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ[4]

---

(1) شرح ابن عقيل 1/ 256.

(2) الخصائص 2/ 362.

(3) الأشباه والنظائر 1/ 296.

(4) الكتاب 1/ 376.

على تقديرِ: منها تارةٌ أموتُ. وقولِ كعبِ بْنِ جُعَيْلٍ:[1]

لنـا مِرْفَـدٌ سَـبْعُون ألـفَ مُـدَجَّجٍ فَهَـلْ في مَعَـدٍّ فَـوْقَ ذَلـك مِرفَـدا

كأنه قال: فهلْ في مَعدٍّ مِرْفَدٌ فوق ذلك مِرْفَداً وكحذفِ المبتـدأ في أسلوبِ المَدْحِ والذمِّ.[2] نحوَ نِعمَ الرَّجُلُ زيدٌ. والتقديرُ عندهم (هو زيد) وكذلك حذفُ اسمِ (كان) والمفعولِ الأول للفعل (حَسْبُ) إذا كان مَصْدَراً دلَّ عليه الفعلُ السابقُ له.

ومن أمثلةِ المواضعِ التي حَذَفُوا منها الخَبَرَ لدلالةِ الكلامِ عليه: حَذْفُهُ بَعْدَ "إذا" الفُجائيَّةِ[3]، تقول: خرجتُ فإذا زيدٌ وفي أسلوبِ المعيةِ جاءَ المبتـدأ مصاحباً بآخرَ بوَسَاطَةِ واوِ المَعِيَّةِ[4] نَحْوَ "كلُّ جُنْدِي وسلاحُه: كـذلك بعـد مبتـدأ (لـولا)...، فقـد اكتَنَزَتْ مصنفاتُ النحوِ بمثلِ هذا الجانبِ.[5].

ولاشكَّ أنَّ سِياقَ الحذْفِ يُبرِزُ لنا محاولاتِ إخضاعِ اللغةِ للقاعدةِ، ومعالمِ الأَخْذِ بمقتضياتِ صناعةِ النحو، التي قال فيها ابنُ هشامٍ: الحذفُ الذي يَلْـزَمُ النحـويَّ النظـرُ

---

(1) الكتاب 1/ 299.

(2) الكتاب 1/ 300.

(3) الكتاب 1/ 472.

(4) الكتاب 1/ 154، 197.

(5) انظر شرح المفصل 1/ 95، شرح ابن عقيل 1/ 228.

فيه هو ما اقْتَضَتْهُ الصناعةُ، وذلك بِأَنْ يَجِدَ خبراً بدونِ مبتدأ أو بالعكسِ أو شَرْطاً بـدون جزاءٍ أو بالعكسِ.. [1]

ولما كان لكلِّ مبتدأ في تصورِ النحاةِ خَبَرٌ، افترضوا وجودَ خَبَرٍ محذوفٍ يدلُ عليه المبتدأ المذكورُ، ومن أمثلةِ قواعدِ التراكيبِ التي أَعْتَقِدُ أنها تُصَرِّحُ بنوعٍ من المبتدأ يستلزِمُ الخَبَرَ هو المبتدأ الوصْفُ ذُو الفاعِلِ المغني عن الخبر ويقصد بالوصف المشتقات المشبَّهة بالفعل في العمل كاسم الفاعل واسمِ المفعولِ وصيغِ المبالغةِ والصفةِ المشبهةِ بالفعلِ في العمل كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ وصيغِ المبالغةِ والصفةِ المشبهةِ، واسمِ التفضيلِ، ويشترطُ في هذا الوصفِ الذي يقعُ مبتدأ أن يعتمَدِ على نَفيٍ أو استفهامٍ نحو قولِهِ تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ "[2] فمثلُ هذا الوَصْفِ (أراغبٌ) أَعرَبُوهُ مبتدأ وما بعدهُ فاعلاً سَدَ مَسَدَّ الخَبَرِ، بَيْدَ أَنَّ نحاة الكوفَةِ لم يشترطوا أن يعتمِدَ الوصفُ على نَفْيٍ أو استفهامٍ، وقالوا إِنَّهُ (في عَمَلِهِ غَيْرُ مُعتَمَدٍ)[3] لكنَّ السيوطيَّ انطَلَقَ من منظورٍ استثنائِيٍّ أعمقَ استثناءً يتمثلُ في أَنَّ: مِثْلَ هذه التراكيبِ اللغويةِ ذاتُ طَرَفٍ واحد، وقد استغنَتْ بأَلفاظِها وما بينها من تَرَابُطٍ عن الطَرَفِ

---

(1) مغني اللبيب ص 853.

(2) مريم / 46.

(3) شرح التصريح على التوضيح 1/ 157 والاشباه والنظائر 2/ 147.

الآخرِ، حيث قال: ابنُ النَّحّاسِ في التعليقةِ: (قولُنا أقائِمٌ الزيدانِ، وما ذاهِبٌ أَخَواك) مبتدأ ليس لَهُ خَبَرٌ لا ملفوظٌ ولا مُقَدَّرٌ"[1].

فلا ريبَ أنَّ هذا التَّوَجُّهَ يُصَرِّحُ بالاستثناءِ على ما تَنُصُّ عليه قواعدُ النحاةِ: في إطارِ فِكْرَةِ الإِسْنادِ والمُتأَسِّسَةِ على أنَّ العُمْدَةَ (ومنه المبتدأ والخبرُ) لا يَصِحُّ حَذْفُهُ، ولا يجوزُ الاستغناءُ عن أيٍّ منهما في التراكيبِ، وفي أَنَّ المحذوفَ لا بدَّ أنْ يُعَوَّضَ عنه، كما أنه يُصَرِّحُ من جانبِ آخرَ بالاستثناءِ على ظاهرةِ الإِسنادِ – عُمُوماً – التي استندَ عليها نظامُ التقعيدِ الجُمْلِيُّ.

ومما تجدرُ الإشارةُ إليه في هذا المقامِ مَقُولَةُ أَحَدِ الدارسينَ المُحْدَثينَ الذي أنكَرَ القاعدةَ الاستثنائية المتمثلةَ بالفاعِلِ الذي يسدُّ مَسدَّ الخَبَرِ قائلاً: " لقدْ قامَ تفكيرُ النُحاةِ على أساسِ أَنّ الفعلَ والخبرَ يمثِّلانِ المُسْنَدَ، وأنَّ الفاعلَ والمبتدأ يمثِّلان المُسْنَدَ اليه، ونودُّ أنْ نلفتَ الانتباهَ إلى التناقضِ الذي تجرُّهُ نظريَّةُ الفاعلِ الذي يسدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ في هذا الصدَدَ، ففي المثال (أقائم محمد؟) نعربُ (قائم) مبتدأ أَيْ أَنَّهُ مُسْنَدٌ إليه، ويعْرَبُ (محمد) فاعلاً أَيْ أَنَّهُ مسْنَدُ إليه أيضاً، ومُقْتَضَى هذا وجودُ جملةٍ تتكونُ من مسنَدينِ اليهما، ولا غيرَ، ولو قيلَ إن (محمد) قد سدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ وأنه بذلك مُسْنَدٌ، لكانت هذه الكلمةُ مسنداً ومسنداً إليه في نفسِ الوقتِ وهو أَمْرٌ لا يَقْبَلُهُ عَقْلٌ"[2] أيْ يتناقَضُ مع الأُصُولِ العامَّةِ لِمقتضياتِ الصناعةِ النحويةِ.

---

(1) اشباه والنظائر 2/ 45.

(2) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ص 151.

ويرى باحثٌ آخَرُ في مثلِ هذا التركيبِ أنَّ تَقَدُّمَ المسنَدِ هو للعنايةِ والاهتمامِ، وأنَّ دخولَ الهَمْزَةِ هو كذلك لِبقاءِ الاهتمامِ بالمسند على ما هو عليه ولإفادة الاستفهام، وعَدَّ قولَ النُّحاةِ بفاعلٍ سَدَّ مسدَّ الخَبَرِ في الجملةِ من نِقاطِ الخَلْطِ والاضطِّرابِ بين الحُكْمِ بالاسميةِ والفعليةِ، لأنَّ الإسنادَ قائمٌ بين (حاضر) (ومحمد) في جُمْلَةِ (أحاضرٌ محمد؟) ولكن النحاةَ يَرَوْنَ الشبَهَ بين (حَاضِر) اسمِ الفاعلِ والفعلِ (حَضَرَ) وبينه وبين الاسمِ في قَبولِهِ خصائصَ الاسمِ، ولمجيئِهِ على وزنِ الاسم فَجَمَعُوا في حُكْمِهِمْ بين حُكْمِ الاسمِ الواقِعِ في هذا المَوقِعِ (في صَدْرِ الجملةِ) فهو مبتدأٌ، وحُكْمِ الفعلِ الواقع في هذا المَوقِعِ فكانت حاجَتُهُ إلى فاعلٍ تقْضِي أنْ نَعُدَّ كَلِمة (محمد) هي الفاعِلُ. فأَخَذَ البابانِ (المبتدأُ والفعلُ) يتنازعانِ كَلِمَةَ (محمد) فكانت (فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبرِ).[1]

ولا شك أنْ تَعَدُّدَ الأقوالِ والمذاهبِ في مثل هذا الأُسلوبِ لا يخرجها عن مَجالِ الاستثناءِ على القواعِدِ المُطَّرِدَةِ التي نَصَّتْ عليها صِناعَةُ النحْو. فإذا تَوقَّفنا عِنْدَ مَسْأَلَةِ (الحالِ التي تسدُّ مسدَّ الخبرِ)[2] نَجِدُ أنَّ جُمْهُورَ النحاة ذهبوا الى أنَّ الخَبَرَ حُذِفَ وُجُوباً وذلك لكون المبتدأ مصْدراً عامِلاً وبعدَه حالٌ لا تصلحُ أنْ تَكُون خَبَراً نَحْوَ: (ضَرْبِي زَيْداً قائِماً) والتقدير: (ضَرْبِي العَبْدَ حاصِلٌ إذا كان قائماً أو إذْ كان قائماً) فلقد أدخل نحاة البصرة على التركيب الأصل جملةً جديدةً تحملُ في طَيَّاتِها معنى الزمن، وهي (إذا كان)

(1) د. خليل عمايرة في نحو اللغة وتراكيبها ص 82.

(2) انظر شرح المفصل 1/ 96، شرح الأشموني 1/ 303 وشرح ابن عقيل 1/ 253.

أو (إذْ كان) مع أن التركيب الأصليّ لا يحمل هذا العنصر استناداً إلى أنَّ لاستعمالِ المصدَرِ دلالةً قويةً على المَعنى.

أمّا نُحاةُ الكوفةِ، فقد تعامَلوا مع هذا التركيبِ الذي جاءَتْ قواعِدهُ مُسْتَثْناةً على قواعِدِ النظام الجُمَلِيِّ الإسنادي عند البِصْرِيّيْنَ، دُونَ الخَوْضِ في التقديرِ، فَذَهَبوا إلى أَنَّ الحالَ – هنا – هِيَ نَفْسُها الخبرُ، قال السيوطِيُّ:" قال الكِسائِيُّ والفرَّاءُ وهشامٌ وابنُ كَيْسانَ: الحالُ نَفْسُها هي الخَبَرُ ... وجازَ نَصْبُ الحالِ عندهم وإن كَانَ خَبَراً لَمَّا لم يكنْ عَيْنَ المبتدأ...، فلما كان خلافَهُ انتَصَبَ على (الخلافِ).[1] بَيْدَ أَنَّ ابنَ يعيشَ يقولُ :" لا يَصِحُّ أنْ يكونَ (قائماً) حالاً مِن (زيد) لأنه لو كان مِنْه لكانَ العاملَ فيه المَصْدَرُ الذي.

ب. فِكرَةُ الزيادَةِ.

قَرَّرَ النحاةُ أَنَّ الأَصْلَ في كلِّ جملةٍ أن يكونَ لها ركنانِ أساسيانِ لا بُدَّ منهما في تكوينهما: وهما المسندُ اليه والمسندُ، وأن يكونا مذكُورَيْن ظاهِرَيْن لا محذوفَيْن ولا مُضمَرَيْن. فالذِكرُ هو الأَصلُ في الكلامِ، والحذفُ هو استثناءٌ على هذا الأَصْلِ، والزيادةُ استثناءٌ على ذاكَ الأَصْلِ كذلك. فإذا قِيل مثلاً:" حالُهم فوضى ونزاعٌ" فإن ذلك هو أَصْلُ الكلامِ فقد ذُكِرَ في التركيب ركناهُ: المسندُ اليه والمسندُ، فإن قِيلَ "فَوضى ونزاعُ" فقد حَدَثَ استثناءٌ بالحذف على أصْلِ الجملةِ القاضي بذكرِ المسندِ والمسندِ اليه حيث حُذِف المسندُ اليه جوازاً لوجودِ قرينةٍ دالةٍ وإن قيلَ (أليسَ حالُهم بِفوْضى ونزاعٍ؟)

(1) انظر الهمع 1/ 106، واشباه والنظائر 4/ 262.

فسوفَ يكونُ استثناءً على أصْلِ الجملة كذلك بزيادة الباء نظراً لأن الجملة هي أصغر وحدة لغوية ذات معنى يتم الاتصال بها بين أفْراد المجتمعِ وهي التي ذَكَرها العلماءُ العربُ القدماءُ، فقالوا: هي القولُ المفيدُ الذي يحسنُ السكوتُ عليه.[1] من هنا فَأيُّ زيادةٍ يمكِنُ الاستغناءُ عنها في إطارِ تأديةِ المعنى التأسيسيِّ للجملةِ لا التأكيديِّ هي استثناءٌ على الحَدِّ المفيدِ للقولِ والذي يحسنُ السكوتُ عليه.

والزيادةُ في واقِعِها نوعان: أحدُهُما الذي تؤديه حروفُ المَعاني، والآخَرُ الذي تؤديهِ بعضُ الحروفِ المفردةِ، أو الأفعالُ[2] وهي التي تُعَدُّ نَمطاً من أَنْماطِ تَوْكيدِ المعنى، فقد أَدْرَكَ الخليلُ سِرَّ هذه الزيادةِ، ونقلَ عنه سيبويه قولَهُ: " مررتُ برجلٍ حَسْبُكَ بِهِ من رَجُلٍ" وزعمَ الخليلُ أَنَّ (به) ههُنَا بمنزلةِ (هو) ولكنَّ هذه الباءَ دخلتْ ههنا توكيداً، كما قال: " كَفَى الشيبُ والاسلامُ، وكفى بالشيب والاسلامِ[3].

وتحدَّثَ سيبويهِ عن زيادَةِ الحروفِ التي تأتي زائدةً في الكلامِ مثل: الباءِ ومِنْ والكافِ ولا وأن ومَا وغيرها، ونَصَّ على أنها تأتي لتوكيدِ الكلام نَفْياً كانَ أو إثْباتاً.[4] ومع ذلك فلا بدَّ أنْ نَجِدَ مَنْ يَتَسَاءَلُ: هل ما أَطْلَقُوا عليه اسمَ (الحروفِ الزائدةِ) هي زائدةٌ حقاً؟ أليس لها وظيفةٌ تؤديها في التركيب؟ كيف يُوَفَّقُ بين كَوْنِ بَعْضِها زائداً،

---

(1) أسرار العربية ص 5، وشرح ابن عقيل 1/ 14.

(2) ينظر في الزيادة وأنواعها والاختلاف فيها: البرهان في علوم القرآن 3/ 147-160 للزركشي، وينظر: مع القرآن في دراسة مستلهمة ص 89 للأستاذ علي النجدي ناصف دار المعارف بالقاهرة 1981.

(3) الكتاب 1/ 230.

(4) انظر الكتاب: 2/ 315، 316، 4/ 221، 3/ 76، 1/ 180، 181، 4/ 222.

دخوله كخروجه وكون زيادة بعضها الآخر واجبة؟ ولماذا أصرّ النحاة على وصفها بِأَنَّها زائدةٌ على الرغمِ من قيامِها بوظيفةِ التأكيدِ؟ ولعلَ من أسبابِ إطلاقِ اسمِ (زائدةٍ) على هذه الحروف:

1. حركةَ الاسمِ التابعِ للاسمِ المجرور بحرفِ جرٍ زائدٍ فقد وجَدوا أنه يجوزُ فيه وجهان، الإتْباعُ على المحلِّ، واللفظُ، تقول: ليس الرجلُ بشجاعٍ ولا كريمٍ أو ولا كريماً، فقد جَرّوا (كريم) عطفاً على شجاعٍ لفظاً لأنه مجرورٌ بالباء الزائدةِ، كما نصبوه عطفاً على محلِّ (شجاعٍ) وهو النصبُ لكونِهِ خَبَراً لِلَيْسَ.

2. دخولَ بَعْضِ هذه الحروفِ بين جزأَيْن متلازِمَيْنْ دونَما تأثيرٍ في الحركةِ الإعرابيةِ، ولـمّا كانَ اهتمامُ النحاة بالشكل أَحياناً على حساب المعنى وُصِفَتْ هذه الحروفُ بالزيادةِ بيدَ أَنّي أَعْتَقِدُ أَنَّ من الإنصافِ أنْ ننظرَ لهذه التسميةِ كذلك على أنها من بابِ زيادةِ التخصيصِ والتوكيدِ وليسَ من بابِ الحَشْوِ والفُضُولِ. فقد ذكرَ سيبويهِ في (باب مُتَصَرَّفِ رُوَيْد) مشيراً إلى زيادةِ (الكافِ مع رُوَيْد) بقولِهِ: (واعلَمْ أَنّ رُويداً تلحقُها الكافُ وهي في موضعِ افْعَلْ، وذلك قولُك: رويدَك زيداً، ورويدَكُم زيداً وهذه الكافُ التي لحقت رُوَيْداً إنما لحقت لتبيِّن المخاطب المخصوص لأن (رويد) تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى، فإنما أَدْخَل الكافَ حين خَافَ التباسَ منْ يَعني بِمن لا يَعْني، وإنما حَذَفَها في الأَوّلِ استغناءً بعلمِ المخاطَبِ أَنّهُ لا

يَعْني غَيْرَهُ. فَلَحَاقُ الكافِ كقولك: يا فلان، للرجل حتى يقبل عليك وتركها كقولك للرجل أنت تفعل إذا كان مقبلاً عليك بوجْهِهِ مُنصِتاً لك وقد تقولُ أيضاً كقولك للرجلِ: أَنْتَ تَفعَلُ، إذا كان مقبلاً عليك بوجْهِهِ مُنْصِتاً لك... وقد تقولُ أيضاً: (رُوَيْدك) لمن لا يخافُ أن يَلْتَبِسَ بسواهُ توكيداً، كما تقولَ للمُقْبِلِ عليك المُنْصِتِ لك: (أنت تفعلُ ذاك يا فلانُ) توكيداً...

فهذه الكافُ لم تَجِيءْ عَلَماً للمأمورين والمنهِيِّين المضمَرين ولو كانت عَلَماً للمضمَرين لكانت خطأً، لأن المضمرين هاهنا فاعلون، وعلامةُ المضمرين الفاعِلين الواوُ كقولك: (افْعلوا) وإنما جاءت هذه الكافُ توكيداً وتَخْصيصاً...)(1).

وقد جاءتْ زيادةُ (الكافِ) مع (رويد) لأغراضٍ بلاغيةٍ هي التَبيينُ حين خِيفَ اللَّبْسُ، والتوكيدُ والتخصيصُ في الكلام حين انتفى هذا اللبسُ وعلم المتكلمُ أن المخاطَبَ مقبلٌ عليه مُنصِتٌ له.

واتفق النحاةُ مع الخليلِ وسيبويهِ في أَنَّ زيادَةَ الحروفِ واضحةُ المَغْزى في تقويةِ الكلامِ وتوكيدِهِ، فقال ابنُ جِنِّيٍّ فيه:

(ولو لا أن في الحرفِ إذا زيدَ ضَرْباً من التوكيدِ لما جازَتْ زيادتُهُ البتَّةَ... فقد عَلِمْنا من هذا مَتَى رأيْناهُم قد زادوا الحَرْفَ فقد أرادوا عنايةَ التوكيد)(1) وقال: (كلُّ

(1) الكتاب 1/ 244، 245 للمزيد انظر الكتاب2/ 26، ، 2/ 174، 175، 1/ 38 ، 41، 69، 92، 293، 2/ 170، 171، 4/ 225.

حرفٍ زِيدَ في كلامٍ، فهو قائمٌ مقامَ إعادة الجملةِ مرةً أخرى)[2] وعليه فإنها من أنماطِ التوكيد التي تفيد تقويةَ ما يُفيدُهُ لفظٌ آخرُ، وتمكينُ أمرِهِ في النفسِ، والتي تدخلُ إطارَ الاستثناءِ على القاعدةِ النحوية تلك القاعدةُ التي اقتضتْ أنَّ الأصْلَ في الجملةِ ركناها: المسندُ والمسندُ إليه، واستناداً إلى أنَّ أَمْرَ اللغةِ لا يجري على هذا النحْوِ التفابُليِّ الصارمِ والمسرفِ بالتبسيطِ وغيرِ المتَّصلِ بالمناحِي الانفعاليةِ النفسيةِ للإنسانِ، كان الاستثناءُ بالتوكيدِ ضرورةً تستدْعِيها مطالبُ الموقِفِ وملابسَاتُهُ.

فعلى الرغْمِ من عَدَم تعرُّضِ النحاةِ لها في سِياقِ القولِ القاصدِ في التوكيدِ، فإن مَقْدِرَتَها على تأدِيَتِهِ يُعدُّ مَلْحَظاً مُهِمّاً من مَلاحِظ سَعَةِ لغتنا وبلاغَتِها وذلك لاتِّصالِ وجودِها في الحديثِ بمراعاةِ أحوالِ المقامِ والمقالِ، والتحرُّزِ عن ذكْرِ ما لافائدةَ له ولأنَّ الأخبارَ لا تأتي على درجةٍ واحدةٍ من القولِ فدرجةُ التأثر أو الرغبةِ في التركيز أو جَذْبِ الاهتمامِ متفاوتةٌ بين الأشخاص وبين مقاماتِ الحديثِ فمقامُ خالِي الذهْنِ – يختلفُ عن مقام المُنكِرِ، ومقامُ المُتَرَدِّدِ يختلفُ عن خَالِي الذهنِ ولعلَّ الروايةَ التالية تَقِفُ على واقِعِ دَرَجاتِ الحديثِ ومقاماتِهِ وواقعِ الحاجة للاستثناءِ على قواعدَ نحويةٍ تسعى نَحْوَ الاطِّرادِ التامِّ في إطارِ فكرةِ العاملِ وفكرةِ الإسنادِ، فقد رَوى ابنُ الأنبارِيِّ قولَ الكِنْدِيِّ المُتَفَلْسِفِ لأبي العباسِ المبرِّد: إني لَأَجِدُ في كَلامِ العربِ حشَواً، فقال له أَبُو العباس:" في

(1) سر صناعة الإعراب ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين مطبعة عيس الحلبي القاهرة ط. 19540، 1/ 271.

(2) المصدر السابق 1/ 271.

أيِّ موضِعٍ وجدتَ ذلك؟" فقال: "أجد العرب يقولون:" عبد الله قائم" ثم يقولون:" إن عبد الله قائم " ثم يقولون: إنَّ عبدَ الله لقائِمُ "فالألفاظُ متكررةٌ والمعنى واحدٌ، فقال أبو العباس: بَلِ المَعاني مختلفةٌ لإختلافِ الألفاظِ، فقولهم: " عبدُ الله قائم"، إخبارٌ عن قِيامِهِ، وقولُهم؛ " إنَّ عبدَ الله قائم" جوابٌ عن سؤالِ سائلٍ، وقولُهم:" إنَّ عبدَ الله لقائم" جوابٌ عن إنكارِ مُنْكِرٍ قيامَه، فَقَدْ تَكَرَّرتِ الألفاظُ لتَكَرُّرِ المَعاني"[1] وقد بيَّنَ ابنُ يعيش المعانيَ المختلفةَ لكل واحدةٍ من العباراتِ الثلاثِ السالفَةِ، فقال: إنَّا إذا قلنا:" زيدٌ قائم" فقد أَخبَرْنا بأَنَّهُ قائمُ لا غيْر. وإذا قلنا "إنَّ زيداً قائمٌ" فقد أَخْبَرْنا عن القِيام مُؤَكَّداً. فإنه في حُكْمِ المُكَرَّرِ نحو: (زيدٌ قائم)، (زيد قائم) فإن أَتَيْتَ باللامِ كان كالمُكَرَّرِ ثلاثاً[2].

وهنا أَسَأَلُ كيفَ نُبْعِدُ الاستثناءَ على القاعدِهِ النحويةِ عن قواعدِ لغةٍ تمتلِكُ هذه الدِّقةَ والبلاغةَ؟

ونظراً لأن الزيادةَ من سَنَنِ العَرَبِ فقد قال ابنُ فارسٍ: "قال بعضُ أَهْلِ العلم إن العربَ تزيدُ في كلامها أسماءً وأفْعالاً... وقد تزادُ حروفٌ من حروفِ المعاني."[3] فزيادةُ

(1) دلائل الاعجاز ص 242.

(2) شرح المفصل 8/ 63-64.

(3) الصاحبي ص 212 -213.

الأَسماءِ نحو" وَيَبْقى وَجْهُ رَبِّك" في " وَيَبْقَى رَبُّك". والأفعال نَحْوُ قولِ القائِل "لا أَعْلَمُ في ذلك اختلافاً"[1].

ولا أَعتقدُ أنَّ لغةً بهذه السماتِ الدقيقةِ تستطيعُ قواعدُها النحويةُ المستندَةُ على فكرةِ العاملِ والإسنادِ أنْ تُشَكِّلَ صورةً حقيقةً تماماً لها. إذْ كان من الطبيعيِّ في إطارِ فكرةِ الإسنادِ والعاملِ أنْ تَظْهَرَ استثناءاتٌ على قواعِدِ النحو يعكسُ بعضها عُمْقَ تلمُّسِها لطبيعةِ العربيةِ وخصائصها المقاميةِ ويعكِسُ بَعْضُها الآخرُ ملامحَ شكليةً للتصوراتِ النحويةِ وتناقُضِها – أَحياناً – فمثلاً حين تحدَّثَ النحاةُ عن المعارفِ جعلُوها على درجاتٍ متفاوتةٍ فالدرجةُ الأُولى (بَعْدَ لفظِ الجلالةِ وما يعودُ عليه) لضميرِ التكَلُّمِ، يتلوهُ ضَميرُ الخِطابِ، ويأتي بعدَهُما في الدرجةِ العَلَمُ، وفي قُوَّتِهِ يضعُونَ المُضافَ إلى الضَّميرِ) يتلوهُ بعدَ ذلك ضميرُ الغيبَةِ، ثم اسمُ الإشارةِ ثم تأتي مرتبَةُ المَوْصُولِ والمُحَلَّى بِالألف واللام.[2]

وذهبَ نحاةٌ غيرُهم إلى أَنْ أَعرفَ المعارِفِ العلمُ لأنهُ في أوْلِ وضْعِهِ لا يكونُ له مشارِكٌ إذ كانَ علامةً توضعُ على المُسمَّى يُعرَفُ بها دونَ غَيْرِه، ويُمَيِّزُهُ من سائِرِ الأَشخاصِ، ثم المُضْمَرُ، ثم المُبْهَمُ، ثم ما عُرِّف بالألِفِ واللاَّمِ.[3] وهذا مَذْهَبُ

---

(1) الصحابي ص 212.

(2) انظر: شرح المفصل 3/ 56، 5/ 87، وشرح الكافية 1/ 312 -313، وشرح التصريح 1/ 95.

(3) شرح المفصل 3/ 56.

الكوفيين وإليهِ ذهَبَ أبُو سعيدٍ السيرا في[1] لكنَّ النحاةَ حين تناولُوا في بابِ التوكيدِ مسألةَ توكيدِ الاسمِ الظاهرِ بالمضمَرِ وصلَ الاستثناءُ على القاعدةِ السابقةِ إلى حدٍ يُثيرُ الاستغرابَ: فَنَصُّوا هنا على أَنْ الضميرَ لا يؤكدُ الظاهرَ لأن الظاهِرَ أقوى منه[2].

فلا يصحُ قولُ:" قامَ زيدٌ هو نَفسُهُ" فالضمير (هو) لا يصْلُحُ توكيداً للاسم الظاهِرِ (زيد) لأن (ذلك مِنْ مَنْظُورِ القاعدةِ) يؤدّي إلى أن يؤكَّد الظاهرُ بما هو أقلُّ منه تعريفاً وهو ضميرُ الغيبَةِ، والأقوى لا يؤكِّدهُ الأقلُّ قوةً وعليه فإنَّ القاعدةَ النحويةَ في بابِ الضمائرِ القاضية بأن الضمير أعْرَفُ من الاسم الظاهر، أُقيمَتْ على تَصَوُّرٍ يُناقِضُ ما أُقيمَتْ عليه القاعِدَةُ النحويةُ المستثناهُ عليها وهي قاعدةُ عدَمِ توكيدِ الاسمِ الظاهرِ بالضميرِ، والتي استثني عليها هي الأخرى بقاعدةٍ نحويةٍ تنْقُضُها كذلك لأنها قُرِّرَتْ صراحةً في مسألة إعادة ضمير الاسم الظاهر في التوكيد اللفظي للحروف غير الجوابية الداخلة على الاسماء الظاهرة، أن إعادة الضمير أولى من إعادة الاسم الظاهر نفسه، " وإن كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسماً ظاهراً نحو (إنّ زيداً إنَّ زيداً فاضل). (فإنَّ) الثانية مؤكدة (لإنَّ) الأُولى، وأُعيد مع (إنَّ) الثانية ما اتصل (بإنَّ) الأولى وهو لفظ (زيد)، أو (إنَّ زيداً إنَّهُ فاضل). (فإنَّ) الثانية مؤكدة (لإنَّ) الأُولى، وأعيد مع الثانية

(1) شرح المفصل 5/ 87.

(2) شرح التصريح على التوضيح 1/ 129.

الضمير الظاهر الذي اتصل (بإنَّ) الأُولى وعَوْدُ ضميرِهِ أولى من إعادته بلفظه، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[1] فـ(في) الثانية توكيد لـ(في) الأولى.

والذي يعيننا هنا أن النحاة الذين منعوا توكيد الظاهر بالضمير لأنه أَقَلُّ منه في درجة التعريف. والتوكيدُ يكون بالأقوى أو المساوي ولا يكون بالأقَلِّ درجةً استثنوا على تلك القاعدة فقرَّروا في المسألة المتعلقة بتوكيد حرف الجواب أن مدخولَ حرفٍ غير الجواب المؤكَّد حين يكون اسماً ظاهراً فإن إعادة ضميره أولى وأحسن من إعادة الاسم الظاهر.

ومع أن فتح النحاة لباب الاستثناء على القاعدة قد يكون مما ساهم إلى حدٍّ ما في وجود مثل هذه التوجُّهات المنهجية لكنني أعتقد أن النحاة لو أغلقوا باب الاستثناء كلياً لكانت النتائج وخيمةً أكثر. ولفقدنا تلك الاستثناءات المتصلة بدواعي المعنى – مثلا – ولزادت الهوة بين اللغة وبين قواعدها بشكل أوسع ومن أمثلة حمل الحروف على الزيادة باعتبارها مؤشراً لمفارقة القواعد النحوية لفكرة الاطِّراد التام، وباعتبارها استثناء على فكرة الأصل الإسنادي للجملة والذي يمكن الاستغناء عنه في حدود تأدية المعنى التأسيِّ للجملة، قراءة الأعمش وابن مسعود: "وإنْ كلٌ إلا لَيُوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ"[2] فَجَوَّزَ ابنُ جنِّيٍّ أن تكون "إنْ" مخفَّفةً من الثقيلةِ، وتجعلُ (الا) زائدةً[3] و (إنْ) المخفّفةُ

(1) آل عمران/ 107، وانظر شرح التصريح على التوضيح 2/ 129.

(2) هود/ 111.

(3) المحتسب 1/ 328.

هي التي أجازَ النحاةُ إعمالها وإلغاءَها أما الإلغاء فمنه قوله تعالى: "﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾[1] وقوله: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾[2] قال سيبويه: إنما هي لجَمِيعٌ، و (ما) (لَغْو)[3] أمّا الإعمال فقد نَسَبهُ لاهل المدينةِ في القراءة: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[4] قال سيبويه: وحدَّثَنا مَنْ نَثِقُ به أَنَّهُ سَمعَ من العرب من يقول: (إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِقٌ): يُخَفِفُّونَ وينصِبُون[5] وعلَّلَ الإعمالَ فقالَ (إنَّ الحرفَ بمنزلةِ الفِعْلِ فلما حُذِفَ من نفسه شيء، لم يغيرْ عمله كما لم يغيرْ عَمَلُ لم يكُ، ولم أَبَلْ حين حَذَفَ)[6]

وقد أكَّدَ ابنُ جِنِّيٍّ ما ذهبَ إليه وهو أَنَّ (إنْ) مخففةٌ من الثقيلةِ و (إلاّ) زائدة، بأن أورد شاهداً من الشعرِ، يُنسَبُ لذي الرمَّةِ:

حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُناخَةً على الخسف، أو نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرا[7]

(1) الطارق/ 4.

(2) يس/ 32.

(3) الكتاب 2/ 139.

(4) هود/ 111

(5) الكتاب 2/ 139.

(6) الكتاب 2/ 139، 4/ 233 وشرح المفصل 8/ 72.

(7) انظر الكتاب 3/ 38، المحتسب 1/ 328.

وهو الشاهدُ الذي تشكَّكَ فيه ابنُ هشامٍ، ونسبَه إلى الغَلَطِ من قائِلِهِ، أَوْ من الرواة، وإنَّ الروايَةَ فيه (آلا) بمعنى شَخصٍ، وقيل (تَنْفَكُّ) تامةٌ بمعنى تَنْفَصِل وَمُناخةً حَالٌ.[1]

ومن أَمثلةِ الزيادةِ التي لا يراها سيبويهِ لأنه اشترطَ في زيادتِها شرطين: أَحَدُهُما تقديمُ نَهْيٍ أَو نَفْيٍ أَو استفهامٍ، والثاني كَوْنُ المجرورِ نكِرَة زيادةُ (مِنْ) على الرغمِ من ثبوتِ زيادتها دون الشرطين نَثْراً ونَظْماً كما ذهَبَ الأخفَشُ في مِثلِ قولِهِ تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[2] و: ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[3].

ومن ثُبوتِ ذلك نَظماً قولُ عُمَرَ بنِ أَبي رَبيعةَ:

وَيُنْمِي لها حُبُّها عِنْدَنا ... فَما قالَ مِنْ كاشِحٍ لم يَضِرْه[4]

وقد ذهَب الأَخفشُ إلى أنها زائدةٌ بغيرِ شرطٍ[5] وصفوة ما نُنْهي به حديثَنا عن الزيادةِ أنَّ ما التمسهُ النحاةُ من عِلَلٍ وتأويلات للمحافظةِ على اطِّرادِ قواعِدِهِمْ وتَوَحُّدِها لا يمكن له أن لا يُواجِهَ استثناءاتٍ فَرَضَتْها سَعَةُ العربيةِ من جانبٍ

(1) مني اللبيب ص 102.

(2) الكهف اللبيب ص 102.

(3) الاحقاف / 31.

(4) انظر هذه المسألة في "سعة العربية ص 16، 17، 18.

(5) انظر هذه المسألة في "سعة العربية 16، 17، 18.

ومَنهَجِيتَّهُم المستندةُ على فكرةٍ لا يمكِنها أنْ تكُونَ عامةً شاملةً كفِكْرَةِ الإسنادِ مَثَلاً من جانبٍ آخر.

2. ظاهرةُ العلامةِ الإعرابيةِ:

اهتمَ النحاةُ بظاهرةِ العلامةِ الإعرابيةِ اهتماماً جعلهم يَعَدُّونَها محوَرَ دراساتِهم النحويةِ، وقد عالجُوا الظواهرَ النحويةَ الأُخرى من خلالِ اهتمامِهم بها، وفَلْسفتِهِمْ لها، فقد شَكّلوا لها نظريةَ العاملِ، تلك النظريةُ التي انطلقتْ منها تفسيراتُ النحاةِ للقضايا النحويةِ. ورغَم أَنّ علاماتِ الإعرابِ هي في الحقيقةِ ناشئةٌ عن تَعَلُّقِ الألفاظ ببعضها داخلَ الجملةِ بمَوْجِبِ المَعاني النحويةِ، إلا أنَّ عِنايةَ النحاةِ انْصرَفَتْ إلى تفسيرِ الأسبابِ والعوامِلِ المحْدِثَةِ لهذه العلاماتِ.

ومحورُ نظريةِ العاملِ أَنَّ اللغةَ العربيةَ معربَةٌ، والإعرابُ أو العلامةُ الإعرابيةُ أثَرٌ يأتي به العاملُ. فقد عرَّفَ القدماءُ الإعرابَ بأنه (ما جِيء به لبيانِ مُقتَضَى العامِلِ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حَذْفٍ)[1] ومعَ أَنَّ النحاةَ القدماءَ، قد أدركُوا قِيمةَ العلامةِ الإعرابيةِ، ولَمسوا جوانِبَ متعددةً من قِيمَتِها ووظائِفِها، وحاولُوا استقصاء ذَلك بجِدٍ مُخْلِصٍ،، الا أَنَّ ذلك لا يمنعُنا أنْ نُشِيرَ إلى ما فاتَهم في هذا الباب. من محَلِّ أنَّهم جعلوا العلامةَ الإعرابيةَ من أَثَرِ العامِلِ – في حين أنّ الناطقين بالعربية قد نطقوا بلُغَتِهم سليمةً معربةً بالسليقةِ، ولم يكونوا يحتكمُونَ إلى عامِلٍ، ولا إلى قِياسٍ يَحْكُمُ نُطْقَهُم.

(1) الاشباه والنظائر 1/ 37، وانظر الخصائص / 35 -37 والانباري اسولر العربية ص 18.

فَشَكَّلَتْ آثارُ تلك النظريةِ بُذُورَ استثناءاتٍ على قواعِدِ النحوِ، اقْتَضَتْها الصناعةُ النحويةُ، من ذلك مثلاً: مسألةُ عاملِ النَّصْبِ في الظرفِ الواقعِ خَبَراً.

فقد رأَى سيبويه أنّه منصوبٌ بما قَبْلَهُ وعليه يكونُ العاملُ في الظرفِ في جملةِ: (زيدٌ أمامَك) هو المبتدأ[1] ؛ قال سيبويهِ متحدِثاً عن العامِلِ في (خَلْفَ) من عبارةِ (زيدٌ خَلْفَكَ): "والعاملُ في (خلف) المبتدأ الذي هو مَوْضِعٌ له، والذي هو في موضِع خَبَرِه، كما أنّك إذا قلت: (عبدُ الله أَخُوك) فالآخرُ قد رفَعَه الأول وعَمِلَ فيه، وبه استغنى الكلامُ، وهو مُنْفَصِلٌ منه"[2].

في حين رَأى جمهورُ البِصريين[3] والأَخْفَشُ[4] أن الظرفَ في مثلِ قولِنا: (زيدٌ أمامَك) و(عمرُو وراءَك) منصوبٌ بمحذوفٍ تقديرُه استقرَّ. ويعللّون ذلك بأَنَّ الفِعْلَ أَصْلٌ في العَمِلِ وأن الوَصْفَ فَرْعٌ عليه[5].

ورأى بعضُ البِصريين أنّه منصوب بمحذوفٍ تَقديرُه (مُسْتَقِرٌ)[6] وعَلَّلُوا ذلك بِأَنَّ تقديرَ الوَصْفِ أوْلى مِنْ تقديرِ الفِعْلِ؛ لأَنَّ الوَصْفَ لا يؤَدِّي إلى تَقْدِيرٍ آخَرَ، في حينِ

---

(1) همع الهوامع 1/ 98.

(2) الكتاب 1/ 406.

(3) شرح الكافية 1/ 93.

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى ص 129.

(5) الانصاف 1/ 246.

(6) اسرار العربية ص 73.

يُؤَدّي الفعلُ إلى ذلك؛ ثم إن الأصلَ في الخَبَرِ أن يكونَ اسماً مُفرداً وليس جملةً، وهو ما يتوافَرُ في الوَصْفِ.

فتكونُ مراعاةُ هذا الأصلِ مخالفَةً لأصلٍ آخر وهو أنّ الفعلَ مقدَّمٌ على الاسم في العمل[1] ويُدْخِلُ الدارسَ في قضيةٍ جَدَليةٍ متداخِلَةٍ فقد يقال: فكما كانَ من الأُصولِ أن يتعلَّقَ الظرفُ بالفعل، فإنَّ منَ الأُصول أيضاً أن يتعلَّقَ الظرفُ بالوَصْفِ؛ لأنه مشتقٌّ من الفِعْلِ.

وكانَ مَذْهبُ الكوفِيِّيْن هو أنَّ (أمامَك) منصوبٌ بالمخالَفَةِ، إذِ الأَصْلُ أنْ يكونَ الخبرُ هو المبتدأ: فَفِي قولنا: (زيدٌ مجتهد) المجتهد هو زيدٌ، ولكن في قولنا: زيدٌ أمامَك، ليس (أمام) هو زيدُ، فلما خالفَ الخبر المبتدأ نُصِبَ على الخلافِ ورُدَّ عليهم مذهبُهُمْ، لأنه قد يُؤَدِّي إلى أن يَنْتَصِبَ المبتدأُ بالخِلاف؛ لأنه مُخالِفٌ للخَبَرِ.[2]

ومذهبُ ثَعلَبَ أن الظرفَ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ غيرِ مُقدَّرٍ، ورُدَّ عليه ذلك بأَنَّ الفِعْلَ إما أنْ يكونَ مُظْهَراً موجوداً أو مُضْمَراً مُقَدَّراً؛ لأن المعدُومَ لا يكونُ عامِلاً.[3]

ولعلنا مِن خِلالِ هذا العَرْضِ المُوجز لأثر العاملِ في العلامةِ الإعرابيةِ نستطيع أن نقولَ: إن رَبْطَ القواعِدِ المتعلقةِ بالعلامةِ الإعرابيةِ بالعاملِ أدْخَلَ النحوَ في غابةٍ من التعليلِ والتقديرِ هيأتِ المجالَ لبروزِ استثناءاتٍ وتَبَدِّي آثارِ تُعَلِّقُ ظاهرة العلامة

(1) الانصاف 1/ 246.

(2) الانصاف 1/ 245.

(3) الانصاف 1/ 247.

الإعرابية بنظرية العامل وتُعلِّقها كذلك بظاهرة الإسناد القاضية بـذكر طـرفي الإسـناد (المسند والمسند إليه) في التراكيب اللغوية التي تعد استثناء عـلى قواعـد ظـواهر نظـامِ الجملةِ العربيةِ. من ذلك مثلاً: أسلوبُ النعتِ المقطوعِ عن منعوتِهِ.

فقد نصَّ النحاةُ على حذفِ المبتدأ وجُوباً إذا كان خبرُهُ نعتاً مقطوعاً لإفادةِ المـدحِ أَو الذمِّ أو الترحُّمِ نحو: (الحمدُ لله العظيمُ)، (أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمُ)، (أنْصِفِ المسكينَ المظلومُ) فالنعتُ المقطوعُ في كل منها خبرٌ لمبتدأ محـذوفٍ تقـديرُهُ هـو [1]، ولا يَتَأَتَّى إظهارُهُ على مستوى القاعِدَةِ. في حـينِ إنْ كـانَ النعـتُ منـصوباً فإنـهُ يُقطَـعُ عـن المنعوتِ ويُنْصَبُ على أنه مفعولٌ به لفعلٍ حُذِفَ وُجوباً، ولا يجوزُ إظهارُهُ كذلك مَعَ أنّ كليهما عُمْدةٌ (المبتدأ، والفعلُ والفاعلُ) ودونَ مُفَسِّرٍ لغـويٍ أو دليـلٍ يـصلحُ لكـلِّ مـا يشْغَلُ الموقِعَ إلا العلامةَ الإعرابيةَ (علامةَ الرفعِ، أو النصبِ) وحتى هذه العلامةِ يمكـنُ أنْ لا تَظْهَر للبناءِ أو للثقلِ أو للتعذرِ... في بعض الاحيان لا سَيَّما أنَّ هناك مقداراً كبـيراً من مفردات اللغةِ التي تدخلُ في بناءِ جُمَلِهـا لا حَـظَّ لهـا في الإعـرابِ، وهـو مـا يـسمى بالمبنيَّات.

مع أنَّه لا يضيرُ اللغةَ أنْ يكونَ النعتُ المقطوُعُ ليسَ جزءاً من جملةٍ محذوفٍ جُزؤُها الاخَرُ، وإنَّما هو جُمْلَةٌ بذاتِها، ولكنها جُمْلَةٌ ذاتُ طَرَفٍ واحدٍ لأنها وَحْدَةٌ لُغويةٌ كاملة يـتمُّ بها الكلامُ في الموقِفِ المناسِبِ[2] إلاّ أن التزامَهم بظاهرةِ المطابقةِ بين النعتِ والمنعـوتِ في

(1) التراكيب اللغوية في العربية ص 154.

(2) علم اللغة العام م 193.

العلامةِ الاعرابيةِ أَدخلنا في مثلِ هذه التقديراتِ لمعالجةِ الاستثناءاتِ على الأحكـامِ التـي تختصُ بهذه العلاماتِ.

ولا ريبَ أَنَّ الواقِعَ يُشيرُ إلى أَنَّ (المِثالَ الواحدَ في الموقفِ المعيَّنِ لا يمكنُ بحالٍ أَنْ يَقْبَلَ غَيْرَ وجهٍ واحدٍ من الإعرابِ، ذلك الوجهَ المحدَّد الذي يقتضيه هذا الموقِفُ أَوْ ذاك فإذا ما تعدَّدتِ الوُجوه اقْتَضى ذلك أن تَتَعَدَّدَ المواقِفُ، ويتعدَّدَ المعنى تَبَعاً لـذلك، وهـذا السلوكُ وهو تطويعُ المِثال الواحدِ لأكثرَ من موقِفٍ يتضمنُ حتماً تغيُّراً عـلى وجْـهٍ مـا في نُطْقِهِ وفي خواصِّهِ الصوتيَّةِ، والاّ ما جـازَ هـذا التطويـعُ وأَصبَـحَ الأمْـرُ مجـرَّدَ اسـتبدادٍ بالحقائِقِ وإجبارٍ لها على الخُضُوعِ لفروضٍ ذهنيـةٍ لا تَمُـتُّ إلى الواقِـعِ بـصِلَةٍ)[1] فَتَغَـيُّرُ الحَرَكَةِ يَتَّصِلُ – على حَسَبِ تقديراتِ النحاةِ – بِكَوْنِ جملةِ النعتِ اسميةً أو فعليةً.

إلا أَنّ تعمِيمَ الأحكامِ التي تختصُ بعلاماتِ الإعرابِ شَكَّلَ بيئةً مناسبةً للاستثناءِ عُموماً فقولهم: بِأَنَّ الرفعَ عَلَمُ الإسنادِ، والنصبَ عَلَمُ المفعوليةِ، والجرَّ عَلَمُ الإضافةِ غير سليم في رأينا لأنّ من يستقصِي أَوْضاعَ اللغةِ يجدْ أمثلةً كثيرةً تُسْتَثْنى على هذه الأحكـامِ، فهناكَ كلماتٌ في مَوْضِعِ الإِسْنادِ وليستْ مرفوعةً كاسْمِ إِنَّ وأَخَواتِها، وقد يكونُ المرفوعُ تابِعاً وهو فَضْلَةٌ كما في النعتِ والعطفِ، وقد تختلفُ حركةُ اسمٍ من الرفعِ إلى النـصبِ فالجرِّ وهو في جميعِ الأوضاعِ مسندٌ إليه، لـذا أقـولُ إنَّ رَبْـطَ العلامـةِ الإعرابيـةِ بنظريـةِ العاملِ وبظواهرِ نظامِ الجملةِ العربيةِ كظاهِرتي الإسنادِ والمطابَقَةِ مـثلاً كَـوَّنَ اسـتثناءاتٍ

(1) علم اللغة العام (الأصوات) ص 192.

على قواعِدِ النحوِ المتعلقةِ بالعلامةِ الإعرابيةِ. ومن أمثلةِ الاستثناءِ على القواعـدِ المتعلقـةِ بظاهرةِ الإعرابيةِ مَنْعُ الاسمِ المصروفِ من الصرْفِ للضرورَةِ.

فقد ذهبَ نحاةُ الكوفةِ والأخفشُ وأبو علي الفارسِيُّ وابنُ برهانٍ[1] وابنُ مالكٍ[2] والأشمونيُّ[3] والسيوطيُّ[4] إلى جوازِ الاستثناءِ على القاعـدةِ النحويـةِ القاضـيةِ بأنـه لا يجوزُ تركُ صَرْفِ ما ينْصَرِفُ[5] والمتاسّسةِ عـلى أنَّ الأَصْـلَ في الأسـماءِ الـصرفُ، فـإذا مُنِعَتْ من الصرْفِ، رُدَّتْ إلى غَيْرِ أصْلٍ، والتَبَسَتْ بما هو ممنـوعٌ مـن الـصرْفِ أَصْـلاً[6] لكنْ حِينَ وَرَدَ عن العربِ كثيرٌ من الشواهِدِ التـي تُـركَ فيهـا صَرْفُ الاسـمِ المـصروفِ جوزوا والاستثناء على القاعدة ومن ذلك قولُ الأخطلِ:[7]

طَلَـبَ الأزارقَ بالكتائِـبِ إذْ هَـوَتْ   بِـشَبِيبَ غائلـةُ الثُغـورِ غَـدُورُ[8]

فتركَ صَرْفَ (شبيب) وهو منْصَرِفٌ.

(1) شرح المفصل 1/ 68.

(2) التسهيل 224.

(3) الهمع الاشموني 2/ 543.

(4) الهمع 1/ 37.

(5) الضرائر 134.

(6) الإنصاف 2/ 514.

(7) الإنصاف 2/ 493.

(8) الضرائر (الهامش) ص135.

وقولُ حسَّان:[1]

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ يَوْمَ تواكُلِ الأَبْطالِ

فترك صَرْفَ (حُنَيْنَ) وهو مُنْصَرِفٌ، ويدلُّ على أَنَّ هذا الاسمَ مُنْصَرِفٌ قولُهُ تعالى[2]: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ فقد وردتَ (حُنَيْنِ) مُنْصَرِفَةً.

وقد دَعَّمَ النحاة في مذْهَبِهِمْ في هذه المسألةِ أَنَّ تركَ الصرْفِ يعنى حَذْفَ التنوينِ، وذلك أَسْهَلُ إذا ما قِيسَ بحذفِ الواوِ المتحركةِ من الضميرِ (هو) للضرورةِ في نحو قول العُجَيْرِ السلُولِيِّ[3]:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قائلُ ... لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ.

كما استندُوا إلى الحَمْلِ على المَعنى، وهي عِلَّةٌ، اعتمدَ عليها النحاةُ كثيراً في مذاهِبِهِمُ النحويةِ، فقد أَجازَ الخليلُ العطفَ على المعنى في تخْرِيجِهِ للبيتِ التالي للفَرَزْدَقِ:

وَعَضُّ زمانٍ يابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ ... مِنَ المالِ إلا مُسْحتاً أو مُجَلَّفُ

وذلكِ بِعَطْفِ (مُجَلَّف) على مَعنى لَمْ يَدَعْ من المالِ إلاَ مُسْحَتاً؛ أي لَمْ يَبْقَ إلاَّ مُسْحَتٌ[4]. والأمثلةُ على استخدام هذه العلةِ كثيرةٌ.

(1) الإنصاف 2/ 494.

(2) التوبة/ 25.

(3) خزانة الأدب 2/ 396.

(4) الانصاح / 295.

على أنَّ هناك أَمراً غايةً في الأهَمِيَّةِ، وهو كَثْرةُ المنقولِ الواردِ في هـذهِ المسألةِ، فقـد أوْرَدَ أبوُ البَرَكاتِ الأنباريُّ ما يزيدُ على ستَّةَ عَشَرَ شاهداً على ذلك[1]. وهذا يَعْني أَنَّ مـا جاءَ من الاسماءِ غيرَ مُنْصَرِفٍ وهو يستحقُّ الصرفَ كثيرٌ، وينبغِي أنْ نَقيسَ عليـه، ممَّا يُؤَكِّد سَعَةَ العربيةِ وَجَرَيَانَها على ما وافَقَ القاعدةَ المطَّردةَ وما استُثْنيَ عليها.

ونَظَراً لتَداخُلِ ظاهرةِ العلامَـةِ الإعرابيـة، بـالظواهِرِ اللغَويَّـةِ الأُخـرى في إطـارِ الاستثناءِ أَكتَفِي بهذا القَدْرِ تفادياً للتكرارِ.

3 . ظاهرةُ الرُّتْبَةِ:

تُعَدُّ ظاهرةُ الرتبةِ والتي يُقْصَدُ بها في النحـوِ دراسـةُ مواقِـعِ الكلـماتِ في الجملـةِ، بعضِها مع بَعْضٍ مـن ناحيـةِ المُستوى الـصوابي، مـن الظـواهرِ العامـةِ لنظـامِ الجملـةِ وتركيبِها، فقد افترضَ النحاةُ نظاماً موقِعِياً أصْلِياً للجملةِ في أبوابِ النحوِ، فَنَصُّوا عـلى أن الأَصْلَ في نظامِ الجملةِ الاسميةِ هو أنْ يتقدمَ المبتدأ (المسندُ إليه) وأنْ يتأخرَ عنه الخَـبَرُ (المسندُ) وقررُّوا أنَّ هناكَ مواضعَ تُلْتَزَمُ فيها تلكَ الرتبةُ (الرتبةُ المحفوظةُ) فلا يتقدمُ فيها ركنٌ على آخَرَ، وإنما يرد كلُ ركنٍ فيما تَصَوَّرُوهُ أصْلاً له، كما قَرَّرُوا أنَّ هناك مواضِـعَ لا تُلْتَزَمُ فيها تلك الرتْبَةُ (الرتبةُ غيرُ المحفوظَةِ) فيتقدَّم فيها ركنٌ على آخَـرَ، ولا يُحَـدُّ هـذا الاستثناءُ على النظامِ الموقعِيِّ الأصْلِيِّ إلا أَمْنُ اللبْس، فإن لم يُؤمَنِ اللـبْسُ التُـزِمَ بالنظـامِ الموقِعِيِّ الأَصْلِيّ ولا يصِحُّ أن يَرِدَ رُكنا الجملةِ مرتَّبَيْنِ على غَيْرِ مُقْتَضَاهُ. فإذا تَقَـدَّمَ الخَـبرُ

(1) ينظر الإنصاف 2 504 – 512.

على المبتدأ مع كونهما في رتبةٍ واحدةٍ من التعريف – وكلٌ منهما صالحٌ لأَنْ يَكونَ مبتدأً كما جاء في قولِ الشاعِرِ:

بَنُونا بَنُو أَبْنائِنا وَبَنَاتُنا ... بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرجالِ الأَباعِدِ(1)

ولا ريبَ أن تأثيرَ الرتبةِ في تحديدِ نوع الجملة يُبرزُ عُمقَ اهتِمامِ النحاةِ بهذه الظاهرةِ فقد أقيمتِ الجملةُ الفعليةُ على نظامٍ يَفْتَرِضُ تَقَدُّمَ الفِعْلِ، وتأَخُّرَ مرفوعِهِ عنه أَصْلاً وأَوجبَ جمهورُ النحاةِ التزامَ هذا الترتيبِ بين رُكْنَي الجملةِ الفعليةِ(2) التزاماً يترتَّبُ الاستثناءُ عليه خروجُ الجملةِ من دائرةِ الفعليةِ إلى الاسْميةِ، فإن بُدِئَ الكلامُ بالاسمِ المرفوع فالجملةَ اسميةٌ، وإن بُدِئَ بالفعلِ فالجملةُ فِعليَّةٌ فقولُنا" زيدٌ ذَهَبَ" جُملةٌ اسميةٌ مؤلَّفَةٌ من جملتين اسميةُ وفعليةٌ، والجملةُ الفعلية مؤلفةُ من الفِعْلِ (ذَهَب) والفاعل الضميرِ المسترِ العائد على المبتدأ (زيدٍ). مع أن جانباً من النحاةِ – نحاةِ الكوفةِ – رأَوْا أنَّ الرتبةَ بين ركني الجملةِ الفعليةِ يمكنُ الاستثناءُ عليها بأنْ يتقدمَ الركنُ الفعليُّ على الركن الاسميُ أو يتأخرَ عنه اعتماداً على المعنى(3) وتقدُّمُ الفاعِلِ لا يُحَوِّلُ الإسنادَ من إسنادٍ فعليٍّ إلى إسنادٍ اسميٍّ.

كما افترضَ نظامُ الجملةِ رُتَباً إلى ما وراءَ رُكْنَي الجملة (اسميةً أو فعليةً) وهو ما أَطلقُوا عليه (مُكَمِّلاتِ الجُمْلَةِ) أو (فَضْلَة)، فيما بينها من ناحيةٍ، وفيما بينها وبين ما

---

(1) الإنصاف، أوضح المسالك 1/ 145، شرح ابن فضيل 1/ 233.

(2) انظر الخصائص 1/ 241، 343.

(3) انظر الانصاف مسألة رقم / 85، وانظر اللبيب ص 497.

أطلقوا عليه "أركانَ الجملةِ" من ناحيةٍ أخرى، فَعَرَضُوا للرتبةِ بين متعلقاتِ المُكَمِّلاتِ وبين عُمُدِ الجُمَلِ في أبوابِ المبتدأ والخبرِ، والفاعلِ (في علاقةِ رتبتِهِ بالفِعـلِ)، والتوابـع: (النعتِ والتوكيـدِ والبـدلِ والمعطـوفِ) وُرَتَبِهـا مـن الموصـوفِ والمؤكَّـدِ والمبـدَلِ منـه والمعطوفِ عليه على الترتيبِ، والمفعولاتِ الخمسةِ، وغيرِهـا مثـلِ: الاسـتثناءِ والحـالِ والتمييزِ، كما عرضُوا كذلك للرتبةِ في حديثِهِم عن موقعِ الصلةِ من الموصولِ والـضميرِ من مرجعه والمفسر من المفسِّر، وقرروا أن هناك مواضع تلتزم فيها تلـك الرتبـة ونـصوا على أن هذا الأصل المفترض يمكن الاستثناء عليه في بعض المواضع، فتغيُّر رتبةِ عناصرِ التركيبِ الجُمْلِيِّ على خلافِ الترتيبِ الأَصْلِيِّ العامِّ للقاعدةِ النحويـةِ، هـو مـن المظـاهرِ الواضحةِ التي تشكِّلُ الاستثناءَ على القاعدةِ النحويةِ.

ولا ريبَ أن غايةَ النحاةِ في أنْ تكونَ قواعِدُهُم عامـةً مطّـردةً سـاهمت في تعميـقِ اهتمامِهِم بظاهرةِ الرتبةِ ومحاولةِ تعميمها هي الأُخرى لذا استعانوا بالتقديرِ والتأويـلِ في المواضِعِ التي يختَلِفُ فيها النصُّ مع قاعدَةِ الرتبةِ فقد مَنَعَتْ قواعِدُ الرتبةِ الاستثناءَ عـلى الأَصْلِ الموقِعِيِّ لكانَ واسمِها وخبرِها، بتقديم خبرِ "كانَ" وأخواتِهـا عـلى اسـمِها إذا كانَ الخبرُ جملةً فعليةً، وتقديم مفعولِ الخَبَرِ أيضاً على الاسمِ فلا يَجوزُ أن تقولَ: (كانـت زيداً الحُمَّى تَأْخُذُ)، أو (كانت تَأْخُذُ الحمّى زيداً)، فلما قالَ الشاعِرُ حُمَيْدٌ الأرْقَطُ:

فَأَصْـبَحوا والنـوى عَـالِي مُعَرَّسِـهِمْ ... ولـيْس كُـلَّ النوى تُلقِـي المَـساكِينُ[1]

---

(1) الكتاب 1/ 35.

قدروا اسمْ (ليس) هو ضميرُ الشأنْ قال سيبويه: (فلو كـانَ كُـلٌ عـلى لَـبْسٍ ولا إضمارَ فيه لم يكن إلا الرفْعُ في (كُلٌ) ولكنه انتَصَبَ على تُلْقِي).

ولا يفوتُنا أنْ نُشيرَ إلى ارتباطِ ظاهرةِ الرتبةِ بنظريةِ العاملِ تلك النظريةُ التي حاولَ النحاةُ الاعتمادَ عليها وتسخيرَ نـصوصِ اللغـة لفلسفَتِها، فـانطلقَ تجويـدُهُم للتقـديم والتأخيرِ منها، وذهبوا إلى أنه إذا جاءَ بعدَ المبتدأ أو بعد اسمِ (كـان) وأَخواتِهـا أو اسـم (إنّ) واخواتها اسمٌ أو ظرفٌ كِلاهُما يَصِحُّ أن يكونَ خبَراً فالأحسنُ تأخيرُ الظـرفِ إذا لم يكنْ خَبَراً[1]، فقولك (عبدُ الله فيها قائِمٌ) كقولك: (عبدُ الله قائمٌ فيها).

كما انطَلَقَتْ مدافعةُ بعضِ النحاةِ عن رأيِهِـم اعـتماداً عـلى قواعِـدِ نظريـةِ العامِـلِ أيضاً، من ذلك تقديمُ التمْييزِ على الفعلِ المُتَصَرِّفِ. فقد مَنَعَ النحاةُ[2] تَقْدِيمَ التمييزِ على عامِلِهِ نَحْوَ: (عَرَقاً تصبَّب زيدٌ) استدلوا على ذلك بِأنَّ التمييـزَ هـو الفاعِـلُ في الأَصْـلِ، والتقديرُ (تصبَّبَ عَرَقُ زيدٍ)، فكما لا يجوزُ تقـديمُ الفاعِـلِ عـلى فِعْلِـهِ كـذلك لا يجـوزُ تقديمُ التمييزَ على عامِلِهِ، وقيل لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ لأنه كالنعتِ في الإيضاحِ، والنعتُ لا يتقدمُ على منعوتِه فكذلك ما يشْبِهُهُ.

ويبدو أنَّ من أَنكرَ تقديمَ التمييزِ من العلماء قد اعتمدَ عـلى رأيِ سـيبويهِ اذْ قـال: (وقد جاءَ من الفِعلِ ما قد أُنفِذَ الى مفعولِ، ولم يَقوَ قُوَّةَ غَيْرِهِ، مما قد تَعَـدَّى الى مفعـولِ،

(1) انظر سيبويه 1/ 262.

(2) انظر هذه المسألة في: الانـصاف، مـسألة 120 ، وشرح التـصريح عـلى التوضـيح 1/ 400، أصـولُ ابـن السراج، 1/ 271، شرح المفصل 2/ 74، شرح ابن عقيل 1/ 663، الهمع 1/ 252، والخصائص 2/ 284-285 ، 284-285.

وذلك قولك: (امتلأتُ ماءً وتفقَّأْتُ شحماً)، ولا تقول: امتلأتُـهُ ولا تَفَقَّأْتُـهُ، ولا يعمـلُ في غيرِهِ من المَعارفِ، ولا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه فنقول: (ماءً امتلأْتُ) كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفةِ المُشَبَّهةِ. (1)

إلا أنَّ المُبَرِّدَ أجَازَ تقـديمَ التمييـزِ، فقـال: (وأعْلَـمْ أن التبيِـينَ (التمييـزَ) اذا كـان العاملُ فيه فِعلاً جَازَ تقديمُه لِتَصَرُّفِ الفِعلِ، فقلتَ: (تفقَّأْتُ شـحماً وتـصببت عرقـاً)، وان شئتَ قَدَّمتَ فقلتَ: (شحماً تفقَّأتُ وعرقاً تصبَّبتُ)، وهذا لا يجيـزُه سـيبويهِ، لأنـه يراهُ كقولِك: (عشرونَ دِرْهماً) و (هذا أفْـرَهُهُم عبـداً) ولـيس هـذا بِمَنْزِلَـةِ ذلـك، لأن (عشرين دِرْهَماً) انما عَمِلَ في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل الا ترى أنه يقول: (هذا زيـد قائماً)، ولا يجيز (قائماً هذا زيد) لأن العامِلَ فِعلٌ، فكذلك أجَزْنا تقديمَ التمييـزِ اذا كـان العاملُ فِعلاً، وهذا رأيُ أبِي عثمانَ المازِنيِّ، وقال المخبّل:

أَتَهْجُـرُ لـيلى للفِـراقِ حبيبَهـا ... ومـا كـانَ نَفْـساً بـالفراقِ تطِيـبُ (2)

وذهب الكِسائِيُّ وأكثرُ الكوفِيينَ الى جوازِ تقـديم التمييـزِ، ووافَقَهُـمْ عـلى ذلـك الجَرْمِيُّ من البِصريينَ، (3) والأصولُ التي اعتمدوا عليها هي النقل والقياسُ، أمَّا النقـل فقد استدلوا بقول المُخبِّلِ السابق: فقد نَصَبَ (نَفْساً) على التمييزِ، وقدَّمَهُ على العامِلِ فيه وهو فِعْلُ (تَطِيبُ) المُتَصَرِّفُ وقد بَدا السماعُ – هنا – مُسَوِّغاً قَوياً للاستثناءِ على القاعدِة

(1) الكتاب 1/ 204 –205.

(2) المبرد، المقتضب 2/ 36 –37 شرح الأشموني 1/ 266.

(3) أبو حيلن النحوي – خديجة الحديثي: ص 323-324 عن منهج السالك لأبي حيان – تحقيق سدني جليزر ص (228-229).

افتَرَضُوا اطِّرادَها وشموليَّتَها، والحقيقةُ أَنَّ هذه القاعدةَ لم تشهَدْ تمام الاطِّرادِ، فالنحاةُ وإنْ سَلَّموا بهذهِ القاعَدِةِ مع مَسْألةٍ ما فإنهّم قد لا يُسلِّمونَ بها مع مَسْأَلَةٍ أخرى[1]، في حين لا يجيزُونَ تَقْديمَ الخبرِ على المبتدأ إذا كان الخبرُ فعلاً.

فقد وَرَدَ استثناءٌ على قاعِدَةِ (تَقَدُّمِ المَتْبُوعِ وتأَخُّر التابع) على قاعِدَةِ الموصوفِ وصِفَتِهِ، فالقاعدُةُ تَقْضِي بوجوب تقُّدمِ الموصوفِ وتأَخُّرِ الصفةِ، إلا أننا نَجِدُ مواضِعَ استثنيَتْ على تلك القاعِدَةِ مِنْ مِثْلِ:

إضافةِ الصفةِ إلى المَوْصُوفِ وفيها تَتَقَدَّمُ الصفةُ ويتأَخَرُ المَوْصُوفُ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ ﴾[2].

والأَصْلُ حسب القاعدة أن يقال: اليقين الحق:

ونَحْوِ قولِنا (أُقَدِّمُ لك صادِقَ التحَّيةِ وعظِيمَ الامتِنانِ) ومنه النعتُ السبَبِيُّ كما في قولنا: (جاء زيدٌ الجميلةُ أُخْتُهُ). فالأصلُ فيها: جاء زيدٌ الموصوفةُ أُختُهُ بالجمال. فتقدمتِ الصفة على موصوفها، ذلك أنه إذا (رَفَعَ الوصفُ الاسمَ الظاهرَ أو رَفَعَ الضميرَ البارِزَ أُعْطِيَ الوصفُ حُكْمَ الفِعَلِ ولم يُعتبر حالُ الموصوف في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، تقول في الوصف إذا رفع الظاهر (مررتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ) بتأنيث قائمةٍ لأنها مستندة إلى الأم وإن كان الموصوف مذكَّراً تقول: (مررتُ بامرأةٍ قائمٍ

(1) انظر: هامش أوضح المسالك 1/ 172.

(2) الواقعة/ 95.

على القاعدِة النحويةِ القاضيةِ بالمَنْعِ، إذ إنّ الشواهِدَ التي استندَ اليها هؤلاءِ النحاةُ كثيرةٌ، والكثرةُ عاملٌ مُهِمٌ في التقعيدِ النحويِّ.

وأما القياسُ فِلأَنَّ العامِلَ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، فجازَ تقديمُ معمولِهِ عليه كسائرِ الأفعالِ المتصرِّفَةِ فكما يجوزُ مثلاً تقديمُ المفعولِ به فتقول (عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ)، كذلك يجوزُ تقديمُ التمييزِ على العاملِ المتصرِّفِ فنقول: عَرَقاً تصبَّب زيدٌ.[1]

وأَعتقدُ أنَّ الاحْتِكامَ القويمَ يكونُ إلى اللغةِ واستعمالاتِها وليس لِنظريَّةِ العامِلِ والمعمولِ والأَقْيسةِ المنطقيةِ فلغتُنا أوسعُ من أَنْ تَتَقَيَّد بِنَمَطِيَّةٍ مُتَحَجِّرَةٍ وقوالِبَ جاهزةٍ افترَضَتْها نظرِيَّةُ العامِلِ.

ومع أنَّ النحاةَ حاولُوا جَعْلَ العامِلِ نظريةً عموميةً كليةً، تَخْضَعُ لها قواعِدُ اللغةِ فقد دافَعَ بعضُهم عن مذهبِهِ معتمِداً على قواعدِ هذه النظريَّةِ، وانطلقَ استحسانُهم التقديمَ والتأخيرَ منها، فذكرُوا أنه إذا جاءَ بعدَ المبتدأ أو بعد اسمِ كانَ وأخواتِها أو اسمِ (إن) وأخواتِها اسمٌ أو ظرفٌ كلاهما يصحُّ أَنْ يكونَ خَبراً فالأحسنُ تأخِيرُ الظرفِ إذا لم يَكُنْ خَبَراً[2]؛ بل وصرَّحُوا بقاعدةٍ عامَةٍ مؤَدَّاها "لا يتقدمُ المعمولُ الا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ"[3]. غيرَ أنَّ بَعْضَ ما أَقَرَّهُ النحاةُ من استثناءٍ على قواعدِ النحْوِ من حيثُ الرتبةُ كالذي يتعلَّقُ بتقدُّمِ خَبَرِ كانَ وأخواتِها عليها – مثلاً – استثنِيَ على هذه القاعِدَةِ التي

---

(1) انظر: الهمع 1/ 252.

(2) انظر: الكتاب 1/ 261.

(3) شرح ابن عقيل 1/ 278

(مررتُ أبوها) بتذكير قائِم لأنه مُسنَدٌ إلى الأبِ وان كان الموصوفُ مُؤَنثاً،... وتقولُ (مررتُ برجلين قائمٍ أَبواهُما) بإفرادِ قائِمٍ وان كانَ المنعوتُ مُثنَّى كما تقولُ في الفِعْلِ (قام أبواهما) بإفرادِ الفعلِ، ومن قالَ مِنْ العَرَبِ كَطَيءٍ وأَزْدِ شَنُوءَةَ (قامَا أبواهُما) بإلحاقِ علامةِ التثنيةِ في الفِعلِ المُسنَدِ إلى المثنَّى الظاهِرِ، قال في الوصفِ إذا أُسْنِدَ إلى المثنى الظاهرِ (قائمَيْنِ أَبواهُما..)[1] لكنه يُجَرَّدُ من علامةِ التثنيةِ والجمعِ على اللغةِ الفُصْحى، ويعتبرُ حالاً مرفوعة التأنيثِ والتذكيرِ، سواءً أكانَ المنعوتُ كذلك أمْ لا (وهذا النعتُ السَّببيُّ لا يطابقُ منعوتَهُ إلا في حركاتِ الإعرابِ، والتعريفِ والتنكيرِ)[2].

أمَا إذا كان الوصفُ مُسنَداً إلى نعتٍ سببيٍّ مجموعٍ، جازَ فيه الإفرادُ والتكسيرُ على اللغة الفصحى، تقولُ: (مررتُ برجالٍ قائِمٍ آباؤهم) كما تقول: قامَ آباؤُهُمْ)، وَمَنْ قال: (قاموا آباؤهم) قال: (قائمِين آباؤُهم)، والتكسيرُ أَفصَحُ للمُشاكَلَةِ، وإن كانَ تابعاً لمفردٍ أو مثنى فالإفرادُ أفصَحُ.[3]

وهنا يلحظُ القارئُ، كذلك استثناءً على قاعدةِ مطابقةِ النعتِ مَنْعُوتَهُ من حيثُ التثنيةُ والجمعُ عندَ من أجازَ (مررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤُهمٍ).

(1) شرح التصريح 2/ 110.

(2) حاشية مغنى اللبيب 3/ 274.

(3) شرح التصريح 2/ 110 وانظر مغنى اللبيب وحاشية 2/ 274.

كما يطالعنا الاستثناءُ على قاعدة مؤداها أن التمييزَ لا يتقدمُ على المُمَيَّزِ فقد ذَكَرَ النحاةُ – في باب التمييزِ – أنَّ التمييزَ لا يتقدمُ على المميَّز[1] حيث يتقدمُ المُمَيَّز وجوباً لحاجَتِهِ إلى التفسيرِ، ويَتَأتى بَعْدَهُ التمييزُ الذي يُفَسِّرُهُ ويُزِيلُ غُمُوضَهُ.

ومِمَّا جاء استثناءً على هذه القاعدة النحوية:-

بابُ (نِعْمَ وبِئْسَ) حينَ يتقدمُ عليهما ما يُشعِرُ بالمخصوصِ بالمدحِ أو الذَّمِّ كما في مثلِ (زيدٌ نِعْمَ الرَجُلُ)، والنفاقُ بئسَ الخُلقُ)، فزيدٌ مشعِرٌ بالمخصوصِ بالمدحِ، والنفاقُ مشعِرٌ بالمخصوصِ بالذمِّ، وهما يُعَدَّان مُفسِّرَيْنِ للمخصُوصَيْنِ (فإنك عندما تقولُ: نِعْمَ الرجلُ فكأَنَّ معناهُ محمودٌ في الرجالِ فإن قلت: (زيدٌ) على تفسيرٍ، كأنه قيل: مَنْ هذا المحمودُ؟ فقلت: هو زيد) [2] فيكونُ المُفسِّر قد سبق المُفَسَّر.

ذكرَ سيبويهِ في الكتابِ تحت عنوانِ (بابُ ما يكونُ فيه الاسمُ مبنياً على الفعلِ قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكونُ فيه الفعلُ مبنياً على الاسْمِ):

" فإذا بنَيْتَ الاسمَ عليه قلت: (ضربتُ زيداً) وهو الحدُّ لأنك تريدُ أن تُعْمِلَهُ وتَحْمِلَ عليه الاسم كما كان الحدُّ (ضربَ زيدٌ عمراً) حيث كان (زيدٌ) أولَ ما تُشْغِلُ به الفعلَ. وإنْ قدَّمتَ الاسمَ فهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كما كان ذلك عَربياً جيداً وذلك قولُك (زيداً

---

(1) انظر الانصاف في مسائل الخلاف 2/ 828 – 832.

(2) التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية د. هادي نهر مطبعة الرشاد بغداد 187 ص 269.

ضربت) والاهتمامُ والعنايةُ هنا في التقديمِ والتأخيرِ سواءٌ، مثله في "ضربَ زيدٌ عمراً، وضَرَبَ عمراً زيدٌ"[1]

وَعَقَدَ ابنُ جنّيٍّ فَصْلاً في التقديمِ والتأخيرِ ثم حَدَّده على ضَرْبَيْنِ:

"أحَدُهما ما يقبَلُهُ القِياسُ والآخرُ ما يُسَهِّلُهُ الاضطرارُ. الأولُ كتقديمِ المفعولِ على الفاعلِ تارةً وعلى الفِعْلِ الناصِبِ أُخرى "كَضَرَبَ زيداً عمرٌو، زيداً ضَرَبَ عَمْرٌو". وكذلك الظرفُ نحو: (قامَ عندكَ زيدٌ، عندَكَ قامَ زيدٌ)، (سار يومَ الجمعةِ جعفرٌ، يومَ الجمعةِ سارَ جعفرٌ) وكذلك الشأنُ في الحالِ والاستثناءِ والمبتدأ والخبرِ والمفعولِ له والمفعولِ معه"[2]

وأما ابنُ السرّاجِ فقد قال في هذا السياقِ:

(إنَّ المفعولَ إذا كان الفعلُ متصرِّفاً فيجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ تقول: ضربتُ زيداً، زيداً ضربتُ، ضَرَبَتْ هند عَمْراً، عمراً ضَرَبَتْ هِنْدٌ)[3]. وقال ابنُ الحاجِبِ:

"فإنْ قلتَ: أليسَ ذِكْرُ الفاعِلِ قَبْلَ المفعولِ مُفيداً (أنَّ) ذِكْرَ المفعولِ ليسَ بِأَهَمّ ولو ذكرتَ المفعولَ قبلَ الفاعِلِ أفَادَ (أنَّ) ذِكْرَ المفعولِ قلتُ: تقديمُ المفعولِ على الفاعِلِ

(1) سيبويه 1/ 80/ 81.

(2) الخصائص 2/ 282.

(3) الأصول في النحو1/ 174.

لا يفيدُ ذلك بَلْ قد يكونُ ذلك لاتساعِ الكلامِ و الأَولى أنْ يُقال إنّهُ يُفيدُ القَـصْرَ[1] نَحْـوَ قولِه تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن ﴾ [2].

وورِدَ في شرح ابنِ عقيلٍ على ألفيةِ ابنِ مالِكٍ الحالاتُ التـي يجـبُ أن يتقـدمَ فيهـا المفعولُ على الفِعلِ ومنها[3]:

(إذا كانَ المفعولُ اسمَ شرْطٍ نحو: (أياً تَضْرِبْ أَضْرِبْ) أو إسـمَ اسـتفهامٍ نحـو: (أيَّ رجلٍ ضربْتَ؟) أو ضميراً منفصِلاً لو تأخرَّ لزم اتـصالُهُ نحـو: (إيـاك نَعْبُـدُ) ولـو تأخرَ المفعول فقد لَزِمَ الاتصالُ وكان يقال: (نَعْبُدُكَ) فيجبُ التقديمُ.

أو أنْ يكونَ العامِلُ في المفعولِ واقعاً في جوابِ (أمّا) مذكورةً كانَتْ أو مقدرةً نحو:

﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾ ﴾ [4] وكذلك: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ ﴾ [5]

وقال السيُوطِيُّ:

---

(1) ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، الجزء الثاني.

تحقيق محمد على النجار – دار الكتاب العربي – بيروت ص 282.

(2) الزمر / 66.

(3) ابن عقيل/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ المجلد الأول/ الجزء الثاني / دار الفكـر بـيروت/ ص 96-97.

(4) سورة الضحى / الأيات 9-11.

(5) سورة المدثر آية 3 ، 4.

(الأصلُ في المفعولِ بهِ التأخرُ عن الفعلِ والفاعلِ وقد يقدَّمُ على الفاعِل جوازاً وَوُجُوباً)[1].

وعليه فَمَعْ أَنَّ الأَصْلَ في بناءِ الجملةِ الفعليةِ أن يتقدَم الفعلُ (العاملُ) ويتأخَّرَ المفعولُ (المَعْمولُ) وذلك ما ذهبَ إليه السيوطيُّ وقال سيبويه: بأنَّهُ (الحدُّ) ولكنَّ العربَ في بعضِ الأحيانِ قد قدمتِ المعمولَ على العامِلِ رُبما من قَبِيلِ العِنايةِ والاهتمامِ بالمعمولِ.

لذا نَرى أن بعضَ الاستثناءات تعكِسُ وُجودَ اضطِرابٍ في منهجيةِ النحاةِ أَحْياناً، ذلك أننا نَجِدُ أَنَّ نَفَراً من النحاةِ يمنَعُ الاستثناءَ، ويحكُم على النصوص التي خالَفَتْ قَواعِدَ الرتْبَةِ بالشذوذِ لأنهم لم يَجِدُوا لها تأويلاً مقبولاً، وآخرينَ منهم يُجيزُونَهُ ولعلَّ ذلك ناشِئٌ عن التمسُّك بفكرةِ العامِلِ والمعمولِ، وهل العاملُ من القوةِ بحيث يعملُ في المتقدمِ أمْ لا؟ ونُكرِّرُ القول: إنَّ اشتراطَ الشمولِ والاطِّرادِ الكامِل في القاعدةِ النحويةِ يَفْصِلُ اللغةَ عن واقِعِها في أحيانٍ كثيرةٍ، ويَعمِّقُ شكليةَ تلك القاعِدَةِ.

مِنْ هُنا نقولُ: إنَّ الرتبةَ في الأبوابِ النحويةِ يجبُ أن تكونَ مرتبطةً بما تفيدُهُ من معنى، مِنْ غيرِ القولِ بالعامل والمعمولِ أو الأخذِ بالقسمةِ العقليةِ المنطقيةِ، فحاجةُ السياقِ والمقامِ هي التي تستدعِي ترتيبَ الجملةِ على غير صورَتِها المألوفةِ لغاياتِ الاهتمامِ، ذلك أنَّ الترتيبَ العامَّ للتركيب يكونُ لِقصْدِ الإخبارِ ليسَ غَيْر، لاسِيَّما أَنَّ

---

(1) انظر همع الهوامع3/ 1009.

النحاة تمسَّكُوا جميعاً بقولِ سيبويهِ (كأنهم إنما يقدِّمُون الذي بيانُه أَهَمُّ لهـم، وهُـمْ بِبيَانِـهِ أعْنَى). [1]

4. ظاهرةُ التلازُم:

معنى التلازُمِ أَنْ يستَدْعِيَ أَحَـدُ أَجـزاءِ الكَـلامِ جُـزْءاً أخَـرَ يَقـتَرِنُ بـه ويلازِمُـهُ كالتلازمِ بين المسندِ والمسندِ إليه، والمبتدأ والخبر، والفعلِ والفاعلِ، والمضافِ والمـضافِ إليه، وحرفِ الجرِّ والاسمِ المجرور، وأَداةِ الشرْطِ وفعـلِ الـشرطِ وجوابِـهِ، وأَداةِ النـداءِ والُمنادى، والاسمِ الموصولِ وجملةِ الصِلَةِ؛ فقد أَصَرَّتْ قواعدُ النحاةِ عـلى تـلازُمِ بعـضِ أَجْزاءِ الكلامِ فلا يجوزُ الفَصْلُ بينها، من ذلك ما نَـصَّتْ عليـه أَقْـوالُ النحـاةِ في مـسألةِ الفصلِ بين (لا) النافيةِ للجنسِ واسِمها.

قال صاحبُ الكتاب: (واعْلَمْ انك لا تَفصِلُ بين "لا" وبين المنْفِيِّ كما لا تَفْـصِلُ بين (مَنْ) وبين ما تَعْمَلُ فِيه وذلك أنه لا يجوزُ لك أنْ تقول: (لافيها رَجُـلَ) كـما أَنَّـهُ لا يجوزُ أَنْ تَقُولَ في الذي هو جوابُه (هَلْ مَنْ فيها رَجُل) ومِنْ ذلك أَنَّهم جَعَلُـوا (لا) ومـا بعدها بمنزلةِ خَمْسَةَ عَشَرَ فَقَبُحَ أَنْ يَفْصِلوا بينهما عنـدهم كـما لا يَجُـوزُ أن يَفْـصِلوا بـيَنَ (خَمْسةَ) و (عَشَرَ) بشيءِ من الكلامِ لأنها مُشَبَّهةٌ بِها. [2]

(1) الكتاب 1/ 15.

(2) الكتاب 2/ 274-286.

وقال المبرِّدُ: " واعلمْ أنَّ (لا) إنْ فُصِلَ بينَها وبينَ النكرَةِ لم يَجُزْ أنْ تجْعَلَها معَها اسماً واحداً لأن الاسْمَ لا يُفصَلُ بين بعْضِهِ وَبَعْضٍ، كقوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ وقولهم: (لا في الدارِ أَحَدٌ) و (لا في بيتِكَ رَجُل) لأنك (إنْ) لم تجْعَلْها مَعَ مَا بَعْدَها اسماً واحداً لا يَعْمَلْ لِضَعْفِها إلا ما يَليها"[1].

ويبدُو لي أنَّ آراءَ النحاةِ[2] في لزومِ تحقُّقِ طاهِرةِ التلازُمِ بين (لا) النافيةِ للجنسِ واسْمِها على سبيلِ المِثالِ ورَفْضِ فِكْرَةِ الفَصْلِ بينها يستنِدُ في تصوُّرِهِمْ إلى عِلّةِ المشابهةِ بين (لا) مع الاسمِ النكرةِ الذي يليها وبين (خمسةَ عشرَ) غير أنّي أعتقدُ أنّ مِثلَ هذا الاستِنادِ يَبرزُ في بعضِ الأحيانِ اهتِمامَ النحاةِ بقضايا الشَكْلِ والإعرابِ. فأي مشابهةٍ هذه التي تجعلُنا نَسيرُ عليها ونُغْفِلُ ما لا يَقِلُّ عنها أهميةً وهو حصولُ المعنى دونَ لَبْسٍ وجَرَيانُ العربيةِ عليها، لا ريبَ أنَّ حِرصَهُمْ على اطِّرادِ القاعدةِ وعموميَّتِها جعلهم يستنِدُون على مثلِ هذه العِلَّةِ مع أنّ الاحْتِكامَ الحقيقيَّ يكونُ لاستعمالاتِ اللغةِ ونصوصِها وحصولِ المعنى.

ومِنْ أمثلةِ ما قد يطالِعُنا من استثناءٍ على قواعدِ ظاهرةِ الفَصْلِ ما قالَهُ ابنُ عُصْفُورٍ الإشبيليُّ في كتابِهِ (شَرْحُ جُمَلِ الزجَّاجِيِّ): " واعلمْ أنه لا يجوزُ الفَصْلُ بين الصفةِ والموصوفِ بأجنبيٍّ، ونعني بالأَجْنَبِيِّ ما ليسَ بصفةٍ إلا أنْ يَكُونَ الفاصلُ جملةَ

---

(1) المقتضب 4/ 257-266.

(2) انظر ابن السراج الأصول في النحو 1/ 379-395، ابن جني، اللمع في العربية ص 97 الزمخشري، المفصل في العربية، ابن هشام، أوضح المسالك 2/ 3-29.

اعتراضٍ، حيثُ يكونُ فيها تأكيدُ الكلام وبيانُ معانِيه ومن ذلـك قولُـه تعـالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[1]، فَفَصَلَ بين القَسَمِ وصِفَتِهِ وهو (عَظِيمٌ) بقولِهِ (لو تَعْلَمُون) لأن تقديرَ الكلامِ (لو تعلمون ذلك لتَبَيَّنْتُم أَنَّه عظيمٌ) ولا يجوزُ فيما عدا ذلـك إلا في ضرورةِ شِعرٍ نَحْوَ قولِ الشاعِرِ:

أمَرْتُ مـن الكِتَّـانِ خَيْطـاً وأرْسـلَتْ ... رَسولاً إلى أخـرى جَرِيّـاً يُعينُهـا[2]

ففصل بقوله: (إلى أخرى) بين الصفةِ والمَوْصوفِ، وقولِ لَبيدٍ:

فَـصَلَقْنا في مُـرادٍ صَـلْقَةً ... وصـداءٍ أَلْحَقَـتْهُمْ بالثَّلَـلْ[3]

(ففصلَ بقوله (وصداءٍ) بين الصفةِ والموصوفِ. وذهبَ عبدُ القاهر الجرجانيّ إلى أنَّه لا يجوز الفصْل بين المُبْهَم وصفَته وذلك لأن المبهم إذا احتاجَ الى الصفةِ كان اتِّـصالُها بِهِ أَشَدَّ مِنَ اتِّصالِها بزيدٍ ونحْوِهِ، وذَكَرَ بأنه لا يجوزُ القولُ: (مـررتُ بهـذا والله الرجـل) كما يجوز الفصْل بهذه الجمل المؤكِّدَةِ بين الصفةِ والموصوفِ في غيْرِ المُـبْهَمِ مـن المواضـعِ الأُخرى نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[4].

---

(1) سورة الواقعة/ 76.

(2) لم ينسب البيت لقائل وهو في الخصائص 2/ 396.

وهو الشاهد رقم 118 في شرح جُمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي 1/ 222.

(3) الخصائص 2/ 1396 وكذلك شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 222.

(4) سورة الواقعة/ 76.

لا شكَّ أن اهتمامَ النُحاة[1] بتَحُّققِ الاطِّرادِ في ظاهرةِ التلازُمِ بين أجزاءِ الكلامِ المتلازمَةِ جَعَلَهُم يُسَلِّطُونِ الأَضواءَ على أن الأصْلَ في الصفةِ، أنْ تَكُونَ مُلازِمَةً للموصوفِ وتابِعَةً له في إعرابِهِ وتذكيرِهِ وتأنيثِهِ وإفرادِهِ وتثنيَتِهِ وجَمْعِه، ويُجْمِعُونَ على أنَّ ما جاءَ في الشواهِدِ الشعرِيَّةِ والنثرية لم يكنْ بِأجنبيٍّ وإنما هو مُتَمِّمٌ للقولِ أو للضَرُورةِ كقول النابغةِ الذُبيانيِّ مَثَلاً:

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةُ ناصِبِ وَلَيْلٍ أقاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ

الذي فصلَ بين النعتِ والمنعوتِ في الحالةِ الأولى بالمنادى (يا أُميمةُ) كما فصلَ بينهما في الحالةِ الثانيةِ بالجملةِ الفعليةِ (أُقاسِيه). إلا أَنَّ ورودَ هذا الفَصْلِ في آياتِ القرآنِ الكريم وفي كلام العرب منْ مِثْلِ (هذا جحرُ ضبٍ خَرِبٍ) مَقْصُولاً بين الصفةِ والموصوفِ يؤكدُّ أن الاستثناءَ بالفصل لا يَقْتَصِرُ على الضَرُورَةِ فقط.

وفي إطارِ فكرة التلازمِ بين فعلِ التعجب ومعمولِهِ كانَ الفصلُ بين أَفْعَلِ التعجُّب ومعمولِهِ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ استثناءً على القاعدةِ. فمعَ أنَّ النحاةَ لم يُجيزُوا الفصلَ بين أفْعَلِ التعجبِ ومعمولِهِ بالظرف والجارِّ والمجرورِ إلا إذا لم يَكُونا مُتَعَلِّقَيْنَ بفعلِ التعجبِ[2] وهم كالمبردِ[3] والأخفشِ وأكثرِ البِصرِيِّينَ[4] وهم الذين احتَّجوا لذلك

(1) انظر سيبويه: الكتاب 2/ 207.

ابن يعيش: شرح المفصل 2/ 107-109 الاشموني 2/ 169.

البغدادي خزانة الادب 5/ 24.

(2) شرح ابن عقيل 2/ 157.

(3) المقتضب 4/ 178.

(4) المساعد على تسهيل الفوائد 1/ 157.

بضّعْفِ الفِعْلِ وقِلَّةِ تَصَرُّفِهِ[1] وأن التعجبَ يجري مجرى الأمثال للزومِهِ طريقةً واحدةً[2] في حينَ استثنى نحاةٌ من مثل: الجَرْمِيِّ والزجَّاج[3] على قاعِدةِ منع الفَصْلِ بين المتلازمين (أفعلِ التعجُّبِ ومعمولِهِ) اعتماداً على ما وَرَدَ عن العربِ كقـول علـيّ – رضي الله عنـه: أعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظانِ أنْ أراك صَريعاً مُجَدَّلاً؛ ففيه الفصلُ بين فِعْـلِ التعجـبِ ومعمولـه بالجارِّ والمجرورِ والنداء.[4] وقول عمرو بنِ مَعْدِي كَرِبَ: " لله دَرُّ بني مُجاشِعَ، ما أَكْثَـرَ في الهيجاءِ لقاءَها[5].

وقد قاسَ الجَرْمِيُّ ومَنْ تَبِعَهُ الاستثناء بالفـصلِ بـين المتلازِمَـيْنِ (فعـلِ التعجـبِ ومعمولِهِ) على جوازِ الفصل بين إنَّ واسمِها وخبرِها، نحو: إنَّ بِـكَ زيـداً مـأخوذٌ، وإنَّ حَرْفٌ، فالأحرى أن يجوزُ الفصلُ مع الفِعـلِ، لأنـه أقْـوى مـن الحَـرفِ[6] كـما أن فعـلَ التعجُّبِ وإن كانَ ضَعيفاً، لا ينْحَطُّ عن دَرَجةِ إنَّ في الحُروفِ[7] إلا أنّي أعتقـدُ أنَّ الـذي

(1) شرح جمل الزجاجي 1/ 587.

(2) شرح المفصل 7/ 150.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد 1/ 157.

(4) شرح ابن عقيل 2/ 157.

(5) شرح جمل الزجاجي 1/ 587.

(6) المصدر السابق – جـ1 – 587.

(7) شرح المفصل 7/ 150.

يُرَجِّحُ الاستثناءَ هنا هو كَثْرةُ ورُودِهِ عن العربِ ومَقْدِرَتُهُ على أداء المعنى المرادِ استخدامُهُ فمنهُ قولُ عَباسِ بنِ مِرْداسٍ[1]:

وقَالَ نَبِيُّ المسلمينَ تَقَدَّموا وأحْبِبْ إلينا أَنْ يَكُونَ المُقَدِّمَا

حيثُ فَصَلَ بين فِعْلِ التعَجُّبِ ومَعْمُولِهِ دون أنْ يُحْدُثَ لَبْسٌ.

وقد أيَّدَ هذا الاستثناء ابْنُ عَقِيلٍ[2] والاشمونيُّ[3] والسيوطيُّ[4] بذكرِهِمْ أنَّ الصحيحَ هو جواز الفصلِ بين أَفْعَلِ التعجبِ ومعمولِهِ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ.

وتحقيقاً لغاياتِ التوافُقِ مع قواعدِ التلازُمِ المفترَضِ تحقُّقُها، استعانَ النحاةُ بالتقديرِ والتأْويلِ لإثبات اطِّرادِ هذه القواعِدِ وشمُولِيَّتِها، فالصفةُ لا بدَّ لها مِنَ الاسْمِ الموصوفِ، فإذا وقعت الصفَةُ موقِعَ الاسمُ، فالاسمِ، محذوفٌ نَحْوُ: سِرتُ طَويلاً والتقديرُ (سِرْتُ زَمَناً طَوِيلاً).

واستشهَد المبرِّدُ لحذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مقامَه ببعضِ الآياتِ القرآنيَّةِ والأبياتِ الشعْرِيَّةِ فمن القرآن الكريم[5] ﴿يَسْأَلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾[1]

التقديرُ: ﴿وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

(1) همع الهوامع 5/ 57 الهامش.

(2) شرح ابن عقيل – جـ2 – 91.

(3) شرح الأشموني – جـ 2–368.

(4) همع الهوامع – جأ2–91.

(5) المبرد/ المقتضب/ الجزء الثاني/.

تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة/ عالم الكتب بيروت / ص 137–139.

﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾ (2)

التقدير: وإن أَحد مِنْ أهل الكتاب، ومن الشعر:

فمــن يهجــو رســولَ الله مــنكم ويمدحـــــه وينـــــصره ســـــواءُ

التقدير: ومن يمدحه وينصره. وكذلك:

هَــلِ الــدهرُ إلاَ تارَتــانِ فتــارَةٌ أمُـوتُ وأُخـرى أبْتَغِـي الْعَـيْشَ أكْـدَحُ

التقدير: (وتارةُ أخرى).

وذكر ابنُ يعيش أنَّ بابَ حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مقامَهُ بابُ واسعٌ(3) مِـنْ مثل قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴿٤٨﴾ ﴾ (4) أي: (حورٌ فاصراتُ الطرْفِ)، ومِنَ مِثْـلِ قولـه تعـالى: ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ (5) أي (قـومٌ دُونَ ذلـك)، وكـذلك ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ ﴾ أي: قـومٌ أخَـذْنا مِيثاقَهُم.

ومع أنَّ جانباً بارزاً من تـأويلاتِ النُحـاةِ يقـعُ في كَفَّـةِ المعنـى غَـيْرَ أنَّ محـاولاتِ الاهتمامِ بالشكلِ والإعرابِ وإثباتِ عموميةِ القواعدِ النحوية واطِّرادِها أَخَذَ جانباً أَكْثَـرَ

(1) سورة الرحمن/ 29.

(2) سورة النساء آية (159).

(3) ابن يعيش/ شرح المفصل/ المجلد الأول/ الجزء الثالث/ عالم الكتب بيروت/ 58-62.

(4) سورة الصافات آية / 48.

(5) سورة الجن/ 11.

بُروزاً أحياناً، فوصفُوا ما استثنيَ على القاعدةِ ولم يَقْبَلْ تأويلَهُمْ بالشذوذِ أو الضرورةِ[1] أو الضعفِ، كلُّ ذلك لكي لا يَخْتَلَّ نِظامُ اطِّرادِ قواعدِهِمُ المستندةِ في هذا السياقِ على ظاهِرَةِ التلازُمِ. فما عَوَّلَ على الضرورةِ والقبح والشذوذ حَمَلَ عِبْءَ ما استثنى على قواعدِهِم، ففي مسألةِ الفَصْلِ بين المُضاف والمضاف إليه على سبيل المثال، والتي سَبَقَ لنا تناوُلُها في إطارِ القراءاتِ القرآنيّة نَجِدُ الكثير من هذا الحَمْلِ. فقال صاحب الكتاب:

وتقول: (لا يَدَيْنِ بها لَكَ ولا يَدَيْنِ اليومِ لك).

فإثباتُ النونِ أحسنُ وهو الوجهُ فكما قَبُحَ أنْ تَقولَ: (لا مِثْلَ بها زَيْد) فَتَفْصِلَ، قَبُحَ أنْ تقولَ (لا يَدَيْ بِها لك) ولكنْ تقُول: (لا يَديْنِ بها لك)، (ولا آب يومُ الجُمُعةِ لك). لأن الشاعرَ إذا اضْطرَّ فَصَلَ بين المضاف والمضافِ إليه[2].

قال ذو الرمَّة[3]:

كَأَنَّ أصْواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أَواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريج

فأضاف أَصوات إلى أواخر المَيْس وفصلَ بما بينهما من الكلامِ وقال المبرِّدُ[4].

(1) انظر الكتاب رقم 1/ 59، 1/ 258، 1/ 231، 1/ 214، 260.

(2) سيبويه/ كتاب سيبويه/ الجزء الثاني/ عالم الكتب بيروت/ ص 279-281.

(3) سيبويه/ كتاب سيبويه/ الجزء الثاني/ عالم الكتب بيروت/ ص 280.

(4) المبرد/ المقتضب/ الجزء الثالث/ عالم الكتب بيروت/ ص 62.

"ولا يجوزُ أن تفصلَ بين الخافِضِ والمخفوض في الضرورة الا بحشو كالظرف وما أشبهه مما يعمل فيه الخافض". وذكرَ ابنِ يعيشَ: أنَّ الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه قبيحُ لأنهما بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ، وأنهُ لا يجوز الفصل بينهما في ضَرورَةِ الشعْرِ [1].

لكن كيف يُحْكَمُ بالقُبحِ على ظاهرةٍ استعملتْها العربُ كثيراً في شعرِها؟[2] وكيفَ يُحكَمُ عليها بالضرُورَةِ الشعْرِيةِ؟ وقد حكى الكسائِيُّ عن العربِ (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ)، وحَكَى أَبوُ عبيدَة، قال سمعت بعض العَرَبِ يقول: (إن الشاةَ تَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صوتَ واللهِ رَبِّها) ففصلَ بين المضافِ والمضاف إليه بقوله (والله)[3] وهي على قراءَةِ ابنِ عامرٍ)قَتْلُ أَولادَهُمْ شركائِهِمْ([4] وهي قراءة متواترةُ في لسان العرب.

إنّ مِثْلَ ذلك يُبطِلُ كَوْنَ الاستثناءِ على قاعدةِ التلازمِ بالفصل بين المضافِ والمضاف إليه في غايةِ القُبحِ، ويؤكِّد جَرَيانَها على العربيةِ في شعرها ونثرها، أمَّا عن حُجَّةِ نُحاةِ البَصْرَةِ في هذه المسألةِ. فهي حجةٌ تستند على جوهرِ ظاهرةِ التلازُم وهو أنَّ المضافَ والمضافَ إليه. بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ فلا يجوزُ أنْ يُفصَلَ بينَهُما، إلاّ أنَّ جريان هذه المسألةِ على اللغةِ وتحقُقِ المعنى المرادِ هو الجوهَرُ الحقيقيُّ للاستناد.

---

(1) شرح المفصل / 3/ 19-20.

(2) الانباري الانصاف مسألة 6، 2/ 427.

(3) المصدر نفسه 2/ 427-436.

(4) ابن مجاهد كتاب السبعة في القراءات/ دار المعرفة القاهرة ص 270.

5 . ظاهرةُ المُطابَقَةِ:

اتصلَ مفهومُ المُطابَقَةِ في تصوراتِ النحاةِ العربِ بمعالمِ تقويةِ العلاقةِ بين عنصرينِ من عناصرِ التركيبِ الجُمْلِيِّ المتلازِمَةِ، فَبِهِ تتوثقُ الصلةُ بين أَجْزاءِ التراكيبِ اللغويةِ في العربيةِ، وبدونِهِ تتفكَّكُ العُرى ويصْبحُ المعنى عسيرَ المَنالِ.

ومع أَنَّ مفهومَ المطابقةِ يرتبطُ في الأَذهانِ بمفهومِ التبعيَّةِ، التي هي تلك العَلاقةُ النحويةُ التي تربطُ بين التابعِ ومتبوعِهِ، فينطبعُ على مثالِهِ، ويكونُ له ما للمتبوعِ مِنْ سماتٍ وخصائِصَ[1]، إلاّ أَنَّ مفهومَ المطابقةِ يندَرِجُ على موضوعاتٍ نحويةٍ أخرى، من مثل: (المبتدأ والخبرِ)، (الفعلِ وفاعِلِهِ)، (اسمِ الفاعِلِ وفاعِلِهِ). فالمطابقةُ تكون بينَ رُكنَي الجملةِ أو بين جزئين من أجزائِها المتلازمَةِ في واحدٍ أو أَكْثَرَ من الأمورِ التاليةِ:-

1 . الحركةِ الإعرابيةِ: كالمطابقةِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه.
2 . الشخصِ: (التكلمِ والخطابِ والغيبةِ) كالمطابقةِ بين المبتدأ والضميرِ العائدِ عليه من جملةِ الخبرِ.
3 . العددِ: (الإِفرادِ والتثنية والجمعِ) كالمطابقةِ بين المبتدأ وخبرِهِ المفردِ.
4 . الجنسِ: (التذكيرِ والتأنيثِ) كالمطابقةِ بين الفعلِ وفاعِلِهِ المؤنَّثِ المضمَرِ.
5 . التعيين: (التعريفِ والتنكيرِ) كالمطابقةِ بين الصفةِ والموصوفِ.

---

(1) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص 212 -213.

6. النوعِ: (حيوانٍ، جمادٍ، إنسانٍ) كالمطابقةِ بين الضميرِ المختصِّ بجماعةِ الذكور العاقِلين والاسمِ الذي يعودُ عليه الضميرُ.

ولعلَ استعراضَ آراءِ النحاة في موضوعاتِ النحوِ المختلفةِ يعكسُ لنا بوضوحٍ اهتمامَ النحاةِ بأَنْ تكونَ أحكامُهُمُ النحويةُ عامةً مطَّردةً، فها نحنُ أمامَ آراءِ النحاةِ في مسألةٍ نحويةٍ تَنْدَرِجُ تحت ظاهِرَةِ المطابقةِ وهي مسألةُ نعتِ المعارفِ والنكراتِ.

قال سيبويه: (وإنْ كان معرفةً لم يَجُزْ أَنْ يكونَ صِفَةً لِنكِرَةٍ) [1]. وأضاف: (كما أن الموصوفَ بالنكِرةِ لا يكونُ إلا نكِرَةً) [2]. أما المبرِّدُ فقد قال:- (واعلمْ أن المعارِفَ توصَفُ بالمَعارف) [3] وقال ابنُ السراجِ: إن المعرفةَ تنعتُ بالمعرفةِ، وكذلك النكرةُ تنعتُ بالنكرةِ حيث قال:- فنعتُ المعرفةِ معرفةٌ، ونعت النكرةِ نكرةٌ يتبعُ المنعوتَ في رفعِهِ ونصبهِ وخفضِهِ، وأصلُ الصفةِ أن يقعَ للنكرةِ دون المعرفةِ لأن المعرفةَ كان حقُّها أن تستغنَي بنفسها إنما عَرَضَ لها ضَرْبٌ من التَنْكِير

(1) سيبويه الكتاب1/ 261.

(2) سيبويه الكتاب 2/ 229.

(3) المبرد، المقتضب 40/ 298.

فاحْتِيجَ الى الصفةِ، فأما النكراتُ فهي المستحِقَّةُ للصفاتِ لِتَقْرُبَ من المعارِفِ، وتقع بها حينئذٍ الفائِدَةُ) (1).

وقال الجُرْجَانيُّ كذلكَ:-

(الصفةُ مثلُ الموصوفِ في تعريفِهِ وتنكيرِهِ، فصفةُ المعرفةِ معرفةٌ، وصفةُ النكرةِ نكرةٌ، ولا يجوزُ وصفُ المعرفةِ بالنكرةِ، ولا النكرةُ بالمعرفةِ، لأن الصفةَ ينبغِي أَنْ تكونَ الموصوفَ في المعنى، والنكرةُ تدلُّ على العمومِ والمعرفةُ مخصوصةٌ، فَمِنْ حيثُ لم يَجُزْ أن يكونَ الجميعُ واحداً، والواحدُ جميعاً، لم يَجُزْ أَنْ يوصفَ كلُّ واحدٍ منهما إلا بما يلائِمُهُ وما هو وَفْقُهُ) (2). كما قال ابنُ يعيشَ: (إِنَّ الصفةَ تابعةٌ للموصوفِ في أحوالِهِ وجُمْلَتُها عشرةُ أشياءَ: رَفعُهُ ونصبُهُ وخفضُهُ وإفرادُهُ وتثنيتُهُ وجمعُهُ وتنكيرُهُ وتعريفُهُ وتذكيرُهُ وتأنيثُهُ، فإنْ كان الاسمُ الأَولُ الموصوفُ مرفوعاً فنعتُهُ مرفوعٌ وإنْ كان منصوباً فنعته منصوبَ وإن كان مخفوضاً فنعتُهُ مخفوضُ وكذلك سائِرُ الأحوالِ، وإنّما وجبَ للنعتِ أن يكونَ تابعاً للمنعوتِ مِنْ قِبلِ أَنَّ النعتَ والمنعوتَ كالشيءِ الواحدِ) (3) وقال ابنُ عقيلٍ كذلك: (وجوب مطابقَةِ

(1) ابن السراج/ الأُصول في النحو/ الجزء الثاني/ تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتالي، مؤسسة الرسالة بيروت/ ص 63.

(2) عبد القاهر الجرجاني/ كتاب المقتصد في شرح الايضاح/ المجلد الثاني/ تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان/ ص 900-312.

(3) ابن عيش/ شرح المفصل/ المجلد الول/ الجزء الثالث/ عالم الكتب بيروت/ ص 52-55.

النعتِ للمنعوتِ في جميعِ حالاتهِ تعريفاً وتنكيراً وتذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، وكذلك حركاتُهُ رفعاً ونصباً وخفضاً) [1].

وعلى مثلِ هذا السبيل سارتِ القواعدُ النحويةُ عُموماً في إطارِ ظاهرةِ المطابقةِ فاقتضتْ كذلك أَنْ يُطابِقَ الخبرُ المفردُ المبتدأَ في العددِ والجنسِ، فتقولُ: (قومُك حَسَنُون، ونساؤُك كَرِيماتٌ [2] كما اقتضتْ أَنْ يطابِقَ الفاعلُ المضمرُ ما يعودُ عليه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ والتذكيرِ، وفيما يختصُّ بالعاقِلين وغيرِ العاقِلين، وأمّا إذا كانَ الفاعِلُ ظاهراً فيلزمُ الفعلَ صيغةٌ واحدةٌ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، ويطابِقُهُ في التأنيثِ والتذكيرِ، إلا أَنَّهُ وردتْ قواعِدُ نحويةٌ ونصوصٌ شعريةٌ ونثريةٌ مستثناةٌ على هذه القواعِدِ، فها هو الخليلُ يفسر الآيةَ الكريمةَ: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ [3]. على أَنَّ اسمَ الفاعِلِ (منفطر) مختصٌّ بالسماءِ، كما كانَ اسمُ الفاعِلِ (مُرْضِع) مختصاً بالأُنثى، وذكرَ أَنَّ بعضَ أسماءِ الفاعِلين تكونُ خاصةً بالمؤنثِ ولا تكونُ فيها علامةُ التأنيث، نَحْوُ: امرأةٍ حائِضٍ وطامِثٍ ومُرضِعٍ، وناقةٍ ضامِرٍ، أما سيبويه فقد ذكرَ أَنّ هذه الصفاتِ إذا كانت بلا

(1) ابن عقيل شرح ابن عقيل، 3/ 190-197.

(2) الكتاب 1/ 224، 235 وانظر 2/ 25.

(3) المزمل/ 18.

كانت بلا تاءِ التأنيث فهي خاليةٌ من معنى الفِعْل، وإذا كانت فيها تاءُ التأنيثِ فهي على معنى الفِعْلِ.[1]

ومما جاءَ استثناءً على القواعِدِ العامةِ لِظاهِرَةِ المُطابَقَةِ قَوْلُ طُفَيْلٍ الغَنَوِيِّ:

إِذ هِـيَ أَحْـوى مِـن الرِبْعِـيِّ حاجبـه والعينُ بالإِثْمِـدِ الحـارِيِّ مكحـول[2]

حيثُ أَوْرَدَ المبتدأَ مؤنثاً (العين) والخبرَ خالياً من علامة التأنيث (مكحول) كما وردَ الخبرُ من غيرِ جنس المبتدأ: كما تقولُ عتابُك السَّيف وكلامُك القتل، قال عمرُو بنُ معدِ يكَرِبَ:

وَخَيْـلٍ قـد دَلَفْـتُ لهـا بِخَيـلٍ تَحِيَّـةُ بَيْـنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيـعُ

قال الخليلُ: إنَ الشاعر جعلَ الضّرْبَ تحيّتَهُمْ[3]. أي على الاتّساعِ والمَجازِ.

هذا وجاءَ استثناء على قواعدِ ظاهرةِ المطابقةِ بين الفعلِ والفاعلِ فلم تَلْحَقْ علامةُ التأنيثِ الفعلَ، عندما فُصِلَ عن فاعِلِهِ المؤنّثِ بفاصِلِ:

"وكُلّما طالَ الكلامُ فهو أحْسَنُ، نحو قولك: حَضَرَ القاضِيَ امرأةٌ، لأَنهُ إذا طالَ الكلامُ كان الحَذْفُ أَجْمَل[4] وكذلك عندما كان الفاعِلُ اسمَ جَمْعٍ لا واحدَ لَهُ[1]" قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾[2].

(1) سيبويه الكتاب1/ 24.

(2) الكتاب 1/ 240.

(3) الكتاب 1/ 365.

(4) الكتاب 1/ 235.

ووردَ استثناءٌ كذلك عندما كانَ الفاعِلُ جمْعَ تكسيرٍ للمـذَكَّرِ أَو المُؤَنَّـثِ مـن الحَيَوانِ والجمادِ، لأن الجميعَ يؤَنَّثُ وإن كانَ كلٌّ واحـدٍ منـه مُـذكَّراً مِـنَ الحيـوانِ، قالوا: (جاء جواريك وجاء نسوتك وجاء بناتك).

كما وردَ استثناءٌ على قاعدةِ الفاعِلِ الظاهِرِ والذي يَلْزَمُ فِعلُهُ حالـةً واحـدةً في الإفراد والتثنيةِ والجمْعِ في واحدةٍ من لهجاتِ العربِ وسمَهَا سيبويهِ بلُغَةِ (أَكَلـوني البراغِيثُ) فَإنها تُطابِق بإلحاقِ الفعلِ علامةَ التثنيةِ والجمعِ إن كان الفاعلُ الظـاهرُ مثنى أو مجموعاً[3] قال سيبويه:

"واعلم أنَّ من العربِ من يقولُ: ضربُوني قومُك، وضَرَبانِي أَخَواك، فَشَبَّهُوا هذا بالتاءِ التي يُظهِر ونهـا في (قالـتْ فلانَـةُ). وكـأَنَّهم أَرادوا أن يَجْعَلـوا للجمـعِ علامةً كما جعلوا للمؤنَّثِ وهي قليلةٌ".[4].

قال الفَرَزْدَقُ:

وَلكِـــنْ دِيـــافِيٌّ أَبـــوُهُ وأُمُّـــهُ بِحَـوْرانَ يَعْـصِرْنَ الـسَّلِيطَ أَقارِبُـهْ[5]

(1) الكتاب 1/ 25 وانظر 2/ 25.

(2) يوسف/ 30.

(3) الكتاب 1/ 6.

(4) الكتاب 1/ 236.

(5) الكتاب 1/ 236.

فجعلَ في "يَعْصِرْنَ" ضميرَ "أقاربه" الفاعِلِ، وأتى به مؤنَّثاً لِلأقاربِ لأنّـه أرادَ الجماعاتِ ومما جاء استثناءً على قواعدِ ظاهرةِ المطابقةِ بين الـصفةِ والموصـوفِ ما ذكرهُ الخليلُ من جوازِ وصفِ النكرةِ بالمعرفةِ إذا أردْتَ التشبيهَ، مع أنْ سيبويهِ لم يقبلْ هذا النوعَ من الاستثناء فقال:

" وزعَمَ الخليلُ أنه يجوزُ أنْ تقولَ: (هذا رجلٌ أخُو زَيْدٍ) إذا أَردْتَ أن تُشبِّهَهُ بأخِي زَيْدٍ، وهذا قَبِيحٌ ضَعِيفٌ، لا يجوزُ إلا في موضِعِ الاضْطرارِ، ولـو جـازَ هـذا لقلت هذا قصيرُ الطويلِ، تريد: مثلَ الطويلِ فلم يَجُزْ هذا"[1] الأمرُ الذي يعْكِسُ اختلافَ وُجُهاتِ نَظَرِ النحاةِ في بعض مسائِلِ الاستثناء على القاعدةِ النحويةِ.

وذكرَ الفرَّاءُ أَنَّ بعضَ الأَسماءِ مؤنَّثةُ اللفظِ مُـذَكَّرَةُ المعنـى، فيجـوزُ في صـفةِ هذه الأسماءِ مطابقةُ المعنى. قال تعالى: ﴿ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾[2] فالذريـةُ جمعٌ وقد تكونُ بمعنى الواحِدِ المذكَّرِ أو المُؤَنَّثِ، وهي في الآيـةِ بمعنـى المفـردِ المـذكرِ: لأنه قال ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾[3] ولم يقل أَوْلياء، وإنما قال طيبةً، فطابَقَ اللفظَ،

(1) الكتاب 1/ 181.

(2) آل عمران / 8.

(3) مريم/ 5.

لو قِيل ذريةً طيباً كان صَواباً. [1] كما ذَكرَ أَنَّ أكثر كَلامِهم تَرْكُ المطابَقَـةِ في العَـدَدِ" أي الإسـتثناء عـلى قاعـدَةِ المطابقـةِ إذا كانـت الـصفةُ أو الخَـبرُ لفـظَ " قليـلٍ" أو"كثيرٍ" أو "واحدٍ" تقولُ: قومُك قليلٌ وقومنا كثيرٌ، وأَنتمْ حَيٌّ واحِدٌ. [2].

وقد ذكرَ السيوطيُّ أن الأخفشَ جوَّزَ وصفَ النكـرةِ بالمعرفـةِ إذا خُصِّـصتْ قبـلَ ذلك بالوصفِ، وجعلَ منه قوله تعـالى: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ [3] وذكرَ أنَّ قوماً جَوَّزوا وصفَ المعرفةِ بالنكرةِ مُطْلَقاً. [4]

وفيما يتعلقُ بأسـلوبِ الـشرطِ، فالأَصـلُ عنـد النحـاةِ أن يتطـابَقَ فعـلُ الـشرطِ وجوابُهُ، شَرَحَ سيبويهِ ذلك الأَصْلَ، فقالَ: (فـإذا قلـتَ: إنْ تَفْعَـلْ فَأَحْـسَنُ الكـلامِ أنْ يَكُونَ الجوابُ (أَفْعَلْ) لأنه نظيره من الفعل، وإذا قـال: إن فَعَلْـتَ فأحـسنُ الكـلام أن تقول: (فعلت) لأنه مِثْلُهُ[5]، ثم استدلَ لِما استُثْنِيَ عـلى هـذا الأَصْـلِ، بقولـه تعـالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [6].

(1) معاني القرآن للفراء 1/ 208.

(2) معاني القرآن للفراء 2/ 280.

(3) المائدة / 107.

(4) السيوطي همع الهوامع 5/ 171-174

(5) الكتاب 3/ 91-92.

(6) هود / 15.

حيثُ جاءَ فِعْلُ الشَّرْطِ ماضياً وجوابُهُ مضارِعاً مَجْزُوماً، فرأى بَعْضُ النحاةِ أنَّ (كانَ) في حُكْمِ المَزِيدَةِ، فَكَأَنَّ فعلَ الشرطِ (يريدُ) هو مُضارِعٌ كالجوابِ، فَقَدْ توافَقا من هذه الجِهَةِ، ومنها أنَّ القائلَ يقول " إن كُنْتَ تُعْطِيني سَأَلْتُكَ، فيكونُ كقولِكَ: إِنْ أعطيتَني سألتكُ.[1] كما أنَّ الأَصلَ يقتضي أنْ يتطابَقَ اسْمُ الفاعِلِ مع فاعِلِهِ في التذكيرِ والتأنيثِ وما خالفَ المطابقة هو استثناءٌ على الأَصْلِ، واستدلَّ سيبويهِ على الاستثناءِ على الأَصْلِ بقراءةِ أَبِي عمروٍ لقوله تعالى: ﴿خَشِعَةً أَبْصَرُهُمْ﴾[2].

وقال: " واعلمْ أنه من قال: ذهبَ نساؤُك، قال: أذاهِبٌ نساؤك؟ ومن قال: (فَمَنْ جاءَهُ موعِظَةٌ من ربه)[3] قال: أجائِيّ مَوْعِظَةٌ، تذهَبُ التاءُ في الفعلِ)[4] وذكرُوا أن (موعظةٌ) في الآيةِ الكريمةِ بمعنى (الوَعْظِ)، وقالوا: إنما جاؤوا بالتاءِ – فما يشبهُ ذلك – للتأنيثِ لأنها ليستْ علامةَ إضْمارٍ كالواوِ والألفِ وإنّما هي كهاءِ التأنيث في طَلْحَةَ وليستْ بِاسْمٍ[5]

ومن أمثلةِ ما يطالِعُنا من استثناء على قواعدِ ظاهرةِ المطابقَةِ كذلك أَنْ يعودَ ضميرٌ مؤنَّثٌ إلى مذكَّرٍ، نحوَ قولِ رَسُولِ الله (ﷺ):

(ما العملُ في أيامٍ أَفْضَلَ منها في هذه الأيامِ)[6].

---

(1) القلم/ 43 وانظر الكتاب 2/ 43.

(2) البقر/ 275.

(3) الكتاب 2/ 43.

(4) انظر مجاز القرآن لأبي عبيد 1/ 83 المقتضب للمبرد 2/ 146.

(5) 349 ، 4/ 59، الكشاف للزمخشري 1/ 400.

(6) شواهد التوضيح ص 116.

أي يعودُ ضميرٌ مؤنثٌ في (منها) إلى العمل وهو (مذكر)، بيدَ أَنَّ ابْن مالكٍ وَجَّهَهُ أَنَّ الألف واللام في (العمل) لاستغراقِ الجنسِ، فصارَ (منها) فيه عمومٌ مصحِّحٌ لتأوُّلِـهِ بجمعٍ، كغيرِهِ من اسماء الأجناسِ المقرونَةِ بالألفِ واللامِ الجنسيةِ نَحْـوَ: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣ ﴾ وَيَصِفُ بها يوصف به الجَمْعُ، كقوله تعالى: - ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ ﴾ [1].

وكما جازَ أَنْ يُوصَفَ بها يوُصَفُ به الجمعُ، لِمَا حَدَثَ فيه من العُمُوم، كذلك جـازَ أن عادَ إليه ضميرٌ كضميرِ الجمعِ، لأنهُ في تأويل الأعمالِ[2].

ولعلَّ مِنْ أبرزِ ما يُلاحَظُ في دراسةِ النحاةِ لظاهرةِ المطابقةِ أَنْ النحاةَ بَنَوْا قواعِدَهُم على الأعَمِّ الأغلَبِ، أما النصوصُ التي وردتِ اسـتثناءً عـلى القاعـدةِ العامَّـةِ القاضـيةِ بتحقيق مفهومِ المطابَقَةِ، فقد قدَّموا لها تأويلاتٍ وتفسيراتٍ متنوِّعةً، ومن أَهَمِّ تأويلاتِهِم وتفسيراتِهِم:

1. الحملُ على المَحَلِّ، كالعَطْفِ على المَحَلِّ.

فالأَصلُ أَنْ يطابِقَ المعطوفُ الاسـمَ المعطـوفَ عليـه في حركتِـهِ الإعرابيـةِ، نحـوَ مررتُ برجل وامرأةٍ، فالواوُ أشْرَكَتْ بـين الاسـمينِ، وكـان المعطـوفُ (امـرأة) تابعـاً للمعطوفِ عليه من حيثُ الحركةُ الإعرابيةُ.

---

(1) العصر / 2، 3.

(2) النور / 31.

إلا أنَّهُ قد وَرَدَ في الشعرِ والقرآنِ الكريمِ والنثرِ ما يُستثنى على هذا الأَصْلِ، فأَوَّلَهُ النحاةُ على العطْفِ على المحلِّ، مِنْ مِثلٍ:-

عَطْفِ الاسْمِ المنصوبِ على المفعولِ به غير الصريحِ (الجارِ والمجرورِ) على تقدير أَنَّ محلَّ الجارِ والمجرورِ مفعولٌ به منصوبٌ، ولو حُذِفَ حرفُ الجرِّ لا نْتَصَبَ ما بَعْدَهُ، وحَمَلَ سيبويهِ النصْبَ على تقديرِ فعل آخر بمعنى الفعل الأَولِ يكونُ الاسمُ المنصوبُ مفعولاً صريحاً له، ومنه قولُ العَجَّاجِ: (يَذْهَبْنَ في نجدٍ وغوراً غائراً)[1] كأنه قال: - وَيَسْلُكنَ غَوراً غائراً، لأنَّ معنى يَذْهَبْنَ فيه يسلُكْنَ.[2]

وعَقدَ ابنُ السرَّاجِ للعطفِ على المَحَلِّ فَصْلاً منه قولُهُ : "إذا عطفْتَ على الموضِعِ قلت: مَرَرتُ بزيدٍ وعَمراً، ذهبتُ إلى بكرٍ وخالداً، واستشهَدَ بقولِ جَريرٍ:

جِئنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ ... أَوْ مِثْلَ أَسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

قال ابن السَّراجِ: (كأَنَّهُ قالَ أو هاتِ مِثلَ أسرةِ منظورٍ لأنَّ جِئني بمِثلِ بَنِي بَدْرٍ يدل على هاتِ، أو أَعْطِني أو ما أَشْبهُ ذلك)[3].

وَكَقَولِ كَعْبِ بنِ جُعَيْلٍ:

أعِنِّي بِخَوَّارِ العِنَانِ تَخَالُهُ ... إذا رَاحَ يُردِي بالمُدَجَّجِ أَحْرَدا

وأبيضَ مصقولِ السطامِ مهنداً ... وذا حَلَقٍ مِن نَسْجِ دَاوُدَ مَسْرَدَا

(1) انظر :سعة العربية" ص 14-15.

(2) الكتاب 1/ 49.

(3) الأصول في النحو 2/ 65.

كأنه قالَ: وأعطِني أبيَضَ مَصْقُولَ السَّطامِ[1].

ومن التفسيراتِ النحويةِ التي خَرجت النُّصوص المستثناةُ على قاعدة المطابقةِ على العَطْفِ على المَحَلِّ كذلك عَطْفُ الاسمِ المنصوبِ على خَبَرِ (ليس أو ما) المجرورِ لحرفِ الجرِّ المُؤَكِّدِ (الباء) فَفِي ما يَجْري على المَوضِع لا على الاسم الذي قَبْلَهُ)

قال سيبويه:

وذلك قوْلُك: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بَخيلاً)، و(ما زَيدٌ بأخِيك ولا صاحِبَكَ)، والوجهُ فيه الجَرُّ لأنكَ تُرِيدُ أن تُشْرِكَ بين الخَبَرَيْنِ[2] واستشهَدَ بِقَوْلِ عُقَيْبَةَ الأَسَدِيِّ:

مُعاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا[3]

لأَن الباءَ دخلتْ على شيءٍ لو لم تدْخُلْ عليه لم يَخِلَّ بالمعنى ولم يَحْتَج إليهما وكان نصباً[4].

ومما جاءَ استثناءً على قاعِدَةِ المطابَقَةِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الحركةِ الإعرابيةِ فأَوَّلَهُ النحاةُ على وُجُوبِ الحَمْلِ على الموضع ما يلي: إذا كان المعطوف عليه نكرة مجرورة بحرف جر مؤكِّد (مِنْ) والمعطوف معرفة فلا يجوز حمل المعطوف على لفظ

(1) الكتاب / 186.

(2) الكتاب 1/ 33.

(3) الكتاب 1/ 34.

(4) الكتاب 1/ 34.

النكرة بل يجب حمله على المحل لأنَّ المعرِفَةَ لا يأتِي قبْلها حرفُ الجرِّ المؤكِّد (مِنْ)، تقولُ: ما أتاني مِنْ أحَدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ. [1]

وكذلِك اذا كانَ المعطوفُ معرفةً والمعطوفُ عليه اسم (لا) النافية للجنسِ، تقول: (لا أحَدَ فيها لا عبدُ الله ولا عَمْرٌو) [2].

وقد حَمَلَ ابنُ جِنِّي قِراءَةَ أَبَانِ بن تَغْلِبَ لقوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [3] بجزم (نحشرْهُ) على العطف على المحلِّ.

فقال: هو معطوفٌ على مَوْضِعِ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ مَوْضِعُ ذلك جَزْمٌ لكونِهِ جَوابَ الشرْطِ الذي هو قَولُهُ: ومَنْ أَعْرَضَ عِنْ ذِكْرِي. فكأنَه قالَ: وَمَنْ أَعْرَضَ عن ذِكْرِي يَعِشْ عِيشَةً ضَنْكاً ونَحشُرْهُ. [4]

وهناكَ مِنَ النحاةِ من حَمَلَ التسكينَ على أنه لطلبِ الخِفَّةِ بسببِ توالِي الحركاتِ [5] باعتبارِها من العِلَلِ التي استعانَ بها النحاةُ لتفسيرِ الاستثناءِ على قواعِدِ النحوِ لكنني أَرى أنَّ اهتمامَ النحاةِ بترسيخِ فكرةِ الاطِّرادِ الشكْلِيِّ للقواعِدِ، جعلهَم يُبالغون في افتِراضِ تأويلاتٍ مصنوعةٍ صناعةً لاخضاعِ اللغةِ للقاعدةِ، فقد حَمَلَ على العطفِ على المَحَلِ قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ۝١٧﴾ [6] فقد رأى الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ۝١٧﴾ عطفاً على محل إنّ واسمها

(1) الكتاب 1/ 362-363.

(2) الكتاب 1/ 362-363.

(3) طه/ 124.

(4) المحتسب.

(5) التبيان للعبكري 2/ 907.

(6) الصافات 16-17.

في قوله تعالى: ﴿ أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾،[1] مع أن سيبويه قال" فأما الوجهُ الحسَنُ: أنْ يكونَ محْمُولاً على الإبتداءِ لأنَ معنى (إنّ زيداً منطلقٌ) (زيدٌ منطلقٌ) دخلت توكيداً كأنه قال: (زيدُ منطلقٌ وعمروٌ) وفي القرآن مثله: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [2] وذهب ابنُ جِنّيٍّ إلى أنه يَجُوزُ في المعطوفِ على (اسم إنَّ ولكنَّ بعد خبَرِهما الرفعُ على موضعِ الابتداءِ والنصبُ على اللفظِ وضربَ مثلاً لذلك: (إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ / وعمراً) وكذلك: (لكن جعفراً منطلِقٌ وبشرٌ/ وبشراً)، إلا أنَّ تَأَمُّلَ المزيدِ من أقوالِ النحاةِ يوضِح اختلافَ هذه الأقوالِ. وتَشعُّبَها حولَ جوازِ العطفِ على (محلِ إنَّ واسمِها) ففي حِينِ يرى سيبويه أَنْ يكونَ الاسمُ المعطوفُ محمولاً على الابتداءِ فقد ذهبَ" ابنُ السرَّاجِ"[3] و"ابنُ يَعِيشَ"[4] إلى جواز نَصْبِ المعطوفِ على اللَّفْظِ ورفْعِه على المَحَلِّ. وأَوْضَح الأنْبارِيُّ أنَّ الخِلافَ بين نُحاةِ الكوفه والبَصْرَةِ في هذه المسألةِ مُنْصَبٌّ على امكانيَّةِ العطفِ على مَحَلِّ "إنَّ" قبلَ دُخولِ الخَبرِ أو بَعْدَهُ ففي حِين يَرى الكوفِيُّونَ جوازَ العطْفِ على مَوْضِعِ إنَّ قَبْلَ دُخُولِ الخَبَرِ فإنَّ البصريِّين يقولونَ بِعَدَمِ جَوازِ ذلك إلا بَعْدَ دُخُولِ الخبرِ[5].

---

(1) الكشاف 3/ 298.

(2) التوبة / 3 وانظر سيبويه 1/ 144.

(3) الأصول في النحو 2/ 61-62.

(4) شرح المفصل 8/ 67.

(5) انظر الانصاف في مسائل الخلاف 1/ 185-195.

وذهبَ ابنُ هِشام إلى جَوازِ العطفِ على اسْم " إنَّ" بالنـصْبِ قَبْـلَ مَجِـيءِ الخَـبَرِ وبْعَدهُ وامكانيةِ العطفِ بالرفع بعد استكمالِ الخبرِ فقط، فقال:" إنَّهُ قد يُعْطَفُ على اسمِ إنَّ" بالنصبِ قبل مَجِيءِ الخَبَرِ وبعدَهُ ويُعْطَفُ بالرفعِ بِشَرْطَيْنِ أحدُهُما: استكمالُ الخَبَرِ والاخرُ: كوْنُ العامِلِ إنَّ أو أَنَّ أو لكِنَّ"[1]

وما أَردتُ توضيحَهُ من هذهِ المسألةِ: أنَّ كثيراً من جُهْدِ نحاتِنا ارتكزَ على مِثْلِ هذه التأويلاتِ، وأنَّ اختلافَ الأقوالِ النحوِيَّةِ وتشعُّبَها بينَ أن يَكُون العطف على محل اسمِ "إنَّ" أو على محل "إنَّ واسمِها" يُوَضِّحُ المبالغةَ في استخدامِ البراهينِ والاقيسةِ المنطقيةِ تلك الاقيسةُ التي اعتُمدَتْ أحياناً مِعياراً لِقَبُولِ مادةٍ لغويةٍ ثَبَتَ صُدُورها عن قبائلَ عربيةٍ يُحتَجُّ بِلُغَتِها أو رفضِها.

2. الحملُ على التَوَهُّمِ كالعطف على التوَهُّم:

صاحِبُ فكرةِ العطفِ على التوهُّمِ هو الخليلُ وتبعَهُ في ذلك سيبوَيْهِ، ومعنى هذا أنَّ المتكلمَ يعطفُ الاسمَ أو الفِعْلَ على ما يَظُنُّ أنَّ حركتَهُ هي الحَركةُ التي ذَكَرَها للمعطوفِ، من ذلك: عطفُ الاسمِ المجرورِ على خبرِ (ليس) أو (ما) المنصوبِ على تقدير أنهما مَجْروران بحرف الجرِّ المُؤَكِّد (الباء) مِنْ ذلك قولُ زُهيْرٍ:

بَدا لِيَ أَنِّي لَستُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائِياً[2]

(1) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك 1/ 351-358.

(2) الكتاب 1/ 419.

فَجَرَّ (سابقٍ) على تقديرِ الباءِ الزائِدَةِ في (مُدْرِك) أيْ لستُ بِمُدْرِكٍ ولا سابقٍ، قال سيبويه: لَمَّا كان الأولُ تستعملُ فيه الباءُ ولا تغيِّرُ المعنى وكانت مما يَلْزَمُ الأولَ نَوَوْهـا في الحرفِ الآخَرِ حتى كأنَّهم قد تَكَلَّمُوا بها في الأَوَّل.

وَمِنْ ذلك قِراءَةُ ابنِ السمَيْفَعِ الشاذَّةِ" "مَثَلُهُم كَمَثَلِ الذين استَوْقَدَ ناراً فلما أَضاءَتْ ما حَوْلَهُ ذَهب الله بنورهم وتركهم في ظلماتٍ لا يبصرون"[1] وهي قراءَةٌ مُشْكِلَةٌ عند النحويّيَن لأنّ (الذين) بلفظِ الجَمْعِ وصلَتُهُ (استوقَدَ) بالإِفرادِ فَحُمِلَتْ على التوَهُّم، تَوَهُّمِ النُطْقِ بـ(مَنْ).

وذكرَ النحويونَ أنَّ نظيرَ ذلك الجزمُ بالذي على تَوَهُّمٍ بـ (مَنْ) الشرطِيَّةِ، والتوهُّمُ في القِراءَةِ أَظْهَرُ من تَوَهُّمِ الجَزْمُ (مَنْ) عِنْدَ أَبِي حَيَّان[2] لأن الثاني وَقَعَ بين مُخْتَلِفَيِّ الحدِّ وهو إجراءُ المَوْصُولِ مَجَرَى اسمِ الشرطِ، والأولُ بَيْنَ اسْمي المَوصُول.

ولقدْ أَطْلَقَ بَعْضُ النحويين والمُعْربين على الحَمْلِ على التوهُّمِ في التنزيلِ مُصْطَلَحَ الحَملِ على المَعْنى تَأَدُّباً: " ويسمَّى العطفَ على المعنى، ويقال لهُ في غَيْرِ القرآن العطفُ على التوهُّمِ"[3] ويبدُو أنَّ الاطِّلاعَ على المزيدِ من مظاهِرِ العطْفِ على التوهُّمِ في القرآنِ الكريمِ[4] مَثَلاً يُظهِرُ للدارِسِ أنَّ العربيةَ أَوْسَعُ مِنْ أَنْ تَنْتَظِمَها قواعدُ عامةٌ مُطَّرِدَةٌ.

---

(1) البقرة/ 17.

(2) انظر البحر المحيط 1/ 77.

(3) مغني اللبيب ص 553.

(4) الواقعه/ 21، 22.

3. الحَمْلُ على المَعْنى كالعطْفِ على المَعنى.

أَوَّلَ النحاةُ هذا العطفَ بأَنَّ المعطوفَ يمكن حملُهُ على معنى تصبحُ فيه حركةُ المعطوفِ عليه موافقةً لحركةِ المعطوفِ، ومِنْ ذلك:

عَطْفُ الاسمِ المرفوعِ على اسمٍ مجرورٍ أو منصوبٍ بتقدير أَنَّ مَعَنى ما قَبْلَهُ يُمكِنْ أَنْ يكُونَ مبتدأً أو خبراً فلا يَنْتَقِضُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ (٢١) وَحُورٌ عِينٌ (٢٢) ﴾ [1] فلما كان المعنى في الحديث على قولِهم فيها حمله على شيء لا ينقض الأول في المعنى. [2] ومِثْلُهُ قولُ الشاعِر:

يهدي الخَمِيس نِجاداً في مطالِعِها إمَّا المِصاعَ وإما ضربةً رغب

فحمله على شيء لو كان عليه الأَوَّلُ لم يَنْقُضِ المعنى إذْ عطَفَ (ضربةً) على (المِصاعَ) على معنى: (إمَّا أَمْرَه المصاع وإما ضربةٌ، وأما نَصْبُ (المِصاعَ) فعلى أنه مصدرٌ نائِبٌ عن فِعِله (يُماصِعُ) ذلك أنك لو قلتَ: هذا ضربُ عبدِ الله وزيداً جازَ على إضمارِ فعلٍ أي وَضَرَب زيداً، وإنّ كان لا يَعْمَلُ عَمَلَهُ فَحُمِلَ على المَعْنى. [3] ومنه العطفُ على معنى حرفِ الجرِّ، (الكافِ) تقول: ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً فالنصب في هذا جيّد لإنك إنما تريد: ما هو مثل فلان ولا مُفْلِحاً هذا وَجْهُ

(1) سيبويه الكتاب 1/ 87.

(2) الشاعر هو مزاحم العقلي انظر الكتاب1/ 87.

(3) الكتاب1/ 87.

الكلامِ أما الجرُّ فعلى مَعْنى ولا بمنزلةٍ من يشبهه، تقولُ: ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به فـإنَّما أَرَدْتَ ولا كَشَبيهٍ به. (1)

ويبدُو أن ما يعزِّزُ شيوعَ هذه المسألة ما جاءَ في الخصائِص: والحملُ على المَعْنى واسعٌ في هذه اللغةِ جداً ومنه قولُ الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ (2) ثم قال: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ (3) قيل فيه إنه محمولٌ على المعنى حتى كأنه قال: (أرايت كالذي حاجَّ إبْراهِيمَ في ربِّهِ) أَوْ (كالذي مَرَّ على قريةٍ). (4)

4. تنزيلُ غيرِ العاقلِ منزلةَ مَنْ يَعْقلُ:

يمكنُ الاستثناءُ على ظاهِرة المطابقةِ بين الفعلِ والفاعلِ فيما يختصُّ بالعاقلين وغيرِ العاقلين، إذا أُسندِ الفعلُ إلى ضميرِ من يعقِلُ وإنْ كانَ عائداً إلى ما لا يعْقِلُ، ويكونُ ذلك إذا نُـزِّلَ ما لا يعقـلُ منزلـة العاقـلِ نحـو قولـه تعـالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ ﴾ (5) فَأَنْزَلَ غيرَ العاقِلِ (النَمْل) منزلةَ العاقِـل.: ومنـه كـذلك أنَّ المبتـدأ يطابق في العددِ والجنسِ والنوعِ الضميرَ الذي في جملةِ الخبرِ، والـذي يـربطُ جملـةَ الخـبرِ بالمبتدأ، فإذا كان المبتدأُ مما يعقلُ جاءَ الضميرُ الرابطُ مطابقاً له إلا إذا نُـزِّل غـيرُ العاقِـلِ

(1) الكتاب 1/ 290، 418-419، 129، 452.

(2) البقرة/ 258.

(3) البقرة / 259.

(4) الخصائص 2/ 433.

(5) النمل / 18.

منزلةَ منْ يعقِلُ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ [1] فقد جاءَ الخبرُ – وهو جُمْلَةُ (يَسْبَحُون) وفيه ضميرٌ مُختصٌّ بالذكورِ العاقلين مَعَ أنَّ المبتدأَ (كُلّ) يَعُودُ إلى ما لا يَعْقِلُ، (الشمسِ والقمرِ والليلِ والنهارِ)، وقد فَسَّرَ الخليلُ ذلك بأنَّ ما لايعقلُ نُزِّلَ منزلةَ مَنْ يعقلُ لأنَّها تقومُ بطاعةِ الله. [2]

ومنهُ قولُ النابِغَةِ الجَعْدِيِّ:

شَرِبْتُ بها والدِّيكُ يَدعُو صَبَاحَهُ إذا ما بَنُو نَعْشٍ دنَوا فَتَصَوَّبُوا [3]

فَذَكرَ (بناتِ نَعْشٍ) لإخبارِهِ عَنها بالدُّنُوّ كما يخبرُ عن العقلاءِ، وعللَ سيبويهِ الاستثناءَ على الأصْلِ القاضِي بالمطابقةِ بقولِهِ: (فجازَ هذا حيثُ صارَتْ هذه الأشياءُ عندَهُمْ تُؤْمَرُ وتُطِيعُ وتَفْهَمُ الكلامَ وَتُعبُدُ بمنزلَةِ الآدَمِيِّينَ. [4]

5. الجرُّ على الجِوارِ كجَرِّ الصفةِ على الجوارِ:-

مِنْ ذلك قَوْلُهُمْ (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ) فالخَرِبُ لَيْسَ وَصْفاً للضبِّ، وإنَّما هو وصفٌ لِلجُحْرِ، لكن بعضَ العربِ يُتبعُونَ حركةَ الصفةِ حركةَ المضافِ إلى الموصوفِ، وفسَّرَ الخليلُ هذه الظاهرةَ فقال: الوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفْصَحِهِم وهو

---

(1) يس / 40.

(2) الكتاب 1/ 240-241.

(3) انظر الكتاب 2/ 47.

(4) الكتاب 2/ 48.

القياسُ لأنَّ الخَرِبَ نَعتُ الجحر، والجحر رفع ولكن بعض العربِ تجُرُّهُ وليس بنعت للضب ولكنه نعت الذي أُضيفَ إلى الضبِّ، فجرُّوه لأنه نكِرَة كالضبِّ ولأنَّه في موْضِعٍ يَقَعُ فيه نَعْتُ الضبِّ، ولأنه صارَ هُوَ والضبُّ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ لهذا أتبعوا الجَرَّ كما أتبَعوا الكَسْرَ نَحْوَ قولِهم: بِهِمْ وبِدَارِهِمْ وما أشبَهَ هذا[1] واستدَلَّ سيبويه على ذلك بقولِ العَجَّاجِ: (كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المرمَلِ)[2].

إذ جاء لفظ (المرمل) مجروراً لمجاوَرَتِهِ لـ (العنكبوت) والأصلُ فيه أنَّه صِفة (نَسْجَ) وهو مطابِق لها في الإفرادِ والتذكيرِ، لكنه جاءَ مجروراً لمجاوَرَتِهِ لـ (العنكبوت) على الرغم من أنَّه مذكرٌ والعنكبوت مؤنثُ.[3]

وحمَلَ ابنُ جِنِّيٍّ القراءَةَ الشاذَّةَ، قراءَةَ، (الحمِدِ لله) بتَغَيُّرِ حَرَكَةِ الإعرابِ على الإتباعِ، لكثرَةِ الاستعمالِ، لأنَّ العربَ لِما كَثُرَ استعمالُهُ أشَدُّ تغييراً[4] إضافةً لِقُوةِ العلاقةِ التلازميَّةِ بين المبتدأ والخبرِ، إذ أصْبَحا في تصَوُّرِ النحاةِ كالجزءِ الواحِدِ.

6. القطْعُ على المدحِ والتعظيمِ أو الذمِّ أو الترحمِ أو الفخرِ:

الأصلُ في القَطْعِ أنَّهُ لولا انْقِطاعُهُ لَتَبِعَ ما قَبْلَهُ وطابقَه لكنه بالقَطْعِ استُثْنِيَ على الأَصْلِ، وقد اتفقَ علماءُ النحو القدماءُ على حذْفِ المبتدأ أو الفعْلِ وُجوباً إذا أُخْبِرَ عنه

(1) الكتاب 1/ 269.

(2) انظر الكتاب 1/ 437.

(3) انظر الكتاب 1/ 437.

(4) المحتسب 1/ 27.

بنعتٍ مقطوعٍ لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحمٍ[1]، قال سيبويه: " وَسَمِعْنا بعضَ العَرَبِ يقولُ: (الحمدُ لله ربُّ العالمين) فسألتُ عنها يونُسَ فزعَمَ أنّها عربيةٌ[2] ومن القَطْعِ على المدحِ والتعظيمِ قولُ الأخطَلِ:

نَفْسِي فِداءُ أميرِ المُؤْمنين إذا أَبْدَى النواجِذَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ

الخائِضِ الغمرَ والمَيْمونِ طائِرُهُ خليفةُ الله يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ[3]

ومن القطْعِ على الذمِّ، قولكَ: (ابتعدتُ عن الصديقِ السفيهُ) ومن القطعِ على الترحُّمِ قولُك: (مررتُ بِهِ البائِسُ) (فالخائضُ وما بَعدَهُ، والسفيهُ، والبائِسُ) نعوتٌ مفردةٌ ينبغِي في إطارِ ظاهِرَةِ المطابقةِ أَنْ تكُونَ مجرورةً، لأنها تابعَةٌ للمنعوتِ في حركةِ الإعرابِ التي هي الجَرُّ، لذلك قَدَّمَ النحاةُ هذا التفسيرَ أو التأويلَ لنُصُوصِ هذه المسألةِ كَوْنَها استثناءً على قواعِدِ ظاهرةِ المطابقةِ.

لا شكَّ أنَّ جانِباً عَريضاً من تأويلاتِ النُحاةِ دخلَ حَيِّزَ المبالغةِ والتخيُّلِ والتَّمَحُّلِ، تلكَ التأويلاتُ التي هي إلى جانبِ كونِها وسيلةً لتعميم القاعدِةِ النحويةِ واطِّرادِها إلا أنَّها من جانبٍ آخر كانت وسيلةً لِتصويرِ الواقِعِ الكَمِّيِّ والنوعِيِّ للنصوصِ الشعريةِ والنثريةِ المستثناةِ على القاعدةِ المطَّردةِ، مما يُؤَكِّدُ استحالةَ تَحَقُّقِ فكرةِ الاطِّرادِ التامِّ للقواعِدِ النحويَّةِ.

(1) أنظر هذه المسألة في: شرح الاشموني 1/ 310، شرح ابن عقيل 1/ 255، وهمع الهوامع 1/ 104.

(2) الكتاب 1/ 248.

(3) الكتاب 1/ 248.

6. ظاهرة التعريفِ والتنكيرِ:

جاءَ تناولُ النحاةِ لمسألةِ التعريفِ والتنكيرِ من منطلقٍ نحويٍّ غايتُهُ ضبطُ القواعدِ، ووضعُ القوانينِ التي تكْفَلُ لهذه اللغةِ التوحُّدَ والاطِّرادَ، فَحَرِصُوا على أنْ تكونَ تصوراتُهُم متطلِّبَةً التحقُّقَ في مختلفِ أَبْوابِ النحوِ – على وجْهِ العُمومِ- فَقيَّدَ تعريفُ المبتدأ، وصاحبِ الحالِ، وتابعِ المنادى العلمِ، ونعتِ المعرفةِ... صحةَ التركيبِ نَحْوياً كما قَيَّد تنكيرُ الخبرِ، والحالِ، والتمييزِ، وصفةِ النكرةِ صحةَ التركيب كذلك.

إذ اشترطَ النحاة التعريفَ فيما يشغلُهُ موقِعُ الابتداءِ من كلمةٍ مفردةٍ، أو جملةٍ تُؤَوَّلُ بالمفردِ، أو تركيبٍ مصدَرِيٍّ يُحْمَلُ على المفردِ[1]، وذكروا أنّ الأصْلَ في الكلامِ أَنْ يُبْدَأ بما هو معروفٌ عند المخاطَبِ، ثم يخبرُ بما يُريدُ توصيلَه إليهِ، فقالَ سيبويه:" اعلمْ أَنَّهَ إذا وقعَ في البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ، فالذي تُشْغَلُ به (كان) المعرفةُ لأنه حدُّ الكلامِ، ولأَنَّها شيءٌ واحدٌ، وليسَ بمنزلةِ قَوْلِكَ: ضربَ رجلٌ زيداً لانهما شيئان مختلفان، وهُما في (كانَ) بمنزلَتِهما في الابتِداءِ، إذا قلتَ: عبدُ اللهِ منطلقٌ تبتديءُ بالأعرفِ ثم تذكرُ الخبَرَ، وذلك قولُك كان زيدٌ حليماً وكان حليماً زيدٌ، ولا عليك أقدَّمْتَ أم أَخَّرْتَ[2].

فلا يجيزُ سيبويهِ أنْ يكونَ المبتدأُ أو ما ينطبقُ عليه موقعُ الابتداءِ نكرةً لأنَّ التنكيرَ سَيُؤَدِّي إلى اللبْسِ وعَدَمِ الإفهامِ، وهذا ما أَشارَ إليه سيبويه عَقِبَ نَصِّهِ السابِقِ، فقال:

---

(1) انظر اليمني على بن سليمان الحيدرة.

كشف المسكل في النحو تحقيق د. هادي عطية مطر. الطبعة الاولى 1984م بغدار 1/ 313.

(2) سيبويه الكتاب 1/ 34.

فإن قلتَ: "كانَ حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأتَ بنكرةٍ ولا يستقيمُ أنْ تُخبِرَ المُخاطَبَ عن المنْكورِ، وليس هذا بالذي يُنزِّلُ به المخاطَبُ مَنْزلَتَكَ في المعرفَةِ، فَكَرِهُوا أنْ يقْرَبُوا بابَ ليس"[1] وقال المبرِّد كذلك: " فَأَما المبتدأ فلا يكونُ إلا معرفةً"[2] كما نَجِدُ أَبَا حَيَّانَ - مثلاً - يَرْفضُ أنْ يَكُونَ وَصْفُ النكرةِ مُسَوِّغاً للابتداءِ بِها، قائِلاً: " أن وَصْفَ النكرةِ ليس مسوِّغاً للابتداءِ بها)[3] استناداً إلى أنَّ الوصفَ لا يعني التعريفَ إلا أَنَّ ما اخْتَطَّهُ النحاةُ (أساساً عاماً للتقعيدِ استثنيتْ عليه مواضعُ أُخرى في البناءِ النحويِّ، ولكنْ في إطارِ مسوِّغاتٍ بُنِيَتْ على أساسٍ يقارِبُ مَعْنى التعريفِ وَيَنْهَلُ منه" فقال المبرِّدُ: أَلا ترى أَنك لو قلت: (رجلٌ قائمٌ) أو (رجلٌ ظريفٌ) لم تُفِدِ السامِعَ شيئاً ولوقلت: خَيرٌ مِنْك جَاءنَي) أو (صاحِبٌ لِزيدٍ عندي) جازَ وإنْ كانا نَكِرَتَيْنِ وصارَ فيهما فائدةٌ لتقريبك إياهما من المَعارِفِ) [4] غيرَ أنَّ المفارَقَةَ تبرزُ أَكْثَرَ حينَ نَجِدُ أَنَّ النحاة الذين جَعَلُوا التعريف قَيْداً لِأَصْلِ المبتدأ ولكلِّ ما أَصْلُهُ مبتدأ، وكذلك أساساً لتشكيلِ مسوِّغاتِ الابتداء بالنكرةِ. هم أَنْفُسُهم الذين جعلُوا التنكيرَ مع لا النافيةِ للجِنْسِ قَيْدَ صِحَّةِ التركيب وأَصْلَهُ، فقال صاحب الكتاب: (واعْلَمْ أَنَّ "لا" وما عَمِلَتْ فيهِ في مَوْضِعِ ابتداءٍ كما أَنك إذا قلت: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) فالكلامُ بمنزلةِ اسمٍ مرفوعٍ مبتدأ وكذلك" ما

---

(1) الكتاب 1/ 48.

(2) المبرد المقتضب 4/ 127.

(3) البحر المحيط 4/ 71.

(4) المبرد المقتضب 4/ 127.

من رجلٍ وما من شيءٍ "والذي يُبْنى عليه في زمانٍ أو في مكانٍ ولكنك تُضْمِرُهُ ولو شئت أظْهَرْتَهُ وذلك: (لا رجلَ، ولا شيْءَ) انما تريد" لا رَجُلَ في مكانٍ ولا شيءَ في زمانٍ" والدليلُ على أنَّ (لا رجلَ) في موضعِ اسمٍ مبتدأ في لغةِ تميمٍ قولُ العرب مِنْ أهْلِ الحِجاز: (لا رجلَ أفْضلُ منك)[1] وقال المبرد: اعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين فإذا قلت: (لا رجلَ في الدار) لم تقصد إلى رجل بعينه وانما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إنّ) وأخواتها عليها..[2] ولا تعمل الا في نكرة فاشتراط تنكير ما أَصلُهُ مبتدأ هو استثناء على قيد تعريف المبتدأ ومن الاستثناء على قاعدة تعريف المبتدأ ما نَصُّوا في وصفه على المستوى النحويِّ بالتنكيرِ (التامّ أو الناقِصِ) وعلى المُستوى الدلاليِّ بالشيوع والعموم كـ (ما) التعجبيةِ في أسلوب التعجب فهذا الأَخْفَشُ يذكرُ لنا أَنَّهُ يجوز أن تكونَ (ما) التعجبيةُ نكرةً تامةً وما بعدها خَبَراً لها، وهذا رأيُ سيبويه والبِصريين، كما أَجازَ الأَخفشُ أنْ تكونَ نكرةً وما بعدها صِفَةٌ لها، والخبرُ فيها محذوفٌ"[3].

(1) سيبويه الكتاب 2/ 274-286.

(2) المبرد المقتضب 4/ 357-366.

(3) مغنى اللبيب 1/ 329، 2/ 667، همع الهوامع 1/ 92.

ومما يُبرِزُ كذلكَ مَلْمَحَ الاستثناءِ على قاعَدةِ تعريفِ المبتدأ ما يَشْغَلُ موقعَ الابتداءِ حديثُهم عن إعرابِ" مُذْ" ومُنْذُ"[1] و (رُبَّ) ووقوعِها مَوْقِعَ المبتدأ في بعضِ الأعاريبِ[2] مع فقدِها قَيْدَ التعريفِ المنصوصِ عليه.

وكذلك ما نَصُّوا على ضرورَةِ احتلالِهِ موقِعَ المبتدأ مع ضرورةِ تنكيرِهِ مِنْ مِثلِ قولِهِ تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴿٢٩﴾﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ مِّنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾[4] (فكلٌّ) مبتدأٌ يُقْصَدُ بها العُمومُ[5]، وما أفرَزَتْهُ لغتُنا من شواهِدَ شعريةٍ ونثريةٍ وكذلك ما اتصَّلَ بِألْ المفيدةِ للجنسِ وهو في موقعِ المبتدأ ومعلومٌ أنَّ "الجنسَ هو الغايةُ في الكَثْرَةِ والعمومِ"[6].

إنَ عَرْضِي لمثلِ هذه النماذجِ لا يعني رَفْضِي إدْراجَها في إطارِ الابتداءِ، لكِنَّ عَرْضِي لها لِتأكِيدِ ما ذهبتُ إليه وهو أنَّهُ لا يمكنُ لِقَيدِ التعريفِ أنْ ينتظِم كلَّ ما أفرزَتْهُ اللغةُ من مادَّةٍ لغويةٍ في إطارِ الابتداء، وهذا ما أكَّدَتْهُ اللغةُ ذاتُها فَأَجْرَتِ المبتدأ على المعرَّفِ وغيرِ المعرَّفِ. ومن الاستثناءِ على قيدِ تعريفِ المبتدأ (أَفْعَلُ) التفضيلِ حِينَ تكونُ مبتدأً وكذلك بتلك الألَفاظِ المُوغِلَةِ في التنكيرِ، من مثلِ (كَمْ) حين تَقَعُ في موقعِ الابتداءِ،

---

(1) انظر المقتضب 3/ 30 وأسرار العربية 271.

(2) أنظر خزانة الادب 5/ 535، 559، 564، 576.

(3) سورة الرعد / 29.

(4) ص / 48.

(5) انظر: الدكتور عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم دار عمار ط الاولى 1986 ص 51، 108.

(6) المبهج في تفسير اسماء شعراء الحماسة ص 46.

وتعرُبَ مبتدأً مع فقدِها لما اشترطوُه في المبتدأ من تعريفٍ يبرِّرُ الإسنادَ والحُكْمَ، من ذلك قولُهُ تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [1] فكَمْ في موضعِ رفعِ مبتدأ خَبَرُهَا قوله: ﴿ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ وقولنا (كَمْ مَالُكَ)[2] فكَمْ في موضعِ رفعِ مبتدأ.

ومن الاستثناءِ كذلك "المبتدأُ الوصفُ الرافِعُ لما يَحِلُّ مَحَلَّ الخبرِ فقررَّتْ قواعِدُ النحاةِ وجوبَ تنكيرِهِ وَمنعَ تعريفِهِ وقَصَدَ النحاةُ (بالوصْفِ) المشتقاتِ المشبَّهَةَ بالفعلِ في العملِ: (كاسم الفاعِلِ) و (اسمِ المفعولِ)، و (صيغِ المبالغةِ) و (الصفةِ المشبَّهَةِ)، واشترطَتْ قواعِدُهُم في هذا الوصفِ الذي يقعُ مبتدأً أَنْ يعتمِدَ على نَفْيٍ أو استفهامٍ نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [3] وقولِنا: (أَقَائِمٌ زيدٌ) وهذا الوصفُ المعتَمِدُ على نَفْيٍ أو استفهامٍ والذي يعرَبُ مبتدأً وما بعدهُ فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، هو مذهبُ نحاةِ البَصرةِ وأما نحاةُ الكوفَةِ ومعهم الأخفَشُ فلم يشترطوا أنْ يعتمد الوصفُ على نفيٍ أو استفهامٍ وقالوا إنهُ (في عملِهِ غَيْرُ مُعْتَمِد)[4].

---

(1) البقرة/ 27، انظر التبيان في اعراب القرآن: 1/ 170.

(2) انظر هذه المسألة في شرح المفصل 1/ 286.

وشرح التصريح على التوضيح، / 157، وشرح ابن عقيل 1/ 188.

(3) مريم / 46.

(4) الهمع 1/ ص 94، وشرح التصريح على التوضيح 1/ 157، والأشباه والنظائر 2/ 147.

وقد تابَعَهُم في ذلك ابنُ مالِكٍ فقال:" وقد يجوزُ، نَحْوُ (فائِزٌ أولُو الرَّشَدِ) ففائِزٌ مبتدأٌ، وأُولُو الرَّشَدِ فاعلٌ سَدَّ مَسدَّ الخَبَرِ."[1]

وسواءٌ تَعَيّنَ في هذا الوصفِ الابتداءُ أو جازَ فالنحاةُ يقيّدونَهُ بالتنكيرِ ولا يُجيزُونَ وقُوعَهُ معرِفَةً، وإضافةً إلى أَنْ تَقَيُّدَهُ بالاعتمادِ على نفيٍ أو استفهامٍ يجعلُ النكرةَ موغِلَةً في العُمومِ والشيُوعِ، وأَعْتَقِدُ أَنَّ مَنْطِقَ الدلالةِ يُقَوّي أَنْ الإيغالَ في العُمومِ يُبعِدُ مَدْلُولَ الشيءِ عن القَصْدِ والتعيينِ اللذيْنِ هما مَفْهُومُ التعريفِ، وهو ما يَسْتَثْنونَ عليه باشْتِراطِ تَحَقُّقِ نَقِضِهِ في المبتدأ الوَصْفِ، وعليه فيمكِنُني القولُ إنَّ إصدارَ الأَحكامِ العامَّةِ، مِنْ مِثْلِ (الأَصلُ في المبتدأ التعريفُ) لغاياتِ الاطِّرادِ والتوحُّدِ، أجبرَ النحاةَ على مجابَهَةِ مثلِ هذه الاستثناءاتِ التي اقتضتْ التسويغ والتفسيرَ أو الحكمَ على النصوصِ الموثوقِ بها بالشذوذِ أو القلةِ الامرَ الذي يَجْعلُنا نرى أنَّ اطِّرادَ الأحكامِ النحويةِ اطِّراداً عاماً لا يمكنُ له دوماً أنْ يَتَماشى مع واقعِ العربيةِ واستعمالاتِها، كما لا يمكنُ له أَنْ يُشَكِّلَ قواعِدَ نحويةً دونَ استثناءٍ عليها. لا شكَّ أنَّ هناك فَرقاً بين التصوراتِ الذهنيةِ عن اللغةِ وبينَ حقائقِ اللغةِ الحيةِ وسلوكِها فلما جاءَ خبرُ المبتدأ – مثلاً – معرفةً ونكرةً على السواءِ في حين نصَّتْ مصنفاتُ النحاةِ على أنَّ الأَصْلَ في الخبرِ التنكيرُ لأَنَّهُ حُكْمٌ[2] والحكمُ بالمعلومِ غيرُ ذي جدوى أصْبَحَ التصورُ القاضِي بضرورةِ تَوَحُّد قواعدِ النحْوِ على نَسَقٍ

---

(1) شرح ابن عقيل 1/ 192.

(2) انظر: الاشباء والنظائر في النحو 1/ 177، وكشف المشكل في النحو 2/ 192، وحاشية الصبان 1/ 195.

مطّرد تماماً مجالاً لبروز الاستثناء وتعدد الأقوال في المسألة الواحدة فمن أبرز الأَقـوالِ في مسألةِ تعريفِ ركني الجملةِ الاسميةِ (المبتدأ والخبرِ):

1. يصحُّ جعل كلٍ منهما مبتدأً، وهو مذهبُ سيبويهِ وأَبي عليٍّ الفارسيِّ.
2. أنْ يكونَ الأعَمُّ هو الخبرُ.
3. أنْ يكونَ المعروفُ عندَ المخاطَبِ هو المبتدأُ، والمجهولُ هو الخبرُ.
4. أنْ يكونَ أَعرَفُهُما هو المبتدأُ إذا اختلفت رتبتُهُما فإنْ لم تختلفِ الرتبةُ فالمبتـدأُ هو السابقُ وقيل إنَّه يستثنى من المتفاوتَيْنِ اسمُ الاشـارةِ المقـرونِ بالتنبيـهِ، ويُستثنى مِنْ ذلك كَوْنُهُ مع الضميرِ فالأصَحُّ جعلُ الضميرِ مبتـدأً وإدخـالُ حرفِ التنبيهِ عليه، ومن ذلك قولُهُ تعـالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ ....[1] وسُمِعَ قليلاً: هذا أنا".

لا ريْبَ أَنَّ هذِهِ الأَقوالَ نتيجةٌ طبيعيةٌ لمنهجيةٍ نحويةٍ حاولتْ أنْ تُقيمَ اللغـةَ عـلى القواعِدِ كليةً عامةً، وحين واجهتْ نُصوصَ اللغةِ وشـواهِدَها اضـطرتْ إلى الاسـتثناءِ على القواعِدِ العامة وعالَجَتْها بمثلِ هذهِ الطريقةِ.

وَتَجْدُرُ الإشارةُ ونحنُ في سياقِ الاستثناءِ على ظاهرةِ التعريفِ والتنكيرِ إلى مسألةِ: النكرةِ غيرِ المقصودَةِ في أسلوبِ النداءِ فقد نصَّ النحاةُ على أنَّ المُنادى من المعارفِ التـي

(1) النسـاء 109 ، انظر حاشية الصبان على شرح الاشموني 1/ 209 همع الهوامع 2/ 27، عبد الفتـاح الحمـوز المبتدأ والخبر في القرآن الكريم ص 102.

تعني القَصْدَ والتعيينَ والتحديدَ إلا أَنَّهُمْ حينَ أَطْلَقوا مُصْطَلَحَ " نكرةٍ غيرِ مقصودةٍ" على أَحدِ أنواعِ النداءِ نَحْوَ قولِ الأَعمى: (يا رجلاً خُذْ بِيَدِي) وأنَّ ذلك يُعَدُّ استثناءً على مُقتضى النداءِ. الذي يَعني التوجُّهَ والقَصْدَ[1] ومِنْ ثَمَّ التعيينَ والتعريفَ إذ لا يمكنُ أَن يُتَصَوَّرَ في قول الأعمى التعيينُ ولا القصدُ وبالتالي التعريفُ وعليه فإنَّ هذا النوعَ من المنادى من المعارفِ، التي تعكسُ جانبَ الاهتمامِ بالشكلِ على حسابِ المعنى

ومن المسائل التي يحسنُ بنا تسجيلُها في إطارِ الاستثناءِ على قواعدِ ظاهرةِ التعريفِ والتنكيرِ مسألةُ وقوعِ الحالِ معرفةً[2] فقد ذهبَ النحاةُ إلى أنَّ الحالَ لا تكونُ إلا نكرةً لذلك كان الاصلُ في الحالِ التنكيرَ، على الرغمِ من ورودِها في نصوصِ العربيةِ معرفةً وتلك حقيقةٌ أَقَرَّتْها قواعِدُ النحْو، وقد حاولَ النحاةُ تعليلَ ما جاءَ استثناءً على قاعدةِ الحالِ وتأويلِهِ لِيَسْلَمَ لقواعِدِهِمُ الاطِّرادُ إلى ما افْتَرَضُوه أصلاً لقانونِ الاشتقاق في الحال:-

فعقد سيبويه باباً سَمَّاهُ (باب ما يجعلُ من الأَسماءِ مصدراً كالمصدرِ الذي فيه الألفُ واللامُ نحو (العِراكَ)[3] وقَصَدَ بذلك قولَ لبيدِ بنِ رَبيعَةَ:

فَأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَقْصِ الدِّخالِ[4]

(1) انظر همع الهوامع 1/ 171، حاشية الصبان 2/ 141 ومغنى اللبيب 4/ 3.

(2) انظر هذه المسألة في شرح المفصل 2/ 62، شرح ابن عقيل 1/ 630.

(3) الكتاب 1/ 375، الأغاني 8/ 100 ، المفصل ص 36.

(4) الانصاف 2/ 822.

فقد نصبَ (العراكَ) وهو مصدرٌ في موضعِ الحالِ، والحالُ لا تكون معرفـةً، لكنـه جازَ لأنه مصدرٌ والفعلُ يعملُ في المصدَرِ معرفةً ونكرةً، فكأنَّهُ أَظْهَـرَ فِعْلَـهُ وَنَـصَبهُ بـه ووضعَ ذلك الفِعْلَ مَوْضِعَ الحالِ فقال أَرْسَلَها تعْتَرِكُ الاعـتراكَ، ولـو كـانَ مـن أسـماءِ الفاعلِ لم يَجُزْ تعريفُهُ، نحو أَرْسَلَها المُعْتَرِكَـةَ[1]، ثـم أشـارَ إلى (النيَّـةِ) في الخـروج عـلى الأصلِ حين قال"وهو قَوْلُكَ: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ والناس فيها الجمّاءَ الغفيرَ، فهذا ينتصبُ كانتصابِ (العِراك). وزعمَ الخليلُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُم أَدْخلوا الألِفَ والـلامَ في هـذا الحرفِ، وتكلَّموا به على نيةِ مالا تَدْخُلُ الألفُ واللامُ"[2] وعلَّلَ سـيبويهِ رَفْـضَ قَبُـولِ الحالِ معرفةً، بقوله: " ولا يجوزُ للمعرفةِ أنْ تكونَ حالاً، كما تكونُ النكـرةُ، ولـو جـازَ ذلك لقلت: هذا أَخُوكَ عَبْدُ الله، إذ كانَ عَبْدُ الله اسمَهُ الذي يُعرَفُ به، وهذا الكلامُ غيرُ اسْم وتكونُ حالاً، كما تكونُ النكرةُ، ولو جازَ ذلك لقلت: هذا أَخُوك عَبْدَ الله، إذ كـانَ عبدُ الله اسمَهُ الذي يُعرَفُ به، وهذا الكـلامُ غـيرُ اسـمْ وتكـونُ صـفةً لمعـروفٍ لِتُبيِّنَـهُ وتؤكِّدَهُ أو تقْطَعَهُ من غيرِهِ فالنكرةُ تكونُ حالاً وليسـتْ تكـونُ شـيئاً بعينِـهِ قـد عَرَفَـهُ المخاطَبُ قبلَ ذلك.

(1) الكتاب 1/ 375.

(2) الكتاب 2/ 114.

هذا وتنوعتْ تعليلاتُ النحاةِ لها، من ذلك: أَنْ الحالَ خبرٌ ثانٍ في المعنى، وأَنَّها تشبهُ التمييزَ في البابِ فكانتْ نكرةً مِثْلَهُ، وأنها تقعُ جواباً لـ (كيفَ) وكيفَ سؤالٌ عن نَكِرَةٍ.[1]

ومنها أنَّ الحالَ تُعَدُّ نعتاً للفعلِ، قال ابن الأَنباري في (أسرارِ العربيةِ): "فَإِنْ قِيلَ لِمَ وَجَبَ أَنْ يَكونَ الحالُ نَكِرَةً؟ قيلَ: لأنَّ الحالَ جرى مجرى الصفةِ للفعلِ، ولهذا سمَّاها سيبويه نعتاً للفعلِ، والمرادُ بالفعلِ المصدرُ الذي يدلُّ الفعلُ عليه وان لم تَذْكُرْهُ، ألا ترى أنّ (جاء) يَدُلُّ على (مَجِيءٍ)، وإذا قلتُ: (جاءَ زيدٌ راكباً) دلَّ على مَجِيءٍ موصوفٍ بركوبٍ، فإذا كانَ الحالُ يجري مَجْرَى الصفةِ للفعلِ، وهو نكرةٌ فكذلك وَصْفُهُ)[2].

ومنها أَنَّهُ التزَمَ تنكيرَ الحالِ للتفريقِ بينه وبين النعتِ[3] قال الأشمونيُّ:

(إِنَّهُ أَلتُزِمَ تَنْكِيرُ الحالِ لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ كَوْنُهُ نَعْتاً) أَمَّا اذا وقعتِ الحالُ معرفةً نحوَ قولِ العربِ:

- مررتُ بِهِمُ الجَمَّاءَ الغَفِيرُ.[4]
- رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ.
- طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وطَاقَتَكَ.

---

(1) شرح المفصل 2/ 62.

(2) أسرار العربية ص 193.

(3) شرح الاشموني 1/ 414.

(4) المقتضب 2/ 268، شرح المفصل 2/ 63، شرح الكافية 1/ 203.

وقولِ الشمَّاخِ:

أَتَتْنِـــي سُـــلَيْمٌ قَـــضَّها بِقَضِيـــضِها   تَمَـــسَّحُ حَـــوْلِي بـــالبَقِيعِ سِـــبالَها[1]

وَقَعَ (قَضَّها) منصوباً على الحالِ وهو معرفةٌ، فلقد بالغَ النحاةُ في افتراض العِلَلِ والتأويلاتِ بين أَنْ حُكِمَ عليها بالشذوذِ الذي لا يقاسُ عليه[2] وبين أنْ قُيِّدَتْ عندَ نحاةِ الكوفةِ فقالوا: إذا كانَ في الحالِ معنى الشرط صَحَّ تعريفُها وإلاَّ فَلا[3]، وبَيْنَ أنْ تُأَوَّلَ هذهِ المصادرُ بِأَنَّها مَصادِرُ مَنْصُوبَةٌ بِأَفْعالٍ مقدَّرَةٍ أو بتقديرِ حرفِ جرٍ أَو أَنَّها منصوبةٌ على الظرفيةِ[4]، وبينَ أنْ جَوَّزَها بعضُ النحاةِ مُطلقاً، نحو: جاءَ زيدٌ الراكبُ، قياساً على الخَبَرِ، وعلى ما سُمِعَ من ذلك، دُونَ تَأْوِيلٍ[5]، وأَعْتَقِدُ أَنَّهُ لا داعِيَ لتأوِيلِ تلك المعرفةِ التي تَرِدُ حالاً، ما دامَتْ قد وَرَدَتْ عن العَرَبِ بالسَماعِ فثبوتُ سَماعِها يؤكِّدُ حقيقةَ جَرَيانِ هذه اللغةِ على ما وافقَ القاعدةَ وعلى ما استُثْنِيَ عليها كذلك.

---

(1) دسوان الشماخ ص 20، الكتاب 1/ 374 شرح المفصل 2/ 63.

(2) انظر شرح المفصل 2/ 662 ، شرح التصريح، 1/ 373.

همع الهوامع 1/ 239، الكشاف 4/ 543.

المقتصر في شرح الايضاح 1/ 676.

(3) شرح ابن غقيل 1/ 631.

(4) الجمل للزجاجي ص 189، شرح الكافية 1/ 203.

(5) شرح ابن عقيل 1/ 631.

ولا ريبَ أَنَّ إنعامَ النظَرِ فيما وردَ من شواهِدَ وأَمْثِلَةٍ في هذه المسألةِ يجعلُنا نلاحِظُ أَنَّ من الأَحوال ما يدلُّ سياقُ الكلامِ على أَنَّهُ حالٌ: نحو: مررت بِهِمُ الجَمَّاءَ الغفيرَ"[1] أيْ مَرَرْتُ بهم مُجتَمِعينَ كثيرينَ، و (قابَلْتُهُ وحدهُ)، أَوْ ما يكونُ جُزءاً من مُركَّبٍ على الحالِ نحوَ قولِنا، (أُدخُلُوا الأوّلَ فالأَوّلَ).

أمّا عن الاسماءِ المُعرَّفَةِ التي عدَّها نحاةٌ حالاً نحوَ (رأيتُهُ المسكينَ) فالمسكينُ حالٌ على ما ذَهَبَ إليه يُونُسُ والتي قد تَلْتَبِس الحالُ فيها بالنعْتِ فإني أرَى أنَّ قبُولَنا إياها كاستثناءٍ على القاعِدةِ النحويةِ مرهونٌ بعد جَرَيانِ العربيةِ عليها بأَنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، وبمقدرَتِهِ على تأديةِ المعنى الذي نُريدُ استخدامَهُ في إطارِ عناصِرِ سياقِ المقامِ والمقالِ وبِغَضِّ النظرِ عن كونها قاعدةً أصليةً أو استثناءً عليها، ذلك لأَنَّ قُدْرةَ دلائلِ المَعْنى وعناصِرِ المقامِ والمَقالِ على حراسةِ المعنى من اللبْسِ تُؤَهِّلُ نصوصَ اللغَةِ لدخولِ حَيِّزِ القَبُولِ والتَرَخُصِ.

---

(1) الكتاب 2/ 76.

الفصل الثالث
الدواعي المعنوية والبلاغية للاستثناء على القاعدة النحوية

الفصل الثالث
الدواعي المعنوية والبلاغية للاستثناء على القاعدة النحوية

أ. الدَواعِي المعنويَّةُ السياقيةُ للاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ (الإفادةُ وأَمنُ اللَّبسِ).

يبدو أَنّ الفكرةَ العامةَ عن النحاةِ والمتمثلةَ في أَنّهم قَصُروا النحوَ على أَواخِرِ الكلماتِ[1] وعلى تَعرُّفِ أَحكامِها وأنهم ضَيّقُوا من حدودِه الواسعةِ وسلكُوا به طريقاً منحرفةً إلى غايةٍ قاصرةٍ، اعتماداً على أَنّ فكرة العاملِ في سبيلِ تحقيقِ اطِّرادِ القاعدةِ النحويةِ وشموليتِّها، قد تجعلُ الدارسَ يَستبعِدُ وجُودَ أولئِك النحاةِ الذين حاوَلُوا الاستثناءَ على قواعِدِ النحوِ، والنيلَ من معيارِيَّتها لدواعٍ معنويةٍ تتصلُ بالإفادةِ والتعبيرِ عن الأفكارِ والأحاسيسِ بما يناسِبُ المَقامَ الذي يُستَعْملُ فيه التركيبُ اللغويُّ.

والحقُّ أننا لا نَعْدَمُ أَنْ نجدَ أولئك النحاةَ الذين كانوا يَرنُون بأَبصارِهِم إلى المعنى، وإلى مَقامِ القولِ، لاسيَّما قدماءُ النحاةِ، إذْ كان عَملُهُم (غيرَ بعيدٍ عن روحِ اللغةِ وارتباطِها بالحسِّ والنفس واتسمت تعليلاتُهم بالتزامِ موافقةِ الإعرابِ للمعنى والبعدِ عن الفَرْضِ والتخيُّلِ والجَدَلِ)[2] والذين كانتِ الدواعِي المعنويةُ هي المعوَّلُ عليها عندهم في الاستثناءِ على القاعِدَةِ النحويةِ، وفي بناءِ القاعدةِ النحويةِ كذلك إذ إنَّ نحاتَنا

---

(1) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 3، وتمام حسان، اللغة العربية ومعناها ص 231-232.

(2) النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ص 57-85.

المتقدِّمِينَ (قد ميَّزوا بين مستويينِ للدراسةِ النحويةِ، وكان المستوى الأولُ يتمثَّلُ في رَصْدِ الصوابِ والخطأِ في الأَدَاءِ، أمَّا المستوى الثاني فيتجاوَزُ هذا المجالَ إلى ناحيةِ الجمالِ والإبداعِ، ولم يكنِ المستوى الأولُ إلاَّ تلك القواعدَ المجردةَ التي استندَ فيها النحويونُ إلى كلامِ العربِ الفصيحِ المنقول نقلاً صحيحاً... أما المستوى الثاني، فكان يتمثلُ في العَلاقاتِ المتنوعةِ بين الكلماتِ ثم بين الجُمَلِ، فاللغةُ العربيةُ ذات سماتٍ وخصائِصَ اهْتَمَّ بها النحويُّون القُدامى أمثالُ سيبويه وغيره، كما اهتموا بالتراكيبِ، وأدركُوا أن الخِبْرَةَ بتراكيبِ اللغةِ هي في الوقتِ ذَاتِهِ خبرةٌ بالأَغْراضِ التي تُعبِّرُ عنها)[1].

إلاَّ أنَ اهتمامَ النحاةِ المتأخِّرين عموماً قد انصبَّ على جانبِ الصناعةِ دونَ المعنى (وقد تفرِضُ الصناعةُ أَمراً يرفُضُه المعنى، وقد يَفْرِضُ المعنى شيئاً تَرْفُضُه الصناعةُ، فيلجأُ النحاةُ إلى التأويلِ والتقديرِ محاولينَ التقْريبَ أو التوفيقَ بين المعنى والصناعةِ النحويةِ، وقد تكونُ تأويلاتُهم بعيدةً كل البعدِ عن روحِ العربيةِ...)[2].

وصارت بحوثُهُم مرتكزةً على تَبيُّنِ الأحوالِ المختلفةِ للفْظِ من رفعٍ ونصبٍ وغيرِها لتحقيقِ فكرةِ اطِّراد القاعدةِ النحويةِ لَكِنَّ الدارسَ للمجهودِ الذي قامَ به النحاةُ لاسيما القدماءُ منهم يلحظُ أَنَّ توجيهَهُم للاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ كان يصدرُ في أَحيانٍ عدةٍ عَنْ أُصولٍ مبنيّة على رَكائِزَ اَسْتَقَوْها من استقرائِهِم للنصوص المَرْوِيَّة عَنِ الأَعْرابِ، وكانت هذه الركائزُ متكاملة العناصِر تُعنَى بمعانِي التراكيبِ والأَحوالِ

(1) الدكتور محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984، ص 35-36.

(2) د. حامد أحمد نيل، من أساليب القرآن المعنى والصناعة النحوية، ط الأولى مطبعة السعادة 1984 ص.

المَقَامِيَّةِ التي تُشَكِّلُهَا مِنْ مثل علمِ السامِعِ شيئاً متعلقاً بالقولِ، أو إذا قَصَدَ المتكلمُ أمراً يَسْهُلُ على المستمعِ إدرَاكُهُ، أو إذا أحَاطتْ بالقولِ ظروفٌ مخصوصةٌ، تُشَكِّلُ ما يعرفُ بالسياقِ الذي هو تلكَ البيئةُ اللغويةُ المحيطةُ بالكلمةِ أو الجملةِ وقد يضيقُ ليشملَ البيئةَ المحيطةَ بالصوتِ اللغويِّ، وهو كذلك الإطارُ الذي يَجرِى فيه التفاهُمُ بين شَخْصَيْنِ أو أَكثرَ ويشملُ ذلك الزمنَ الذي دارَ فيه الحديثُ والمفاهيمُ المشتركةُ والكلامُ السابقُ للمحادثَةِ[1].

ولعلهُ يقاربُ المعنى الذي نَسْتَشِفُّهُ من ابْنِ خَلْدُونَ في حديثِهِ عن عِلْمِ البيَان، إذ قال: "هذا العلمُ حادثٌ في المِلّةِ بعدَ عِلْمِ العربية، وهو من العُلومِ اللسانيّةِ لأنه متعلِّقٌ بالألفاظِ وما تفيدُهُ وُيقْصَدُ بها الدلالةُ عليه من المَعاني، وذلك أَنَّ الأُمورَ التي يَقْصِدُ المتكلِّمُ بها إفادَةَ السامِعِ من كلامِهِ هي إمّا تصوُّرُ مفرداتٍ تُسْنَدُ ويُسندَ إليها ويُفضي بعضها إلى بعض، والدالّةُ على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف، وإما تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة، ويُدَلُّ عليها بتغير الحركات من الإعراب وأبنية الكلمات، وهذه كلها هي صناعة النحو، ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة: أحوالُ المتخاطبين أو الفاعلين وما يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه وإذا لم

(1) انظر: محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط، 1982، مادة situational context.

يشتمل على شيء لها فليس من جنس كلام العرب فإن كلامهم واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة"(1).

فكونُ اللغةِ أداةَ تواصُلٍ بين البشر – يجعلها تتجاوز حدودَ المادة اللغوية إلى ما يكتنفها من عناصرَ مكونةٍ للموقف الكلامي (أو للحال الكلامية) أو سياق الحال، وهذه العناصر، هي:

1. شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع – إن وجدوا – وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي.
2. العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو، وكالوضع السياسي، وكمكان الكلام.
3. أثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع أو الألم، أو الإغراء، أو الضحك.

وينتظم هذه الموارد أنها تقدم أدوات إجرائية في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها(2).

واعتماداً على أن موقف الكلام يأتلف على هيئة مخصوصة فمن الطبيعي أن يتجاوز المعيار الشكلي ويستثني عليه لما قد يكتنف المادة اللغوية من عناصر متنوعة. تصب جميعاً في معلم المعنى والإفادة.

(1) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط4، 1981، ص 55.

(2) الدكتور نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية العربية ص 149.

من ذلك أن حد الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحداً عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها، فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: (قال زيد) وأنت تعنيه، (أعني المخاطب)[1]. وهكذا يمتنع لديهم أن يقال. (قال زيد)، في موقف يكون المخاطب بهذه الجملة زيداً على الرغم من أن هذه الجملة عند من يحتكم إلى قواعد الشكل النحوي وحده مستقيمةٌ تماماً[2].

من هنا فإن مراعاة تحقق الإفادة في إطار كون اللغة أداة للتفاهم والتواصل البشري الممتد غايةٌ ضروريةٌ تجعل الاستثناء على القواعد النحوية مطلباً تفرضه طبيعةُ تنوُّعِ استعمالاتِ اللغةِ ومراعاةُ عناصرِ سياقاتها القولية لذلك كانت الإفادة من الدواعي الهامة التي دعت النحاة للاستثناء على القاعدة النحوية فمراعاة المعنى، والتعبير عن الأفكار بما يناسب المقام الذي استعمل فيه التركيب اللغوي كان داعياً للاستثناء على القاعدة النحوية، إذ لا يمكن أن تكون لغة الأمة وصورة حياتها ومستودع أفكارها ألفاظاً مجردة عن معانيها، كما أنه من غير المعقول أن تكون ألفاظاً ذات معانٍ لا يقصد بها إلى غرض مراد منها، لأنها عند ذلك عبث لا قيمة له.

ولا شك أن كثرة المعاني وتعددها بالنسبة للمبنى الواحد قد فتح الباب أمام دخول ظاهرة اللبس. الذي هو عدم توافر قرينة من لفظٍ أو معنى أو حالٍ تعيِّن أحدَ المعاني المحتملة، من ذلك: أن يصلح الضمير العائد لأكثر من مرجع، نحو: رجا

(1) المبرد، المقتضب 4/ 204.

(2) د. نهاد الموسى، الأعراف، ونحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ص 152.

التلميذ أستاذه أن يقرأ الدرس، وكذلك: أخبر محمد علياً أن أباه قادم[1] فتحمل الجملة الواحدة أكثر من احتمال، الأمر الذي يقف أمام تحقق الإفادة التي هي أسمى غايات اللغة.

لهذا كان "أمن اللبس" من دواعي تشكُّل الاستثناء على القاعدة النحوية فلقد اهتم علماء النحو والصرف قديماً بموضوع أمن اللبس إذ كانت الغاية عندهم تقوم على توصيل المعنى دون لبس... لذلك حرص علماء اللغة على بيان مواضيع اللبس وإزالته في تقعيدهم القواعد النحوية والصرفية وحذروا من الوقوع فيه لما يؤدي الوقوع فيه إلى عدم فهم دلالة التركيب، وعدم التمكن من إعرابه الإعراب الصحيح.

فها هو ذا ابن هشام يحذر من الوقوع في اللبس قائلاً: (وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، ومثاله: أنه إذا سمع أن (أل) من علامات الاسم، وأن أحرف (نأيت) من علامات المضارع وأن (الواو) و (الفاء) من أحرف العطف، وأن (الباء) و (اللام) من أحرف الجر، وأن (فعل ما لم يسم فاعله) مضموم الأول، سبق وهمه إلى أن ألفيت و ألهبت اسمان، وأن أكرمت وتعلمت مضارعان...... الخ[2] وقال: (ومما يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو (مررت بقاضٍ) إن الكسرة علامة الجر...)[3].

---

(1) انظر: مقالات في اللغة والأدب ص 305-306.

(2) مغني اللبيب 2/ 668 لابن هشام.

(3) مغني اللبيب 2/ 670.

ونتيجةً لحرص النحاة – عموماً – على بيان ضرورة منع اللبس وإزالته في أثناء تقعيدهم للنحو واللغة فإنه غالباً ما ارتبط ذلك الحرص من الوقوع باللبس والتحذير منه باستخدام أسلوب الاستثناء على القاعدة حتى لا يقع النحوي أو المتعلم في اللبس ولذلك فإننا نجد أن كثيراً من قواعد النحاة تنص، على مثل: لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إذ أمن اللبس، وعليه انتمت غايات تحقيق أمْنِ اللبس، وإيصال المعنى المراد بوضوح، إلى دواعي الاستثناء على القاعدة النحوية، الأمر الذي عكس مظاهر رغبة النحاة في الحفاظ على لغتهم وصيانة قواعدها وقوانينها من الخلل أو النقص. وما يؤذي اللغة، ويؤدي إلى طمس أساليبَ منها أو ضياعِ تراكيب لغوية تتفق مع منطق اللغة وتحقق غايات الإفادة والإبانة، عندها وجدنا كثيراً من القواعد المحققة لأمن اللبس على شكل قواعد استثنائية، ومما يحضرنا من أمثلة في هذا الجانب أنه "لا يمتنع تقديم المفعول على الفاعل إلا إن خيف اللبس، فلا يُعلم الفاعل من المفعول" عندها يكون الفاعلُ المتقدمَ، والمفعولُ المتأخرَ في نحو (ضرب عيسى موسى)... وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله(1): "وأَخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ" فاللبس يمنع ما كان جائزاً، ويجيز ما كان ممنوعاً ولا نستغرب مثل هذا التوجه، ذلك لأن الإفادة وإيصال المعنى المراد بوضوح من الأصول العامة التي اتفق عليها النحاة عموماً.

ومع أن معالجات النحاة لبعض هذه الظواهر جاء هامشياً عَرَضياً في سياق استدراكيٍّ للقاعدة الأصلية قد لا يتجاوز عبارة (إلا إذا أَمِنَ اللبس) إلا أن مزيداً من

(1) انظر: شرح ابن عقيل، 1/ 486 وينظر شرح الأشموني جـ 2 ص 57 همع الهوامع/ 1/ 161.

التأمل لمختلف المعالجات التي أخذت طابعاً استثنائياً على ما نصت عليه أصولهم وقواعدهم المطِّردة على ظواهر نظام الجملة، يظهر حرص هذه المعالجات على ما تحرص عليه اللغة بداية وهو إفادة المعنى وأمن اللبس، ذلك لأن الوصول إليها يعد غاية في ذاته ومطلباً سامياً يباح في حال تحققه الاستثناء على ما قررته قواعد النحو المنصوص عليها، لأن الاستثناء على القواعد النحوية في إطار إفادة المعنى وأمن اللبس أمر مقبول لا يأباه الاستعمال اللغوي ولا حتى قواعد النحو ذاتها.

وأعتقد أن النحاة جعلوا أمن اللبس من دواعي الاستثناء لما له من دور في تحقيق غايات اللغة في الفهم والإفهام والتعبير كذلك عما يجتاح النفس من مشاعر وانفعالات إنسانية خاصة إضافة إلى تضافر مختلف عناصر المقام والمقال التي عوضت بدورها هي الأخرى ما بدا مفارقاً لشائع قواعد النحو فأبيح عندها مثلُ هذا المظهر الاستثنائي على القواعد، أما إذا لم يكن بمقدور عناصر المقام والمقال إفادة المعنى وتعويض ما بدا مفارقاً للشائع من القواعد، عندها تخرج مثل هذه التراكيب من حيِّز القبول إلى حيِّز المنع والفساد.

وأرى أن عدم غياب فكرتَي تحقِّق الإفادة وأمن اللبس عن وعي نحاتنا وهم يستثنون على قواعدهم المطِّردة ينطلق من اهتماماتهم بمراعاة المقام والمقال (السياق) لأنهم كانوا يدركون أن اللغة وقرآنها الكريم قائمان على استشراف أسرار التراكيب بالإضافة إلى أنهم كانوا يضعون (المخاطب) نُصْبَ عقولهم، فلا حذف عندهم إلا بدليلٍ تدل عليه القرائن الحالية أو المقالية ولا تقديم أو تأخير إلا بقواعد وأصولٍ، ولا

تعريف ولا تنكير حتى يكون المخاطب على وعي كامل بمقام التعريف أو التنكير وهكذا.

فكانت هذه الموجّهات مجالاً لتسويغ الاستثناء على قواعد النحو وتأمل ما تشكل من استثناءات على قواعد ظواهر نظام الجملة العربية مما يوضح اتصال دواعي هذه الاستثناءات بالبعد السياقي الذي يعد الفيصل في تحديد المعنى وأمن اللبس فقد اتصل قبول النحاة الاستثناء على قواعد ظاهرة الإسناد بالحذف في إطار تحقق الفائدة وأمن اللبس. وامتنع الاستثناء إذا لم يتحققا، وتحقق الفائدة متصل بوجود دليل مقالي أو حالي، وكان علم السامع مسوِّغاً ثابتاً للاستثناء على قواعد ظاهرة الإسناد فقال سيبويه في حذف المبتدأ: (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مُظْهَراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو: هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً، فعرفتَ صاحب الصوت، فصار آيةً لك على معرفته، فقلت زيدٌ وربي، أو مسستَ جسداً، أو شممت ريحاً، فقلت: زيد، أو: المسك، أو ذقتَ طعاماً، فقلت: العسل)[1].

قال: (ولو حدثتَ عن شمائل رجل، فصار آيةً لك على معرفته، لقلت عبد الله، كأن رجلاً قال: مررت برجل راحم للمساكين بارٍ بوالديه، فقلت: فلان، والله)[2].

(1) الكتاب، 2/ 130، وينظر: شرح المفصل، 1.

(2) الكتاب 2/ 13.

وأشار المبِّرد إلى دواعي الاستثناء المتعلقة بالسياق، فقال: "ولو قلتَ، على كلام متقدم: عبد الله، أو منطلق، أو صاحبك، أو ما أشبه هذا، لجاز أن تضمر الابتداء، إذا تقدّم مِنْ ذكره ما يفهمه السامع، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلالُ والله، أي: هذا الهلال، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقلت: زيد، جاز على ما وصفتُ لك"[1]. فوجود قرينة لفظية أو سياقية يعد مسوِّغاً للاستثناء على قاعدة ظاهرة الإسناد ومنطلَقاً رئيساً لتحقق الفائدة وأمن اللبس. قال ابن يعيش: (اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلابد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً)[2].

ومما يشير إلى استناد النحاة إلى موجِّهات سياقية في الاستثناء على قواعد ظواهر نظام الجمل، قول سيبويه (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول حمدُ لله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر كأنه يقول: أمري وشأني حمدُ لله وثناءٌ عليه. وتقول: حمداً لله، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت أحمد الله حمداً... ولو نصب لكان الذي في نفسه (الفعل) ولم يكن

(1) المقتضب 4/ 129. وينظر: الأصول في النحو، 68.

(2) شرح المفصل 1/ 94.

(مبتدأ) ليبني عليه)[1]. وقد استند في هـذا التوجـه الاسـتثنائي عـلى القاعـدة النحويـة القاضية بالذكر إلى موجهات سياقية وكذلك حين قال: "إنهم مما يحـذفون الكَلِـمَ وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"[2].

ويتضح الركن المحذوف من وجوه الارتباط السياقي بين الـدالِّ والمـدلول عليـه باعتبار أنه ناتج عن دليل مقامي سد مسد المحذوف وأغنى عنه، وكـذلك قـول المـبِّرد: (وهما ما لا يستغني واحد منهما عن صاحبه، فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: (منطلق) أو ما أشـبهه – صَـحّ معنـى الكلام... لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيـد شـيئاً وإذا قرنتهـا بـما يـصلح حدث معنى واستغنى الكلام)[3].

وهكذا يتضح دور السياق وتحقق المعنى في قبول التراكيب اللغوية المـستثناة عـلى القاعدة النحوية. فاستقامة التركيب اللغوي تقتضي التناسب المعنـوي باعتبـاره المعيـار الأساسي في قبول التراكيب أو رفضه. (فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فـسد به المعنى فمردود)[4].

---

(1) الكتاب 1/ 318-320 .

(2) الكتاب 1/ 24-25.

(3) المقتضب 4/ 126.

(4) المقتضب 4/ 311.

من هنا فالاستثناء على القاعدة يؤازر القاعدة النحوية في أنه يضع الكلمات في رباط تتراصُّ فيه بترتيب خاص يعكس انسجامها وتوافقها مع ما يتطلبه السياق من معنى واستثني على ظاهرة الإسناد بحذف الخبر في سياق النهي عن عمل. قال ابن يعيش: "وقولهم: حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ، كأن إنساناً قد كان يكثر الكلام ليلاً ويصيح، بحيث يقلق من يسمعه، فقيل له ذلك، أي: اكتف، واقطع من هذا الحديث، فإن تفعلْ يَنَمِ الناس ولا يسهروا، وحسبُك – هنا – مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لعلم المخاطب به؛ وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلا لمن كان في أمر قد بلغ منه مبلغاً فيه كفاية، فيقال له هذا؛ لِيكُفَّ، ويكتفيَ بما قد علمه المخاطب، وتقدير الخبر: حسبك هذا، أو: حسبك ما قد علمته، ونحو ذلك"[1].

كما طالعتنا قواعد النحاة بحذف الفاعل لدلالة عناصر السياق وتحقق الفائدة فجاء في شرح الكافية:

" وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في مثل: زيد، لمن قال: من قام؟... وقد يحذفان معاً، مثل: نعم، لمن قال: أقام زيد؟)[2]. وجاء في شرح المفصَّل: (اعلم أن الفاعل قد يذكر، وفعله الرافع له محذوف؛ لأمر يدل عليه؛ وذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة، فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول

(1) شرح المفصل 7/ 49.

(2) شرح الكافية 1/ 75-76.

المسؤول: زيد أو عمرو، يريد: ضربه زيد، أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر، وإن لم ينطق به؛ لأن السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره فقال: ضربه زيد، لكان أجود شيء، وصار ذكر الفعل كالتأكيد)[1].

واستثنى النحاة لداع معنوي على القاعدة النحوية التي تمنع وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم الذات، وعلة المنع كما قال ابن القيم: "أن الزمان لما كان عبارة عن أوقات الحوادث، وكانوا محتاجين إلى تقييد حوادثهم وتأريخها بأزمنة تقاربها معلومة عند المتكلم والمخاطب كما يقدرونها بالأماكن التي تقع فيها، جعل الله سبحانه حركات الشمس والقمر وما يحدث بسببها من الليل والنهار والشهور والأعوام معياراً يعلم به العباد مقادير حوادث أفعالهم وتاريخها ومعيارها لشدة حاجتهم إلى ذلك في الأجيال... وإذا عرف ذلك فلا معنى لقولك: زيدٌ اليومَ وعمرٌو غداً، لأن الجثث ليست بأحداث فتحتاج إلى تقييدها بما يقارنها وإلى تأريخها بحدث معها، فما ليس بحدث لا معنى لتقييده بالحدث الذي هو الزمان، وعلى هذا فإذا أردت حدوث الجثة ووجودها فهو أيضاً حادث فيجوز أن يخبر عنه بالزمان، إذا كان يسع مدتها. تقول: نحن في المئة الثامنة، وكان الأوزاعي في المئة الثانية والإمام أحمد في المئة الثالثة، ونحو هذا. وعلى هذا إذا قلت: الليلةَ الهلالُ، صحَّ ولا حاجة بك إلى تكلف إضمار: الليلةَ طلوعُ الهلال، فإن المراد حدوث هلالِ ذلك الشهر، فجرى مجرى الأحداث. وكذلك تقول: الورد في أيار، وتقول: الرطب في شهر كذا وكذا. ومثله قولك: البدر ليلةَ رابعَ عشرةَ، ولا حاجة إلى

---

(1) شرح المفصل 1/ 80.

تكلف طلوع البدر، بل لا يصح هذا التقدير، لأن السائل إذا سـألك أيُّ وقـتٍ البـدرُ؟ فإنه لم يسألك عن الطلوع إذ هو لا يجهله، وإنما يسألك عـن ذات البـدر ونفـسه... فـلا يسوغ هذا الاستعمال حتى يكون الزمان يسع ما قيدتـه بـه مـن الحـدث والجثـة التـي في معناه، فلو كان الزمان أضيق من ذلك لم يجز التقيد بـه، لأن الوقـتَ لا يكـون أقـلَّ مـن المؤقت، فلا نقول: نحن في يوم السبت، وإن صحَّ أن تقـول: نحـن في المئـة الثامنـة. ولا تقول: الحَجَّاجُ في يوم الخميس، وتقول: الحَجَّاجُ في زمن بني أمية"[1].

وهو الاستثناء الذي طالعنا به ابن يعيش حين قال إذا كان المبتدأ جثة، نحـو زيـد وعمرو وأردت الإخبار عنه بالظروف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكـان نحـو قولك (زيد عندك وعمرو خلفك) وإذا كان المبتدأ حدثاً، نحو القتال والخروج، جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان، والعلة في ذلك أن الجثة قـد تكـون في مكـان دون مكـان فـإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختـصاصها بـذلك المكـان، مـع جـواز أن تكون في غيره، وكذلك الحدث يقع في مكـان دون مكـان...، فـإذا خصـصته بخلفـك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده، وكذلك (القتال أمامك) يجوز أن يقـع في مكـان غـير ذلك، وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفـاد لأن الأحـداث ليـست أمـوراً ثابتة موجودة في كل الأحيان؛ كلها لا اختـصاص لحلولهـا بزمـان دون زمـان إذ كانـت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرت، وقلت "أزيد اليوم" أو "عمرو الساعة" لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده...، فإن قيل فأنت تقول "الليلـة الهـلال" و "الهـلال" جثـة

(1) ابن القيم، بدائع الفوائد 3/ 43-45.

فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم؟ فالجواب إنه إنما جاز في مثل "الليلة الهلال" على تقدير حذف المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت: الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز إلا أن يكونا متوقَّعين[1].

فالقاعدة أن المبتدأ الجثة لا يخبر عنه بالظرف ولكن استثني عليها مثل قولك: "الليلة الهلال"، لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما هو ظاهر من كلام ابن يعيش، وتقدير المحذوف يستند على داعٍ معنويٍّ سياقيّ.

ومن أمثلة الدواعي المعنوية للاستثناء على القاعدة النحوية تنكير المسند إليه: معلوم أن النحاة انطلقوا في ضبط قواعدهم ووضع قوانينهم في ظاهرة التعريف والتنكير من منطلق نحويٍّ غايته سلامة اللغة من الخطأ واللبس، ومن خلال مقولة (الأصل والفرع)، إذ عُدَّتِ النكرةُ أصلاً والمعرفة فرعاً عليها، يتضح ذلك مما ذكره سيبويه في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، إذ قال: "... واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعَرَّفُ به، فمن ثَمَّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة"[2].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 1/ 90.

(2) الكتاب 1/ 22.

إلا أن استعمالات اللغة وتنوع سياقاتها أوسع من أن تحد بقاعدة مطّردة عامة لذلك فكما كانت الإفادة منطلق القاعدة كانت هي الأخرى منطلق الاستثناء عليها كذلك.

ولا شك أن تحقق الإفادة وأمن اللبس لا ينفصلان عن فكرة المقام والمقال ومقتضى حالة المتكلم والمخاطب النفسية وكذلك مختلف عناصر سياق القول.

ففي "باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة" قال سيبويه: وذلك قولك:

"ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا".

ثم فسر سيبويه هذا الحُسن، وذلك القبح بقوله: "وإذا قلت: كان الرجل ذاهباً فليس في هذا شيءٌ تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان الرجل من آل فلان فارساً. حَسُنَ، لأنه قد يحتاج إلى أن تُعْلِمَه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله ولو قلت: كان رجل في قومٍ عاقلاً لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح فمردُّ الحُسْنِ والقبحِ في الإخبار عن النكرة بالنكرة يتصل بمعطيات أحوال المقام وعناصر سياق القول. تلك الأحوال التي تُعَدُّ فيصلاً في تحديد المعنى وأمن اللبس.

وليس غريباً أن نجد مثل هذا التنبُّه لدى سيبويه ذلك لأنه كان يصدر في توجيه الاستثناء على القاعدة عن أصول مبنية على ركائز استقاها من استعمالات اللغة، وهي

تلك الركائزُ المتكاملةُ العناصرِ والتي تُعْنَى بمعنى التركيب والأحوال المقامية التي تشكله، فمثلاً لَمَّا كان التنكيرُ يقاس بمعرفة المخاطب لأن التنكير "متعلقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلم، إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطب فيكون منكوراً، كقول القائل لمن يخاطبه: في داري رجل، ولي بستان، وهو يعرف الرجل والبستان"(1).

لذلك قد تحيط بالقول ظروف مخصوصة تجعل ما جاء نكرة عامة أمراً محدداً لا غموض فيه ولا لبس في سياق الكلام، ذلك لأن حدود التنكير بالنسبة للسامع قد تكون محصورة في معطيات سؤال من مثل: أولد موجود أم بنت؟ أي في الجنس مذكراً أو مؤنثاً فحين أخبر بكلمة "ولد" أصبحت في ذلك السياق معرفة محددة لا لبس فيها، من هنا فإن عناصر سياق القول وما يكتنف الموقف الكلامي من معطيات هي التي تتحكم في قبول الاستثناء على القاعدة وفي عدم قبوله لأنها الفيصلُ في تحديد المعنى وأمن اللبس.

قال ابن السراج:

(قد يجوز أن نقول: رجل قائم، إذا سألك سائل، فقال: أرجل قائم أم امرأة؟ فتجيبه فتقول: رجل قائم، وجملة هذا أنه إنما يُنْظَرُ إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه، فهو جائز، وإلا فلا)(2).

كما جاء في شرح الكافية:

---

(1) شرح المفصل، 5/ 85 وانظر 1/ 85-86.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 59.

(وقال ابن الدَّهَّان – وما أحسن ما قال –: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء، أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل – سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين بشيء – واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو عُلِمَ في المعرفة ذلك، كما لو عَلِمَ قيام زيد، مثلاً، فقلت: زيد قائم، عد لغواً، ولو لم يُعلَم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تتخصص النكرة بوجه)[1].

من هنا يتبين أن السياق هو الضابط لكل عنصر من عناصر التركيب اللغوي، لأن هذه العناصر لا تؤدي دورها إلا من خلال انتظامها في سياق عام يربط بينها ويمكنها من تأدية دورها بفاعلية، ومما قد يعزز مقولة أن السياق هو الفيصل في تحديد المعنى وأمن اللبس.

تعريف الخبر: فمع أن الأصل أن يكون نكرة لتحقق الفائدة، إلا أن الاستثناء على هذه القاعدة يتصل بسياق الحال وبدوره الرئيس في مجال الدلالة لاسيما أن سياق الحال هو جملة العناصر المكوِّنة للموقف الكلامي يأتلف كل من شخصين المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي إلى أن يصل إلى أثر النص الكلامي في المشتركين.

(1) رضي الدين الإستر أبادي، شرح الكافية في النحو 1/ 88-89.

فقد قال المبرد: "فأما قولهم: (كأنني أخوك) و : (كنت زيداً) فمحال أن أردت به الانتقال، وأنت تعني أخاه في النسب، ولكن، لو قلت: كنت أخاك، أي: صديقك: وأنا اليوم عدوُّك، وكنتُ زيداً، وأنا الساعة عمرو، أي: غيرت اسمي، كان جائزاً."[1].

وقال ابن السرَّاج: "فإن قال قائل: فأنت تقول: الله ربنا، ومحمد نبينا، وهذا معلوم معروف، قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين، وإنما تقوله رداً على الكفار، وعلى من لا يقول به، ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به، فإن المسبِّح يسبِّح، وليس يريد أن يفيد أحداً شيئاً... وأصل موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل: النار حارة، و: الثلج بارد، لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه، وإن كان الخبر فيهما نكرة"[2].

ونظراً لأن حصول الفائدة يتحدد بمعرفة السامع فالخبر في (الله ربُّنا) أو (محمد نبينا) يؤدي الفائدة عندما يُخْبَر بُه الكافرُ أو الجاحدُ، ولا يشك في تنكيره عنده، ومثل هذا ما يحمل على جهل المخاطب، وعدم درايته، أو على قصد الافتخار والابتهاء أو على أغراض مقامية، يبتدّى فيها إنكار المستمع فـ(زيد أخوك)[3]. (إنما جاز على أن يكون المخاطب قاصداً للإعراض عن شأن زيد، ومراعاة حقه، على ما يوجب اشتباك النسبة بينهما فيبنيه على ذلك، فيقال: زيد أخوك وقد لا يكون القصد من ذلك، إخباراً بحصول

(1) المبرد، المقضب 4/ 119.

(2) الأصول في النحو، 1/ 66.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 306.

المعنى، بمقدار ما هو إخبار بمعنى آخر تقتضيه حالة المستمع، حيث لا يتم ذلك إلا إذا أنزل منزلة الجاهل بمعرفة الخبر، إلا إذا جعل المتكلم الخبر نكرة في عرف المستمع، وبهذا يكون التركيب مُتَّحِداً مع الموقف الذي يقال فيه، ولا يفهم معناه بمعزل عن هذا الموقف وملابساته.

ومعلوم أن قواعد النحو قررت أنه إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلتبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدّمت كان المبتدأ ذلك لأن تحقق الدليل عند النحاة يتم بمساعدة القرائن المتمثلة في علامات الإعراب بالإضافة إلى المقام ونظير ذلك كذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب، فإنه لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل إلا أن يكون في اللفظ دليل على الأول منهما، نحو قوله:

(لعابُ الأفاعي القاتلات لعابه) وقوله:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعدِ

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ، لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون، إلا بني أبنائه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس، وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل، نحو: أكل كمّثرى موسى وأَبْرأَ المرضى عيسى[1].

(1) شرح المفصل 1/ 99.

كما وقد تكون الحال المتعددة لمتعدد، نحو: "لقيتُ زيداً مصعداً منحدراً" فتجعل الحال الأولى لصاحبها الثاني والحال الثانية لصاحبها الأول لتجنب اللبس، لكن جاز الاستثناء على هذا بجعل الأولى للأول والثانية للثاني حينما يعلم السامع مَنْ المصعد ومَنْ المنحدِر. أو إذا أمن اللبس[1] مثل: (لقيت ماشياً الرضيعَ زاحفاً) مما يؤكد أن السياق هو الفيصل في الفائدة وتجنب اللبس لتتم عملية الفهم والإفهام.

لذا كان أمن اللبس من الدواعي التي شكّلت وأباحت الاستثناء على القاعدة النحوية المطردة فالأصل أن تتم المطابقة في الأبواب النحوية من حيث التذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ والتعريفُ والتنكيرُ. من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾[4] كما شهدنا الاستثناء على المطابقة بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[5] (

فبدا الاستثناء على المطابقة من حيث الجمعُ والإفرادُ ومن حيث التذكيرُ والتأنيثُ واضحاً، استناداً لأحوال السياق الكلامية التي منعت اللبس.

---

(1) انظر مقالة (ضوابط حركة الحال النحوية) بقلم فيصل إبراهيم صفا اللسان العربي (الرباط) 1989، ع 32س 46.

(2) الشعراء / 77.

(3) سورة يوسف/ 30.

(4) الممتحنة / 12.

(5) التحريم / 4.

ومما جاء استثناءً على القاعدة النحوية المتعارفَةِ التي لا تُظهِرُ الاسم بعد الإضمار، لأن الضمير من المعارف، ولا داعي لذكر اسمه بعده، لأنه حشو وزيادة وتحصيل حاصل هذه القاعدة النحوية التي جاءت استجابة لغايات السياق كما قال سيبويه: "وتقول إني عبد الله، مصغراً نفسه لربه، ثم تفسر حال العبيد، تقول: آكل كما تأكل العبيد"[(1)] لأن الاسم لا يظهر بعد ضميره ولا يضمر الضمير إلا بعدما تعلم أن من يتحدث قد عرف من تعني وما تعني وإنك تريد شيئاً يعلمه" وقال سيبويه أيضاً: "وقد تقول هو عبد الله وأنا عبد الله فاخراً أو مُوعداً، أي اعرفني بما بلغك عني، ثم يفسِّر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبد الله كريماً جواداً، وهو عبد الله شجاعاً بطلاً"[(2)].

كما يتبدَّى الداعي السياقيّ المعنويّ المتصل بحال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام، وسياقه في عدم جواز تأكيد الضمير المرفوع المتصل إلا بعد أن تأتي بضمير منفصل وذلك في مثل: (إياك أنت نفسك أن تفعل) ويبين سيبويه عدم هذا الجواز أمناً للبس بقوله (فإن عنيت الفاعل المضمر في النية قلت: إياك أنت نفسك أَن تفعل كأنك قلت نحِّ أنت نفسك وحملته على المضمر في نَحِّ، فإن قلت إياك نفسك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح، وهو على قبحه رَفْعٌ ويدلك على قبحه أنك لو قلت اذهب نفسك كان قبيحاً حتى تقول أنت لأنك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب

(1) الكتاب 2/ 80.

(2) الكتاب 2/ 80.

بغير أنت جاز أن تقول: رأيت نفسك أو لا تقول: انطلقت نفسك)[1] وذلك لأنه لا يجوز تأكيد الضمير المتصل مستتراً كان أو بارزاً إلا بعد الضمير المنفصل لأمن اللبس ويتجلى اللبس في قولك: هند خرجت نفسها وجعلت النفس توكيداً للضمير في خرجت فإنه يتوهم أن الفعل للنفس وهي الفاعل، فإن قلت خرجت هي نفسها علم أن النفس توكيد[2].

وصفوة القول إن الخروج على القواعد النحوية والاستثناء عليها وفي مواضيع معينة حقيقة فرضتها طبيعة اللغة وتنوع استعمالاتها ومراعاة عناصر سياقاتها القولية وعليه فإنها تراكيب لغوية تنسجم مع واقع اللغة وتحقق غايات الإفادة المعنوية ذلك لأن اللغة ظاهرة اجتماعية لا يمكن دراستها بمعزل عن المجتمع والبيئة فهي كما عرفها مالينوفسكي: " ليست مجرد وسيلة للتفاهم والاتصال فحسب بل هي سلسلة وحلقة للنشاط الإنساني المنظم وأنها جزء من السلوك اللغوي التاريخي"[3] وهي "مرآة ينعكس عليها ما يسير عليه الناطقون في شؤونهم الاجتماعية العامة"[4] كما هي

(1) الكتاب 1/ 177.

(2) شرح الأشموني 3/ 79

(3) الدكتور إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخ ص 142.

(4) علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع ص 27.

(مجموعة من الأفكار والتقاليد والعواطف والأحاسيس والنزوات وشتَّى المشاعر تنتظمها الألفاظ انتظاماً أصبح منها كما يكون الشيء من الطبيعة)[1].

فكيف لها في ضوء كونها وسيلة الاتصال والتفاهم ومرآة يعكس عليها ما يسير عليه الناطقون في شؤونهم الاجتماعية العامة وفي أفكراهم وعواطفهم وأحاسيسهم المتنوعة تنوعاً يعكس مستويات أهلها وطبائعهم، أن تجمد في أنماط شكلية صنعت في فترة معينة ومكان معين وبيئة معينة وتكون صالحة لكل زمان ومكان؟!

من هنا كان الاستثناء على تلك القوالب الشكلية التي أريد لها الاطِّراد والشمول حاجة اقتضتها طبيعة اللغة، وأعتقد أن ما استدل به د. نهاد الموسى من أمثلة متنوعة عرض لها سيبويه، يدل على تسليمه بمبدأ اندماج اللغة بنظام الحياة الخاص، والمحيط الخارجي، وإدراك ما بينها وبين السياق الاجتماعي من علاقة عضوية متنبهاً إلى دور السياق في أمن اللبس[2] ذلك المبدأ الذي نهل النحاة الذين جاءوا بعده منه ولكن على درجات متفاوتة، وبالقدر الذي يتسق مع منهجيتهم النحوية، هو الذي يجعلني أكتفي بما تم عرضه من أمثلة في هذا السياق.

(1) العلايلي، تهذيب المقدمة اللغوية ص 67.

(2) نظرية النحو العربي ص 88.

ب. الدواعي البلاغيةُ والجماليةُ الإيجازُ – التخفيفُ – الاتساعُ- التوكيد

لقد كانَ اهتمامُ الدارسِ بالدواعِي المعنويـةِ المتـصلةِ بالـسياقِ وعنـاصرِهِ القوليَّـةِ المتنوعةِ المبثوثةِ في كتابِ سيبويه، أولِ مُصنَّفٍ نحويٍّ وصلَ إلينا، نافـذةً لِـتلمسَ جانبـاً من الدواعِي البلاغيةِ التي أفرَزَتْها ظاهرةُ الاستثناءِ على القاعِدَةِ. إذْ حملَ كتـابُ سـيبويهِ لفتاتٍ وتفسيراتٍ بلاغيةٍ فنيةً ساقَتْها عنايتُهُ بالمعنى وعناصر الأداءِ اللغويِّ مـن مُـتَكَلِّم وسامِعٍ ومَقَامٍ، لاسيَّما أن:"المعارِفَ العربيةَ كانت لا تـزالُ وَحْـدَةً متكامِلَـةً، لم ينفـصلْ بعضُها عن بَعْضٍ، ولم يَتَحَوَّلْ بعدُ كلُّ فَرعٍ منها إلى عِلْمٍ مستقلٍ قائِمٍ بذاتِه ولهذا فكثيراً ما يكونُ الفقيهُ نَحْوياً كاتِباً، الروايةُ لُغَوياً مُعلِّماً، والمُفسِّرُ بلاغِياً، وكثيراً ما يكونُ المَنْدُودُ منهم في طائِفَةٍ مَذْكُوراً في طائفةٍ أخرى"[1] لكونِهِم أَصْحابَ ثقافة متسعة الأُفُق ناميـةِ المدارك مستوعبةٍ لمختلَفِ مجالاتِ المعرفةِ اللغويةِ، فاتَّسَمَتِ الدراساتُ العربيةُ القديمـةُ عموماً بالموسوعِيَّةِ وعدمِ التخَصُّصِ، الأمرَ الذي جَعَلنا نشهدُ الصلَةَ الوثيقَةَ القائِمَةَ بينَ اللغة والنحو والصرفِ والبلاغةِ. وأَقْصِدُ بالبَلاغةِ هنا ذلك الفَنَّ الذَوْقِيَّ الجَماليَّ الـذي وُجِدَتْ جُذُوره منذُ أنْ وَجِدَ الكلامُ والذي يُصرِّفُهُ الناسُ لقضاءِ شُؤُونِهِم، والتعبيرِ عن خَلَجَاتِ نفوسِهِم، ثم أَصْبَحتْ مَيداناً مِنْ مَيادِينِ التفاضُلِ والنَقْدِ.[2]

(1) عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية بيروت، بلا تاريخ ص 49.

(2) انظر ابن رشيق القرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد دار الجيل بيروت الطبعة الخاصة 1981، 1/ 81، 82، 98، 124.

ونظراً لأنَّ الضوابطَ والقوانينَ التي تحكُمُ توصيلَ اللغةِ للآخَرينَ لا ينبغي لها أَنْ تُعْرَضَ على المتكلِّم بإطلاقٍ تامٍ لأنها ستصبحُ استبداداً غيرَ محتَمَلٍ وغيرَ قابلٍ للتحقُّقِ المِثاليّ ذلك لأنّ المتكلمَ سيتجاوزُ حدودَ تلك الضوابطِ المفروضةِ لِيُحْدِثَ أشْكالاً من التعبيرِ وَفقاً لِحَدْسِهِ الإبداعِيِّ المتجددِ المنبثقِ من معالمِ سياقِ القولِ وعناصرِه تُعَدُّ استثناءً على تلكَ الضَوابِطِ.

ولعلَّنا نَرى أَنَّ مِنْ أَهَمِّ خُصُوصِّياتِ الاستثناءِ على ضَوابِطِ اللغةِ وقواعِدِها ما يتَّسِمُ به من تكويناتٍ فنيةٍ جماليةٍ تعكسُ إتِّساعَ إمكاناتِ هذه اللغةِ وتنوُّع وسائلِ تعبيرِها، لا سيما أَنَّ اللغةَ دائمةُ التغيرِ والتطورِ ولا تقبلُ التحجُّرَ في قوالبَ ثابتةٍ محدودةٍ. من هذا المنظورِ فإنَّ تَكَوُّنَ الاستثناءِ على القاعَدةِ النحويةِ يَجْعَلُنا نَرى أنه مسألةٌ طبيعيةٌ محتملةٌ فهو ليسَ رغبةً جامحةً عشوائيةً في رفض تركيبٍ لغويٍّ ما، أو تشتيتِ عناصرِهِ وبعثرَتِها، بل هو مظهرٌ أَصيلٌ يحملُ في جوانبه الكثيرَ من الظواهرِ الفنيةِ البلاغيةِ.

مِنْ هُنا تَبَدَّى لنا البناءُ النحويُّ وهو يبحثُ لقواعِدِهِ عن سبيلٍ يسهِمُ في إبرازِ سياقِ التركيبِ الجُمْلِيّ جماليًّا ويتلمَّسُ بديعَ أَسْرارِ هذه اللغةِ فكانَ الاستثناءُ على القاعدةِ النحويةِ سبيلاً لذلكَ وسبيلاً للخلاصِ من براثِنِ قيودِ القوالبِ المتحجِّرةِ كما كان نافذةً فسيحةً تحقِّقُ له مواكبةَ الوجودِ المتجدِّدِ في نُصوصِ اللغةِ واستعمالاتِها السياقيةِ المتنوعةِ، ولعل تسليطَ الضَّوْءِ على جانبٍ مِنْ دواعِي الاستثناءِ على القاعدَةِ النحويةِ التي أفْرَزَتْها عنايةُ بعض النحاة بالمُوَجِّهاتِ السياقيةِ يشيرُ إلى أنَّ تجاهُلَ وجودِهِ

في البناءِ النحويِّ والعملِ على التقليلِ من دورِهِ هو مساهمةٌ في ضياعِ بَعْضِ روافِدِه العربيةِ والحكمِ عليها بالزوالِ.

أبْرَزَ الاستثناءُ على القاعدةِ النحويةِ دواعِيَ معنويةً بلاغيةً متنوعةً لاسيما في القواعدِ المستثناةِ على قواعدِ ظواهر نظامِ الجملةِ العربيةِ كظاهرةِ الإسنادِ والرتبةِ والمطابقةِ والتلازمِ، ففي الاستثناءِ على ظاهرة الإسنادِ برز الحذفُ لداعٍ أرادَهُ المتكلمُ واقتضتْهُ حالُ السامِعِ.

فقد حُذِفَ اسمُ كان – وهو مسَندٌ إليه – للعلم بِهِ، وذلك ما أشارَ إليه سيبويه في (باب الفعلِ الذي يتعدى اسمَ الفاعِلِ إلى إسمِ المفعول....) بتعليقِهِ على قولِ الشاعِرِ: "عمرِو بنِ شَأْسٍ"

بَنِـي أَسَـدٍ هـلْ تَعْلَمُـونَ بَلاءَنـا ... إِذَا كـانَ يَوْمـاً ذا كواكِـبَ أَشْـنَعا

أَضْمَرَ لعلْمِ المَخاطَبِ بما يَعْنِي وهو اليومُ"[1] أيَ إذا كان اليومُ يوماً وهذا يلتَقِي مع داعٍ بلاغِيٍّ يتمثلُ بالإيجاز كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾[2] أي: بَلَغَتِ الرُّوحُ[3]، وكذلك ما ذكرَهُ سيبويهِ في (باب ما يكونُ فيه هو...فَصْلاً) بقوله:" ومِثْلُ ذلك قَوْلُ العرب:" مَنْ كَذَبَ كان شرًا له" يريد كان الكذِبُ شرّاً له إلا

(1) الكتاب: 1/ 47.

(2) سورة القيامة26.

(3) تاريخ علوم البلاغة: ص 53، وعلوم البلاغة: ص 95.

أَنَّهُ استغنى بِأنَّ المُخاطَبَ قدعَلِمَ أنه الكَذِبُ، لقوله كَذَبَ في أوَّلِ حديثِهِ"[1] . عندئذٍ كان الإيجازُ داعِياً للحذفِ والاستثناءِ على ظاهرةِ الإسناد، كما انْسَحَبَ الاستثناءُ على الإسناد لتحقُّقِ الإفادةِ ودلالةِ قرائِنِ السياقِ على الركنِ الإسناديّ (خبر إنّ).

قالَ ابنُ يَعيش: (اعلَمْ أَنَ أَخْبارَ هذه الحروفِ اذا كانت ظَرفاً أو جاراً ومجروراً فإنَّه قد يجوزُ حَذفُها، والسكوتُ على أَسْمائِها دونَها، وذلك لكثرةِ استعمالِها، والاتساع فيها، على ما ذكرنا، ودلالةِ قرائِنِ الأحوالِ عليها، وذلك قولهم:

(إنَّ مالاً، وإنّ ولداً، وإنَّ عدداً)، كأنَّ ذلك وقَعَ في جوابِ: هل (لهم) مالٌ؟ وهل (لهم) وَلَدٌ. وهل (لهم) عَدَدٌ؟ فقيل في جوابِهِ: إنَّ مالاً، وإنَّ ولداً، وإنَّ عدداً، أي: إنَّ لهم مالاً، وإنَّ لهم ولداً، وإنَّ لهم عدداً، ولم يحتجْ إلى إظهارِهِ لتقَدُّمِ السؤالِ عنه)[2].

ويبدُو لي أنَّ إصرارَ النحاةِ على ضَرُورةِ وُجودِ قرائِنَ سياقيةٍ عندَ إرادةِ الحذفِ لغاياتِ تحقُّقِ الفائدةِ وأَمْنِ اللَّبْسِ، وَاكَبَ تلمُّسَهُمْ وَجودَ دواعٍ من مثلِ الإيجازِ والاتِّساعِ وكثرةِ الاستعمالِ، فقد تلمَّسُوا أنّ الحذْفَ قد يحصُلُ لكثرةِ الاستعمالِ الذي يؤدّي إلى الاستغناءِ عن أَجزاءِ الكلامِ لأنَّها تُفْهَمُ دلالاتُها، قال سيبويه:

(وما حُذِفَ في الكلامِ لكثرةِ استعمالِهم كثيرٌ ومن ذلك: هل مِنْ طعامٍ؟ أي هل من طعامٍ في زمانٍ ومكانٍ، وإنما يريدُ: هل طعامٌ؟) (فَمِنْ طعامٍ) في موضعِ (طعامٌ)، كما كانَ (ما أتاني من رَجُلٍ) في موضعِ (ما أتاني رَجُلٌ) مثله، جوابه: (ما مِنْ طَعامٍ)[1].

---

(1) الكتاب: 2/ 391.

(2) شرح المفصل1/ 103-104 وانظر المقتضب4/ 130.

ويتجلى مثلُ ذلك أيضاً فيما ذكَره في (باب يُحْذَفُ منه الفعْـلُ لكثرتِـه في كلامِهِـم حتى صارَ بمنزلةِ المَثَلِ) وذلك قولك:"هذا ولا زَعَماتِـك"-أي: ولا أَتـوَهَّمُ زَعماتِـك، ومن ذلك قولُ الشاعِرِ، وهو ذو الرُمَّةِ، وذَكَرَ الديارَ والمنازِلَ:

ديـــارُ ميَّـــةَ اذ مَـــيٌّ مُـــساعِفةٌ ولا يَـــرى مِثلَهـــا عُجْـــمٌ ولا عَـــرَبُ

كأنه قال: اذْكُرْ ديارَ ميَّةَ، ولكنه لا يذْكُرُ) لكثرةِ ذلك في كَلامِهم واستعمالِهِم إِيَّاهُ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ولم يذكر: ولا أتوهّمُ زعماتك لكثرة استعمالهم إيـاه ولاستدلالِهِ ممّا يرى من حَالِهِ أَنَّهُ ينهاهُ عن زَعْمِهِ.... ومن ذلك قَـوْلُهم:"كُـلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ، أي ائتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتَكِبْ شتيمةَ حُرٍّ فَحَذَفَ لكَثْـرَةِ اسـتعمالِهِم إِيَّـاهُ... وتَرَكَ ذِكْرَ الفِعْلِ بعد لا لِما ذَكَرْتُ لك، ولأَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بقولـه: كُـلَّ شيء، أنّـه يَنْهَـاهُ"[2] الأمرَ الذي ساقَ الرُّمَّاني (ت386هــ) لِلقـولِ في قولـه تعـالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[3]

فقال: (وانَّما صارَ الحذفُ في هذا أَبلَـغَ مـن الـذِكرِ لأنَّ الـنَفْسَ تَـذْهَبُ فيـه كُـلَّ مَذْهَب، ولو ذُكرِ الجوابُ لقُصِرَ على الوجْهِ الذي تَضَمَّنَهُ البَيانُ، فَحَذْفُ الجـوابِ أبلَـغُ مِنَ الذِكْرِ لِما بَيَّنّاهُ)[4]

---

(1) سيبويه الكتاب2/ 130.

(2) سيبوه الكتاب1/ 281،280.

(3) الرعد/ 31.

(4) الرماني: النكت في إعجاز القرآن ص 70.

ورأى ابنُ فارسٍ (ت395هـ) أنَّ الحَذْفَ من سَنَنِ اللغةِ العربيـة، فقـال: (ومـنْ سَنَنِ العربِ الحذفُ والاختصار)[1]. الاختصارُ الذي جعلَهُ بعضُهم مِقياساً للبلاغـةِ، فهذا ابْنُ رَشِيق القَيْرَوانيُّ (ت 456هـ) يُورِدُ لنا طائِفَةً من الأَقوالِ التي تَشِيدُ بالإيجـازِ، في توخّيهِ تَسَنُّماً للبَلاغةِ فقال: "سُئِل بعضُ البلغاءِ: ما البَلاغَةُ؟ فقال: قليلٌ يُفهَم، وكَثيرٌ لا يُسْأَمُ، وسُئِلَ آخرُ: فقال: معانٍ كثيرةٌ في ألفاظٍ قليلةٍ) وقال الخليلُ بن أحْمَدَ: "البلاغـةُ كَلِمَةٌ تكشفُ عَنَ البَقِيّةِ"[2]. إضافةً إلى أنَّه يَزيدُ في دلالةِ الكلامِ عَنْ طريقِ الإيحاءِ، ذلك أنّهُ يتركُ على أطرافِ المَعاني ظِلالاً خفيفةً يشتَغِلُ بها الذهنُ ويعمل فيها الخَيالُ حتى تَبْرُزَ وتَتَلَوَّنَ وتَتَّسِعَ ثم تَتَشَعَّبَ إلى معان أُخَرَ يتحمَّلُها اللفظُ بالتفسيرِ والتأويل "[3].

وتكتمـلُ بلاغـةُ الإيجـازِ اذا كـان موافقاً لمُقْتَـضَى الحـالِ، فقـد قـالَ ابـنُ قُتَيْبَـةَ (ت276هـ) عنه: (وهذا ليسَ بمحمودٍ في كلِّ موضع ولا بِمُخْتارٍ في كـلِّ كتـابٍ؛ بـل لكلِّ مقامٍ مقالٌ ولو كان الإيجازُ محموداً في كل الأَحوالِ لجرَّدَهُ الله تعـالى في القـرآنِ، ولم يَفْعلِ اللهُ ذلك، ولكنّهُ أَطالَ تارةً للتوكيدِ وحَذفَ تارةً للإيجاز وكَرَّرَ تارةً للإِفهامِ)[4].

(1) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ص 205.

(2) العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده: 1/ 242، 243، ت السيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل – بيروت الطبعة – الطبعة الخامسة 1981، وينظر الصناعتين: ص 193 وما بعدها: لأبي هلال العسكري ت، د. مفيد قمحية – دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1981.

(3) دفاع عن البلاغة: ص99، أحمد حسن الزيات – مطبعة الرسالة – القاهرة 1945م.

(4) أدب الكاتب أبن قتيبه، دار صادر بيروت طبع ليدن 1967 م ص 19.

وقالَ البلاغيُّون إنَّ لكلَ مَقامٍ مقالاً يوافِقُه" ومقام الإيجاز يبايِنُ مقـامَ الإطنـابِ والمساواةِ، وكذا خطابُ الذكيِّ يُبَايِنُ خِطابَ الغبِّي وكـذا لكـل كلمـةٍ مـع صـاحِبتِها مقامٌ[1] بحيث يكونُ للكلامِ" موضِعه من طُولٍ أوَ إيجازٍ، مع حُسْنِ العِبارةِ[2].

الأمر الذي يؤكدُ أنّ التزامَ قاعدةٍ مطَّردة مِعياريةٍ ثابتةٍ ليسَ من شأْنِ اللغةِ العربيةِ كيفَ لا؟ والمقدرةُ البلاغيةُ العربيةُ وتنوعُ أساليبِها التعبيريةِ مما لا يُنْكِرُهُ مُنْكِرُ.

كما ويتجلى داعٍ آخرُ للاستثناءِ عـلى القواعـدِ النحويـةِ القاضيـةِ بالـذكر في قـول سيبويه " واعلم أن العرب يستخفُّون فيحذفون التنوينَ والنونَ، ولا يتغـيَّرُ مـن المعنـى شيء وينجَرُّ المفعولُ لكفِّ التنوينِ مِنَ الاسْم... وليس يُغَيِّرُ كـفُّ التنـوينِ، إذا حذفْتَـهُ مُستخِفَّاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعلُهُ معرفَةً، فمِنَ ذلك قولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[3]..وَ ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ ﴾[4] فالمعنى معنـى" ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾[5]....قال الخليل: هو كائِنُ أَخِيكَ، على الاستخفافِ، والمعنى هُـوَ كائِنٌ أخاك"[6].

---

(1) بقية الإيضاح1/ 26، 27.

(2) العمدة1/ 249.

(3) سورة آل عمران: الآية 185، والأنبياء: الآية35، والعنكبوت الآية57.

(4) سورة السجدة: الآية12.

(5) سورة المائدة: الآية2، والكتاب: 1/ 165، 166.

(6) الكتاب: 1/ 165، 166، 340.

فواضِح من كَلامِ الخليلِ وسيبَويْهِ هنا أنّ حَذْفَ ما يَقْتَضِي الذكْرَ أَيْ حَذْفَ النونِ أو التنوينِ من اسمِ الفاعلِ جاءَ لداعٍ بلاغيٍّ وهو طلبُ الخفَّةِ على اللِّسانِ أو "الاستخفافِ". وذَهَبَ كذلك في (بابِ حروفِ الإِضافةِ إلى المَحْلُوفِ به وسقوطِها) اذ يقول: "ومِنَ العربِ من يقولُ: الله لأفعلنْ، وذلك أنه أراد حرفَ جَرٍّ، وإياه نَوَى، فجازَ حيث كَثُرَ في كلامِهم، وحذفوُه تخفيفاً وهم يَنْوُوْنَهُ... وحذَفوا الواوَ، كما حَذَفُوا اللاّمَيْنِ، من قولهم لاهِ أبُوك، حذفوا لامَ الإضافةِ، واللاَّمَ الأخرى، ليُخفِّفوا الحرفَ على اللِسانِ، وذلك يَنْوُوْنَ[1].

فجاءَ الاستثناءُ لداعِي التخفيفِ وهي سمةٌ تتسمُ بها العربيةُ، لاسيما أن قرائِنَ الأحوال تُغني عن ذكرِ بعضِ الألفاظِ، وذلك لأَنَّ المُرادَ من اللفظِ الدلالةُ على المعنى، فَانْ ظَهَرَ المعنى بقرينةٍ حاليةٍ أو لفظيةٍ قد يُحذَفُ طلباً للتخفيفِ مع أن النحاةَ عَدُّوهُ ضعيفاً، من ذلك ما سَمِعَهُ الخليلُ من قولِ العَرَبِ: " ما أَنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً، وما أنا بالذي قائِلٌ لك قبيحاً"[2]

أي: ما أَنا بالذي هو قائِلٌ ومنه قولُ الأعشى:

فأَنْتَ الجوادُ، وأَنْتَ الذي ... اذا ما النفُوسُ مَلأْنَ الصدُورا
جديرٌ، بطعنةِ يومِ اللقاءِ ... تَضْرِبُ منها النساءُ النحورا[3]

(1) الكتاب 3/ 498، 499.

(2) الكتاب: 2/ 108 وانظر شرح المفصل: 3/ 153 وشواهد التوضيح: 124.

(3) شواهد التوضيح: 125.

أي: هُوَ جَديرٌ

وجاء مِن بعد البِصريينَ، مَنْ ذَهَبَ مِثْلَهُم، إلى القولِ بِضَعْفِ حَذْفِ العائِدِ المُنْفَصِلِ، كالذي في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ بالرَّفْعِ، ومِنْ هؤلاءِ العَكْبَريُّ[1]، بل، إنَّ منهم مَنْ جَعلَ ذلك (ضَعيفاً جداً)، كابنِ يَعَيش، من حيثُ إنَّ العائدَ فيه شطْرُ جملةٍ، فهو عُمْدةٌ، وليس بَفضَلَةٍ كالهاءِ، في قوله (كَلَّمْتُهُ) والذي سَهَّلَهُ بعضَ الشيءِ، العلمُ بموضِعِهِ، من حيثُ إنَّ الصلةَ لا تكونُ بالمُفْرَد[2].

وجعلَهُ ابنُ مالكٍ ضَعيفاً، إذا لم يَطُلْ، وَحسَناً اذا استطالَ، وكُلُّهُ مَسْتَعْمَلٌ[3].

وجعلَهُ ابْنُ هشامٍ من الشاذِّ[4]. والمختارُ من هذا كُلِّه الجوازُ، وإنْ كان قليلاً، وذلك لأنَّهُ مستعمَلٌ، بدليلِ قراءَةِ الآيةِ السابقةِ:" تماماً على الذي أَحْسَنُ "بالرفع، ويورِدُهُ في الشعْرِ كما سَبَقَ.

وتتجلَّ دواعِي الخِفَّةِ بحذفِ المُضافِ وإقامة المضاف إليه مَقامَهُ: قال سيبَويهِ:" أَمّا ما يُضافُ إلى الآباء والأمهاتِ فَنَحْوُ قولك: هذِهِ بَنُو تميمٍ، وهذه بَنُو سَلُولٍ ونحوِ ذلك، فإذا قُلتَ: هذه تميمٌ، وهذه أَسدٌ، وهذه سَلُولُ، فإنَّما تريد ذلك المَعْنَى، غيرَ أَنَّك

(1) املاء ما من به الرحمن: 2/ 266.

(2) شرح مفصل: 3/ 153.

(3) شواهد التوضيح/ 123-124.

(4) أوضح المسالك: 1/ 168.

إذا حذفتَ حذفتَ المضافَ تخفيفاً، كما قال عز وجل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [1]، وقولهم: ويطؤُهُم الطريقُ، وإنما يُريدون أهلَ القريةِ وأهلَ الطَّريقِ، وهذا في كلامِ العربِ كثيرٌ[2].

فما دامَ خيرُ الكلام عندَ العربِ ما قَلَّ وَدَلَّ، وما داموا يُحِبُّونَ الاستغناءَ عَنْ ذِكْرِ كُلِّ مفهومٍ لديهم، فإنَّهُم مالُوا إلى التخفيفِ عن أنْفسِهِمْ بحذفِ مالا يَضُرُّ حَذْفُهُ في أداء المعنى على نحو سَليم، فقولك: هذه بَنُو تَميمٍ، هَو كَقولِكَ هذهِ تَميمٌ، لا يَزيدُ ولا ينْقصُ، ولا داعِيَ لتكرارِ أنَّ الخفَّةَ هي داعٍ بلاغِيٌّ فَهِمَهُ العربُ حتى قَبْلَ أن تَدْرُسَهُ علومُ البلاغةِ كَعِلْمِ المَعانِي مِنْ بَعْدُ. وأَعتَقِدُ أنَّ ما عَرَضَهُ الدكتورُ إبراهيم السامرائيُّ في موضوع "التخفيف" من شواهِدَ يُعطِي صُورَةً واضِحةً عَنْهُ[3].

وتبرزُ دواعِي الخِفَّةِ والاستغناءِ بعلمِ المُخاطَبِ في الاستثناءِ على قاعِدةِ التلازُمِ بين الصفةِ والموصوفِ في قول سيبويه: (وسمعنا بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقول: ما منهم ماتَ حتى رأيتُهُ في حالِ كذا وكذا، وإنما يريد: ما منهم واحدٌ ماتَ، ومثل ذلك قولُهُ تعالى جَدُّهُ: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾ [4] ومِثْلُ ذلك من الشعرِ قَوْلُ النابغةِ:

---

(1) سورة يوسف/ 82.

(2) الكتاب 3/ 246، 247، 269.

(3) إبراهيم السامرائي سعة العربية.

(4) سورة النساء: الآية/ 156.

كأنَّـك مِـنْ جِمـالِ بَنِـي أُقَـيشٍ يُقَعْقَــعُ خَلْـفَ رِجْلَيْـهِ بِشَنِّ[1]

أي كأنك جَمَلٌ من جِمالِ بَني أقيشٍ... فكل ذلك حُذِفَ تخفيفاً، واستغناءً بعلمِ المخاطَبِ بما يَعْني...." ومثل ذلك قولُ الشاعرِ وهو ابنُ مُقْبلٍ:

وَمَـا الـدهرُ الا تارتـانِ فَمِـنْهُما أَمـوتُ وأُخـرى أبتَغِـي العَـيْشَ أَكْـدَحُ

إنَّما يُريدُ: منهما تارةٌ أَمُوت وأُخرى"[2]

أليسَ من الملاحَظِ في الأمثلةِ المذكورةِ أنَّ الموصوفَ محذوفٌ والصفةَ باقيةٌ فلا تَلازُمَ ظاهِرياً بينهما وما ذلك الحذفُ الا لأن طلبَ الخِفَّةِ وعلِمَ المُخاطَبِ يُغْنيانِ عن ذِكْرِ الموصوفِ ووجوب التلازُمِ بينه وبينَ الصفةِ ويُعَدُّ هذا كما هو ظاهِرٌ من الاستثناءِ على القاعِدةِ وجاءَ لأمورٍ بلاغيةٍ يقتضيها الحالُ والمقامُ؟

وحتّى ما اعتبرُوه قراءاتٍ شاذةً نجدُ فيها الكثيرَ من الدواعي البلاغيةِ التي تستدْعِي الاستثناءَ على القواعدِ النحويةِ المطَّردة التي جاءتْ عليها القراءاتُ الصحيحةُ المتواتِرَةُ.

مِنْ ذلك قراءةُ أبِي رَجاءٍ ﴿لَمَّا مَتَعٌ﴾[3]. أليس معنى الآيةِ:"وأنَّ كُلَّ ذلك لَلَّذي هو متاعُ الحياةِ الدنيا"[4].

---

(1) أقيش: حي من اليمن في إبلهم نفار، والشن: الجلد اليابس، وهو يصف جبن عيينةَ بن حصن الفزاري.

(2) الكتاب: 2/ 344، 345، 346، وأثر النحاة في البحث البلاغي ص 75.

(3) الزخرف 35.

(4) المحتسب 1/ 255.

أَليسَ الإِيجازُ هنا بِوَضْعِ الاسمِ الذي على حَرْفَيْنِ بَدَلَ (الذي) والتقديرُ المحذوفُ بَعْدَهُ جَميلاً؟

وقراءَةُ يَحيى بْنِ يَعْمُرَ: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ [1] التي حُذِفَ فيها العائِدُ على الاسمِ الموصولِ والتقديرُ: (على الذي هُوَ أَحسَنُ) وقراءَةُ رُؤْبَةَ بِنِ العَجَّاجِ:

﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [2] برفْعِ بعوضةٍ، التي تُوجِبُ حَذْفَ المُبْتَدأ هو (لأَنَّ التقديرَ هو بعوضَةٌ). وقراءَةُ: ﴿ أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [3] برفع (حُكْمُ) التي توجِبُ حَذْفَ الخَبَرِ (لأَنّ التقديرَ أَفحُكْمُ الجاهليةِ حُكمٌ يَبْغُونَهُ)، وكذا قراءَةُ الحُرِّ النحوي: (تُسْرِعُ لهم) وقراءَةُ ﴿ نُسَارِعُ لَهُمْ ﴾ [4] التي قَدَّرها ابْنُ جِنِّيٍّ على: " أَيَحْسَبُونَ أَنَ ما مَدَّهُمْ به من مالٍ وبنين نسارعُ لهم به في الخيراتِ أو تُسرِعُ لهم به أو يُسارِعُ لهم به في الخيراتِ - فَحَذَفَ شِبْهَ الجملةِ (به) على أيٍّ من تلك التقديرات"[5].

كُلُّ هذه القراءاتِ التي خالَفَتِ المشهورَ من القراءاتِ المتواتِرَةِ نجدُ فيها التخفيفَ والإيجازَ بل وحتى الإيحاءَ بالمحذوفِ لأَنَّهُ مفهومٌ من سياق الآيات. وهذهِ من

(1) الأنعام 154 والمحتسب 1/ 234.

(2) البقرة26.

(3) المائدة50.

(4) المؤمنون 56.

(5) المحتسب 2/ 95.

الدواعِي البلاغيةِ التي تتلاءَمُ مع المُخاطَبِ خاصّة من جوانِبِ المَعاني التي يَدْرُسُها عِلْمُ المَعاني ويؤَكِّدُ عليها لجَعْلِ الكَلامِ متلائماً مع مُقْتضى الحالِ.

وبما أنّنا لسنا مِمّنْ يَرُدُّ القراءاتِ التي لا توافِقُ معياريةَ قواعدِ النحاةِ لأن مَنْ قَرأوُا بها كانُوا من التابعينَ المُحتَّجِ بكلامِهم كونَهم عاشُوا في زمن الاستشهادِ وما رُويَ عن الرسولِ عليه الصلاةُ والسلامُ فإنّنا نُولِيها من الأَهميةِ ما يجعلُنا نُدْخِلُها في دراستِنا لدواعِي الاستثناء على القاعدَةِ كغيرِها من القراءاتِ المشهورةِ ونستفيدُ منها في اكتشافِ نواحٍ بلاغيةٍ جماليةٍ تتوافقُ مع لسانِ العربِ الذي هو أَفْصَحُ أَلسِنَةِ الخَلْقِ.

أمّا عن الاتّساعِ الذي معناهُ الوُسْعُ والسعةُ لغةً: الجِدَةُ والطاقَةُ، والتوسِيعُ خلافُ التضييق، تقول: وَسِعَ الشيءُ فاتَّسَعَ[1] ومنه الاتّساعُ، وهو ضَرْبٌ من الحذفِ أي الاستثناءِ على ظاهرةِ الإِسنادِ ففيه تُقِيمُ التوسع فيه مقامَ المحذوفِ وتعربُهُ بإعرابِهِ[2] ومعنى قولِهم: هذا على الاتّساعِ أي التجَوُّزِ وضابِطِ وقوعِهِ في حالِ السعَةِ والاختيارِ[3].

لا ريبَ أنّ حذفَ المضافِ مما يكثرُ وقوعُه، وأنّهُ سائغٌ في سَعَةِ الكلامِ وحالِ الاختيارِ اذا لم يُلبِس طَلَباً للإيجازِ والاختيارِ[4] ويرى ابن جِنِّيٍّ ومن تابَعَه كابنِ

(1) مختار الصحاح مادة وسع.

(2) الأصول في النحو لابن السراج2/ 255.

(3) انظر الكتاب 1/ 175، 211، 216.

(4) الكتاب1/ 212.

يَعِيشَ[1]: أَنَّ حذفَ المُضاف كثيرٌ واسعٌ، في حين أَنَّ الأخفَشَ كان لا يَجعله مَقيساً رغـم كثرته بل يقصره على السماع[2]. ونُقِلَ أن المبرِّد شَرَطَ في كتابٍ (ما اتفق لفظـه واختلـف مَعناه)، لِجَوازِ حَذْفِ المُضاف وجودَ دليل على المحذوف من عقل أو قرينَة، نحوَ قولك: سَلَّمْتُ على الحيِّ: أي (أَهْلِهِ)، فلا تقولُ: جاءَ زيدُ وأنت تريد غُلامَهُ، لأن المَجيءَ يجـوزُ أَنْ يكونَ لِزَيدٍ، ويجوزُ أَن يكونَ لِغُلامِهِ، ولا دليلَ في هذا المَحْذُوفِ[3]، لأنه مما يُلْبِسُ[4].

ففـي قولـه تعـالى الـسابق "وأسـأَلِ القَريَـةَ" حُـذِفَ المـضافُ الحقيقـيُّ مَجـازاً واخْتِصاراً، ووجهُ الاختصارِ والإيجازِ فيه: الاستغناءُ عن أَحَدِ أَلفاظـهِ وهـو المـضافُ، والاكتفاءُ بالمضافِ إليه، لوجودِ قرينةٍ مانعةٍ. ووجْهُ الاتِّساعِ: أَنَّهُ أَوقَعَ فعلَ السؤالِ على مالا يَصِحُّ في الحقيقة سُؤالُهُ، وهو (القريةُ) اتساعاً وإيجازاً وحَذْفَ المفعول به الحقيقـيِّ، وهو لفظُ (أَهْل). واستدلَ ابنُ جِني على صحةِ ذلك، بـأنهم يقولـونَ: وَكَـمْ مِـنْ قريـةٍ مَسؤُولةٍ، والقرى لا تُسأَلُ، قال[5]:" فهـذا ونَحْـوُهُ اتِّـساع". ومنـه في كلامِهـم: هـذه الظُهرُ، وهذه العصرُ، يريدون هذه صلاةُ الظُهرِ، وصلاةُ العصرِ[6]. ويجوزُ أَنْ يقال أَنـتَ سَيْرٌ، وإنما أنت سَيْرٌ، وما أنت إلاّ سَيرٌ، بالرفع في كلٍ منها، تجعلُ الثاني خبراً عن الأَول،

(1) الخصائص2/ 362.

(2) شرح المفصل 3/ 24.

(3) البرهان3/ 146.

(4) شرح المفصل 3/ 24.

(5) الخصائص 2/ 447.

(6) انظر الكتاب 1/ 215.

والأولُ اسمُ جثةٍ، والآخرُ اسمُ حَدَثٍ، والخبرُ المفرد يجب أنْ يكونَ عينَ مُبْتَدَئِهِ، ولكن جازَ هذا على سَعَةِ الكلام، وإيجازاً، والأصلُ: أَنْتَ صاحِبُ سَيْرٍ، وهو كقولِ الخَنْساءِ:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ ... فإنما هِيَ إقبالٌ وإدْبارُ

والأصلُ: إنَّما هي ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ، وجَعَلَها الإقبالَ والإدبارَ على سَعَةِ الكلامِ كقولك: نهارُك صائِمٌ، وليلُك قائِمٌ ولكنهم استخفوا واختصروا[1]. ومعلومٌ أنَّ مِنْ الأفعال ما يَنْصِبُ المفعولَ به الواحدَ أو الأكثرَ منه بنفسه من غير واسِطَةٍ نحو: ضَرَبَ، وَظَنَّ، وعَلِمَ...الخ.

ومِنها ما يَحْتاج في ذلك إلى واسِطَةٍ، كحرفَ الجَرِّ، نحوَ: دَخَلَ وذَهَبَ واستغفرَ تقولَ: دَخلتُ في البيتِ واستغفرتُ اللهَ من ذَنْبِي، وهذا هُو الأَصْلُ. وإذا أرادوا التوسعَ جعلوا هذا التنوعَ الذي يتعدى بالحرفِ مُتَعَدِّياً من غير حاجةٍ إليه، في اللفظ، وإنْ كان مقصوداً في المعنى، فقالوا: دخلتُ البيت، واستغفرتُ اللهَ ذنبي. لذلك جعلَ سيبويه قولَهم: (دخلتُ البيت) من الشاذِّ[2]. أي أَنَّهُ ليس مما يَتعدّى في الأَصْل بنفسه وقال ابنُ السَّراجِ "وهو عندي غَيْرُ متعدٍ" مستدلاً على ذلك، بأَنَّ (دَخَلَ) مثل (انتقل)، وكلاهُما ضَرْبٌ واحدُ، و (انتقل) لازِمٌ، وكذلك ما في معناه، كما أَنَّ كُلَّ فعلٍ لازمٍ يكونُ عَكْسُهُ لازماً كذلك، ف (دَخَل) عَكَسُ (خَرَجَ)، فلما كان (خَرَجَ) لازماً كان عَكْسُهُ لازماً[3].

(1) الكتاب 1/ 337، وانظر المقتضب 3/ 230.

(2) الكتاب1/ 35.

(3) الأصول1/ 170.

وخرجَ من ذلك كُلِّهِ، إلى أَنّ العربَ، إذا عَدَّتْ مِثْلَ (دَخَلَ) فإنما ذلك من قَبِيل الاتساعِ في اللغةِ، والاستخفافِ[1].

ومن شواهد ذلك[2] قولُ ساعِدَةَ بنِ جُؤَيَّةَ:

لَدُنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

ووجْهُ الاتساعِ فيه، أَنّهُ حذَفَ حَرْفَ الجرِّ (في) وأَوصَلَ الفِعْلَ (عَسَلَ) ونَصَبَ بِهِ الطريق وهو غَيْرُ متعدٍّ في الأَصْلِ.

ومما جاءَ على سبيلِ الاتساعِ والتجوزِ بإسناد الشيءِ إلى غيرِ ما هو كإسنادِهِ الصومَ إلى النهارِ والقيامَ إلى الليل وهو زمانُ الفعلِ يقعُ فيه ولا يقعُ منه، ويجري مثلُ ذلك على بيتِ جَريرٍ حيثُ يَجْعلُ الليلَ نائماً يقع منه الفعلُ أو غَيْرَ نائِم، ولكن الليلَ مَنُومٌ فيه حينَ قال (بابٌ مِنْ الفعلِ يُبَدَلُ فيه الآخرُ من الأَولِ ويَجري على الاسمِ كما يجري أَجْمَعُون على الاسمِ وَيِنْصِبُ بالفعل لأنه مَفْعُولٌ) بقولهُ: وتقول مُطِرَ قَومُكَ الليلَ والنهارَ، على الظرفِ وعلى الوجهِ الآخر، وإِنّ شَئِتَ رفعته على سَعَةِ الكلام كما قال: صِيْدَ عليه الليلُ والنهارُ، وهو نهارُه صائمٌ وليلُه قائِمٌ. وكما قال جرير:

لَقَدْ لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ في السُرى ... وَنِمْتِ وما لَيْلُ المَطِيِّ بنائِمِ

فكأَنّهُ في كُلِّ هذا جَعَلَ الليلَ بَعْضَ الاسْمِ.

وقال آخر:

---

(1) الأصول1/ 171.

(2) الصول1/ 171.

أَمّـا النهـارُ فَفِـي قَيْـدٍ وسِلسِلَةٍ والليـلُ في قَعْـرِ مَنْحُـوتٍ مِـن الساجِ

كأنّه جعلَ النهارَ في قَيدٍ والليلَ في بَطْنِ مَنْحوتٍ، أو جَعَلَهُ الاسَمَ أو بَعْضَهُ[1] وعادةُ السجينِ هو المَجْهُولُ في قَيدٍ وفي بَطْنِ مَنْحَوتٍ." وإطلاق الاتساع على المَجازِ واقع موقِعَهُ من الصحةِ والقبولِ فأحَدُ روافِدِ اتّساعِ اللغةِ العربيةِ وثرائِها هو المجازُ بل إنهُ مِنْ أَعَظَمِ تلك الروافدِ عُمقاً وصفاءً[2].

ودخولُ فكرةِ الزيادةِ ظاهرةَ الاستثناءِ على قواعِدِ ظاهرةِ الإسنادِ أَضْفَى عليها داعياً بلاغياً وهو التوكيدُ. ففي (باب مُتَصَرَّفِ رُويْدٍ) يحَدِّثُنا سيبويه عن زيادةِ (الكافِ) مع رويدٍ مشيراً إلى سر تلك الزيادةِ البلاغِيّ، فيقول:" واعلمْ أَن رويداً تلحقها الكافُ وهي في موضِعِ أَفْعَل، وذلك قولك: رُوَيْدَكَ زيداً، رويدَكم زيداً، وهذه الكافُ التي لِحقتْ رُويداً إنما لحقت لِتُبَيِّنَ المُخاطَبَ المَخصُوصَ، لأنّ (رويد) تقعُ للواحِدِ والجميعِ والذكَرِ والأنثى، فإنما أَدْخَلَ الكاف حين خَافَ التباسَ مَنْ يَعني بِمَنْ لا يعنى، وإنما حَذَفَها في الأولِ استغناءً بِعِلْمِ المخاطَبِ أَنَّهُ لا يَعني غَيْرَهُ.

فَلَحاقُ الكافِ كقولكِ يا فلانُ، للرجلِ حتى يُقبلَ عليك وتركُها كقولك للرجلِ: أنت تَفْعلُ: اذا كان مقبلاً عليك بوجههِ منصِتاً لك... وقد تقولُ أيضاً: رويدَك لمن لايخافُ أَنْ يلتبِسَ بِسِواه توكيداً، كما تقولُ للمقبلِ عليك المنصتِ لك: أنت تفعلُ ذلك يا فلان توكيداً... فهذه الكافُ لم تَجِئْ عَلَماً للمأمُورين والمَنْهِيين المُضْمَرِين ولو

(1) الكتاب 1/ 160، 161.

(2) المجاز في اللغة والقرآن الكريم 1/ 9/ 10 وفقه اللغة ص 229.

كانت عَلَماً للمضمَرين لكانت خطأً لان المضمَرين ها هنا فاعِلُون، وعلامةُ المضمرين الفاعلين الواو كقولك: افعلُوا، وإنما جاءت هذه الكافُ توكيداً وتخصيصاً.... [1] فزيادةُ الكافِ مع (رويد) جاءَتْ لأغراضٍ بلاغيةٍ هي التبيينُ حين خِيفَ الالتباسُ، والتوكيدُ والتخصيصُ في الكلامِ حين ينتَفِي هذا اللبسُ ويَعْلَمُ المتكلمُ أَن المخاطَبَ مقبِلٌ عليه منصِتٌ له. كما برزَ داعِي التوكيدِ وحديثِهِ عن (ما) التي تأتِي توكيداً لَغْواً وجعلَها مِقياساً لكل حرفٍ زائدٍ – كما سبق – فيقول:" وأمّا (ما) فهي نفيٌ لقوله: (هو يفعلُ) إذا كان في حالِ الفِعل، فتقولُ ما يَفْعُل... وتكونُ توكيداً لغواً وذلك قولُكَ: متى ما تَأْتِني اتِكَ، وقولك: غَضِبْتَ من غَيْرِ ما جُرْمٍ، وقال الله عزَّ وجَلّ: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ ﴾ [2] وهي لغوٌ في أنها لم تحدِثْ اذ جاءت شيئاً لم يكن قَبْلَ أن تَجيءَ من العَمَل وهي توكيدٌ للكَلامِ [3].

ولما كانت القاعدُ النحويةُ المعياريةُ قاصرةً على استيعابِ مختَلفِ أشْكالِ التغيّر الموقعيّ لعناصرِ التركيب الجُمَليّ، شهدتِ استثناءً عليها اقتضتْهُ دواعٍ معنويةٌ بلاغيّةٌ تناسِبُ مُقتضى الحالِ لاسيما أَنَّ هذا الاستثناء انبثقَ من نماذِجَ بليغةٍ في أسلوبِها وصياغَتِها وتَجَسَّدَ فيها الاختيارُ المناسِبُ للألفاظِ، تلك الألفاظُ التي وُضِعَتْ في مَكانِها المناسِب لتُؤَدِّيَ الوظيفةَ الدلاليَّةَ الجماليَّةَ.

(1) الكتاب 1/ 244، 245.

(2) سورة النساء: 1/ 244، 245.

(3) الكتاب 1/ 221، 3/ 76، 1/ 180، 181.

فالاستثناءُ على القاعدةِ النحويةِ بالرتبةِ بلغتِ النظَرَ إلى أَسْرارٍ لا يتوقَّعُها السامِعُ من مخالفةِ التركيبِ لِلأصْلِ المعتادِ، فتتشوّقُ النفسُ إلى استكناهِ الأمرِ الذي اقتضى الاستثناءَ، لذا فهو ظاهرةٌ أسلوبيّةٌ تستدعِي الانتباهَ لما فيه من جمالٍ.

قال القاضِي عبدُ الجبار: " قد علمنا أَنَّ مَعَ حضُورِ الكلامِ قد يختلِفُ الاختيارُ، في المُتحَيِّر، بِحَسَبِ التجرَبةِ والعادةِ فلا بدَّ مع العلمِ بالكلماتِ من أنه تتقدمُ للمتكلمِ هذه الطريقةُ في نفسِه وفي غيرِه، ليعرِفَ مواقِعَ جُمَلِ الكلامِ، اذا تألفتْ، فيفصِلُ بين ما يأتَلِفُ من كلماتٍ مخصوصةٍ، وبين ما يأْتَلِفُ من غَيْرِها"[1]. فما يطرأ على التراكيبِ اللغويةِ من استثناءاتٍ قاعديةٍ تَرِدُ لتقديمِ ما حقُّهُ التأخيرُ أو حتى تنكيرِ ما حقُّهُ التعريفُ... هي في حقيقَتِها وجوهٌ من الاتِّساعِ في التعبيرِ عن المعنى في إطارِ بُنْيَةٍ متجانسةِ العناصرِ والاتساقِ تؤلفُ بُعداً فنياً جمالياً فتغيُّرُ موقعِ عناصِرِ العبارةِ، وتبديلُ رتبةِ ألفاظِها يحدِثُ معانيَ متجددةٍ، ما كانت لِتَظْهَرَ لولا هذا التغيُّرُ في مواضِعِ أَلْفاظِها.

لقد كان من أوائِلِ الذين أشارُوا الى التقديم والتأخيرِ سيبويهِ بقوله في (باب الفاعِلِ الذي يتعداهُ فعلُه إلى مَفْعُول): فإن قَدّمتَ المفعولَ، وأَخّرتَ الفاعِلَ جرى اللفظُ كما جَرى في الأَولِ: وذلك قولك: ضَربَ زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أَرَدْتَ به مُؤَخَّراً ما أردتَ به مُقَدَّماً، ولم تُرِدْ أن تُشْغِلَ الفعلَ بأَوَّلِهِ منه، وإن كانَ مُؤَخَّراً في اللفظِ فَمِنْ ثَمَّ كان حدُّ اللفظِ أن يكونَ فيه مقدَّماً وهو عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ، كأنهم إنما يقدِّمون الذي بيانُه

(1) المغني 16/ 203.

أَهَمُّ لهم، وهُمْ ببيانِهِ أَعْنى وان كانا جميعاً يَهُمَّانِهِم وَيَعْنِيانِهِم[1] وعليه لم يكن التقديمُ والتأخيرُ بِمَعْزِلٍ عن المَعنى، وإنما تقديمُ المفعولِ لأهميتهِ ولإظهارِ العنايةِ به، وفي هذا تأكيدٌ للبُعدِ البلاغِيِّ في تقديمِ ما حقُّهُ التأخيرُ، وتأخِيرِ ما حقُّه التقديمُ.

وتناول ابنُ جنِّيٍّ (ت392هـ) التقديمَ والتأخيرَ في (باب شجاعةِ العربيةِ) و قَسَمَهُ إلى ضربينِ" أحدُهما ما يقبَلُهُ القياسُ، والآخر ما يسَهِّلُهُ الاضْطِّرارُ"[2]

فمع أنّهُ اعتمدَ عِلَّةَ القياسِ في حملِ حُكمٍ على حُكمٍ لجامعِ المشابَهةِ بينهما، لكنه تجاوَزَ هذه النظرةَ القياسيةَ في تفسيرِهِ التقديمَ إلى نظرةٍ بلاغيةٍ عمادُها المعنى؛ يقولُ: "ينبغي أَنْ يُعْلَمَ ما أَذْكُرُهُ هنا، وذلك أَنّ أَصْلَ وضعِ المفعولِ أنَ يكونَ فَضْلَةً وبعدَ الفاعِلِ (كضربَ زيدٌ عَمْراً)، فإذا عناهُم ذِكرُ المفعولِ قَدَّمُوه على الفاعِلِ، فقالوا: (ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ) فان تظاهرتِ العنايةُ به عَقَدُوه على أنه ربُّ الجملةِ وتجاوَزُوا به حَدَّ كونِهِ فَضْلَةً، فقالوا (عمروٌ ضرب زيدٌ) فحذفُوا ضميرهُ ونَوَوْه ولم يَنْصِبُوه على ظاهِرِ أمره رَغْبَةً به عن صُورةِ الفَضْلَةِ وتحامِياً لنصبِهِ الدالِّ على كونِهِ غَيْرَ صاحِبِ الجُمْلَةِ[3] ويبدو أَن نظرَتَه إلى مرونةِ النظامِ اللغوي للغةِ العربيةِ جعلَتْهُ يتجاوزُ البعد المِعياريَّ إلى البعدِ المعنويِّ وبالتالي قبولِ ما جاءَ استثناءً على البعدِ المعياريِّ لغايةِ الوقوفِ على أَسرارِ التقديمِ الجماليةِ.

(1) الكتاب1/ 34.

(2) الخصائص 2/ 382.

(3) المحتسب 1/ 65.

هذا ولقد وقفَ ابنُ جنِّيٍّ على سببِ تقديمِ ما حقُّهُ التأخيرُ باعتبارِهِ استثناءً على الأَصْلِ المعياريِّ للبناءِ النحويِ في غيرِ موضعٍ من كتابِهِ (المحتسب)، فيقولُ مثلاً:

" ومن شدَّةِ العنايةِ بالمفعولِ أنْ جاءُوا بأَفْعالٍ مُسنَدةٍ إلى المفعولِ، ولم يَذْكروا الفاعِلَ معها أَصْلاً، وهي نَحْوُ قولِهم: امْتُقِعَ لونُ الرجلِ، وانْقُطِعَ به، وجُنَّ زيدٌ ولم يقولوا: "أمْتُقِعَهُ ولا أَنْقُطِعَه، ولا جُنَّهُ ولهذا نظائِرُ"[1]

ويُعَدُّ مثلُ هذا استثناءً على الأَصْلِ المعياريِّ الذي يَقْتَضِي ذِكْرَ الفاعِلِ، غَيْرَ أَنَّهُ استثناءٌ تتصلُ دواعِي تشكُّلِه بغاياتِ تأكيدِ المتقدِّمِ وهو المفعولُ به، وهو ما أَشارَ اليه أَحَدُ دارسِينا بأنْ يكونَ "تأكيدُ التقديمِ بإخراجِ أَحَدِ عناصرِ الجملةِ من المَكانِ المُخصَّصِ له وتثبيتِهِ في غيرِ مكانِهِ، إذْ مَنْ أَرادَ أَنْ يَخُصَّ شيئاً باهتمامِ السامِعِ أو القارِئِ قدَّمَهُ وفاجَأَهُ به، ليَقَعَ ذلك في نفسِ سامِعِه أو قارئِهِ موقِعاً ثابِتاً، فيقدِّمُ الفاعِلَ على الفِعَلِ، والمفعولَ على الفِعْلِ، والفاعِلَ والخبرَ على المبتدأ، والحالَ على صاحِبِها والنعتَ على منعوتِهِ"[2].

ومن أمثلةِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ:- تقديمُ الفاعلِ: التقديمُ الذي أنكرَتْهُ القاعِدةُ النحويةُ عند البِصريِّيْنَ فقدْ أَنْكَرَتِ القاعِدَةُ عندَهم أَنَّ الاستثناءَ على القاعِدَةِ النحويةِ التي تقتضِي بأَنَّ الأَصْلَ في الجملة تقُّدمُ الفعلِ على الفاعِلِ لأنه في نظرِهِم يَنْزِلُ من الكلمةِ منزلةَ الجزءِ، فلا يجوزُ تَبَعاً لذلك أن يتقدمَ عَجُزُ الكلمةِ على صَدْرِها،

(1) المحتسب 2/ 284.

(2) الألسنة العربية ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني بيروت (ط2) 1981، 2/ 86.

والثاني: أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يجتمِعَ الاسمُ وضميرُهُ على فِعْلٍ واحِدٍ لأن ذلك يُؤَدّي إلى اجتماعِ فاعِلَيْنِ لفعلٍ واحدٍ، فقد قِيلَ "لم لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على فِعْلِهِ؟ قيل: لأَنَ الفاعِلَ ينزِلُ منزلةَ الجُزء من الكَلِمَةِ وهو الفعلُ"[1] وقال المبرِّد" فإِنَ زَعَمَ زاعِمٌ أنه إنما يُرفَعُ (عبدُ الله) في قولك (عَبْدُ الله قَامَ) بِفِعْلِهِ فقد أَحالَ من جِهاتٍ منها عَبْدُ الله وزيدُ فَكَيْفَ يَرْفَعُ عبدُ الله ضَمِيرُهُ؟[2]. وتظهرُ هنا مراعاةُ مقتضياتِ الصناعةِ النحويةِ والاهتمامُ بالشكل الخارجِيِّ للجملةِ، فتمسَّكُوا بما يُشتَرَطُ في الجملةِ الاسميةِ وهو أن يتَصَدَّرَها اسمٌ، مع أَنْ معنى الفاعِلِ واحدٌ سواءٌ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ.

أمَّا علماءُ الكوفةِ فقد أجازُوا الاستثناءَ على القاعدَةِ التي تَقْضِي بتقدمِ الفعلِ اعتماداً على المَعنى[3]. واستدلُّوا على تقدمِ الفاعلِ في آياتٍ قرآنيةٍ سُبقَتَ بأدواتٍ، اتُّفِقَ على أَنها تَخْتَصُّ بالدخولِ على الأفعالِ من ذلك قولُه تعالى بصيغة الاستفهام: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾[4]. وقوله تعالى بأُسلوبِ الشرطِ:- "﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ

---

(1) أَسرار العربية ص 79، وشرح الأشموني 1/ 139، والأشباه والنظائر 2/ 63.

(2) المقتضب 4/ 128.

(3) الإنصاف مسألة رقم 80 وانظر معنى اللبيب ص 789 د. إبراهيم السامرأي: الفعل زمانه وابنيته ص 205، مساهمة في تحديد الجملة الاسمية لعبد القادر المهيري حوليات الجامعة التونسية العدد 3 ص 7.

(4) يونس/ 99.

ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[1]. فارتفع الفاعِلُ دون تَقديرِ فِعْلٍ مُضْمَرٍ[2] كما فَعَلَ علماء البَصْرَةِ الذين نَصُّوا على أنّ أَدَواتِ الشرطِ لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مُقَدَّراً[3].

وقد خَلَصَ جماعة من الدارسين إلى تأييدِ فكرةِ الاستثناءِ على القاعدةِ لداعٍ بلاغيٍّ والقولِ بأنَّ الجملةَ التي يتقدمُ فيها الفاعلُ على فعلِهِ ليستْ جُملةً اسميةً تتكوَّنُ من مبتدأ وخبرٍ، وليست جملةً مركبةً تتكونُ من جملتين اسميةٍ وفعليةٍ، وإنما هي جملةٌ فعليةٌ تقدم فيها الفاعلُ لغرضٍ بالمعنى وهو توكيدُ مَنْ قامَ بالفعل[4]. فهذا الدكتورُ تمَّامُ حَسّان يرى أنَّ اجتماعَ قرينةِ صيغةِ الاسمِ والعلامةِ الإعرابيةِ بالرفعِ، وعلاقةِ الإِسنادِ بين الفعلِ والفاعِلِ كما أَنَّ الفعلَ معه مُسْنَدٌ إلى المفردِ الغائب فيشيرُ إلى قرينةِ المطابقةِ[5]. وعليه يكونُ تضافرُ هذه القرائنِ أو دلائلِ المعنى في حراسةِ المعنى مما يبيحُ الاستغناءَ عن قرينةِ الرتبةِ التي تشترِطُها القاعدَةُ النحويةُ فلا تقفُ مانعاً دونَ فاعليتِهِ عند تقدمِهِ، وكذلك مَنْ سارَ على النهجِ التّحْويليّ فقد رأى أنَّ تقدُّمَ الفاعِلِ لغرضٍ بالمعنى وهو التوكيدُ الذي يُعَدُّ من أَهَمِّ المعاني التي يتمُّ تغييرُ مواقعِ الكلامِ في الجملةِ لتحقيقها[6]. لِما جاءَ عن

(1) التوبة/ 6.

(2) الإنصاف مسألة 85.

(3) انظر الكتاب 2/ 112، والإنصاف مسألة 85.

(4) انظر مجلة الفكر العربي، ص 6-14/ العددان: 8-9/ مقال للدكتور داوود، بعنوان: التقدير وظاهر اللفظ.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها ص 181.

(6) في نحو اللغة وتراكيبها ص 179-180.

العربِ القدماءِ أَنَّ العربَ إنْ أَرادَتِ العنايةَ بِشيءٍ قَدَّمَتْهُ[1]، وعليه فإن مسايرةَ مقتضياتِ الشكلِ مَنَعَتِ الاستثناءَ هنا لكنَّ مسايرَة وِجْهَةِ المعنى أَباحتهُ، مما يعزِّزُ عمقَ العَلاقةِ بين الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ والدواعِي المعنويةِ المقاميَّةِ للتراكيبِ، ونعلمُ أَنَّ الغرضَ الأَساسَ من استعمالِ اللغةِ هو الفهمُ والإفهامُ والإبانةُ، وما دامَ الفهمُ قد تحدَّدَ وانجلى معنى الجملةِ المقصودُ بتقدُّمِ الاسمِ (الفاعل) فما المانعُ من اعتبارِ المتقدمِ على الفعلِ فاعلاً تقدمَّ لبيانِ المعنى الحادثِ المقصودِ؟ ومما يستوقِفُنا في سياقِ الدواعِي المعنويةِ والبلاغيةِ قولهُ تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ يقولُ المنافِقونَ في الآياتِ السابقةِ لها "إنما نحنُ مستهزِؤن "فجاءت الآية الثانيةُ مقدَّماً فيها لَفْظُ الجلالةِ (الفاعل) للتوكيدِ وللمبالغةِ في الاستهزاءِ بهم من الله عَزَّ وَجلّ، فليس استهزاؤُهم بشيءٍ أمامَ استهزاءِ الله فلو تأَخَّر الفاعلُ لكان المعنى بِأَن اللهَ يستهزِئُ بهم، كما أَن المؤمِنين أيضا يستهزِؤونَ بِهِمْ.

أَمَّا والفاعلُ قد تقدَم فالمعنى بأن اللهَ نَفْسَهُ يتولَى الاستهزاءَ بهم، كان ذلك أقوى وأبلغَ وأكثَر تحقيراً واستخفافاً بهم، يقول الزمخشريُّ في تفسير هذه الآيةِ:" فان قلتَ كيف ابتُدِئَ قوله: الله يستهزِئُ بهم، ولم يُعْطَفْ على الكلام قبْلهُ؟ قلت: هو استئنافٌ في غايَةِ الجزالةِ والفخامةِ، وفيه أن اللهَ عز وجل هو الذي يستهزِئُ بهم الاستهزاءَ الأبْلَغَ الذي ليس استهزاؤُهم إليه باستهزاءٍ، ولا يُؤْبَهُ له في مقابَلَتِهِ، لِما يُنزِلُ بهم من النكالِ

(1) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ص 57/ الكويت العدد الثامن 1982 مقال للدكتور خليل عمايرة بعنوان (رأي في أنماط الجملة في العربية).

ويُحِلُّ بهم من الهَوان والذلِّ وفيه أنَّ الله هو الذي يَتولّى الاستهزاءَ بهم انتقاماً للمؤمنين ولا يُحْوِجُ المؤمنين أنْ يعارِضُوهم باستهزاءٍ مِثلِهِ[1].

فالقصدُ من التقديمِ هو توكيدُ الفاعِلِ، وتوكيدُ وقوعِ الفعلِ منه، والجُرْ جَانِيُّ يذهَبُ إلى أن تقديمَ المُحَدَّثِ عنه بالفِعْل اكَدُ لإثباتِ الفِعلِ له، فقَوْلُنا:" هما يَلْبَسان المَجْدَ " أبلغُ من قولنا:" يَلبَسانِ المَجدَ" وسببُ ذلك أنه لا يُؤتى بالاسمِ مُعرّىً من العوامِلِ الا لِحديثٍ قد نُويَ إسنادُهُ إليه، وإذا كانَ كذلك فاذا قلت:" عَبْدُ الله" فقد أَشْعَرْتَ قلبَهُ بذلك أَنَك قَد أردتَ الحديثَ عنه، فإذا جئتَ بالحديثِ فقلتَ مثلاً:"قامَ" أو قلت: " خَرَجَ" أو قلت:"قَدِمَ" فقد عَلِمَ ما جئتَ به، وقد وَطّأتَ له وقَدَّمْتَ الإعلامَ فيه، فدخلَ على القلبِ دخولَ المأنُوس بِه، وقَبِلَهُ قَبُولَ المُتَهَيِّئ له، المطمئِنِّ إليه وذلك لا محالةَ أشَدُّ لثبوتِهِ، وأَنْفَى للشبهِ، وأَمْنَعُ للشكِ، وأَدخَلُ في التحقيقِ[2]

وها نحن نتلمسُ الدواعِيَ البلاغيةَ في قراءَةِ ابنِ مسعودٍ:" وباطلاً ما كانوا يعْمَلُون[3]"جعل ابنُ جِنِّيٍّ: "باطلاً" منصوبةً على المفعوليّةِ، والعاملَ فيها"يعملونَ" وعدَّ "ما" زائدةً للتوكيد، وليستدلُ من هذه القراءةِ على جوازِ تقديمِ خبرِ كان عليها، ووجهُ الدلالةِ أنه" إنما يُجَوِّزُ وقوعَ المعمولِ بحيثُ يجوزُ وقوعُ العامِلِ و "باطلاً"

(1) الكشاف للزمخشري دار المعرفة بيروت 1/ 178-188.

(2) دلائل الإعجاز ص 101، 102.

(3) هود / 16.

منصوبُ بـ "يعملونَ" والموضعُ إذاً لِيعملون لِوُقوعِ معموله مُتَقَدِّماً عليه، فكأنَّهُ قال: ويعملون باطِلاً كانوا[1].

والآيةُ الكريمةُ تتحدثُ عن أعمالِ الكافرينَ في الحياةِ الدنيا، حيثُ يَسْعَوْنَ إلى زخارِفِها، بِغَرَضِ الاستمتاعِ بها، إلاّ أَنَّ ذلك لن يُجْدِيَهم نَفعاً في الآخرةِ: فَمِنَ الممكنِ أَنْ يكون تقديمُ المفعولِ هنا لِغَرَضِ تحقيرِ هذهِ الأَعمالِ، واظهارِ فسادِها وبطلانِها. ومن ذلك تقديمُ المفعولِ به في قراءة الزهْرِيِّ: " ولقد صَدّقَ عليهم إبليسَ ظَنُّهُ" والقراءَةُ المتواتِرَةُ: ﴿إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾[2].

فَسَّرَ ابنُ جِنِّيٍّ معنى القراءَتين، وذكر أنها تلتقيانِ في معناهُما، أما القراءةُ الشاذةُ فقد قال فيها: " إن ابليسَ كان سَوَّل له ظَنُّه شيئاً فِيهم، فصدَّقَهُ ظَنُّه في ما كانَ عَقَدَ عليه مَعَهُم من ذلك الشيءِ"[3]، ثم ذَكَرَ معنى قراءةِ الجماعَةِ" فإنه كان قَدَّرَ فيهم شيئاً، فَبَلَغَهُ منهم فَصَدَّقَ ما كان أَوْدَعَه ظَنَّه في مَعْناه"[4]، ويقول ابن جنِّي: فالمَعنيان من بَعْدُ متراجِعان إلى موضعٍ واحِدٍ، لأنه قَدَّر تقديراً، فوقع ما كان مِنْ تقديرِهِ فِيهِمْ[5] والداعِي

(1) المحتسب 1/ 320 وما بعدها وأنظر تفسير القرطبي.

(2) سبأ/ 20.

(3) المحتسب2/ 191.

(4) المحتسب 2/ 191.

(5) المحتسب2/ 191.

المعنويُّ من تقديمِ المفعولِ به في القراءةِ الشاذَّةِ وهو المبالغَةُ في التوبيخِ والتحقيرِ لأعمالِ ابليسَ في إغواءِ الناسِ وجَرِّهِمْ إلى الضلال، تصديقا لقوله تعالى: حيث قال:

﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ﴾[1]، فإبليسُ يتربَّصُ بالناسِ، يريدُ إغواءَهُم وإضْلالَهُمْ، وقد اتَّبَعَهُ على ذلك خَلْقٌ كَثِيرٌ، فيكون ظَنُّه بذلك قَدْ صَدَقَ فِيهِمْ.

وقالَ ابنُ جِنِّيٍّ عند تعرُّضِهِ لقراءةِ قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[2]: "ينبغي أن يُعْلَمَ ما أذكُرهُ هنا، وذلك أَنَّ أَصْلَ وضعِ المفعولِ أن يكونَ فضله بعدَ الفاعِلِ كضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، فإذا عَناهُم ذِكرُ المفعولِ قَدَّمُوهُ على الفاعِلِ/ فقالوا: ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ، فإذا ازدادتْ عنايَتُهُم به قَدَّمُوهُ على الفعلِ منصوباً، فقالوا عمراً ضَرَبَ زيدٌ، فإن تظاهرتِ العنايةُ عَقَدُوهُ على أَنَّهُ رَبُّ الجملةِ وتجاوَزوا به حدَّ كونِهِ فضلَةً، فقالوا: عمرٌو ضَرَبَهُ زيدٌ، فجاؤُا به مجيئاً يُنافِي كَونَه فَضْلَةً، ثم زادُوه على هذه الرُتبَةِ، فقالوا عمرٌو ضَرَبَ زيدٌ، فحذفُوا ضميرَه ونَوَوْهُ ولم ينصبُوه على ظاهر أمره... ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوصٌ به، وألغوا ذكر الفاعل مُظْهَراً أو مضمَراً، فقالوا: ضُرِبَ عمرٌو، فاطُّرِحَ ذكرُ الفاعلِ البتَّةَ... وكذلك

(1) الأعراف / 16.

(2) البقرة/ 31.

قَولُهُمْ: ضُرِبَ زيدٌ، إنما الغرض منه أن يُعْلَمَ أنه مُنْضَرِبٌ، وليس الغرض أن يُعلمَ من الذي ضربهُ[1].

وها هو ذا الزمخشريُّ يرى في كثير من المواطن أن التقديم ذو مَزِيَّةٍ في تقوية الحكم في ذهن السامع، ومضمون الكلام فيقول – مثلا – في قوله عز وجل: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم ﴾[2]

"فإن قلتَ: أيُّ فرق بين (وَظَنُّو أَنَّ حُصونَهُم تَمْنَعُهم أو مانعتُهم، وبين النظْمِ الذي جاءَ عليه؟ قلت: في تقديمِ الخبرِ على المبتدأ دليلٌ على فرطِ وثوقِهِمْ بحصانَتِها ومَنْعِها إياهم، وفي تصييرِ ضميرِهم اسماً لأنَّ وإسناد الجملة إليه دليلٌ على اعتقادِهم في أنْفسِهم أنهم في عِزَّةٍ ومَنَعَةٍ لا يُبالَي معها بِأَحدٍ يَتَعَرَّضُ لهم أو يطمعُ في معاداتهم وليس ذلك في قولِك: وظنوا أن حُصونَهم تَمْنَعُهم[3].

ويذكرُ العِنايةَ – أيضاً – في تفسيرِهِ لقوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾[4] فيقول:" فإنْ قلتَ: لِمَ أُخِّر هواه، والأصل قولُك: اتخذ الهَوى إلهاً؟ ما هو إلا تقديمُ المفعولِ الثاني على الأولِ للعنايةِ، كما تقول: علمتُ منطلِقاً زيداً لفضلِ عنايَتك

---

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 1/ 65، 66، 104، 222، 362.، 2/ 284.

(2) الحشر/ 2.

(3) الكشاف4/ 80.

(4) الفرقان/ 43.

بالمنطلِقِ"[1]. كما ويبرزُ الداعِي البلاغِيُّ (التخصيصُ) حينَ مثَّل الجرجانيُّ بالمثَلِ المشهورِ: شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ"[2] لتأكيدِ ما ذكره من تخصيصِ الجِنس فقال: إنما قدم "شر" لأن المرادَ أن يُعْلَمَ أن الذي أَهرّ ذا ناب هو من جِنسِ الشرِّ لا من جنسِ الخيرِ، فجرى مَجْرى أَنْ تقولَ:": رجلٌ جاءني"، تريد أَنَّهُ رجلٌ لا أمرأةٌ، وقول العلماءِ إنه إنما يَصْلُحُ، لأنه بمعنى" ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ"[3] فتقديمُ النكرةِ في المَثَلِ، وبناءُ الفعلِ عليها، أفادَ تخصيص الجنسِ أي أن الذي أهرَّ السَّبُعَ هو من جِنْسِ الشرِّ، لا من جنس الخيرِ وإجازةُ العلماءِ للابتداءِ بالنكرةِ في المَثَلِ المذكورِ لتخصيصِ الجنسِ فقال: بيانُ ذلك: ألا ترى أنك لا تقولُ: "ما أتاني إلا رجلٌ"، إلا حيث يتوهمُ السامعُ أنه قد أتتكَ امرأةٌ. ذلك لأن الخبرَ بِنَقْضِ النفي يكونَ حيثُ يرادُ أن يُقْصَرَ الفعلُ على شيءٍ، ويُنْفَى عما عداهُ. فإذا قلتَ:"ما جاءَنِي إلا زيدٌ"، كان على المعنى أنك قد قَصَرْتَ المَجِيءَ على زيدٍ، ونفيتَهُ عن كل من عداه، وإنما يُتَصَوَّرُ قَصْرُ الفعلِ على معلومٍ، ومتى لم يُرَدْ بالنكِرةِ الجنسُ، لم يقفْ منها السامعُ على معلومٍ، حتى تزعمَ أنّي أَقْصُرُ الفعلَ عليه، وأُخبِرُهُ أنه منه دونَ غيرِهِ[4].

---

(1) الكشاف 3/ 93 وانظر 1/ 132، 318، 441، 2/ 145، 384، 495.

(2) مجمع الأمثال، أحمد بن إبراهيم الميدان (518) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت لبنان ط 2/ 1987.

(3) دلائل الإعجاز: ص 143.

(4) دلائل الإعجاز: ص 143-144.

فتقديمُ النكرةِ في المثَلِ يفيدُ تخصيصَ الجنسِ، فلو قلت:" ما أتاني إلا زيدٌ" فمضمونُ الجملةِ أنك خصصتَ زيداً بالمَجِيءِ، وقصرتَ الفِعْلَ عليهِ، ونفيتَهُ عن غيرهِ، وعليه فقد تَرْجَمَ الاستثناءُ على القاعدةِ في إطارِ التقديمِ والتأخيرِ إحساسَ النحاةِ أَنَّ تغيرَ الرتبةِ من العناصرِ التي تسهِمُ في جودةِ نَظْمِ العبارةِ إنْ وُظِّفَ توظيفاً دقيقاً فهو لم يأتِ عَرضاً وإنما استدعاهُ السياقُ ومتطلباتُهُ، وكذلك الحرصُ على إبرازِ مواطِنِ جمالِ الأُسلوبِ فهو وَسيلةُ يستعينُ بها الفصحاءُ من أَهْلِ اللغةِ لأَداءِ المفارقاتِ الدقيقةِ التي يَعْجَزُ عن أَدائِها الشكلُ المِعياريُّ للقاعدةِ، باعتبارِ أَنَّ اللغةَ وسيلةٌ من وسائِلِ الاتِّصالِ، تكشفُ عن أَفكارِ الناسِ، وعما تخفيهِ نفوسُهم من مشاعرَ وأَحاسيسَ.

ولنقفْ قليلاً على ما وقع عليه الجرجانيُّ من أمثلةٍ نتبينُ خلالَها أَنَ التقديمَ أسهمَ إسهاماً كبيراً في جمالِ العبارةِ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ "[1] فرأى أنّ تقديمَ المفعولِ والفعلُ مضارعٌ، أفادَ إنكارَ أن يكونَ المفعولُ وهو "بشرٌ" بمثابةِ أَنْ يتبعَ" وذلك لأَنهم بنوا كُفرَهُم على أَنَّ مَنْ كانَ مَثِلَهم بشراً، لم يكنْ بمثابةِ أَنْ يُتَّبَعَ ويطاعَ، وينتهي إلى ما يأمُرُ ويُصدِّقُ أَنَّهُ مبعوثٌ من الله تعالى فأَنَّهم مأمورون بطاعتِهِ[2].

فقد تشكلتْ الآيةُ الكريمة تبعاً لما في نُفُوس ثمودَ من كُفرٍ بما جاءَ به نبيهم، و استعلاءً عليه، وعلى من تَبِعَهُ، ولقد كانَ التنكيرُ عنصراً من عناصرِ الجمالِ في العبارةِ، وهو يقومُ

(1) القمر / 24.

(2) دلائل الإعجاز/ 122.

هنا بوظيفةٍ بارزةٍ في بيان المعنى ودلالاتِه الإيجابيةِ، فقد "نكّروُه حيث قالوا (أَبشراً) ولم يقولوا أنتَّبِعُ صالحاً أو الرجلَ المدَّعِيَ النبوةَ أو غيرَ ذلك من المُعَرِّفاتِ"[1].

إن للتنكيرِ – مع ذلك – أغراضاً بلاغيةً يومِئُ إليها المتكلِّمُ، فقد يأتي التنكيرُ للدلالةِ على الوَحْدَةِ وأن المرادَ شخصٌ واحدٌ لا أكثرَ، وربَّما يأتي للدلالةِ على الجنس، والتعظيمِ والتحقير... وإلى جُلِّ هذه الأغراضِ قد فطن سيبويْهِ، وأشار إليها في قوله:" يقولُ الرجل: أتانِي رجلٌ، يريدُ واحداً في العددِ لا اثنين، فيقال، ما أتاك رَجُلٌ، أي أتاك أكثرُ من ذلك.

أو يقول: أتاني رجلٌ لا امرأةٌ، فيقال: ما أَتاكَ رجلٌ، أي امرأةٌ أتتك، ويقول: أتانِي اليومَ رجلٌ، أيْ في قوَّته ونفاذِهِ/ فيقول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك الضعفاء... ولو قلت... ما كان مثلُكَ أحداً على وجه تصغيرِهِ، فتصيرُ كأنك قلت: ما ضَرَبَ زيداً أحدٌ، وما قَتَلَ مثلُك أحداً"[2] . ثم يقول مبيناً حال ذلك في التقديمِ والتأخيرِ والحُسْنِ والقبحِ". والتقديمُ والتأخيرُ في هذا بمنزلتِهِ في المعرفةِ وما ذكرتُ لك من الفعلِ[3]. وحَسُنَتِ النكرةُ ههنا في هذا البابِ لأنك لم تجعلِ الأعْرَفَ في موضِعِ الأنكَرِ، وهما مُتكافِئانِ كما هو معلومٌ أَنْ النحاةَ ذهبوا في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا

---

(1) التفسير الكبير 29/ 50.

(2) الكتاب: 1/ 55، 203، 2/ 29، ومناهج البحث البلاغي ص ك وأثر النحاة في البحث البلاغي: ص 103.

(3) الكتاب: 1/ 34، 49، 50.

كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا ﴾ [1]. إلى منعِ تقديمِ الحالِ على صاحِبِها المجرور بحرفِ جرٍّ أَصليٍّ، لأن الحالَ هنا تتأخرُ عن صاحِبِها وجُوباً وذلك أنَّ الفعلَ لا يتعدّى إلى مفعولِهِ إلا بحرفِ جرٍّ، فلا يجوزُ أنْ يَعْمَلَ في الحالِ قبل ذِكْرِ الحرفِ، إذ قال سيبويه:" ومن ثَمَّ صار" مررتُ قائماً بِرجلٍ" لا يجوزُ لأنه صارَ قبلَ العاملِ في الاسم وليس بِفعلٍ، والعاملُ الباء، ولو حَسُن هذا لَحسنَ" قائماً هذا رجلٌ" فإن قال: أقولُ:"مررتُ بقائماً رجلٌ"، فهذا أَخْبَثُ من قِبَلِ أنه لا يَفْصِلُ بين الجارِّ والمجرورِ"[2] وقال المبرِّدُ:" وتقول:" مررتُ راكِباً بزيد" إذا كان" راكِباً" لك، أَرَدْتَ أن يكونَ لـ (زيد) لم يَجُزْ، لأن العاملَ (الباءُ)، فعلى ما ذكرتُ لك يَجري البابُ"[3]

والشواهِدُ الشعريةُ التي جاءَت فيها الحالُ متقدمةً على صاحِبها المجرور كانت عُرضَةً للتأويلِ[4] أو الحكمِ عليها بالضرورةِ[5] من قِبَلِ النحاةِ. إلا أَنَّ ابنَ مالِكٍ أجازَ تَقَدُّمَ الحالِ على صاحِبها المَجْرُورِ، إذ قال في ألفيته

وَسَبْقُ حالٍ ما بحرفِ جَرٍّ قَدْ أَبَوْا، ولا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدْ

(1) سبأ/ 28.

(2) الكتاب 2/ 124.

(3) المبرد 74/ 17.

(4) انظر شرح الاشموغي 1/ 420-422.

(5) أوضح المسالك2/ 90.

وعَلَّقَ بقولِهِ:" مذهبُ جمهورِ النحويين أنّه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحِبِها المجرورِ بحرفٍ. فلا تقولُ في "مررتُ بهندٍ" ثم أضاف:" وذهَبَ الفارسِيُّ وابن كيسان، وابنُ برهانَ، إلى جوازِ ذلك، وتابعهُم المصنِّفُ لورودِ السماعِ بذلك[1] ومنه قوله:

لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادياً إليَّ حبيباً، إنَّها لَحبيبُ[2]

فـ(هيمانَ) و (صادياً) حالان من الضميرِ المجرور بـ(إلى)، وهو الياءُ، وقوله:

فإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ فَلَنْ يَذهَبُوا فِرغاً بِقتْلِ جبَالِ[3]

(فِرغاً) حالٌ من (قَتْلِ).

وكما طالَعنا من يبينُ أَثَرَ تقديمِ الحالِ على صاحبِها في المعنى، ففي قوله ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾.

(كافةُ) بمعنى (عامّة) في الآيةِ الكريمةِ، أي: أرسلَ الله سيدنا محمداً إلى الناسِ عامةً، لا يخرج منهم أَحَدٌ، أي إلى العربِ والعجمِ وسائرِ الأُممِ، ولما كانتِ الحال هي

---

(1) شرح ابن عقيل 2/ 264.

(2) نسب لكثير عزة في 2/ 156.

(3) لطليحة بن خويلد الاسدي في العيني 3/ 154.

مركزُ العنايةِ، والاهتمامُ بها أكثرُ من بقيةِ مفرداتِ الجملةِ قُدِّمَت لتأكيدِها، قال ابن عطية: "كافّةً حالٌ للناسِ قُدِّمت للاهتمام"[1].

ورأى القرطبيُّ (671هـ) أنَّ في قولِهِ تعالى تَقْديماً وتَأْخيراً فقال: قولُهُ تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ أي وما أرسلناك إلا للناسِ كافةً، ففي الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ[2]. وهو الداعِي المعنويُّ البلاغيُّ الذي لَحَظَهُ القُرْطُبِيُّ إِثْرَ تقدُّمِ المفعولِ على المضافِ إليه[3] في قراءةِ ابنِ عامرٍ لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[4] برفعِ القتلِ ونصبِ الأولادِ وجرِّ الشركاءِ" على إضافةِ القتلِ إلى الشركاءِ مع أنها القراءةُ التي فيها قال النحاس: "وأما ما حكاهُ أبو عبيدٍ عن ابن عامرٍ وأهلِ الشام فلا يجوزُ في كلامٍ ولا شعرٍ، وإنما أجازَ النحويُّون التفريقَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ، لأنه لا يُفْصَل، فأَما الاسماءُ غيرُ الظروفِ فَلَحْنٌ"[5]. وقال مكي: " وهذه القراءةُ فيها ضعفٌ للتفريقِ بين المضافِ

---

(1) البحر المحيط 7/ 281.

(2) الجامع لإحكام القرآن 14/ 300-301.

(3) الجامع لإحكام القرآن 7/ 93.

(4) سورة النعام، القراءة ببناء (زُيِّنَ) للمجهول، ورفع (قتل) وجر (شركاتهم) على إضافته لـ (قتل) قراءة ابن عامر في السبعة لابن مجاهد 370، والنشر لابن الجزري 2/ 362، والبحر المحيط 4/ 229.

(5) الجامع لأحكام القرآن7/ 93.

والمضافِ إليه، لأنه إنما يجوزُ مثل هذا التفريقِ في الشعرِ مع الظروفِ لاتساعِهِم فيها وهو في المفعولِ به في الشعرِ بعيدُ، فإجازته في القراءَةِ أبعدُ"[1].

ومما يعزِّز هذا الداعيَ المنسجِمَ مع طبيعةِ اللغةِ وخصائصها وهذه العناية والاهتمام بالمتقدمِ كونُها قراءةً متواترةً وثبتتْ عن رسولِ الله، وما ثبتَ عنه ﷺ هو الصحيحُ الفصيحُ وكذا كثرةُ الشواهِدِ المؤيدةِ لهذه القراءَةِ.

وأرى بما ذهب إليه المُجَوِّزُون لورود السماعِ به ولكثرة أدلته وشواهِدِهِ ولأهمية التقديم والتأخيرِ في المعنى في العربية إذْ يعطي الجملةَ مرونةً في تغييرِ رتبةِ عناصرِها حَسْبَ ما يقتضيهِ المعنى، وتدعُو الحاجةُ إليه، مما ينسجِمُ مع روحِ اللغةِ وطبيعتها.

كما ويبرزُ الداعِي المعنويُّ البلاغيُّ في الاستثناءِ على قاعِدةِ عدمِ جوازِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ بغيرِ إعادةِ الجارِّ في قراءَةِ حمزةَ أَحَدِ القرّاءِ السبعةِ بالخَفْضِ في (والأَرْحامِ) عطفاً على الضميرِ المجرورِ في قولِهِ (به)، بغيرِ إعادةِ الجار في :-"﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[2] حين رَدَّ القرطُبِيُّ على قول القُشَيرِيِّ: وقد قيل هذا إقسام بالرحم، أي: اتقوا الله وحقِّ الرحم، كما تقول: أفعلُ كذا وحقِّ أَبِيك، وقد جاءَ في التنزيل: "والنجمِ" "والطورِ" والتينِ" "لعمرِكُ" ويقول بعد ذلك: وهذا تكلُّفٌ"[3] قائلاً:" لا تكلُّفَ فيه، فإنه لا يَبْعُدُ أَنْ يكونَ (والأرحام) من هذا القبيلِ،

(1) الجامع لحكام القرآن 7/ 93.

(2) النساء/ 1.

(3) الجامع لحكام القرآن 5/ 4.

فيكون أقسمَ بها كما أقسمَ بمخلوقاتِه الدالةِ على وحدانيتِهِ وقدرتهِ تأكيداً لها حتى قَرَنَهـا بنفسه والله أعلمُ" ويكمل" ولله أن يقسم بما شاء ويمنعَ مـا شـاء فـلا يَبْعُـدُ أَنْ يكـونَ قَسَماً، والعرب تُقسِمُ بالرحِمِ[1].

وهذا الداعِي البلاغيُّ (التأكيد) يلتقِي مع طبيعةِ اللغةِ واستعمالاتِها.

وأخيراً، فإنني أَكْتَفي بما أوردتُ من حديثٍ عن الدواعِي البلاغيةِ بـسبب اتـساعِ الموضوعِ وحاجَتِهِ إلى دراسةٍ مـستقلةٍ ولأنـهُ موضـوعٌ شـائعٌ في اللغـةِ ومتفـرعٌ كثـيراً، لاتصالِهِ بموضوعاتٍ بلاغيةٍ وسياقيةٍ وفنيةٍ ليس هنـا مجـالُ التوسـعِ في الحـديثِ عنهـا خاصةً ونحنُ أَمامَ لُغةٍ واسِعةٍ ذاتِ نصوصٍ لا حصرَ لها، كُلُها جميلٌ وبليغٌ، شهدَ لها اللهُ تعالى في كتابه العزيز بأنها (لسانٌ عَربِيٌّ مبينٌ) وشهد لها كُلُّ ناقدٍ عادلٍ من أَهْلِهـا أو مِـنْ غَيْرِهِمْ.

---

(1) الجامع لحكام القرآن 5/ 4.

الخاتِمَةُ

بعدَ هذا التطوافِ حولَ ظاهرةِ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ عند علماءِ النحوِ العربِ، وما بحثناهُ مطوّلاً من أُسُسِ الاستثناءِ على القاعدَةِ النحويةِ في الفصلِ الأولِ، وما طرأَ من استثناءٍ على قواعِدِ ظواهرِ نظامِ الجملةِ العربيةِ في الفصل الثاني، والدواعِي المعنويةِ والسياقيةِ والبلاغيةِ الجَماليةِ التي أوْجَدَتْ ظاهرةَ الاستثناءِ على القاعدةِ النحويةِ في الفصلِ الثالثِ. نودُّ أن نضَعَ في هذا الخاتمةِ أَبْرزَ ما وصلنا إليه من نتائج:

لا يمكنُ للعربيةِ باعتبارِها ظاهرةً انسانيةً اجتماعيةً أن تبقى رهينةَ قواعدَ نحويةٍ شكليةٍ تُرَكِّزُ في عُمُومِها على العوامِلِ النحويةِ الإعرابيةِ وافتراضِ الأصولِ الذهْنيَّةِ وإنزالِها منزلةَ الحقائِقِ البَدَهِيّةِ المُسَلَّمَةِ، كما لا يمكنُ لِقَواعدِ هذه اللغةِ أنّ تكونَ قوالِبَ مَقِيسةً تنطبقُ على كافَّةِ أَسالِيبِها واستعمالاتِها ونصوصِها الشعريَّةِ والنثريَّةِ، أو قانوناً ثابتاً ينبغي الخضوعُ المطلقُ له، ذلك لأنها مُجَرَّدُ وصفٍ لنواحِي الاشتراكِ بين الظواهِرِ اللغويةِ في العربيةِ، وهي قابلةٌ للتغييرِ والتبديلِ كلما دعتِ الحاجةُ إلى ذلك تَمَشِّياً مع التطورِ اللُّغَوِيِّ.

- إنَّ تَشَكُّلَ الاستثناءاتِ الخارجيةِ على نطاقِ القواعِدِ النحويةِ هو في حقيقتِهِ خروجٌ على مستوى التقعِيدِ المُطَّرِدِ وليس خروجاً على مستوى الاستِعمالِ وسَنَنِ العربيةِ.
- اتَّسمتِ النصوصُ المستثناةُ على القواعِدِ النحويةِ بِأَنها تقومُ على رَكيزةٍ رئِيسَةٍ تنبثقُ من روح اللغةِ وبكل ما يتصلُ بالإفادةِ والتعبيرِ عن أفكارِ

مُتَكَلِّميها وأحاسيسهم المنسجمةِ مع المقام الذي استعملتْ فيه تلك النصوصُ اللغويةُ، كما اتسمت بأَنَّها تكويناتٌ فنيةٌ جماليةٌ تعكِسُ ما تَتَّسِمُ به العربيةُ من تنوعٍ في أَساليبِ تعبيرها، إذا لا يمكُن أَنْ تكونَ لغةُ الأمَّةِ وصورةُ حياتِها ومستودَعُ أفكارِها ألفاظاً مجرَّدَةً عن معانيها وقوالِبَ متحجرةً محدودَةً.

- إنّ كثرةَ الشواهدِ والنصوصِ اللغوية الصحيحةِ والمستثناةِ على القواعدِ النحويةِ تقتضي إعادةَ النظرِ في القواعدِ المعياريةِ المطَّردَةِ لا إعادةَ النظرِ في اللغةِ والتشكيكَ في مصداقيةِ استعمالاتِها ونصوصِها والحكمِ عليها بأحكامٍ غير محددةٍ من مثل: الشذوذِ والضرورةِ والقلةِ والندرةِ أوزَجُّها في براثِنِ التأويلِ لاسيما أنَّ ما انتهى إلينا مما قالته العربُ إلا أقلُّهُ.
- وعليه فَمِنْ عَدَمِ الموضوعيةِ في التقعيد محاكمةُ النصوصِ اللغويةِ بالخطأ أو الصوابِ في ضَوْءِ قوالبَ محددةٍ وُضِعَتْ بناءً على استقراءٍ غَيْرِ وافٍ، ونصوصٍ مختارَةٍ. لاسيما أَنَّ في اللغة خصوصياتٍ لهجيةً واضحةً لا يمكن للقاعدةِ المعياريةِ التحكُّمُ فيها أو الحكمُ على صِحَّتِها أو خَطَئِها.
- إن اللغةَ صرحٌ شامخٌ أصيلٌ فالتباينات في إصدار الأحكامِ النحويةِ والاختلافُ في وجهاتِ النظر حولَها هي أمورٌ تُوَجِّهُ مستخدِمي اللغةِ وطُرُقِ الإفادةِ منها ولا توجِّهُ اللغةَ نَفْسَها أو تُغيِّرُ في جوهرها.

- وأَخيراً فإن هذا البحثَ لا يَدْعُو إلى التقليلِ من احترامِ نحاةٍ معيَّنين أو التقليلِ من شأنِهم بل الحقُّ أنَّهُ يجب عدُم التعَصُّبِ لرأي مُعيَّن بل يُنْظَرُ إلى قِيمة كلِّ جُهدِ بمقدارِ اتصالِهِ بِتَجْسِيمِ المعنى وَمُراعاةِ خُصُوصِيَّاتِ اللغةِ: الاستعماليَّةِ والسياقيَّةِ والجَمَاليَّةِ.

مع تحيات أ. علاء الدين شوقي